

# إشكال التنفيذ الجبري

في المواد المدنية والتجارية

١٠  
نيل اسماعيل عمر  
استاذ الحقوق في جامعة القاهرة  
مكتب المحاماة - جامعة القاهرة

اهداءات ٢٠٠٣

د/ محمد توفيق محمد الرويني

الإسكندرية





# إشكال التنفيذ الجبري

في المواد المدنية والتجارية

تأليف

دكتور  
نبيل اسماعيل عمر  
أستاذ قانون المرافعات الساعة  
كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية

الطبعة الأولى

١٩٨٢

الناشر: انتشارات مكتبة

جلال حزي وشركاه



إهداء

إلى ولي

ناير و معتز

أهدى هذا المؤلف





## مجلد الرهن الخمر

### مقدمة عامة

١ - دراسة اشكالات التنفيذ الجبرى هي دراسة لمبحث من أهم مباحث قانون المرافعات .

هذه الأهمية تتجلى بالنظر الى الاعتبارات المختلفة التى يجب أخذها فى الحسبان عند التعرض لحل هذه الاشكالات وتصفياتها .

فاشكالات التنفيذ هي المنازعات التى تثور بمناسبة التنفيذ الجبرى وترمى الى تغليب مصلحة أحد الأطراف على مصلحة الطرف أو الأطراف الأخرى .

فما يبيده المنفذ ضده من اشكالات تهدف فى الواقع الى عرقلة عملية التنفيذ حتى يتمكن من اثبات حقا له أو اثبات حالة خاصة به تؤدى فى نهاية المطاف الى الحيلولة دون اتمام اجراءات التنفيذ .

وبالنسبة للطرف الإيجابى فى التنفيذ أى طالب التنفيذ فهو أيضا قد تكون له مصلحة فى الاستشكال فى التنفيذ بهدف حماية مصلحته ، ويرمى اشكاله الى الوصول باجراءات التنفيذ الى غايتها النهائية بنجاح وبدون عقبات . ومن لا يعتبر طرفا فى اجراءات التنفيذ أى الشخص الذى يشغل مركز الغير بالنسبة لهذه الاجراءات ، قد يكون له مصلحة فى المنازعة فى التنفيذ ، فاذا ما نازع فى التنفيذ نارت مشكلة خاصة بمركزه القانونى وبآثار اشكاله بالنسبة لأطراف عملية التنفيذ الأصليين .

٢ - والآثار المترتبة على رفع الاشكال فى التنفيذ تهنا فى المقام الأول من ناحية ما تؤدى اليه من آثار ايجابية أو سلبية فى عملية التنفيذ ذاتها .

كذلك ما ينجم عن الحكم فى اشكالات التنفيذ من آثار عامة تثير العديد من المسائل الخاصة بسلطة قاضى التنفيذ فى بحث وتقدير أساس هئته

الاشكالات ، وتحديد النطاق الذى يجب ألا يمس فيه الاشكال ، من حيث بنيانه القانوني ، السند التنفيذي من حيث المضمون الذى يحدد مراكز اطراف التنفيذ القانونية الموضوعية .

ومن جهة أخرى فإن تحديد الوقت الذى يمكن فيه المنازعة فى التنفيذ يهمننا من ناحية هل يشترط للمنازعة فى التنفيذ أن يكون هذا التنفيذ قد بدأ بالفعل أم لا يشترط ذلك لامكانية رفع منازعة متعلقة بالتنفيذ .

ويقصد بالاشكالات التنفيذ فى نطاق هذا المؤلف كل ما يثار بمناسبة التنفيذ الجبرى الذى يتم تحت اشراف القضاء من منازعات ، سواء كانت منازعات موضوعية أم منازعات وقتية .

٣ - وتحديد الطبيعة القانونية لاشكالات التنفيذ الجبرى يساعد من جهة أخرى على امكانية وضع تعريف منضبط لها ، ويحدد أيضاً النظام القانوني الذى يخضع له من حيث النطاق والآثار .

وتحديد هذه الطبيعة القانونية ، كما سوف يتضح من خلال الدراسة ، سوف يمكننا من ابراز العلاقة التى قد توجد بين اشكالات التنفيذ والمق الموضوعي الجارى التنفيذ الجبرى لاقتضائه ، كما أن هذه الطبيعة القانونية تساهم فى كشف الآثار أو العلاقات التى توجد بين اشكالات التنفيذ وبين السند التنفيذي الذى يوجد فى أساس كل تنفيذ جبرى .

وطبيعة اشكالات التنفيذ تساهم أيضاً فى ابراز خصوصية التنفيذ القضائي كحالة قانونية تعترض عملية التنفيذ الجبرى وتعتبر أحد طوائره أو عوارضه .

٤ - والبحث فى اشكالات التنفيذ الجبرى يعتبر مناسبة هامة لتناول موضوع قاضى التنفيذ ، باعتباره القاضى المختص بهذا النوع من أنواع منازعات التنفيذ الجبرى .

فبمناسبة هذه الدراسة سوف نعرض لموضوع قاضى التنفيذ لتحديد نظامه القانوني وطبيعة اختصاصه والجراءات التى تتم أمامه عندما تثور المنازعة التنفيذية . كذلك لا يغوتنا أن نعرض بالدراسة للأحكام الصادرة منه ، والى كيفية تنفيذ هذه الأحكام ، كما أنه لا يغوتنا دراسة النظام القانوني الذى يخضع له الطعن فى الأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ .

والحصومة المتولدة عن رفع المنازعة التنفيذية أمام قاضى التنفيذ تكون مناسبة خصبة لدراسة أطراف هذه الحصومة وبالذات دراسة مركز الغير حينما يقوم بالمنازعة فى التنفيذ .

كذلك فانه من المهم بحث موضوع المنازعة التنفيذية بهدف تحديده على وجه الدقة ، لانه بناء على هذا التحديد يتم تحديد السلطات التى تخول لقاضى التنفيذ عندما يقوم ببحث هذه المنازعة ، سواء باعتباره قاضيا للامور المستعجلة ، او باعتباره قاضيا للموضوع . كما أن بحث هذا الموضوع يساهم فى تحديد الأسس التى يجب أن تقوم عليها منازعات التنفيذ ، وبمعنى آخر فإن تحديد محل أو موضوع المنازعة التنفيذية ، يساهم فى تحديد سبب اشكالات التنفيذ الجبرى . وأخيرا فانه من المفيد أن نعالج العوارض التى تعترض اجراءات هذه المنازعة التنفيذية لكى نبين مدى التعقيد الذى من الممكن أن تثيره المنازعة التنفيذية .

٥ - وأخيرا فإن الدراسة التطبيقية التى تهتم بإبراز التطبيق العملى للنظريات القانونية تهتمنا فى هذا المجال ، فمن طريق هذه الدراسة يمكن توضيح كيفية اعمال للقانون على اشكالات التنفيذ الجبرى سواء ما تعلق منها بالاشكالات الموضوعية أو بمنازعات التنفيذ الوقتية .

كذلك فان هذه الدراسة التطبيقية تساهم فى بيان الصور العملية لاشكالات التنفيذ حينما تثور بمناسبة كل طريق من طرق التنفيذ التى يعرضها القانون الوضعى ، وسواء تعلقت بالحجز التحفظى أو بالحجز التنفيذى ، وسواء كان هذا الأخير حجرا تنفيذيا على منقول أو على عقار أو كان حجرا لما للمدين لدى الغير ، كذلك فان اشكالات التنفيذ لا تظهر فقط فى مرحلة الحجز بل انها من الممكن أن توجد فى مرحلة البيع الجبرى وفى مرحلة توزيع حصيلة التنفيذ الجبرى .

٦ - وبناء على كل ما تقدم فاننا نقترح لهذا المؤلف تقسيمه الى أبوابا ثلاث ، يتناول الباب الاول منها التعريف باشكالات التنفيذ الجبرى وبيان طبيعتها القانونية .

ويعالج الباب الثانى من هذا المؤلف دراسة النظام القانونى للقاضى المختص بنظر اشكالات التنفيذ والحصومة المتولدة عن رفع هذه الاشكالات .

ويهتم الباب الثالث من هذا المؤلف بالدراسة التطبيقية التي تبين كيفية وصول أعمال القانون على الأنواع المختلفة من اشكالات التنفيذ الجبرى .

وننتقل الآن الى معالجة كل هذه المسائل .

# الباب الأول

## في التعريف باشكالات التنفيذ الجبرى وبيان طبيعتها القانونية

٧ - سبقت الإشارة الى أهمية تحديد التعريف الذى يجب تكريسه  
لاشكالات التنفيذ الجبرى ، كما سبقت الإشارة الى أهمية تحديد الطبيعة  
القانونية لهذه الاشكالات .

وفى الواقع فان هذا التعريف وهذه الطبيعة القانونية يساعدان الى  
حد كبير فى بيان المراكز القانونية التى يشغلها الخصوم فى منازعة التنفيذ .

كما أن ذلك يساعد على وضوح الرؤيا أمام قاضى التنفيذ حينما  
يتصدى لحسم هذه المنازعات فلا يمس الحق الموضوعى للخصوم ، ولا يتصدى  
بالتعديل أو التفسير فى السند التنفيذى الجارى التنفيذ بمقتضاه .

ومن جهة أخرى فان هذه الدراسة تساعد على بيان الآثار القانونية  
المتولدة عن مجرد رفع منازعة التنفيذ ، وكذلك على بيان الآثار المتولدة عن  
الحكم فى هذه المنازعة ، وأيضا فان هذه الدراسة تبين طبيعة الحكم الصادر  
فى منازعات التنفيذ وكيفية الطعن فيه .

وعلى ذلك فاننا نقسم هذا الباب الى فصلين ، يتناول الفصل الأول  
منهما التعريف باشكالات التنفيذ الجبرى .

ويتناول الثانى منهما بيان الطبيعة القانونية لهذه الاشكالات .

ونتناول فيما يلى بالتفصيل هذه المسائل .



# الفصل الأول

## في التعريف بأشكالات التنفيذ الجبرى

٨ - تثير مسألة التعريف بأشكالات التنفيذ الجبرى ضرورة التصدى  
لمبحث المسائل الآتية :

المبحث الأول : تحديد المقصود بأشكالات التنفيذ الجبرى •

المبحث الثانى : أنواع اشكالات التنفيذ الجبرى •

المبحث الثالث : فى الآثار المترتبة على رفع اشكالات التنفيذ الجبرى •

المبحث الرابع : فى الآثار المتولدة عن الحكم الصادر فى اشكالات  
التنفيذ الجبرى •

والى تفصيل كل هذه المسائل •

## ٩ - للبحث الأول تحديد المقصود بأشكال التنفيذ الجبرى

٩ - نطاق بحثنا في هذا المجال يقتصر على تحديد المقصود بأشكال التنفيذ الجبرى ، ومن البداية يهنا أن نقول أننا نقصد بأشكال التنفيذ الجبرى كل ما يثار من منازعات بمناسبة عملية التنفيذ القضائى . وعلى ذلك فإن أشكال التنفيذ الجبرى فى هذا المجال تشمل ما يسميه الفقه بمنازعات التنفيذ الموضوعية ومنازعانه الوقتية . فنحن نجمع كل هذه الأنواع من المنازعات تحت مصطلح واحد هو أشكال التنفيذ الجبرى .

والواقع أن هناك من الفقهاء من يرى أن لفظ أشكال التنفيذ الجبرى يجب أن يقتصر على المنازعات المستعجلة المتعلقة بالتنفيذ والتي كانت ترفع قبل صدور قانون المرافعات الحالى ( سنة ١٩٦٨ ) الى القضاء المستعجل ، الذى كان يفصل فيها بإجراء وقتى ، بوقف التنفيذ أو باستمراره ، بينما منازعات التنفيذ الموضوعية تواجه مسائل صحة اجراءات التنفيذ أو بطلانها (١) ، أو التي يطلب فيها الحكم فى موضوع النزاع بجواز التنفيذ أو عدم جوازه (٢) ، وكانت المحكمة المختصة بنظر منازعات التنفيذ الموضوعية ، فى ظل القانون السابق على قانون المرافعات الحالى ، تختلف باختلاف السند الذى كان التنفيذ الجبرى يتم بناء عليه ، فكان الاختصاص يعقد للمحكمة التي أصدرت الحكم اذا كان السند التنفيذي حكما قضائيا .

أما اذا كان التنفيذ يجرى بموجب حكم معكمين فكان الاختصاص بنظر منازعات التنفيذ الموضوعية يعقد للمحكمة المختصة أصلا بموضوع النزاع محل التحكيم .

أما اذا كان التنفيذ يجرى بموجب سند تنفيذى آخر فكان الاختصاص بنظر منازعات التنفيذ الموضوعية يعقد اما للمحكمة الجزئية أو الابتدائية حسب قيمة النزاع (٣) .

(١) عبد الباسط جيجي - التنفيذ ص ٥٥٤ .

(٢) محمد كمال عبد العزيز - تنفيذ المرافعات ص ٥٩٧ .

(٣) فتحي والى - التنفيذ الجبرى ١٩٧١ ص ٥٤٠ ملحق (٢) .



لما بعد صدور قانون المرافعات الجديدة سنة ١٩٦٨ فقد استحدث  
المشرع نظام قاضي التنفيذ وأسند إليه الفصل في جميع منازعات التنفيذ  
أيا كان نوعها أو قيمتها .

وعلى ذلك فالمادة ٢٧٥ من قانون المرافعات تنص على أن قاضي التنفيذ  
يختص دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية  
أيا كانت قيمتها ، وأيا كان المسند التنفيذي الذي يجرى التنفيذ  
بمقتضاه (٤) .

وبناء على ذلك فقد فضلنا جمع كافة صور منازعات التنفيذ تحت  
مصطلح واحد هو : اشكالات التنفيذ الجبرى . ويرى البعض أن أغلب  
الشراح يسمون بالاشكالات عن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ الجبرى ،  
سواء كانت منازعات موضوعية ، أم منازعات وقتية (٥) .

وإذا نظرنا إلى القانون الفرنسى نجد أن هذا القانون يقسم الاشكالات  
إلى اشكالات موضوعية واشكالات وقتية ، بينما يذهب الشراح إلى اعتبار  
نافذة منازعات التنفيذ بمثابة اشكالات تواجه التنفيذ الجبرى (٦) .

١٠ - ويدور البحث الآن حول تحديد المقصود باشكالات التنفيذ  
الجبرى .

تضارب آراء الفقه تضاريا شديدا حول التعريف الواجب اعطاؤه  
لمعنى اشكالات التنفيذ الجبرى . يرى البعض أن هذه الاشكالات تعرف  
بأنها :

المنازعات التي تدور حول الشروط الواجب توافرها لانخاذ اجراءات  
التنفيذ الجبرى ، فيصدر فيها الحكم بجواز هذا التنفيذ أو بعدم جوازه ،

---

(٤) نبيل عمر . التنفيذ القضائي واجراءاته : منشأة المعارف ١٩٨١ . الطبعة الثالثة  
ص ٧٠ -

(٥) لمينة النمر . مناهل الاختصاص والمكس في المعادى المستعجلة . رسالة ١٩٦٧ .  
ص ٦٧ هامش (٢) .

(٦) جلاتون وتيسيه وموريل ط ٣ ص ٥ .

بصحته أو بطلانه ، يوقفه أو باستمراره ، يعلم الاعتماد به أو بالحد من نطاقه .

• أو يصدر فيها الحكم بصدد أى عارض يتصل بهذا التنفيذ(٧) .

ويرى هذا الفقه أنه لا يلزم أن تؤثر منازعة التنفيذ فى سير إجراءاته أو فى جريانها ، وإنما يكفى أن يكون سبب المنازعة هو تلك الإجراءات(٨) .

وكما هو واضح فإن هذا الرأى يستند الى الشروط الواجب توافرها لاتخاذ إجراءات التنفيذ الجبرى ، ويرى أن كل ما يوجه الى هذه الشروط من انتقادات تتعلق بصحتها يشكل منازعة أو اشكالا فى التنفيذ .

ونحن نرى أن تحديد ما يعتبر وما لا يعتبر اجراء متعلق بالتنفيذ هو محل خلاف فى الفقه ، فمثلا التنبيه بنزع ملكية العقار قبل تسجيله ، هل يعتبر اجراء من إجراءات التنفيذ أم مجرد مقدمة من مقدماته ؟ وعلى ذلك فالاستناد الى شروط التنفيذ الجبرى هو معيار لا يخلو من النقد وذلك حينما يستخدم لتحديد المقصود من عملية التنفيذ الجبرى(٩) .

ومن جهة أخرى ذهب هذا الرأى فى تحديده لمنازعات التنفيذ الجبرى الى النظر الى آثار هذه المنازعات أو الاشكالات ، فقال أنه لا يلزم أن تؤثر منازعة التنفيذ فى سير إجراءاته أو فى جريانها وإنما يكفى أن يكون سبب المنازعة هو تلك الإجراءات . والواقع أننا لا يمكن أن نؤيد هذا النظر فمنازعة التنفيذ لها دائما تأثير على عملية التنفيذ القضائية ، هذا التأثير قد يكون سلبيا بوقف التنفيذ أو ايجابيا بتأييد استمراره(١٠) . أما القول بوجود منازعة فى التنفيذ ذات طابع محايد ، أى لا تؤثر فى عملية التنفيذ فهذا القول لا نستطيع اعتماده ، لأن مثل هذه المنازعة بفرض وجودها لا تكون مقبولة لانعدام مصلحة رافعها ، حيث أن رفعها لن يؤثر - كما يرى هذا الفقه - على عملية التنفيذ القضائي .

• (٧) أبو الوفا • إجراءات التنفيذ • ط ٦ ص ١١٧٦ ص ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

• (٨) أبو الوفا • المرجع السابق • ص ٣٤٤ - /أمنية النمر • المرجع السابق ص ٦٨ .

• (٩) نبيل عمر • إجراءات التنفيذ • ط أول سنة ١٩٧٩ • مؤسسة الثقافة الجامعية .

ص ١٦٠ .

• (١٠) نبيل عمر • التنفيذ القضائي وإجراءاته • مشار اليه • ص ٥٤٠ .

١١ - ويذهب رأى آخر الى تحديد المقصود بمنازعات التنفيذ الجبرى اعتمادا على طبيعة الحكم المطلوب صدوره فيها . وبناء على ذلك تنقسم منازعات التنفيذ الى منازعات موضوعية واشكالات وقتية ، والأولى تفرص الى الحصول على حكم بصحة أو بطلان اجراءات التنفيذ ، أما الثانية فيطلب فيها الحكم بأجراء مؤقت كوقف التنفيذ مؤقتا أو الاستمرار فيه مؤقتا حتى يتم الفصل فى موضوع المنازعة ببطالان التنفيذ أو صحته (١١) .

بالنظر الى هذا التحديد نجد قد اعتمد بصفة أساسية على طبيعة الحكم الصادر فى اشكالات التنفيذ واتخذ معيارا لتمييزها ، فى حين أن طبيعة الاشكال هى التى تؤثر فى الحكم الصادر فيها وتحدد نوعه . والواقع أن هذا التعريف لا يتدم البنا تحديدا جوهريا لماهية اشكالات التنفيذ الجبرى ، بل هو يقدم فى الواقع واحدا من آثارها (١٢) .

ويرى البعض من ناحية أخرى أن منازعات التنفيذ الجبرى عبارة عن دعاوى تتعلق بالتنفيذ ، فهى ادعاءات أمام القضاء ، اذا صحت فانها تؤثر فى التنفيذ سلبا أو ايجابا ، كالادعاء ببطالان التنفيذ أو صحته ، وطلب وقفه أو الحد منه أو الاستمرار فيه (١٣) . ويدعم هذا البعض وجهة نظره بالقول بأن القانون لا يكتفى بالرقابة التلقائية لقاضى التنفيذ ، وانما يتيح لذوى الشأن عن طريق المنازعة فى التنفيذ حث هذا القاضى للاستماع الى ادعائهم ، وتحقيقها فى مواجهتهم ، والزامه بالفصل فيها .

وبهذا تتحدد وظيفة منازعات التنفيذ فى إتاحة الضمانات القضائية للمقصود للتحقق من قانونية التنفيذ ، وتبني بهذا مظهرا من مظاهر حق التقاضى فى مجال التنفيذ (١٤) . ورغم وجهة هذا الرأى إلا أنه فى اعتقادنا يركز على آثار منازعة التنفيذ بهدف تحديد المقصود منها ، فهى حسب هذا الرأى منازعات تؤثر على التنفيذ تأثيرا ايجابيا أو سلبيا اذا كانت هذه المنازعات مؤسسة .

---

(١١) عزمى عبد الفتاح . نظام قاضى التنفيذ فى القانون المصرى والقانون . ومقالة

١٩٧٨ - ص ٤٣٧ .

(١٢) نبيل عمر . التنفيذ القضائى واجراءاته . منشأة المعارف ١٩٨١ - ص ٥٤٠ .

(١٣) وجدى راجب . النظرية العامة للتنفيذ القضائى . ص ٣٢٧ .

(١٤) وجدى راجب . ص ٣٢٧ .

والواقع أن من اشكالات التنفيذ سواء الموضوعية أو الوقتية ما يؤثر على التنفيذ الجبرى فيوقفه حتى قبل أن ينظر القاضى هذه المنازعة لمعرفة هل هي مؤسسة من الناحية القانونية أم غير مؤسسة . مثال ذلك الاشكال الوقتى الاول ، الذى يؤدى مجرد رفعه الى وقف التنفيذ . كذلك دعوى استرداد المنقولات المحجوزة الاولى التى يترتب على مجرد رفعها وقف التنفيذ الجبرى حتى قبل أن ينظرها القاضى (١٥) .

ومن جهة أخرى يرى هذا الفقه أن منازعة التنفيذ تتيح للخصوم الفرصة لمعرض ادعائهم على قاضى التنفيذ لكي يتحقق هذا الأخير من قانونية التنفيذ .

والواقع أن هذا القول يواجه الهدف الذى تحرص اليه منازعة التنفيذ ولا يواجه فى الواقع التعريف بهذه المنازعة . ومن جهة أخرى فحق الخصوم فى طرح ادعائهم أمام القضاء يستند الى حقهم الاساسى فى الدعوى القضائية التى توجد بتوافر المصلحة فى طرح هذه الادعاءات أمام القضاء .

وحقيقة الأمر أن هذا التعريف لا يقدم لنا عوناً كبيراً فى تحديد المقصود بمنازعات التنفيذ الجبرى .

١٣ - وأخيراً يرى البعض - بحق - أن اشكالات التنفيذ الجبرى سواء كانت موضوعية أو وقتية ، بالنظر الى الاجراء المطلوب اتخاذها فيها ، هي المنازعات التى ترتبط بتنفيذ سند تنفيذى يقتضى الأمر تنفيذه بالطريق الجبرى طبقاً للأوضاع والاجراءات المقررة فى قانون المرافعات ، يستوى فى ذلك أن يكون التنفيذ مباشراً أو بطريق الحجز ونزع الملكية . ويجب أن تنصب المنازعة على اجراءات التنفيذ أو اجراء من اجراءاته (١٦) . وبدیهى أنه يشترط فى اشكالات التنفيذ أن تكون اشكالات قانونية (١٧) .

فأشكالات التنفيذ هي منازعات قانونية توجه الى اجراءات التنفيذ الجبرى بهدف المنازعة فى صحتها أو طلب وقف أو استمرار هذه الاجراءات .

(١٥) نبيل عمر - التنفيذ القضائى - ص ٥٤٥ .

(١٦) محمد عبد اللطيف - القضاء المستعجل - ط ٤ ص ١٩٧٧ ص ٤٨٠ .

(١٧) محمد على راتب - قضاء الأمور المستعجلة - ص ٥٦٣ .

(١٨) محمد على راتب - ص ٥٦٤ .

وبناء على ذلك فلا يعتبر من اشكالات التنفيذ المنازعات المبادية الصرفة التي تحصل من المدين أو من الغير أمام المحضر الذى يباشر اجراءاته بهدف تعطيل التنفيذ ومنع المحضر من القيام به . فهذه مجرد عقبات مادية لا يستند فيها المانع فى التنفيذ الى اسباب قانونية ، وانما يرمى منها الى المشاغبة والحيلولة دون اجراء التنفيذ .

ومن جهة أخرى تختلف اشكالات التنفيذ عن الخلافات التى قد تحدث بين قلم المحضرين أو المحضر المكلف بالتنفيذ وبين طالب التنفيذ على اجراء التنفيذ أو على كيفية حصوله . وذلك يرجع الى أن اشكالات التنفيذ تقوم على نزاع قضائى يرفع بدعوى قضائية تطرح أمام هيئة مختصة تفصل فيها بحكم قضائى بعد اجراءات معينة .

اما ما يثور من منازعات بين المحضر وطالب التنفيذ مما لا يعتبر اشكالا فى التنفيذ فيفصل فيه بما للقضاء من سلطة فى ادارة مرفق القضاء ، وهذا القرار الادارى يمكن التظلم منه للجهة الرئاسية التي يتبعها القاضى (١٨) .

١٣ - ومن جهة أخرى فان المنازعات الموضوعية والوقعية التي لا تتعلق بالتنفيذ أو بأى اجراء من اجراءاته والتي لا تؤثر فى سيره فيرفع النزاع بشأنها أمام المحكمة المختصة طبقا للقواعد العامة . مثال ذلك طلب اثبات حالة عقار أو منقول محجوز عليه قضائيا . أو طلب طرد مستأجر لتأخره فى الوفاء بالأجرة فى عقار محجوز عليه قضائيا . أو طلب الحكم بإخلاء العين المنزوع ملكيتها من شاغليها حين اجراء الاصلاحات الضرورية للمحافظة على سلامة العقار .

مثل هذه المنازعات ليست متعلقة باجراءات التنفيذ المتخذة على العقار أو المنقول ، ولا تؤثر فى سير التنفيذ (١٩) .

١٤ - بعد هذا التحديد لمامية منازعات التنفيذ يهمننا الآن أن نميز بينها وبين ما قد يختلط بها من مسائل أخرى .

(١٨) محمد على راتب . ص ٥٦٤ .

(١٩) محمد على راتب ونصر الدين كامل . قضاء الأمور المستعجلة ج ٢ ص ٢٢٩ ط ٥ .

١٥ - ١ - منازعة التنفيذ ليست طريقا من طرق الطعن في الأحكام  
أو الأوامر القضائية •

فمنازعة التنفيذ ترمى الى الاعتراض على اجراءات التنفيذ التى لا تتفق  
مع القانون ، ففى اذا اعتراض على اجراءات النشاط التنفيذى •

اما الطعن فى الأحكام القضائية فهو اعتراض على سلامة هذا الحكم من  
حيث الشكل أو الموضوع • والطعن فى الأحكام ينظمه المشرع بشكل معين  
ويحدد الاختصاص بنظره لمحكمة معينة ، وهذا الطعن لا يأخذ شكل  
الاعتراض على تنفيذ هذا الحكم وانما يأخذ شكل الطعن مباشرة فى هذا  
الحكم فالطعن يوجه الى شكل أو مضمون الحكم ولا يوجه الى اجراءات تنفيذه •  
وبمعنى آخر فالطعن فى الأحكام يواجه مرحلة سابقة على تنفيذ هذا الحكم ،  
فبالطعن فى الحكم ينازع الخصم فى سلامة هذا الحكم من حيث الواقع أو من  
حيث القانون أو من حيث سلامة الاجراءات • ومن جهة أخرى فالقاضي  
المختص بنظر اشكالات التنفيذ لا ولاية له فى نظر الطعن على الحكم القضائى  
المعتبر سندا تنفيذيا ، وفى القول بشئ ذلك اعداد لما تتمتع به الأحكام من  
حجية (٧٠) •

والواقع أن جوهر منازعة التنفيذ يختلف عن جوهر الطعن فى الأحكام  
القضائية المعتبرة سندا يجرى التنفيذ بناء عليه • وعلى ذلك فلا يوجد  
ما يمنع من المنازعة فى التنفيذ الذى يتم بناء على حكم قضائى ، والطعن فى  
هذا الحكم بطريق من طرق الطعن فى الأحكام ، وذلك لاختلاف طبيعة الطعن  
والمنازعة كما سبق البيان •

ويلاحظ - بحق - أن قبول الحكم من جانب المحكوم عليه وإن كان  
يسقط حقه فى الطعن على هذا الحكم ، إلا أن ذلك لا يمنعه فى المنازعة فى  
تنفيذ ذات هذا الحكم ، لأن القبول السابق صدور من هذا الشخص  
لا يتناول الا اسقاط الحق فى الطعن دون مساس بحقه فى المنازعة فى تنفيذ  
ذات هذا الحكم (٧١) • وفى الأحوال التى يجوز فيها طلب وقف تنفيذ الحكم

---

(٧٠) عزمى عبد الفتاح • قاضى التنفيذ • ص ٤٣٤ •

- نبيل عمر • النظرية العامة للطعن بالنقض • منشأة المعارف ١٩٨٠ • ص ٤٠ •

- نبيل عمر • الطعن بالاستئناف واجراءاته • منشأة المعارف ١٩٨١ • ص ٥٠ •

(٧١) فتحي ولى • التنفيذ الجبرى ١٩٧١ • ص ٥٣٨ •

تبعا للظن فيه بطريق من طرق الظن في الأحكام ، فإن مثل هذا الطلب لا يعتبر اشكالا في تنفيذ هذا الحكم ، وإنما يعتبر طلب وقف التنفيذ في هذه الحالة هو مجرد معارضة في القوة التنفيذية التي يمنحها القانون لمثل هذا الحكم . ويستطيع الخصم بالإضافة الى طلب وقف تنفيذ الحكم القضائي من محكمة الظن ، أن ينازع في ذات الوقت أمام قاضي التنفيذ في تنفيذ الحكم المطعون فيه . فالقانون أتاح للخصوم كل هذه السبل ولم ينص على أن الالتجاء الى أحدها يمنع من الالتجاء الى السبيل الآخر (٢٢) .

وفي الحقيقة فإن سلطة محكمة الظن في حانة طلب وقف تنفيذ الحكم تبني على اعتبارات تختلف عن الاعتبارات التي تبني عليها سلطة محكمة التنفيذ حينما تنظر طلب وقف التنفيذ الذي يرفع اليها في صورة اشكال في التنفيذ .

فالمحكمة تواجه - في حالة الظن وطلب وقف التنفيذ - خطر الاستعجال الذي يهدد طالب الوقف وترجع احتمال الغاء الحكم المطعون فيه .

أما قاضي التنفيذ فهو يبحث عيوب معينة تواجه شكل أو موضوع إجراءات التنفيذ ، وبالتالي يأمر بالوقف أو لا يأمر به (٢٣) .

وبناء على ذلك فإذا كان الحكم مشمولا بالنفاذ المسجل فيمكن الظن فيه بالاستئناف ، ويمكن طلب وقف تنفيذ هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف ، كما يمكن رفع اشكال وقتي في التنفيذ بطلب وقف إجراءاته ، كل هذه الأمور يمكن اتخاذها في وقت واحد وفي آن واحد ، دون أن يترتب على اتخاذ أحدها الحيولة دون اتخاذ الأخرى (٢٤) .

ويلاحظ أنه إذا طلب وقف تنفيذ الحكم من محكمة الظن ، سواء كانت هي محكمة النقض أو محكمة التماس إعادة النظر أو محكمة الاستئناف أو

---

(٢٢) عزمي عبد الفتاح . قاضي التنفيذ . رسالة . ص ٤٣٥ .

(٢٣) نبيل عمر . إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية . ص ١٥٥ وما بعدها .

(٢٤) نبيل عمر . المرجع السابق . ص ١٥٥ .

- وجدي وزغب . النظرية الضمة في التنفيذ . ص ٣٢٤ .

- محمد حامد فهمي . التنفيذ . ص ٩٦ .

- الأمور المستعجلة بالقاهرة ١٩٥٠/٨/١٩ للمحاماة ص ٣١ ص ٨٠٥ .

محكمة التظلم من الأوامر القضائية ، فإن هذه المحكمة في نظرها لطلب وقف التنفيذ لا تعتبره منازعة في التنفيذ ولا تنظره باعتباره كذلك (٢٥) . فطلب وقف التنفيذ في مثل هذه الحالة وإن لم يكن طعنا في الحكم إلا أنه يتفرع عن الطعن فيه ، فهو يرفع الى محكمة الطعن ، ولا يقبل الا اذا رفع تبعا للطعن في الحكم ، ويستند الى ذات أسباب هذا الطعن (٢٦) .

٥٠ مكرر - ٢ - اشكالات التنفيذ الجبرى تختلف - من جهة أخرى - عن المنازعات المتعلقة بتفسير الحكم المراد تنفيذه به ، أو بتصحيحه ، أو بالمنازعة في وصفه .

فتفسير ما غمض من عبارات منطوق الحكم أو تصحيح ما ورد به من أخطاء مادية أو التظلم من الوصف الحاسطي الذي لحق بالحكم ، كل هذه المسائل لا يمكن اعتبارها اشكالا في تنفيذ الحكم القضائي . والسبب في ذلك يرجع في رأينا الى أن هذه المنازعات تتعلق بمسائل سابقة على عملية التنفيذ القضائي ذاته . ذلك يتضح من أنه في حالة طلب تفسير الحكم القضائي يتركز كل مطلوب المدعى في إعطاء التفسير السليم لمنطوق الحكم وذلك على ضوء الوقائع ومسائل القانون التي فصل فيها القاضي . وفيما يتعلق بتصحيح الحكم فإن كل المطلوب ينصب على تصحيح ما ورد بالحكم من أخطاء مادية فقط دون الأساس بجوهر القضاء الوارد بهذا الحكم . وهذا التصحيح ينصب على مسائل كانت مطروحة أمام القاضي الذي فصل في النزاع ، كما أن التصحيح في هذه الحالة يواجه مسائل سابقة على التنفيذ القضائي (٢٧) .

أما التظلم من وصف الحكم القضائي فهو طريق خاص للطعن في الحكم أمام المحكمة الاستئنافية لتصحيح خطأ وقعت فيه المحكمة عند وصف الحكم . ويرمى التظلم من الوصف الى سحب إعطاء الوصف الصحيح للحكم بناء على ما هو ثابت به من واقع وقانون . فالتظلم من الوصف هو أيضا يواجه في صحيح النظر مسائل سابقة على التنفيذ الجبرى لمثل هذا الحكم . ولذا لا تجوز المنازعة في التنفيذ على أساس الخطأ في وصف الحكم (٢٨) . لاختلاف

(٢٥) فتحى والى . التنفيذ الجبرى . ص ٥٢٨ .

(٢٦) وجدى راغب . التنفيذ . ص ٣٣٤ .

(٢٧) نبيل عمر . الطعن بالاستئناف واجراءاته . منشأة المعارف ١٩٨٠ ط ١ ص ٥٨٠ -

(٢٨) وجدى راغب . التنفيذ . ص ٣٣٤ .



طبيعة هذا التظلم عن طبيعة المنازعة في التنفيذ التي توجه الى اجراءاته .  
ومع ذلك لم يوجد ما يمنع من اللجوء الى اطرقتين في وقت واحد ، وبالتالي  
يجوز التظلم من وصف احكم امام المحكمة الاستثنائية ، وطلب وقف  
تنفيذه ، اذا لان قد شرع في هذا التنفيذ ، من قاضي التنفيذ وذلك في أن  
واحد ، على ان يراعى في كل طريق الاجراءات الخاصة به .

والواقع أن التظلم من وصف احكم أو طلب تفسيره أو طلب تصحيحه .  
كل هذه امور تواجه القوة التنفيذية التي أسبقها القانون على الأحكام  
القضائية باعتبارها سندات تنفيذية . ويقصد بذلك أن هذه المسائل تواجه  
مسألة اعطاء الحكم القضائي وصفه الصحيح أو تفسيره السليم أو شكله  
الصحيح بهدف تحديد نطاق القوة التنفيذية لهذا الحكم ، مما يساعد في  
مرحلة تالية على تنفيذه تنفيذاً سليماً (٢٩) .

ويرى البعض أن التفرقة تدق بين منازعات التنفيذ ومنازعات القوة  
التنفيذية للأحكام ، لأن كل منهما يبدو في صورة طلب التنفيذ أو طلب منع  
التنفيذ أو وقفه . كما يرى هذا البعض - بحق - أن موضوع منازعات  
التنفيذ هو عملية التنفيذ ذاتها ، وما قد يشوبها من عيوب . أما منازعات  
القوة التنفيذية للحكم فتتصب - كما سبق القول - على ذات الحكم من حيث  
صلاحيته للتنفيذ وتقوم على نقده أو تجريده (٣٠) .

ويوجد نوع من التداخل أو التشابك بين القوة التنفيذية للحكم ، وهي  
وصف لصيق بالأحكام المعتبرة سندا تنفيذياً ، وبين منازعات تنفيذ ذات  
هذا الحكم . وتفسير ذلك يرجع الى أن القوة التنفيذية للحكم تعتبر شرط  
لتنفيذه ، وبالتالي فتخلفها يؤدي الى تخلف مفترض ضروري ولازم للشروع  
في التنفيذ الجبري .

وبناء على ذلك يجوز المنازعة في التنفيذ الجبري على أساس انكار القوة  
التنفيذية للحكم بشرط ألا يعتبر ذلك تجريحاً أو طعناً على الحكم ذاته (٣١) .

---

(٢٩) نبيل عمر - دراسات في فلسفة قانون المرافعات - محاضرات على الآلة الكاتبة  
أقيمت على طلبة الدكتوراه بشق الإسكندرية سنوات ١٩٧٩/١٩٨٠ و ١٩٨٠/١٩٨١ .  
(٣٠) وجدي داغوب - التنفيذ - ص ٣٣٣ .  
(٣١) استئناف مصر ١٩٦٤/١/٢٨ للمجموعة الرسمية ص ٦٣ ص ٥٦ .

ويكون ذلك في الأحوال التي لا يتضمن فيها الحكم أى بيان يتعلق بالوصف ، ففي مثل هذه الحالات فإن المحكوم عليه يستطيع الاعتراض على تنفيذ هذا الحكم بطريق المنازعة في التنفيذ(٣٢) .

ومن جهة أخرى وبالنسبة لطلب تفسير الحكم أو طلب تصحيحه فإن مثل هذه الطلبات تهدف إلى استكمال تكوين السند التنفيذي ، وإعداده للتنفيذ بمقتضاه ، وبناء على ذلك فهي لا تعتبر اشكالا في التنفيذ وبالتالي لا يختص بها قاضى التنفيذ ولو كانت مؤثرة في سير التنفيذ أو نطاقه أو في أى أمر متعلق به(٣٣) .

#### ١٦ - ٣ - العلاقة بين منازعات التنفيذ وحجية الشيء المقضى به .

يجمع الفقه على أنه لا يجوز أن تتخذ المنازعة في التنفيذ القضائي وسيلة للمساس بما للأحكام القضائية من حجية . وعلى ذلك فإذا كان السند الذى يجرى التنفيذ الجبرى بمقتضاه حكما قضائيا ، فلا تقبل المنازعة في تنفيذه على أساس يتعارض مع ما قضى به . وبالتالي فلا تقبل المنازعة في تنفيذه إذا استنتجت على تجريع الحكم أو نقده ، لأن في ذلك مساس بحجية الحكم القضائي(٣٤) .

والواقع أنه لا يجوز المساس بحجية الحكم إلا عن طريق الطعن فيه بطرق الطعن المقررة قانونا . وعند الطعن في الحكم فإن محكمة الطعن تصدر حكما بديلا للحكم الذى تلفيه ، أما في منازعات التنفيذ فترمى فقط إلى منع النشاط غير القانوني الذى يفلت إجراءات التنفيذ .

وقاضى التنفيذ عندما يمنحه المشرع سلطة وقف التنفيذ مؤقتا ، وعندما يحكم بهذا الوقت فإنه يجب عليه ألا يمس حجية الحكم الذى يتم التنفيذ بمقتضاه ، كما يجب ألا يمس القضاء الوارد بهذا الحكم ولا الوصف الذى أسبغته المحكمة على حكمها .

---

(٣٢) مستجبل اسكندرية ١٩٥٤/١/١٨ الضية رقم ٢٩١٥ سنة ١٩٥٤ .  
- أبو الوفاء - التنفيذ - ص ٣٤٥ .  
(٣٣) تقضى مدني ١٩٥٠/١٢/٧ مجموعة التقض السنة الأولى - ص ١٣٨ .  
- بيل عبر - التنفيذ القضائي - ط ١ ص ١٧٠ .  
(٣٤) وجدي راغب - التنفيذ - ص ٣٣٢ .

وقاضى التنفيذ عندما يفصل فى اشكالات التنفيذ يبنى حكمه على أساس ما يستخلصه من عدم توافر الشروط القانونية الواجب توافرها لاجراء هذا التنفيذ(٣٥) . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز بناء اشكال التنفيذ على سبب يتعارض مع ما للحكم من حجية . وعلى ذلك فليس للمدين أن ينازع فى التنفيذ على أساس أن الحكم باطل أو مبنى على اجراء باطل أو أنه اخطأ فى اعمال القانون أو فى فهم الواقع(٣٦) .

ومن جهة أخرى فانه من الجائز المنازعة فى التنفيذ وذلك فى الأحوال التى لا تتضمن فيها المنازعة تجريحا للحكم ، وذلك فى الأحوال التى لا يوصف فيها الحكم بأى وصف ، ويشعر الدائن فى تنفيذه باعتباره هائيا . فى مثل هذه الحالة يجوز للمدين أن يعترض على التنفيذ على أساس أنه حكم ابتدائي ليس له القوة التنفيذية(٣٧) .

وحكم بناء على ذلك بأنه اذا أمر الحكم بالنفاذ المجل فى غير الأحوال التى يجيزها القانون ، فليس لقاضى التنفيذ تصحيح هذا الخطأ ، وانما يجب عليه أن يتصدى للمنازعة فى التنفيذ على أساس احترام ما أمر به الحكم المستشكل فى تنفيذه(٣٨) .

والواقع أن قاضى التنفيذ حينما يتعرض للفصل فى اشكالات التنفيذ ، فانه لا يعتبر محكمة عليا بالنسبة للحكم القضائى المنفذ به ، كما أنه لا يعتبر درجة من درجات الطعن فى الأحكام ، وبالتالي فهو لا يملك نقضا أو تعديلا بالنسبة لهذه الأحكام . والواقع أيضا أن فى القول بشير ذلك فيه أساس بحجية الحكم المستشكل فيه(٣٩) .

---

(٣٥) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٤٨ .

- مستعجل القاهرة ١٩٥٠/٨/١٦ المضافة س ٣٦ ص ٨٠٥ .

(٣٦) فتحى والى . التنفيذ الجبرى . ص ٥٣٥ .

(٣٧) فتحى والى . التنفيذ الجبرى . ص ٥٣٦ .

(٣٨) مستعجل القاهرة ١٩٤٨/٦/١٦ المضافة . س ٣٦ ص ٣٦٠ .

- مصر الكلية ١٦ / ١٠ / ١٣٩٥ . المضافة . س ١٦ ص ٢١١ .

- حسانف مستعجل الجيزة ١٩٧٦/٣/١٥ الدعوى رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٥ .

(٣٩) تنفيذ بولاق ١٩٧٢/١/٣ القضية رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٧١ .

- تنفيذ بولاق ١٩٧٢/١٠/٣٠ القضية رقم ٨١٢ لسنة ١٩٧١ .

١٧ - وإذا كان الاشكال في التنفيذ مقلعا من يعتبر الحكم المستشكل فيه حجة عليه فيتعين أن يكون مبنى الاشكال وقائع أو أمورا تالية لصدور ذلك الحكم . وتبرير ذلك أنه إذا كان الاشكال مبنيا على وقائع سابقة على صدور ذلك الحكم ، فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى وأصبح في غير استطاعة المستشكل التحلي به على خصمه (٤٠) .

وعلى ذلك فإذا ما استبان للقاضي أن الاشكال مرفوع عن حكم ، وأنه مؤسس على أمر سابق على صدور الحكم ، فإنه يتعين عليه أن يقضى برفضه وبعدم اجابة المستشكل الى طلبه لأن في ذلك مساس بحجية الحكم المستشكل فيه (٤١) .

وبناء على ذلك فإنه على قاضي التنفيذ أن يحكم برفض الاشكال أو عدم قبوله والاستمرار في التنفيذ وذلك في الأحوال التي يرفع فيها هذا الاشكال من خصم يعتبر الحكم حجة عليه وذلك إذا بني الاشكال مثلا على أن الحكم المستشكل فيه قد وصف بأنه انتهائي مع أنه في الواقع ابتدائي . أو إذا بني الاشكال على أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون ، أو أنه أخطأ في تطبيق القواعد الاجرائية أو الموضوعية .

أو أن الحكم قد بني على مستندات ليست خاصة بموضوع النقاضي (٤٢) وفي مثل هذه الأحوال فإنه إذا حكم قاضي التنفيذ بإجابة المستشكل الى طلبه لا تطوى قضاؤه على المساس بحجية الحكم المنفذ به .

بل أكثر من هذا فإن قاضي التنفيذ عليه أن يقضى برفض مثل هذه الاشكالات حتى ولو كان من المحقق والأكيد إلغاء هذا الحكم عند الطعن فيه أمام محكمة الطعن المختصة .

وكل ما سبق شرحه يكون صحيحا في الأحوال التي يكون مقدم الاشكال فيها هو أحد الخصوم الذين يعتبر هذا الحكم حجة في مواجهتهم .

---

(٤٠) نبيل عمر - الدفوع بعدم القبول ونظامه القانوني - منشأة المعارف ١٩٨١ ص ٣٠٠ وما بعدها . في هذا المؤلف عالجت هذه المسألة بإفاحة .  
(٤١) نفس مدني ١٩٦٦/١١/١٠ مجموعة النقض ص ١٧ من ١٦٧٣ .  
- تنفيذ بولاق ١٩٧٢/١٠/١٩ قضية رقم ٣٠٤ سنة ١٩٧٢ .  
(٤٢) نفس مدني ١٩٥٣/١/٢٩ مجموعة النقض ص ٤ من ٢٤٩ .

أما الغير الذى لا يعتبر الحكم المنفذ به حجة فى مواجهته ، فانه يستطيع الاستناد على وقائع سابقة على صدور الحكم ويبنى اشكاله فى التنفيذ عليها ، كل ذلك دون أن يقبل ضده التمسك بحجية هذا الحكم(٤٣) .

وعلى العكس من كل ما تقدم فانه يجوز تأسيس الاشكال فى التنفيذ على أمور لاحقة على صدور الحكم المستشكل فيه . مثال ذلك أن يبنى الاشكال على أساس أنه بعد صدور الحكم قام المدين بالوفاء بالدين المحكوم به . أو أن المقاصة القانونية قد تمت بين المدينين . أو أن الدين قد تم استبداله بعد الحكم . أو أن الحكم قد سقط بمضى ائمة . أو أن الحكم لم تتخذ بشأنه مقدمات التنفيذ(٤٤) .

ومن جهة أخرى ، فانه من الجائز أن يؤسس الاشكال فى التنفيذ على أمر سابق على صدور الحكم المنفذ به ، وذلك فى الحالات التى لا يعتبر فيها ذلك أساسا بحجية الشيء المقضى به ، مثال ذلك الاحوال التى يكون الحكم فيها منعدما لصدوره من شخص ليست له ولاية القضاء ، أو لصدوره مخالفا لقواعد الاختصاص الوظيفى .

ويرى البعض أن الحكم المردود لا يعد سندنا تنفيذيا على الاطلاق(٤٥) . وحكم فى هذا المعنى بأنه وإن كانت المنازعة فى أى حكم قضائى لا يمكن رفعها من المحكوم عليه الا اذا كان سببها حاصلا بعد صدور الحكم . الا أن العلة فى ذلك هى افتراض اندراج هذا السبب ضمن الدفوع فى الدعوى ، وقد كان فى مكنة المحكوم عليه أن يدفع بها ، أما اذا انتفت هذه العلة فيحق للمستشكل أن يرفع اشكالا مؤسسا على سبب سابق على صدور الحكم(٤٦) . ويتوافر ذلك فى حالة ما اذا ثبت أن المحكوم عليه لم يحضر فى الدعوى الموضوعية ولم يكن لديه علم بالجلسة التى صدر فيها الحكم لأنه قد أعلن إليها اعلانا باطلا .

---

(٤٣) فتحى والى . التنفيذ . ص ٥٣٦ .

(٤٤) تنفيذ بولاق ١٦/٢/١٩٧٢ القضية رقم ٣ سنة ١٩٧٢ .

(٤٥) عزى عبد الفتاح . قاضى التنفيذ . رسالة . ص ٤٣٩ - ٤٤٠ .

(٤٦) راتب وأنصر الدين . قضاء الأمور المستعجلة . ج ٢ ص ١٢٥ - ١٣٦ .

ـ وحدى راتب . التنفيذ . ص ٣٣٥ .

ـ استئناف مصر ٢٩/١٠/١٩٥١ التحامات ص ٣٢ ص ٦٩٥ .

ـ تنفيذ الجبالية ١٩٧٠/٧/٥ القضية رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٠ .

١٨ - ومن جهة أخرى وفيما يتعلق بأوامر الأداء يرى الجمهور أنه يجوز الاستشكال في تنفيذها تنفيذا جبريا بنسأء على أسباب سابقة على صدور الأمر . والملة في ذلك ترجع الى أن أوامر الأداء تصدر ليس فقط في غيبة المدین ، بل ودون تمكنه من الحضور وإبداء دفاعه أمام القاضی الأمر (٤٧) . ومع ذلك فيرى البعض من الفقه (٤٨) أن أمر الأداء يعتبر بمثابة حكم غيابي وهو بذلك حجة على ما جاء به ، وبالتالي لا يجوز إثارة منازعة في تنفيذه بناء على أسباب سابقة على صدوره ، ويرى هذا الفقه أن في القول بغير ذلك إهدار لحجية الأحكام .

ومع ذلك فالغالب عملا هو جواز بناء الاشكال في تنفيذ أمر الأداء بناء على أسباب سابقة على إصدار الأمر .

ولا يعترض على ذلك بأن المدین أمامه سبل الطعن في أمر الأداء ، لأن الطعن طريق موضوعي المفروض فيه التباطؤ ، فهو بالتالي لا يفي عن الطريق الوقتي (٤٩) .

ويحدد البعض الوقت لذي يجوز فيه الاستشكال في أمر الأداء بناء على أسباب سابقة على صدور هذا الأمر ويرى أنه يتعين رفع الاشكال أثناء ميعاد المعارضة في أمر الأداء أو أثناء نظر المعارضة وقبل صدور الحكم فيها .

وتبرير ذلك يرجع الى أن أمر الأداء في خلال هذه المرحلة يظل معتبرا بمثابة حكم غيابي (٥٠) . أما إذا اعتبر أمر الأداء حضوريا انتهائيا بفوات ميعاد المعارضة أو بصدور حكم بالتأييد ، فإن الاشكال الذي يرفع عن هذا الأمر يتعين أن يبنى على أسباب لاحقة على صدوره وليست أسباب سابقة على صدور هذا الأمر (٥١) . ومع ذلك فقد يوجد سبب تالي لصدور أمر الأداء ومع ذلك فلا يجوز بناء الاشكال في التنفيذ استنادا عليه لتعارض ذلك

---

(٤٧) أمينة النور . أوامر الأداء . ص ٢٠ .

- فتحي عبد الصبور . أوامر الأداء . المجوعة الرسمية عدد ٢ سنة ١٩٦٦ ص ٢ .

- عبد الباسط جعبي . طرق التنفيذ وإشكالاته ١٩٧٥ ج ٢ . ص ١٨٣ .

(٤٨) أحمد أبو الوفا . قاضي التنفيذ . بحث منشور في مجلة إدارة قضاي الحكومة العدد الثالث السنة ١٨ ص ٦٩٠ وما بعدها .

(٤٩) اسكندر سعد زغلول . قاضي التنفيذ . ص ٣٩ .

(٥٠) راتب وعصر الدين . القضاء المستعجل . ج ٢ . ص ١٢٧ .

مع ما يحوزه هذا الأمر من حجية الشيء المقضى به والتي لا يجوز مهاجمتها إلا بناء على الطعن في أمر الأداء بواحد من طرق الطعن الجائز استخدامها بصدد هذا الأمر . وعلى ذلك فالمادة ٢٠٥ من قانون المرافعات تنص على أن : « العريضة والأمر الصادر عليها بالأداء تعتبر كأن لم تكن إذا لم يتم إعلانها للمدين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الأمر » هذا الجزء المنصوص عليه في هذه المادة مقرر لمصلحة الصادر عليه الأمر ، وهو غير متعلق بالنظام العام ، وبالتالي فلا يقضى به إلا إذا تمسك به الخصم صراحة أو ضمنا .

وعلى ذلك فإن مجال التمسك بهذا الجزء يكون عن طريق الطعن في أمر الأداء بالسبيل الصالح لذلك ، ثم بمناسبة الطعن يجب لأعمال الجزء أن يتم التمسك به من جانب صاحب المصلحة .

وعلى ذلك فإذا تراخى المدين ، وفوت على نفسه سبيل الطعن حتى حاز أمر الأداء قوة الأمر المقضى ، فهنا يصير أمر الأداء محصنا ضد الدوع باعتباره كأن لم يكن ، وبناء على ذلك فلا يجوز الاستشكال في تنفيذ هذا الأمر على أساس أنه قد سقط بعدم إعلانه طبقا لنص المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات(٥٢) .

هذه هي العلاقة بين منازعة التنفيذ وحجية الشيء المقضى به وعن طريق هذه العلاقة اتضح لنا مدى نطاق سلطة قاضى التنفيذ ، ومدى نطاق سلطة المستشكل في تأسيس إشكالاته .

وفي كل التحليل الذى قلناه كان يفترض فى الحكم القضائى أنه يحوز حجية الشيء المقضى به . ومع ذلك يرى البعض أنه فى الأحوال التى لا يحوز فيها الحكم هذه الحجية ، فإنه يجوز الاستشكال فى تنفيذه بناء على أية أسباب سواء كانت سابقة على صدوره أم تالية على هذا الصدور . ومثال ذلك أنه إذا صدر الحكم المترضى على تنفيذه بالتواطؤ مع شخص آخر دون أن يعلن المحكوم عليه بالدعوى ، وأقام المحكوم عليه منازعة فى التنفيذ على

---

(٥١) تنفيذ بولاق ١١/٢٩/١٩٦٩ القضية رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٦٩ .

(٥٢) تنفيذ بولاق ١١/٢٩/١٩٦٩ قضية رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٦٩ .

- تنفيذ الجبالية ١٩٧٠/٧/٥ قضية رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٠ .

- عزمى عبد الفتاح . قاضى التنفيذ . رسالة - ص ٢٤٣ .

أساس هذا التواطؤ وعلى أساس عدم الاعلان ، فإنه يجب الحكم بقبول هذه المنازعة لأن المحكوم عليه لم يكن حاضرا في الجلسة التي صدر فيها الحكم ، ولم يكن لديه علم بهذه الجلسة (٥٣) . ويرى البعض أن أساس قبول المنازعة في هذه الحالة يرجع الى أن الحكم الصادر في هذه الجلسة لم يحوز حجية الشيء المقضي به (٥٤) .

وبهذا ينتهى هذا المبحث الذى كرسناه لمعالجة التعريف بمنازعات التنفيذ وتمييزها عما قد يختلط بها من مسائل أخرى .

وننتقل الآن الى معالجة أنواع منازعات التنفيذ ، وهذا ما نتناوله في المبحث الثانى من هذا الفصل .

---

(٥٣) القاهرة الاجتماعية ٢٦/١٠/١٩٥٩ المجلد ٢٢ ص ٦٦٥ .

(٥٤) فتاوى والى - التنفيذ الجبرى - ص ٥٢٨ .



## المبحث الثاني أنواع اشكالات التنفيذ الجبرى

١٩ - سبق القول بأننا قد جمعنا كافة منازعات التنفيذ الجبرى تحت مصطلح واحد هو « اشكالات التنفيذ الجبرى » وذلك بالنظر الى أن هذه المنازعات ما هي الا مشاكل تعترض سير التنفيذ الجبرى وتؤثر فيه .

كما أن القاضى المختص بنظر هذه المنازعات هو قاضى التنفيذ وهو قاضى واحد أيا كان سبب المنازعة أو طبيعة المال الذى يجرى التنفيذ الجبرى عليه وأيا كان الاجراء المطلوب نتيجة المنازعة فى التنفيذ وأيا كانت طبيعة هذه المنازعة . ومع ذلك فوحدة المصطلح لا تعنى أن اشكالات التنفيذ كلها من نوع واحد . بل العكس هو الصحيح . فهناك منازعات تنفيذية ترمى الى مجرد الحصول على اجراء مؤقت ، وهناك منازعات موضوعية ترمى الى الفصل فى صحة اجراءات التنفيذ أو بطلانها . بل ان بعض الفقه ذهب الى تعريفه لمنازعات التنفيذ الى اعتماد غاية المنازعة ونوع الحكم المطلوب .

نعميار فى تعريف منازعات التنفيذ الجبرى .

وعلى ذلك يمكننا تحديد أنواع منازعات التنفيذ . هذه الأنواع يحددها الجمهور بلا خلاف يذكر بأنها منازعات وقتية فى التنفيذ ، ومنازعات موضوعية . وعملا فى هذا المقام ان اقتصر على ذلك فانه يكون عملا رديئا لأنه يكون تكرار لما هو معروف .

وانما نحن ندرس أنواع منازعات التنفيذ الجبرى تحت منظور جديد ، هذا المنظور يهدف الى بحث أهمية تحديد أنواع منازعات التنفيذ وهذا ما نتناوله فى مطلب أول .

وبعد ذلك نعالج منازعات التنفيذ الوقتية ، فنعرنها ونحدد طبيعتها ونبين عناصرها الذاتية ، وسلطات القاضى والحصوم ازانها ، وهذا ما نعالجه فى المطلب الثانى .

وأخيرا نتناول بالتحديد فكرة المنازعة الموضوعية فى التنفيذ لضبطها وإبراز عناصرها وسلطات القاضى والحصوم ازانها . وهذا ما نتناوله فى المطلب الثالث وبه ينتهى هذا المبحث .

والى تفصيل كل ذلك .

### **الطلب الأول** **أهمية تحديد الأنواع المختلفة لمنازعات** **التنفيذ الجبرى**

٣٠ - تظهر أهمية تحديد الأنواع المختلفة لمنازعات التنفيذ على مستويات مختلفة ، فمن ناحية تظهر هذه الأهمية بالنسبة للقاضي المختص بنظر هذه المنازعات ، وعلى ذلك فإن نوع المنازعة يحدد من هو القاضي المختص بنظرها .

ليس هذا فقط ، بل إن نوع المنازعة يساعد على تحديد سلطة القاضي في نظر هذه المنازعة ، ويبين النطاق الذى يعمل فيه عندما ينظرها .

ونوع المنازعة ينعكس أيضا على طبيعة الحكم الصادر فى هذه المنازعة .

بل أكثر من ذلك فإن نوع المنازعة قد يكون له تأثير على إجراءات التنفيذ الجبرى فى مرحلة سابقة على نظر القاضي لهذه المنازعة ، ذلك أن مجرد رفع بعض منازعات التنفيذ قد يؤثر فى سير هذا الأخير بقوة القانون وقبل أن ينظرها القاضي ، كما هو الحال بالنسبة لرفع الاشكال الوقتى الأول فى التنفيذ ، وبالنسبة لأول اشكال يرفعه الطرف الملتزم فى السند التنفيذى حتى ولو لم يكن هذا الاشكال اشكالا وقتيا أولا ( مادة ٣١٢ ) .

وكما هو الحال بالنسبة لرفع بعض الاشكالات الموضوعية فى التنفيذ الجبرى كما هو الحال فى رفع ، مجرد رفع ، دعوى الاسترداد الأولى فى ججز المنقول لدى المدين .

ومن جهة أخرى فنوع منازعات التنفيذ يساهم فى تحديد مدى قابلية الحكم الصادر فيها للطعن فيه بالاستئناف أو بالنقض .

ونوع منازعات التنفيذ هو الذى يحدد الصفة التى يحكم بها القاضي فى هذه المنازعة ، وهل يحكم باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة ، أم أنه يحكم باعتباره قاضيا للموضوع .

وإذا كان تحديد القاضي المختص بنظر منازعات التنفيذ لا يثير اشكالا

فى ظل قانون المرافعات الحال ، فان نوع منازعة التنفيذ يساهم فى تحديد اعمال أو عدم اعمال القواعد العامة فى تقدير قبة الدعوى وذلك فى الأحوال التى تكون فيها بصدد الطعن فى الأحكام الصادرة فى هذه المنازعات ، حيث أن المشرع نص على نظام خاص للطعن فى الأحكام الصادرة فى اشكالات التنفيذ الجبرى .

ومن جهة أخرى وبالنسبة لبعض الأنظمة المعمول بها فى قانون المرافعات فان تحديد نوع منازعات التنفيذ يساهم فى اعمال هذه الأنظمة بالشكل الذى حددته المشرع . فمثلا شطب الاشكال الوقتى لعدم الحضور يرتب أثرا خاصا به هو زوال الأثر الموقوف الذى أحدثه هذا الاشكال بمجرد رفعه ، فى حين أن شطب الدعوى حسب القواعد العامة يقتصر على مجرد استبعادها من جدول القضايا ، مع بقائها قائمة وبقاء كافة آثارها .

كذلك الحال بالنسبة لدعوى استرداد المنقولات المحجوزة الأولى ، فان المشرع نص فى حالات معينة على أنه اذا لم يتطابق رفع هذه الدعوى مع نصروس القانون فان أثرها الموقوف للتنفيذ يزول ، مع أن القواعد العامة كانت تملى اعمال أحكام الدفع بعدم القبول فى هذه الحالة (١) .

وبالنسبة لبعض الأفكار القانونية كفكرة الاستعجال فان التمييز بين اشكالات التنفيذ الوقتية والاشكالات الموضوعية يعتبر عظيم الفائدة . وتبرير ذلك يرجع الى أن المشرع يفترض توافر الاستعجال فى الأولى بقوة القانون ، ولا يعتبره كذلك فى الثانية . وبناء على ذلك يكون القاضى المختص بالتنفيذ معفى من ضرورة فحص هذه المسألة . وبالتالى يخفى عدم الاختصاص بسبب عدم توافر الاستعجال ، لأن هذا الأخير يتوافر فى اشكالات التنفيذ المستعجلة دائما .

وفىما يتعلق بإجراءات رفع الاشكال بخطوات السير فيه ونظرة وقوة الحكم الصادر فيه التنفيذية ، كل هذه الأمور تختلف بحسب ما اذا كنا بصدد اشكالا وقتيا أم اشكالا موضوعيا .

---

(١) نبيل عمر . الدفع بعدم القبول ونظامه التقاعلى . منشأة المؤلف ١٩٨١ ص ٩٥ .

ونوع الخطر الذى يواجهه نوعى الاشكال فى التنفيذ يختلف بحسب طبيعة الاشكال ذاته . فالخطر الذى يواجهه الاشكال الوقتى يجب أن يكون من نوع الخطر الذى يولد عنصر الاستعجال الذى يعتبر ركنا من أركان اختصاص القضاء المستعجل . وينعكس ذلك بالتالى على طبيعة فكرة المصلحة الواجب توافرها لقبول هذا النوع من أنواع الاشكالات الوقتية . أما الاشكالات الموضوعية فهى تواجه خطرا عاديا يفتقد عنصر الاستعجال المبرر للالتجاء الى القضاء المستعجل(٢) .

وبالنسبة لحصوم الاشكال ، فالاشكالات الوقتية تخول لهم أداة حقيقية للحماية السريعة لتى تواجه خطرا داهما يهدد حقوقهم . وبناء على ذلك رتب القانون عدة شروط مسرة لرفع الاشكال الوقتى ، وشمل مجرد رفع هذا الاشكال بأثر موقف للتنفيذ بشروط معينة ، وهذا ما لا يتوافر فى الاشكالات الموضوعية .

لكل هذه الأسباب يبدو لنا مهما التمييز بين الاشكالات الوقتية والموضوعية المتعلقة بالتنفيذ الجبرى ، وهذا هو ما نتناوله فى المطلب التالى .

## المطلب الثاني

### اشكالات التنفيذ الوقتية

٢١ - نعالج فيما يلي اشكالات التنفيذ الوقتية او ما يسمى في الاصطلاح بمنازعات التنفيذ الوقتية . وسوف نتناول فيما يلي مجموعة من المسائل المتعلقة بهذا الموضوع . وبالاختتام من دراسة هذه المواضيع نكون قد عالجت بما فيه الكفاية هذا المبحث الخاص باشكالات التنفيذ الوقتية ، والذي يعتبر من أهم مباحث قانون المرافعات المدنية والتجارية .

والمسائل التي نقترح معالجتها تشمل :

- ١ - التعريف بمنازعات التنفيذ الوقتية .
- ٢ - متى يعتبر الاشكال التنفيذي اشكالا وقتيا .
- ٣ - تحديد الوقت الذي يجوز فيه رفع الاشكال الوقتي .
- ٤ - من يجوز له رفع الاشكال الوقتي في التنفيذ .
- ٥ - شروط قبول الاشكال الوقتي .
- ٦ - شروط الحكم في الاشكال الوقتي .

### ٢٢ - أولا : التعريف بمنازعات التنفيذ الوقتية .

سبق لنا ايضاح المقصود بمنازعات التنفيذ بوجه عام وذلك حينما تعرضنا في المبحث الأول من هذا الفصل لدراسة المقصود بمنازعات التنفيذ الجبري .

ومع ذلك فاننا وقد بينا أهمية التمييز بين المنازعات الوقتية والمنازعات الموضوعية ، فانه يجب العمل على وضع تحديد دقيق لكل نوع من أنواع هذه المنازعات .

يرى البعض أن الاشكال الوقتي هو منازعة قانونية في التنفيذ ، تنار قبل تمامه أمام قاضي التنفيذ ، ويطلب فيها من القاضى الحكم باجراء مؤقت لحين الفصل في موضوع المنازعة التي اتخدت أساسا للمطالبة بهذا الاجراء المؤقت . ويرفع الاشكال الوقتي الى قاضي التنفيذ ليفصل فيه بحكم وقتي

بصفته قاضيا للأمور المستعجلة عملا بالمادة ٢٧٥/ من قانون المرافعات(٣).

ويرى البعض الآخر من الفقه ، مع تسليمه بأن اشكالات التنفيذ هي منازعات تتعلق بما أوجبه القانون من شروط يجب توافرها لاجراء التنفيذ ، أن اشكالات التنفيذ ليست اعتراضا على التنفيذ .

ويبنى هذا الاتجاه وجهة نظره هذه على أساس أن اشكالات التنفيذ من الممكن أن تثار قبل البدء في اتخاذ اجراءات التنفيذ بالفعل . ويضرب هذا الفقه مثلا يؤيد رأيه بحالة الاشكال الوقتي الذي يبنى على اعتبارات تتعلق بذات السند المراد التنفيذ بمقتضاه(٤) .

وفي رأينا فان اشكالات التنفيذ الجبري هي في الواقع اعتراض على هذا التنفيذ وينتجلى هذا الاعتراض في أن غاية الاشكال تكمن في وقف التنفيذ مؤقتا أو طلب الحكم باستمراره مؤقتا الى أن يفصل في الاشكال الموضوعي ، أو في النزاع على أصل الحق .

أما كون الاشكال قد يرفع قبل البدء في التنفيذ ، فانه لا يجوز أن يستخلص من ذلك أن اشكالات التنفيذ ليست اعتراضا على التنفيذ . فالحقيقة أن الاشكال الذي يرفع قبل البدء في التنفيذ فان الهدف منه يكون الاحتياط من تنفيذ مستقبل ، أو محاولة درء خطر تنفيذ سوف يجري فيه المستقبل (٥) .

٣٣ - وفي كلمة واحدة فان منازعة التنفيذ الوقتية هي الدعوى التي ترفع الى القضاء المختص بنظر اشكالات التنفيذ ويطلب فيها الحكم بإجراء وقتي الى حين الفصل في أصل النزاع . والواقع أنه يوجد لكل منازعة في التنفيذ

---

(٣) اسكندر زغلول . قاضي التنفيذ . ص ٩ . ويقصد بموضوع المنازعة ، التي التخت أساسا للمطالبة بهذا الاجراء المؤقت . موضوع منازعة التنفيذ المتعلق بصحة أو بطلانه ، أو أصل الحق الذي يجري التنفيذ لاقتضائه . انظر عبد الباسط جيبى . اشكالات التنفيذ ١٩٧٤ ص ١٦٩ .

(٤) لجنة النمر . مناطق الاختصاص . ص ٦٧ / وحدى راغب . التنفيذ . ص ٣٤٥ .  
(٥) أبو هيف . طرق التنفيذ والنحط . ص ١٢٠ .  
- محمد علي راتب . قضاء الأمور المستعجلة . ط ٣ . ص ٥٩١ .  
- محمد عبد اللطيف . القضاء المستعجل . ط ٤ ص ١٦٧٧ ص ٤٦٤ .

وجهاً الوجه الأول هو الطلب الوقتي أو المنازعة الوقتية وهي تهدف الى الحصول على اجراء مؤقت ، ومع عدم المساس بإلحق الموضوعي أو بموضوع المنازعة التنفيذ . والطلب الوقتي اما أن يرمى الى وقف التنفيذ مؤقتاً أو الاستمرار فيه مؤقتاً . أما الوجه الثاني فهو الطلب الذي يرمى الى الحكم في أصل حقوق الخصوم سواء سبقه الطلب المستعجل أو لم يسبقه . هذه المنازعة الموضوعية ترفع أيضاً الى قاضي التنفيذ ليفصل في أصل النزاع الذي يني عليه الطلب المؤقت (٦) .

ومن جهة أخرى فانه من المقرر أنه في الحالات التي يملك فيها الخصم الحق في رفع منازعة موضوعية أمام القضاء ، فانه يجوز له المطالبة بأى اجراء وقتي يقتضيه الحال . وبدیهى ان المطالبة بهذا الاجراء الوقتي تتم عن طريق رفع الاشكال الوقتي في التنفيذ (٧) .

وبمعنى آخر فانه يجب أن يتوافر في رافع الاشكال الوقتي شرط الصفة ، ويقصد بالصفة في هذا النطاق ، الصفة في المنازعة الموضوعية ، بمعنى أن تتوافر لدى رافع الاشكال الوقتي صفة في رفع اشكال موضوعي ، وهنا يظهر لنا بجلاء مدى صحة القول بأن لكل منازعة في التنفيذ وجهين ، وجه وقتي ، ووجه موضوعي (٨) .

## ٢٤ - ثانياً - متى يعتبر الاشكال في التنفيذ اشكالا وقتياً ؟

الاجابة على هذا السؤال تثير أول ما تثير مسألة التكييف القانوني للطلبات القضائية وسلطة القاضي والخصوم اذائه .

فالأوصاف القانونية التي يخلعها الخصوم على طلباتهم لا يلتزم بها القاضي الا اذا كانت مطابقة للقانون . وبناء على ذلك فاذا قام الخصوم بتكييف الوقائع الواردة في طلباتهم على أنها تعتبر اشكالا وقتياً في التنفيذ ، فيجب على قاضي التنفيذ أن يقوم بمراجعة هذا التكييف . هذه المراجعة تتم على ضوء القواعد القانونية التي تحكم المسألة . وبما أننا بصدد ادعاء كيفه الخصوم على أنه

---

(٦) فتى وال . التنفيذ الجبرى . ص ٥٩٥/محمد عبد اللطيف . القضاء المستعجل . ص ٤٩١ .

(٧) فتى وال . المبيع السابق . ص ٥٩٥ .

(٨) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٦٦ .

اشكالا وقتيا ، فيجب على القاضي أن يبحث مسألة توافر عناصر الاشكال الوقتي . فاذا وجدها متوافرة ، اعترف لهذا الاشكال بهذا الوصف ، أم اذا لم يجدها متوافرة ، فإن عليه التزاما بأعمال القانون واعطاء الوقائع المقدمه من جانب الخصوم وصفها الحقيقي أخذا في الاعتبار احترام نطق هذه الوقائع، واحترام موضوع وسبب الطلب القضائي (٩) .

وتفسير ذلك يرجع الى القاعدة التقليدية التي ترى أن القاضي يعلم القانون وهو ملتزم بتطبيقه ، والا تعرض ، عند المخالفة ، لأعمال الجزاءات المدنية والجنائية . وبما أن التكييف يعتبر مسألة قانونية (١٠) ، فعلى القاضي اعطاء وقائع النزاع المطروح عليه حقيقة وصفه القانوني حسبما تحدده نصوص القانون ، ولا يحده في ذلك بالأوصاف التي يخلعها الخصوم على نزاعهم .

وبما أن عناصر المنازعة الوقتية في التنفيذ معروفة للقاضي ، فعليه ومن تلقاء نفسه أعمال نصوص القانون في هذا المجال .

فالمنازعة الوقتية لكي تكون كذلك فانه يجب أن يكون المطلوب فيها اجراء وقتيا ، أى طلبا للحماية القضائية الوقتية ، وذلك حتى يفصل في المنازعة الموضوعية ، والحكم الصادر في هذه المنازعة هو حكم وقتي (١١) .

وهذه الحماية الوقتية يبررها الخطر الداهم الذي يتعرض له حق صاحب المصلحة في رفع الاشكال الوقتي . هذا الخطر الداهم هو الذي يشكل ركن الاستعجال الذي اعتبره المشرع متوافر بقوة القانون في كافة اشكالات التنفيذ المستعجله .

وبمعنى آخر فالاستعجال مفترض بقوة القانون في اشكالات التنفيذ الوقتية وقاضي التنفيذ اذ يختص بنظر اشكالات التنفيذ الوقتية فانه لا يبحث توافر عنصر الاستعجال كشرط اختصاص وحكم بالنسبة له ، فهذا الشرط

---

(٩) بيل عمر . سبب الطلب لتضائي . رسالة : لفرنسية . فرنسا ١٩٧٧ . ص ٣٦٠

ـ بيل عمر . سبب الطلب القضائي أمام محكمة الاستئناف . منشأة المعارف ١٩٧٨ . ص ١٢٠ .

(١٠) راجع بالتفصيل : بيل عمر . النظرية العامة لمطعن بالقص . منشأة المعارف

١٩٨٠ . ص ١٦٠ .

(١١) وحدي راغب - التنفيذ . ص ٣٤٥ .



مفترض بنص القانون. وعلى ذلك فلا يجوز لقاضي التنفيذ أن يتخلى عن الفصل في الاشكال الوقتي أو أن يقضى بمسئ الاختصاص بحجة عدم توافر الاستعجال (١٢) .

ومع ذلك فإن بعض الفقه يرى أن افتراض توافر الاستعجال في اشكالات التنفيذ الوقتية ، فهو فرض قابل لاثبات العكس ، وبناء على ذلك فيجوز للمستشكل ضده اثبات عدم توافره (١٣) . كما أن البعض الآخر من الفقه يرى أن القاعدة هي أن القاضي ليس له أن يبحث في الاستعجال كشرط لازم لاختصاصه إلا في الحالة التي لا تقوم فيها قرينة قانونية على توافر هذا الشرط (١٤) .

٢٥ - في حقيقة الأمر يجب علينا التذكير بأن السؤال الذي طرحناه هو متى تعتبر المنازعة منازعة وقتية في التنفيذ ، وهذه مسألة تختلف عن شروط قبول الاشكال الوقتي ، كما أنها تختلف عن شروط الحكم في هذا الاشكال ، وليس لها شأن مباشر بسلطة القاضي في الحكم في الاشكال الوقتي .

وإذا عدنا الى موضوعنا ، فإننا سبق لنا تحديد أول مميز نستطيع به القول بأن منازعة ما تعتبر منازعة وقتية وذلك حينما تهدف هذه المنازعة الى الحصول على الحماية القضائية الوقتية في صورة اجراء وقتي . وبالإضافة الى ذلك فإن الاشكال يجب أن يكون متعلقا بالتنفيذ حتى يمكن اعتباره منازعة تنفيذية . ومن جهة أخرى فيجب أن يستند الاشكال الوقتي على الاشكال الموضوعي في التنفيذ . ويقصد بذلك أنه يجب أن يكون لرافع الاشكال الوقتي صفة في المنازعة الموضوعية التي انتهت أساسا للمطالبة بهذا الاجراء الوقتي (١٥) . ومن جهة أخرى فإن المنازعة لكي تعتبر وقتية فإنه يجب أن ترفع قبل تمام التنفيذ وذلك على التفصيل الذي سوف نراه من بعد .

هذه هي المعايير التي عن طريقها يمكن القول بصدد منازعة معينة أنها تعتبر أو لا تعتبر منازعة وقتية في التنفيذ .

---

(١٢) لجنة النمر - الرسالة - ص ٧٤ .

(١٣) وجدي وادبي - التنفيذ - ص ٣٤٦/عبد الباسط جيجي - التنفيذ - ص ١٨٥ .

(١٤) محمد علي رشدي - مشار اليه في أمية النمر - رسالة - ص ٧٤ هامش (٢) .

(١٥) فتحي والي - التنفيذ الجبري - ص ٩٥ هامش (١) .

استكندر سعد زغلول - قاضي التنفيذ - ص ٨ .

أما في الأحوال التي لا تتعلق فيها المنازعة بالتنفيذ ولا يكون لها به أية صلة ، ولم ينص المشرع على أسناد القصد فيها لقاضي التنفيذ ، فإنه يتعين عليه أن يحكم بعدم اختصاصه نوعيا بنظر هذه المنازعة . وفي هذه الحالة فإنه يجب أن يقرن حكمه بعدم الاختصاص بالإحالة إلى المحكمة المختصة أعمالا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات . ومن ناحية ثانية ، فإذا رجع إلى قاضي التنفيذ إشكالا وقتيا في التنفيذ نتوثر به كافة المواصفات التي يردى إلى اعتباره كذلك ، وأنحاء نظر هذا الإشكال تغير وصف المنازعة ، مما يجب على قاضي التنفيذ أن يعيد إعطاء الوصف القانوني الصحيح لهذه المنازعة ، وبعد إعطاء هذا الوصف الجديد ، وإذا طلت هذه منازعة سنيديه فإنه يفصل فيها بناء على هذا الاعتبار ، أما إذا أعطاه الوصف الجديد بناء على تغير الظروف ، وتحولت المنازعة بناء على ذلك وصارت غير متعلقة بالتنفيذ ، ففي هذه الحالة يتعين عليه أن يحكم بعدم الاختصاص والإحالة . والواقع أن هذا الذي نقول به معترف به من جانب جمهور الفقه لقاضي التنفيذ ، وإعادة التكييف هذا ، أو إعادة إعطاء المنازعة الوصف الذي يتفق مع حالتها ، هو ما يسمى بسلطة القاضي في تحوير طلبات الخصوم بما لا يتعارض مع مصالحهم وبما لا يخرج عن نطاق النزاع (١٦) .

وفي هذا الصدد يرى بعض الفقه أن قاضي التنفيذ لا يختص بنظر إشكالات التنفيذ الوقتية إلا إذا كانت تعتبر - وفقا للمعايير السابقة - منازعة وقتية في التنفيذ . وذلك لأنه قد يطلب منه وقف التنفيذ أو استمراره مؤقتا دون أن يعتبر ذلك إشكالا وقتيا في التنفيذ في حقيقة الأمر . وعندئذ يتعين على قاضي التنفيذ أن يتحقق مقدما من توافر هذا الشرط حتى يمكنه أن يفصل في النزاع وإلا تعين عليه أن يحكم بعدم الاختصاص (١٧) .

٢٦ - أما ما يراه البعض من ضرورة توافر شروط أخرى لاعتبار المنازعة منازعة وقتية في التنفيذ ، فإننا نعتقد أن هذه الشروط تتصل بأمور أخرى غير مسألة تحديد معايير اعتبار منازعة ما إشكالا وقتيا في التنفيذ .

---

(١٦) مستأنف مستجبل الجيزة ١٩٧٨/٦/٢٩ القضية رقم ٣٦٩ سنة ١٩٧٨ .  
- محمد عبد الزايف . القضاء المستجبل . ص ٢٨٠/أمانة النشر . الرسالة . ص ٧٤ وما بعدها .  
- أبو الوى . التنفيذ . ص ٣٦٧/عزمي عبد القواح . الرسالة . ص ٤٤٩ .  
(١٧) أمانة النشر . الرسالة . ص ٧٦ .

مثال ذلك ما يراه البعض من أنه يشترط لاعتبار المنازعة منازعة وقتية أن يترجح لدى قاضي التنفيذ وجود الحق في جانب رافع الاشكال ، ويعتبر هذا الفقه أن ذلك الشرط هو الأساس القانوني للحماية الوقتية ، ويقصد بذلك أن يبدو للقاضي من ظاهر المستندات أحقية الطالب فيما يطلب (١٨) .

وبناء على ذلك ، يرى هذا الفقه ، أنه في الحالات التي يكون موضوع النزاع فيها هو الحق الموضوعي ، فإن قاضي التنفيذ يفصل في الاشكال على أساس ما يبدو له من ظاهر مستندات الحق . وإذا كان موضوع النزاع هو بطلان التنفيذ ، فإن قاضي التنفيذ يقضى بوقف التنفيذ - استجابة للطلب الوقتي - متى رجع بطلانه من ظاهر المستندات (١٩) .

والواقع في رأينا أن شرط رجحان وجود الحق والمقول به في الفقرة السابقة ما هو إلا شرط للحكم في الاشكال الوقتي وليس معيارا مميزا لاشكالات التنفيذ الوقتية ، كما أن هذا الشرط نفسه لا يمكن اعتباره شرطا لقبول الاشكال الوقتي ، لأن شروط القبول سابقة في فحصها على شروط الحكم في النزاع (٢٠) ، وبناء على ذلك فإننا لا نعتبر مسألة رجحان وجود الحق معيارا يمكن الاستناد اليه في تحديد متى يعتبر الاشكال اشكالا تنفيذيا وقتيا .

## ٢٧ - ثالثا - الوقت الذي يجوز فيه رفع منازعة التنفيذ الوقتية .

يرى جمهور الفقه أن اشكالات التنفيذ الوقتية يجوز رفعها من كل ذي مصلحة قبل تمام اجراءات التنفيذ الجبري الذي تعترضه هذه الاشكالات . وعلى ذلك فإذا كان التنفيذ قد تم ، فلا يجوز طلب وقفه أو الاستمرار فيه مؤقتا ، وإنما يمكن طلب ابطال ما تم من اجراءاته ، وطلب الابطال هذا يعتبر منازعة موضوعية في التنفيذ (٢١) . ويرى البعض أنه يجب أن ينظر - لتقدير تمام التنفيذ أو عدم تمامه - الى أعمال التنفيذ كل على حده . فإذا تم القيام بعمل معين فإنه لا يقبل طلب وقفه ، وإنما يقبل طلب وقف ما يليه .

(١٨) وجدي راغب . التنفيذ . ص ٣٤٦ .

(١٩) وجدي راغب . التنفيذ . ص ٣٤٧ .

(٢٠) نبيل عمر . الدفع بسلام القبول ونظامه القانوني . منشأة المعارف ١٩٨١ . ص ٨٠ .

وما بعدها .

(٢١) فتحي والي . التنفيذ الجبري . ص ٦٠٩ .

وبناء على ذلك فإذا كانت إجراءات توقيع الحيز قد تمت فلا يقبل طلب وقفه الذى يقدم فى صورة اشكال وقتى فى التنفيذ ، وانما يمكن طلب وقف الاجراءات التالية له .

ومن جهة أخرى فإذا اشتمل السند التنفيذى على أكثر من الزام وتم تنفيذ أحدها ، فإنه يمكن مع ذلك طلب وقف التنفيذ بالنسبة للزام الآخر الذى يتضمنه السند والذى لم يتم تنفيذه (٢٢) .

وحكم بناء على ذلك بأنه اذا قضى الحكم بتسليم اطيان وهبان وبعد تمام تسليم الأطيان رفع اشكال ، فان الاشكال يعتبر موجها الى الجزء الذى لم يتم تنفيذه بعد (٢٣) .

وينظر الى شرط عدم تمام التنفيذ عند رفع الاشكال وأيا كانت طريقة رفعه . وإذا كان الجمهور متفق على أنه يجب رفع الاشكال الوقتى فى التنفيذ قبل تمامه ، فهناك من الفقه من يناقش مسألة تحديد اللحظة التى يتولد فيها اختصاص قاضى التنفيذ بنظر منازعات التنفيذ .

٢٨ - يرى بعض الفقه أن اختصاص قاضى التنفيذ بنظر منازعات التنفيذ يبدأ من الوقت الذى تصدر فيه محكمة الموضوع حكمها الذى يعتبر سنداً تنفيذياً ، أو من الوقت الذى يولد فيه السند التنفيذى كقاعدة عامة وذلك فى الأحوال التى يتم فيها التنفيذ بسند تنفيذى خلاف الحكم القضائى .

ويرى هذا الفقه أنه فى جميع الأحوال تنتهى مهمة الجهة التى أصدرت السند التنفيذى وتبدأ مهمة قاضى التنفيذ (٢٤) .

ويرى البعض الآخر من الفقه أن الوقت الذى يولد فيه اختصاص قاضى التنفيذ بنظر منازعة يبدأ من وقت الحصول على السند التنفيذى الذى يجوز تنفيذه جبراً ، وليس من وقت صدوره أو نشأته (٢٥) .

---

(٢٢) دهمى سيف . التنفيذ - ص ١٨٤ .

(٢٣) مصر الابتدائية ١٩٢٥/٢/٣٦ المحاماة ص ٥ ص ٥٢٠ .

(٢٤) أبو الوفا . قاضى التنفيذ - البحث السابق - ص ٦٧٩ .

(٢٥) عزمى عبد الفلاح . قاضى التنفيذ - الرسالة - ص ٤٤٥ .

ومعنى ذلك أن اختصاص قاضي التنفيذ يبدأ من لحظة حصول الدائن على السند التنفيذي سواء كان حكما أو أى محرر آخر يعتبره القانون سنداً تنفيذياً (٢٦) .

هذا التحديد يهمنى فى بحث مسألة حائرة فى الفقه وهى مسألة هل يجوز رفع الاشكال الوقتى فى التنفيذ قبل بدايته ؟

فذهب بعض الفقه الى القول بعدم جواز رفع الاشكال فى التنفيذ قبل بدايته ، واذا رفع مثل هذا الاشكال فيجب على القاضى أن يحكم بعدم اختصاصه .

والعلة فى ذلك ترجع - فى رأى هذا الفقيه - الى أن قاضى التنفيذ انما يختص بنظر المنازعات الحاصلة أثناء اجراء التنفيذ الجبرى لا قبله .

وقد حكم بناء على ذلك بعدم قبول الاشكال المرفوع عقب اعلان الحكم المراد التنفيذ بمقتضاه باعتباره أن الاعلان لا يعتبر عملاً من أعمال التنفيذ (٢٧) .

وذهب جمهور الفقه الى أنه لا يوجد ما يمنع من رفع اشكال التنفيذ الوقتى قبل الشروع فى التنفيذ الجبرى (٢٨) .

والواقع أن مثل هذا الاشكال اذا رفع فانه يتوجه الى انكار القوة التنفيذية للسند التنفيذى وذلك دون الانتظار حتى بداية مباشرة اجراءات التنفيذ الجبرى .

ومن جهة أخرى فان هذا الرأى يتفق مع ما سبق شرحه من أن اختصاص قاضى التنفيذ بنظر منازعاته يبدأ من لحظة ميلاد السند التنفيذى وحصول الدائن عليه (٢٩) .

---

(٢٦) نبيل عمر . اجراءات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية . ص ١٦٠ .  
(٢٧) محمد على راتب . القضاء المستعجل . ص ٥٨٤ . وصاحب هذا الرأى هو أبو هيف .  
طرق التنفيذ والتحفظ ص ١٢٧ .  
(٢٨) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٥٩ .  
(٢٩) عزى عبد الفتاح . المرجع السابق . ص ٤٤٤ .

كما أن هذا الرأي يتفق مع فكرة الحماية الوقتية التي يحرص الاشكال الوقتي في التنفيذ الى الحصول عليها . فالمدين بناء على ذلك يستطيع أن ينازع في اجراءات التنفيذ الجارية على امواله ، متفاديا بذلك ضررا محدقا مما يبرر له اقامة الدعوى في هذا الصدد عملا بالمادة الثالثة من قانون المرافعات (٣٠) .

ومن جهة أخرى ، وتأييدا لجواز قبول الاشكال الوقتي قبل بدء التنفيذ، يذهب البعض الى القول بأنه لا يشترط لقبول الاشكال في مثل هذه الأحوال أن يكون التنفيذ قد بدأ . فيكفي أن يهدد المدين به ، حتى ولو لم تظهر نية الدائن في التنفيذ باعلان الحكم او التنبيه بالوفاء ، وكل ذلك ما هو الا احتياطا لدفع الضرر الذي يخشى وقوعه عند البدء في التنفيذ .

وقد حكم بناء على ذلك بأن اختصاص قاضى الأمور المستعجلة - وذلك قبل انشاء نظام قاضى التنفيذ سنة ١٩٦٨ - بالفصل في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ والتي يطلب فيها وقفه ، لا يقيده أن يكون التنفيذ قد بدأ أو شرع فيه .

ذلك لأن كل ما للمدين محل لوفاء الدين المقضى به ، وليست به حاجة الى الانتظار حتى يوجه التنفيذ الى جزء معين من ماله ليقدر وجه الضرر ، وسبب الاشكال اذا كان سببه راجعا الى انقضاء الالتزام ذاته أو زوال القوة التنفيذية قبله . أما التحدى بأن منازعة التنفيذ لا تقبل الا اذا ظهرت نية المحكوم له في التنفيذ ، اذ قبل ذلك لا يكون هناك ثمة تنفيذ تصح المنازعة فيه .

أما هذا التحدى - يقول الحكم - فمردود بأن النزاع موجه الى القوة التنفيذية للحكم ذاتها ، وأن الدائن المحكوم له اذا كان غير معتمزم التنفيذ ، فانه يستطيع أن يقرر ذلك ، وبالتالي يصبح الاشكال غير ذى موضوع ، والا كان قائما ومقبولا وواجب الفصل فيه (٣١) .

---

(٣٠) أبو الوفا - التنفيذ - ص ٣٤٩ .

(٣١) نقض مدنى ١٩٥٠/٢/٩ - مجموعة النقض ص ١ ص ٢٤٤ .

- مسجل مصر ١٩٣٥/٨/٢٨ المحاماة ص ٧ ص ٧٧٠ .

- إبراهيم عثمان - الفقه والنقض، في المواد المستعجلة ١٩٧٨ ص ٨٧ .

والواقع أن القول بمكس ذلك فيه تخصيص لنصوص المادتين ٢٧٥ و ٣١٢ من قانون المرافعات بغير مخصص ، فالاشكال الذى يرفع قبل البدء فى التنفيذ يهدف كما سبق انقول الى الاحتياط لدفع ضرر محقق يخشى وقوعه عند البدء فى التنفيذ الجبرى (٣٢) .

وقد حكم بناء على ذلك بأنه يجوز للمدين الاعتراض على التنفيذ بمجرد حصول التنبيه عليه بالدفع ، حتى ولو لم يبدأ فى التنفيذ ويقبل الاشكال الحاصل منه فى هذه الحالة (٣٣) .

واذا كان المبدأ هو جواز رفع الاشكال الوقتى فى التنفيذ قبل البدء فيه ، فإن مثل هذا الاشكال قد يرفع من طالب التنفيذ وذلك فى الأحوال التى قد يمتنع الحضر فيها عن توقيع الحجز لى سبب ، فيضطر الدائن الى رفع الامر الى القضاء .

كما يمكن أن يرفع الاشكال الوقتى قبل بدء التنفيذ من المدين وذلك ، كما يرى البعض ، لأن منازعة التنفيذ على خلاف الطعن فى الحكم لا تفترض صدور عمل سابق من الخصم يطعن فيه بعد ذلك ، وفى ذلك تأكيد لمسألة جواز رفع المنازعة الوقتية فى التنفيذ قبل بدء .

والفرض الذى لا يعتبر طرفا فى منازعة التنفيذ يستطيع المنازعة فى التنفيذ قبل بدء ، وذلك اذا استتسر احتمال التنفيذ على أمواله ، وكل ذلك يعتبر واحدا من تطبيقات الحماية القضائية الوقائية (٣٤) .

## ٢٩ - رابعا - من يجوز له رفع المنازعة الوقتية فى التنفيذ

تحديد الخصم صاحب الصفة فى رفع اشكال التنفيذ سوف يتم معالجته بالتفصيل الوافى فى الفصل. ثلثى من الباب الثانى من هذا المؤلف . ومع

---

(٣٢) اسكندر سعد دغلول . قضائى التنفيذ . ص ٢٧ .

- وجدى راعب . القضاء الوقتى . ص ٤٠ .

- مصر الأهلية ١٩٣٠/٤/٢٨ النجاسة ص ١٠ ص ٧٦١ .

(٣٣) محمد على راتب . المرجع السابق . ص ٥٨٤ حملش (٢) .

- عبد البسيط جيبى . طرق ونشكلات التنفيذ ١٩٧٤ . ص ١٨٤ .

(٣٤) فتحى والى . المرجع السابق . ص ٥٢٩ .

- وجدى راعب . القضاء الوقتى . ص ٦٠ .

ذلك فان مكان دراسة خصوم اشكال التنفيذ لا يمنعنا في هذا المقام من القول بأنه يجوز لكل ذي مصلحة أن ينازع في اجراءات التنفيذ الجبرى ، سواء كان ذي المصلحة هذا هو الدائن ، أو المدين ، أو الغير الذى لا يعتبر طرفا من اطراف خصومة التنفيذ •

وكل هذا سوف يزداد ايضاحا حينما نتناوله بالتفصيل فيما بعد •

### ٣٠ - خلاصا - الشروط الواجب توافرها لقبول الاشكال الوقتى الموجه الى التنفيذ الجبرى •

يشترط انفقہ والقضاء مجموعة من الشروط الواجب توافرها حتى يكون الاشكال الوقتى الموجه الى عملية التنفيذ الجبرى مقبولا • هذه الشروط تتراوح بين شروط عامة لقبول أى طلب قضائى ، ومجموعة من الشروط الخاصة الواجب مراعاتها حتى يكون الاشكال الوقتى فى التنفيذ مقبولا •

فالشروط العامة لا خلاف على ضرورة توافرها ، وهى شرط المصلحة بأوصافها المعروفة ، وهى كون المصلحة قانونية ، شخصية ومباشرة ، قائمة وحالة (٣٥) •

والى جانب هذه الشروط العامة ، توجد مجموعة من الشروط الخاصة يجب معالجتها تفصيلا فى هذا المقام حتى نستطيع أن نلم بشروط قبول منازعة التنفيذ الوقتية •

### ٣١ - الشروط الخاصة واللازمة لقبول منازعات التنفيذ الوقتية •

هذه الشروط الخاصة بقبول الاشكال الوقتى تتراوح بين :

اولا : شروط خاصة بشكل الاشكال •

ثانيا : شروط خاصة بمضمون الاشكال •

ثالثا : شروط خارجية عن اشكال التنفيذ ذاته ولكنها متعلقة بفاعليته •

---

(٣٥) نبيل عمر • الدفع بعدم القبول ونظامه القانونى • منشأة المعارف ١٩٨١ ص ١٢٠

- عزمى عبد الفتاح - قانون التنفيذ • ص ٤٥٠ •



ونعالج فيما يلي وبإضافة هذه المجموعات المختلفة من الشروط •

### ٣٢ - ١ - الشروط الخاصة بشكل الاشكال •

بما أن الزمن يعتبر عنصرا شكليا من عناصر الاجراء القضائي فان جمهور الشراح يتفق على ضرورة أن يتم رفع الاشكال قبل تمام التنفيذ •

وبما أننا قد سبق لنا معالجة مسألة جواز رفع الاشكال الوقتى فى التنفيذ قبل بدايته ، فاننا بالتالى لن نعود الى هذه المسألة •

ومن جهة أخرى فاننا لا ندرس فى هذا المكان الشروط الواجب توافرها لاختصاص قاضى التنفيذ بمنازعات التنفيذ ، فهذه الدراسة موضعها فى الباب الثانى من هذا المؤلف •

وإذا عدنا الى الشرط الشكلى الأول الواجب توافره لقبول منازعة التنفيذ الوقتية ، وهو وجوب رفعها قبل تمام التنفيذ ، فان البعض من الفقه يرى أنه يجب أن يفهم ذلك الشرط على ضوء أن أعمال التنفيذ يجب أن ينظر اليها كل على حدة •

وبناء على ذلك فإذا كان قد تم القيام بعمل فانه لا يقبل طلب وقفه ، وانما يمكن طلب وقف ما يليه من أعمال (٣٦) •

والواقع أنه اذا تم التنفيذ فلا تكون ثمة مصلحة من الحكم بوقفه أو الاستمرار فيه • وغاية الاشكال الوقتى ، فى الحقيقة ، هى دفع خطر التنفيذ أو خطر تعطيله ، وبالتالي فلا محل لتحقيق هذه الغاية بعد تمام التنفيذ (٣٧) •

وعلى ذلك فتمام التنفيذ قبل رفع الاشكال الوقتى يؤدى الى الحكم بعدم قبول هذا الاشكال • ولا يجوز لقاضى التنفيذ - فى هذه الحالة - أن يحكم بعدم الاختصاص لأنه مختص فعلا بنظر مثل هذه المنازعة بصرف النظر عما

---

(٣٦) فحى والى • التنفيذ الجبرى • ص ٦٠٢ •

(٣٧) وجبى راغب • التنفيذ • ص ٣٤٧ •

إذا كان التنفيذ قد تم أم لم يتم ، وقاضى التنفيذ يقتصر فى حالة تمام التنفيذ قبل رفع الاشكال على الحكم بعدم قبوله (٣٨) .

ومع ذلك فقد ذهب البعض الى القول - بحق - بأنه إذا رفع الاشكال الوقتى فى التنفيذ بعد نفاذه ، فلا يختص به قاضى التنفيذ باعتباره اشكالا وقتيا فى التسديد . ولكن من الممكن أن يختص به بحسبانه اشكالا موضوعيا مع مراعاة ان له نى هذا الصدد الحق والسلطة فى تحويل طلبات الخصوم بما يتفق ونوعيه النزاع ، كالحكم مثلا بعدم الاعتداد بالحجز نتيجة بطلان لحق اجراءات التنفيذ (٣٩) .

وعلى ذلك يرى البعض أنه إذا كان التنفيذ قد تم فى جملة أو فى جزء منه وكان باطلا بطلانا جوهريا ، كما لو كان قد تم بغير حكم أو سند تنفيذى من الاصل أو تم دون أن يسبقه اعلان الحكم أو السند التنفيذى ، فانه يجوز رفع الأمر لقاضى التنفيذ لكي يقضى بعدم الاعتداد بما تم من أعمال التنفيذ ويرد الحال الى ما كانت عليه ، إذا كان ذلك ممكنا ، لأن التنفيذ الذى تم فى مثل هذه الحالة لا يعدو أن يكون عملا ماديا ، لا سند له من القانون ، فهو عمل من أعمال العدوان (٤٠) .

٣٣ - ومن البدئى أنه يجوز رفع الاشكال عند الشروع فى التنفيذ أو البدء فيه ، وإذا ما رفع الاشكال أمام المحضر فلمحضر أن يوقف التنفيذ أو يمضى فيه .

فإذا أوقف التنفيذ - إذا كان الاشكال موقفا لهذا التنفيذ - فإن الوقف يستمر الى أن يفصل فى الاشكال . وإذا رأى المحضر المضى فى التنفيذ فإن ذلك يكون مقيدا بعدم تمام التنفيذ قبل صدور الحكم فى الاشكال ، وأن ما يمضى فيه المحضر من اجراءات التنفيذ إنما يكون على سبيل الاحتياط ،

---

(٣٨) أبو الوفا - التنفيذ - ص ٣٨٤ .

- نفس مدنى ١٩٤٨/٢/٥ مجموعة التواعد ج ٥ ص ٥٣٦ .

(٣٩) اسكندر زغلول - قاضى التنفيذ - ص ٦٧/أبو الوفا - التنفيذ - ص ٣٨٤/عبد الباسط جيمى - المرجع السابق - ص ١٨٥/لجنة النشر - الرسالة - ص ٦٨ وما بعدها .

(٤٠) عبد الباسط جيمى - المرجع السابق - ص ١٨٥ - ١٨٥ .

- مستجمل مصر ١٩٥١/١١/٢٧ المحللة: ص ٣٣ ص ٥٢٤/محمد على راتب - المرجع

السابق - ص ٥٨٩ .

كوضع الاختام أو جرد البضائع أو تسليمها لأمين يتولى المحافظة عليها - كل هذا بشرط ألا يمضى فى البيع حتى يحكم القاضى فى الاشكال (٤١) .

وإذا كان الاشكال المرفوع هو اول اشكال وقتى ، فان ما يباشره المحضر من اجراءات التنفيذ انما يكون من أعمال التحفظ الوقتية التى يتوقف مصدرها على الحكم الصادر فى الاشكال . فاذا حكم فى الاشكال بالضى فى التنفيذ استقر لما قام به المحضر وجوده وثبت اثره ، وان قضى فى الاشكال بوقف التنفيذ كان هذا الحكم مؤكداً للأثر الموقف الذى ولده مجرد رفع الاشكال ، وبالتالي فان ما تم من تنفيذ بعد رفع الاشكال يصبح كأن لم يكن وتزول آثاره (٤٢) .

ويثور فى هذا المجال تحديد المقصود بتمام التنفيذ الذى يجب أن يرفع الاشكال الوقتى فى وقت سابق عليه . الاجابة على هذا السؤال تقتضى أن يؤخذ فى الاعتبار ما سبق ذكره من أن أعمال التنفيذ يجب أن ينظر اليها من على حدة . مثال ذلك مرحلة الحجز ، مرحلة الاعلان ، مرحلة البيع - بل أكثر من هذا فيجب أن يلاحظ ما ذكره البعض من أنه اذا اشتمل السند التنفيذى على أكثر من الزام ، وتم تنفيذ احدها ، فانه يمكن رغم هذا طلب وقف تنفيذ السند بالنسبة للالزام الذى لم يتفد بعد (٤٣) . ومن جهة اخرى فان تمام التنفيذ مثلاً بالنسبة لحجز المنقول لدى المدين يتم متى كان محضر الحجز مشتملاً على البيانات التى نص عليها القانون فى المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات ووقع المحضر والحارس على ذلك .

فالمحضر طالما لم يقفل محضر الحجز له أن يثبت فيه جميع الوقائع التى تحصل أثناء التنفيذ (٤٤) . ويتم حجز ما للمدين لدى الغير بمجرد اعلان الحجز مع صورة الحكم أو السند التنفيذى أيا كان نوعه الى المحجوز لديه . أما الاخبار التى يحصل بعد ذلك الى المدين فى خلال التمانية أيام من تاريخ هذا الاعلان فهو اجراء تكميلى حتمه القانون لصالح المدين نفسه .

(٤١) محمد عبد اللطيف - القضاء المستعجل - ص ٢٩٦ .

(٤٢) محمد حامد فهمى - التنفيذ - ص ١٠٢ .

- أبو حبيب - التنفيذ - ص ١٥٠ .

(٤٣) ذهى والى - التنفيذ الجبرى - ص ٦٠٣ .

(٤٤) محمد عبد اللطيف - القضاء المستعجل - ص ٢٩٧ .

وبناء على ذلك فلا يجوز للمدين المحجوز عليه أن يستشكل لدى المحضر عند اخباره بالحجز المتوقع على ماله تحت يد الغير لحصول التنفيذ بالفعل بمجرد اعلان الحجز الى المحجوز لديه ، ويكون اشكاله في هذه الحالة غير مقبول شكلاً (٤٥) . أما حجز العقار فيتم من لحظة تسجيل تنبيهه نزاع الملكية (٤٦) .

وبناء على ذلك فقد قضى بقبول الاشكال الحاصل من المحكوم عليه او من الغير للمحضر أثناء توقيع الحجز أو بعد حصوله عند عدم قفل المحضر والتوقيع عليه لعدم اعتبار الحجز تاماً في هذه الأحوال ، ولا يؤثر على ذلك انتهاء المحضر من ذكر أوصاف المنقولات أو الأشياء المحجوز عليها في المحضر ، لأن للمحضر طالما أنه لم يفعل المحضر أن يثبت فيه ما يستجد من الوقائع التي تحصل أثناء التنفيذ (٤٧) .

٣٤ - ما الحكم اذا رفع الاشكال قبل تمام التنفيذ ، ولكن التنفيذ قد تم قبل صدور الحكم في الاشكال ؟

في الاجابة على هذا السؤال ذهب رأى الى القول بأنه يجب على قاضي التنفيذ أن يحكم بعدم قبول الاشكال ، هذا على الرغم من أن القاعدة في هذا الشأن هي أن العبرة بوقت رفع الطلب لمعرفة ما اذا كان مقبولاً أو غير مقبول (٤٨) .

وتبرير ذلك لدى هذا الفقه يرجع الى استحالة تنفيذ الحكم الذي يصدر اجابة لهذا الطلب وبذا تنتفي المصلحة في ابدائه . ومعنى ذلك بعبارة أخرى هو أن عدم تمام التنفيذ أو تكماله هو شرط لقبول الاشكال أو عدم قبوله ، والقاضي لا يحكم في هذه الحالة بعدم الاختصاص ، لأنه مختص بالفعل بنظر الطلب على ما تقدمت الاشارة اليه (٤٩) .

والحكم بعدم قبول الاشكال بسبب تمام التنفيذ لا يمنع المستشكل

---

(٤٥) مستجل مصر ١٦/١١/١٦٤٤ المحاماة س ١٧ ص ٩٠٣ .

(٤٦) نبيل عمر - اجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية - ص ٦٢٠ .

(٤٧) محمد علي راتب - القضاء المستجلى - ص ٥٨٩ .

(٤٨) أبو الوفا - التنفيذ - ص ٢٨٥ .

(٤٩) أبو الوفا - التنفيذ - ص ٢٨٦ .

- في مثل هذه الحالة - من تعديل طلبه أمام ذات قاضي التنفيذ الى عدم الاعتداد بالحجز مثلا ، بشرط توافر ركن الاستعجال (٥٠) . وقاضي التنفيذ يستطيع من جهة أخرى وبما له من سلطة تحوير طلبات الخصوم أن يعدل الطلب القضائي المتمثل في صورة اشكال وقتي الى طلب موضوعي بعدم الاعتداد بالحجز أو بطلان الحجز (٥١) .

٣٥ - ومن جهة أخرى يذهب البعض الآخر من الفقه الى عكس الرأي الأول ويرى أن تمام التنفيذ بعد رفع الاشكال لا يمنع من الحكم بوقف التنفيذ، ويكون معنى ذلك هنا هو عدم الاعتداد بما تم من تنفيذ ورد الحالة الى ما كانت عليه وقت رفع الاشكال ، وهو ما يسمى بالتنفيذ العكسي . وقد ترفع في هذا الشأن دعوى تمكن أى دعوى بإزالة أعمال التنفيذ التي تمت بعد رفع الاشكال وبإعادة الحال الى ما كانت عليه .

ويكون قاضي التنفيذ هو المختص بنظر هذه الدعوى ، لأنها تعتبر منازعة تنفيذية . وهذا هو ما استقر عليه القضاء .

وتبرير ذلك لدى هذا الفقه يرجع الى أن الحكم في الاشكال يرتد الى تاريخ رفعه أى يستند الى يوم تقديم الاشكال ، لأن المستشكل يجب ألا يضار من تأخير الفصل في اشكاله ، ولا يتأثر بأية واقعة تطرا بعد رفع الاشكال (٥٢) .

ويدعم هذا الرأي أن المصلحة في الطلب القضائي يجب أن تقدر بالنظر الى يوم تقديم الطلب القضائي ، وعند تقديم الطلب في مسألتنا هذه لم يكن التنفيذ قد تم بعد ، وبالتالي فإن استحالة تنفيذ الحكم الذي سوف يصدر في الاشكال الذي يقول به بعض أنصار الرأي الأول ، يجب ألا تؤثر في قبول الطلب ما دامت قد حدثت بعد تقديمه . كما أنه ليس صحيحا ما قد يقال من أن قاضي التنفيذ اذا قضى ببطلان ما تم من اجراءات التنفيذ بعد تقديم الاشكال يكون قد حكم بما لا يملكه (٥٣) .

---

(٥٠) نفس مدني ١٦٤٨/٢/٥ مجموعة التواعد . ج ٥ ص ٥٣٦ .

(٥١) أمينة النبر - الرسالة - ص ٧١ .

(٥٢) عبد الباسط جيبى - طرق واشكالات التنفيذ - ص ١٨٤ .

- رمزي سيف - التنفيذ - ص ١٨٤ .

(٥٣) فتحي والي - التنفيذ - ص ٤٧ .

فالمحكمة لا تقضى إلا بما يطلب منها ، والطلب يتحدد ويكيف وفقاً للوضع الموجود عند تقديمه ، والطلب عند تقديمه ليس مسوى طلب وقف تنفيذ ، إذ التنفيذ لم يتم بعد ، ولما كانت المحكمة تقضى في الطلب باعتباره يوم رفعه ، فهي تقضى - إذا توافرت كافة الشروط - بوقف التنفيذ •

٣٦ - وأخيراً يذهب اتجاه ثالث في الفقه والقضاء إلى التمييز بين مرضين بصدد الاستئذان الوقتي الذي يرنح قبل تمام التنفيذ ، ثم يصدر الحكم فيه بعد تمام التنفيذ •

فيرى هذا الاتجاه أنه إذا كان الاشكال الوقتي المرفوع هو اشكالا وقتياً أولاً فإنه يترتب على مجرد رفعه وقبل الفصل فيه ، سواء تم الرفع أمام المحضر أو أمام قاضي التنفيذ بدعوى أصلية أو بطلب عارض ، وقف التنفيذ بقوة القانون ، ويستمر هذا الأثر مترتباً إلى أن يفصل قاضي التنفيذ في الاشكال • فإذا حكم قاضي التنفيذ بالوقف فإن هذا الحكم يؤدي إلى مجرد تأييد للأثر الموقوف الذي أحدثه مجرد رفع الاشكال وبقوة القانون • أما إذا حكم قاضي التنفيذ بعدم قبول الاشكال أو برفضه فإن الأثر الموقوف يزول • هذا هو الوضع العادي للأمور •

أما إذا رفع الاشكال ، وكان الاشكال هو الأول في التنفيذ ، وقام المحضر باتمام اجراءات التنفيذ بعد رفع الاشكال وقبل الفصل فيه ، وكان ما تم من اجراءات التنفيذ مما لا يمكن معه إعادة الحال إلى أصلها ، كحالة بيع المنقولات بالمزاد العلني •

في مثل هذا الوضع ذهب هذا الاتجاه الثالث إلى القول بأن ما قام به المحضر لا يعتبر مجرد اجراء وقتي يسقط بصدد الحكم بوقف التنفيذ • بل يعتبر تنفيذاً تاماً لا يلغيه الا حكم قطعي يصدر من قاضي الموضوع بإبطاله •

وبناء على كل ذلك فلا يكون أمام قاضي التنفيذ الا الحكم بعدم قبول الاشكال لاستحالة تنفيذ الحكم الذي يصدر باجأته (٥٤) •

مثل هذا الرأي يدحضه التحليل السابق تقديمه للرأي الثاني السابق

لنا استعراضه<sup>(٥٥)</sup> ، ومن جهة أخرى ، فإن ما تم تنفيذه بعد رفع الاشكال الأول يكون قد تم بالمخالفة للأثر الموقوف للتنفيذ الذى أحدثه بقوة القانون مجرد رفع الاشكال الأول ، وبالتالي ما تم تنفيذه فى الفترة بعد رفع الاشكال وقبل الحكم فيه يعتبر باطلا لمخالفته لأوامر القانون بل أكثر من ذلك فاذا فصل قاضى التنفيذ فى الاشكال الأول بالإيجاب وأصدر حكما بوقف التنفيذ فإن هذا الحكم ينفذ اما برد المال الى ما كانت عليه او بالحجز على أموال المدين<sup>(٥٦)</sup> .

٣٧ - أما اذا كان الاشكال الوقتى المرفوع هو اشكال ثان ، فيذهب هذا الفقه الى القول بأن المشرع أوجب على المحضر أن يمضى فى التنفيذ رغم رفع هذا الاشكال .

والواقع أن الاشكال الثانى فى التنفيذ الجبرى وأيا كان رافعه لا يترتب على مجرد رفعه وقف التنفيذ الجبرى ، بل إن هذا الوقف يكون نتيجة للحكم فى الاشكال . وعلى ذلك فإن كل ما يباشره المحضر بعد رفع الاشكال الثانى ، وقبل الفصل فيه لا يعتبر اجراء تحفظيا ، بل يعتبر عملا من أعمال التنفيذ . فاذا أوقع المحضر حجزا على المنقولات قبل صدور الحكم فى الاشكال الثانى اعتبر هذا الحجز منتجاً لأثاره حتى ولو حكم القاضى بوقف التنفيذ ، ذلك أن حكم وقف التنفيذ لا ينصرف فى هذه الحالة الا بالنسبة لما لم يتم من اجراءات التنفيذ ، وهو اجراء البيع ، وهو المرحلة التالية للحجز .

وبالتالى فلا يكون أمام رافع الاشكال الذى حكم لصالحه الا أن يرفع دعوى تنفيذ موضوعية يطلب فيها بطلان اجراءات الحجز<sup>(٥٧)</sup> .

ويؤيد بعض الفقه الحديث هذا رأى على أساس أن الطبيعة الوقتية للحكم فى الاشكال تفترض وطيفته الوقائية ، وبم أن الاشكال فى الفرض موضوع الدراسة كان اشكالا ثانيا ليس له - بمجرد رفعه - أثر موقف للتنفيذ بقوة القانون ، وبما أن التنفيذ قد تم بعد رفعه وقبل الفصل فيه ،

---

(٥٥) نتجى والى . التنفيذ - ص ٤٧ / عبد الباسط جيمى . ص ١٤٨ / وجدى ونجى .  
التنفيذ - ص ٣٤٦ .

(٥٦) نبيل عمر . اجراءات التنفيذ - ص ١٧٠ .

(٥٧) محمد عبد اللطيف . القضاء المستعجل - ص ٥٠٠ .

فانه يجب على القاضى أن يحكم بعدم القبول(٥٨) •

٣٨ - والواقع - فى رأينا - أن كل هذه الاجتهادات رغم سلامة بنيتها النظرى ، لا تتفق مع المبادئ العامة فى قانون المرافعات •

فشروط قبول الطلب اتقضائى ينظر اليها باعتبار هذا الطلب يوم رفعه ، ويوم رفع الاشكال لم يكن التنفيذ قد تم بعد وبالتالي فمثل هذا الاشكال يكون مقبولا بفرض توافر بقية الشروط اللازمة لقبوله(٥٩) •

ومن جهة أخرى فشروط المصلحة بالنسبة لرفع الاشكال ينظر اليه وقت رفع الطلب ، وهذا الشرط كان موجودا ومتوافرا فى المثال السابق ، بل أكثر من ذلك فان هذه المصلحة تظل قائمة حتى صدور الحكم فى الاشكال ، وحتى بعد صدور هذا الحكم • فراقع الاشكال يهدف الى الحيلولة دون تمام التنفيذ ، هذه المصلحة لم يطأ عليها أى تغيير ، فكيف يحكم بعدم القبول •

وايضا فان الطبيعة الوقائية للاشكال الوقتى يمكن تحقيقها بعد تمام التنفيذ ، وذلك عن طريق اعادة الحال الى ما كان عليه(٦٠) •

وأخيرا فالرأى السابق يضحى بمصالح المدعى فى الاشكال دون ذنب يمكن نسبته الى هذا المحصم •

وعلى ذلك وفى جميع الأحوال ، فاذا رفع اشكال وقتى قبل تمام التنفيذ ، وتم هذا التنفيذ قبل الفصل فى هذا الاشكال فان ذلك لا يحول دون قبول الاشكال او دون امكانية تنفيذ الحكم الصادر فى هذا الاشكال الوقتى ، سواء كان هذا الأخير اشكالا أولا أو اشكالا ثانيا •

٣٩ - وأخيرا ، فاذا كان التنفيذ يتم على أكثر من مرحلة ، كما فى حجز المنقول لدى المدين ، إذ يتم الحجز على هذه المنقولات فى مرحلة أولى ، ويتم بيعها فى مرحلة ثانية • فاذا تم الحجز ، فهنا يكون عملا من أعمال

---

(٥٨) وجنى وغب • التنفيذ • ص ٣٤٨ •

(٥٩) نبيل عمر • المدعى بعدم القبول ونظامه القانونى • ص ١٨٠ وما بعدها •

(٦٠) فتحي والى • التنفيذ • ص ٤٨/عبد الباسط جيمى • اشكالات التنفيذ ص ١٤٨ •



التنفيذ قد تم فلا يجوز رفع اشكال وقتي في مواجهته لعدم توافر شروط قبوله في هذه الحالة • ولكن يصح الاشكال فيما لم يتم من أعمال هذا التنفيذ وهو البيع الجبري • وإذا تم التنفيذ الجبري تماما فلا يكون الاشكال الوقتي الذي يوجه الى هذا التنفيذ مقبولا لعدم توافر الشروط اللازمة لقبوله • ويتعين على القاضى أن يحكم بعدم القبول من تلقاء نفسه • ولا يتصور أن ينظر القاضى هذا الاشكال بوصفه قاضيا لأمر المستعجلة ليحكم بإبطاله لمساس ذلك بأصل الحق في التنفيذ • ومع ذلك فإذا كانت اجراءات التنفيذ باطلا بطلانا جوهريا فيجوز للقاضى أن يحور هذا الطلب وينظر الدعوى لا باعتبارها اشكالا في التنفيذ ، بل باعتبارها طلبا بعدم الاعتماد بالحجز •

وقد حكم بناء على ذلك بأنه يشترط لقبول الاشكالات ألا يكون التنفيذ أو جزء منه قد تم قبل رفع الاشكال ، أما إذا تم التنفيذ بالفعل بالدفع أو التسليم أو وقع الحجز باطلا بطلانا جوهريا كتوقيعه بلا سند مطلقا أو لكونه وقع على ما لا يصح الحجز عليه ، أو لغير ذلك من الأسباب التي تجعله باطلا ، ففي هذه الحالة يحكم القاضى بإعادة الحالة الى أصلها دون الحكم بالإبطال(٦١) •

هذا هو الشرط الأول الواجب توافره لقبول الاشكال الوقتي في التنفيذ ويتلخص في وجوب رفع هذا الاشكال قبل تمام التنفيذ •

#### • ٤ - ٢ - الشروط الخاصة بمضمون الاشكال •

يشترط لقبول الاشكال الوقتي في التنفيذ أن يكون الاجراء المطلوب منه هو اجراء وقتي أو تحفظي يهدف اما الى وقف التنفيذ مؤقتا أو الاستمرار فيه مؤقتا •

ووقف التنفيذ أو استمراره يعتبر اجراء وقتي لأنه يظل مرهون بما يسفر عنه الفصل في المنازعة الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ(٦٢) •

---

(٦١) مستجبل مصر ١٦٥١/١١/٢٧ • الحطامه ص ٢٢ ص ٥٢٤ •

— محمد علي راتب • القضاء المستجبل • ص ٥٨٨ — ٥٨٩ •

(٦٢) عبد الباسط جيمس • طرق واشكالات التنفيذ • ص ١٧٣ •

وعلى ذلك فإذا رفع الاشكال بطلب موضوعي كان غير مقبول . ومثال ذلك أن يطلب المستشكل الحكم ببرائة ذمته من الدين ، أو يطلب الحكم بطلان الحجز ، أو الغاء الحجز ، فهذه كلها طلبات موضوعية .

ومع ذلك فإنه بما أن قاضي التنفيذ بصفته قاضيا للأمر المستعجلة يملك سلطة تحويل طلبات الخصوم ، فإنه يستطيع اعمالا لهذه السلطة أن يحوز الطلب الموضوعي ليستخلص منه طلبا مستعجلا يختص به . ومثال ذلك قيام القاضي بتحويل طلب براءة الذمة المقدم من المدين الذي يرمى منه الى الغاء الحجز ، ويستخلص منه طلبا مؤقتا بوقف التنفيذ ويحكم بذلك بوصفه قاضيا مستعجلا (١٢) . وبناء على ذلك فلا يعتبر اشكالا وقتيا الاشكال الذي يهدف الى تفسير ما ورد بالأحكام من غموض أو لبس ، اللهم الا إذا كانت الأحكام المراد تفسيرها صادرة من قاضي التنفيذ فيختص بهذا التفسير .

ولا يعتبر المطلوب اجراء وقتيا إذا اقتصر الاشكال على طلب تفسير العقود الرسمية المطلوب تنفيذها . كذلك لا يعتبر اشكالا وقتيا طلب تصحيح ما ورد في الحكم المراد التنفيذ بمقتضاه ، أو تغييره لجعله ملائما للوقائع الصحيحة للدعاوى الصادرة فيها هذه الأحكام (١٤) .

والاشكال الوقتي إذا كان يشترط لقبوله أن يكون المطلوب فيه اجراء وقتيا ، فإن ذلك يفيد أنه يجب على قاضي التنفيذ ألا يمس في قراره شيئا من أصل الحق الموضوعي . وقيام القاضي بالمساس بأصل الحق في التنفيذ الجبري أو بأصل الحق الموضوعي يجعله قد حكم بما لم يطلبه الخصوم وتجاوز لحدود الطلب القضائي . وهذه المسألة سوف نزيدها ايضاحا في الباب الثاني الخاص بدراسة قاضي التنفيذ (١٥) .

ويلاحظ أن قاضي التنفيذ يختص بطلب الاجراء الوقتي ولو كان النزاع الموضوعي مطروحا عليه أو على محكمة أخرى تختص به بصفة استثنائية (١٦) .

---

(١٢) عبد الباسط جيمس . طرق واشكالات التنفيذ . ص ١٧٣ .

(١٤) محمد علي واتب . المرجع السابق . ص ٥٧١ .

(١٥) نبيل عمر . اجراءات التنفيذ في المواد المدنية والجزائية . ص ١٧٠ .

(١٦) نقض مدني ١٩٥٨/٢/١٣ مجموعة النقض ص ٩ ص ٢١٦ .

— نقض مدني ١٩٥١/٦/٧ مجموعة النقض ص ٣ ص ٧٨٩ .

— عزمي عبد الفتاح . قاضي التنفيذ . ص ٤٦٤ .

وقد حكم فى هذا الصدد بأنه لا يجوز للقاضى الاستعجال أن يؤسس حكمه على أسباب تتعلق بأصل الحق ، كما لا يجوز له أن يحكم بعدم الاختصاص إذا تبين له أن الحكم بوقف التنفيذ يمس أصل الحق ، بل يحكم برفض الاشكال والاستمرار فى التنفيذ • وعلة عدم الحكم بعدم الاختصاص هى أنه هو وحده المختص بالفصل فى اشكالات التنفيذ(٦٧) •

والاستعجال هو شرط مفترض بنص القانون فى اشكالات التنفيذ الوقتية • ولا لوم على قاضى لتنفيذ إذا لم يبحث توافر أو عدم توافر شرط الاستعجال • فالقانون يعتبر هذا الشرط قائما بصفة دائمة فى اشكالات التنفيذ الوقتية •

ومن جهة أخرى - وكما سبق القول - فإن الاجراء الوقتى المطلوب بواسطة الاشكال التنفيذى يجب أن يقوم ويتأسس - كقاعدة عامة - على وقائع سابقة على صدور السند التنفيذى المستشكل فيه •

٤٩ - إذا فرض ورفع اشكال وقتى مؤسسا على وقائع معينة وحكم فى هذا الاشكال ، فهل يجوز لصاحب المصلحة أن يعود ويرفع اشكالا وقتيا آخر مؤسسا على وقائع كانت قائمة لحظة رفع الاشكال الاول أو لحظة الحكم فيه ؟ •

الفرض الذى يواجهه هذا السؤال يواجه مسألة هل الحكم فى اشكال معين ينصرف الى كافة الوقائع التى كانت قائمة لحظة رفع هذا الاشكال حتى ولو لم تطرح على قاضى الاشكال ؟ أم أن هذا الحكم لا ينصرف الا الى وقائع النزاع التى طرحها الخصوم على القاضى من خلال اشكالهم ؟ •

السؤال هام • ومظهر أهميته يتعلق بنطاق حجية الشيء المقضى به فى النطاق الذى يعترف فيها للأحكام الوقتية بهذه الحجية ، كذلك تتعلق أهميته هذا السؤال بحق التقاضى •

فإذا كانت الإجابة على هذا السؤال هى أنه بالحكم فى الاشكال الوقتى فإنه يتمتع رفع أى اشكال وقتى آخر عن سبب أو وقائع كانت قائمة وقت

---

(٦٧) مستأنف مستجبل القاهرة ١٩٧٦/٥/٢٤ القضية رقم ١٩١ سنة ١٩٧٦ •

- ابراهيم عثمان - الفقه والقضاء فى الامور المنجبة ١٩٧٨ ص ٨٨ •

رفع الاشكال الاول ، وسواء دفع بهذا السبب أو طرحت هذه الوقائع على القاضى أم لم يدفع بكل ذلك(٦٨) . فان معنى ذلك هو ببساطة اهدار حق التقاضى بالنسبة للمستشكل الذى احتاط للامر فلم يطرح كل الوقائع على القاضى أو لم يعرض كل أسباب الاشكال عليه . ومن جهة أخرى فالقول بذلك يؤدى الى اسباغ فعالية للحكم الصادر فى هذا الاشكال تستند على صنعة واضحة ، فهذا الحكم - بناء على هذا القول - يستند ويقوم على وقائع لم تطرح على القاضى(٦٩) .

والغريب فى الامر أن محكمة النقض المصرية قد أيدت هذا القول وحكمت بعدم قبول الاشكال الوقتى الا اذا كان سببه لاحقا لصدور الحكم المستشكل فى تنفيذه . واعتبرت هذه المحكمة أن السبب القائم قبل صدور الحكم يكون قد اندرج ضمن الدفوع فى الدعوى التى صدر فيها الحكم ، وذلك سواء دفع بهذا السبب فى تلك الدعوى أو لم يدفع(٧٠) . والواقع أن محكمة النقض المصرية فى قولها هذا انما تهدف الى المحافظة على حجية الأحكام القضائية(٧١) .

وذهب البعض فى انتقاده لهذا الرأى الى القول بأن الاشكال الوقتى هو قضاء مؤقت لا يمس أصل الحق ، ولا شأن له بصحة الاجراءات او بطلانها ، فالحكم بالاستمرار فى التنفيذ مؤقتا ليس معناه سلامة الاجراءات حتى اللحظة التى صدر فيها الحكم ، وانما معناه عدم الاعتداد بالأسباب التى أبديت لوقف التنفيذ . ومن جهة أخرى فالمرجع لا يوجب ابداء جميع الأسباب التى تبرر وقف التنفيذ فى وقت رفع الاشكال ولا يرتب جزاء سقوط الحق فى طرح ما لم يبد منها ، ولا يعطى للحكم الصادر فى اشكال معين صلاحية خاصة بالنسبة لوقائع لم تطرح من خلال هذا الاشكال ولم تعرض على قاضى التنفيذ .

ولما كان الحكم الصادر فى الاشكال لا يتصور أن يعتبر قضاء فى أسباب لم تطرح على المحكمة ، فلا يتصور التسليم بالأراء السابق استعراضها(٧٢) .

---

(٦٨) حكم قاضى بيوع سوحاج ١٩٦١/١/٢٦ قضية رقم ٣٢٦ سنة ١٣٦ ق . مشار اليه فى أبو الوفا . التنفيذ . ص ٢٨٩ هامش (٢) .  
(٦٩) نبيل عمر . التنفيذ القضائى واجراءاته . ص ١٦٠ .  
(٧٠) نقض مدنى ١٩٦٦/١١/١٠ مجموعة النقض س ١٧ ص ١٦٧٣ .  
(٧١) نبيل عمر . المرجع السابق . ص ١٥٠ .  
(٧٢) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٢٨٩ .

### ٤٢ - ٣ - الشروط الخارجية عن شكل ومضمون الاشكال والتي تكون لازمة لقبوله .

ويشترط البعض (٧٣) كشرط لقبول الاشكال الوقتي الموجه الى عملية التنفيذ القضائي ، ضرورة الحكم في هذا الاشكال قبل صدور الحكم في الاشكال الموضوعي الحائز على قوة الشيء المحكوم به .

وتبرير ذلك لدى هذا الفقه هو أن الحكم الصادر في اشكال التنفيذ الموضوعي وصيرورة هذا الحكم حائزا لقوة الامر المقضي يفنى عن الحكم في الاشكال الوقتي ، وهو حكم يقبل النفاذ حسب القواعد العامة .

فالهدف النهائي للاشكال الوقتي هو ترتيب حقوق للمصوم بصفة وقتية وذلك حتى يفصل في اصل الحق في التنفيذ ، ومتى فصل في هذه المسألة الأخيرة بصحة التنفيذ أو بطلانه ، وذلك بحكم يقبل التنفيذ حسب القواعد العامة ، فاننا لا نكون بصدد أية حاجة لنظر الاشكال الوقتي .

فالحكم الصادر في الاشكال الموضوعي ، يفنى عن صدور حكم وقتي في الاشكال الذي لا يهدف الا الى تحديد مركز المصوم تحديدا مؤقتا ريثما يفصل في اصل الحق ، وهو ما حققه الحكم الموضوعي .

والواقع أن هذه المسألة في رأينا لا تتعلق بقبول الاشكال الوقتي بقدر ما تتعلق بفعالية الحكم الذي كان سوف يصدر في هذا الاشكال .

فاذا صدر الحكم في الاشكال من الناحية الموضوعية وحاز قوة الامر المقضي وكان ذلك قبل صدور الحكم في الاشكال الوقتي الموجه الى ذات عملية التنفيذ ، فإنه لن تكون هناك أية فائدة من هذا الحكم الأخير . ولكن كيف تنتهي خصومة الاشكال الوقتي ؟ هل يحكم فيها بعدم القبول ؟ أم يحكم فيها القاضي على ضوء الظروف الجديدة والمتغيرة في صدور الحكم في الاشكال الموضوعي ، ولكن ما هو مضمون الحكم الواجب صدوره في هذه الحالة ؟ . في الواقع فإن الفقه لا يقدم لنا اجابة على هذا السؤال ، وإن كانت القواعد العامة في قبول الطلب تقضي بوجوب مراعاة شروط القبول هذه لحظة تقديم الطلب القضائي ، فاذا توافرت كان مقبولا واذا لم تتوافر كان غير مقبول ، ومع ذلك فالبعض يذهب الى تقدير شروط القبول بوقت نظر الاشكال الوقتي (٧٤) .

(٧٣) أمينة النمر - الرسالة - ص ٧١/أو الوفا - التنفيذ - ص ٢٨٧ .

(٧٤) أمينة النمر - الرسالة - ص ٧١ .

والواقع أن الرأي السابق يتمشى مع القول بأن شروط قبول الاشكال الوقتى يجب توافرها ليس فقط لحظة رفع الاشكال بل أيضا يجب استمرار توافر هذه الشروط حتى لحظة الحكم فى هذا الاشكال . وبناء على ذلك فيجب وفقا لهذا الرأي أن يحكم قاضى التنفيذ بعدم قبول الاشكال اذا صدر فى الاشكال من الناحية الموضوعية حكما حائزا لقوة الامر المقضى (٧٥) . ومع ذلك فالرأى الغالب هو وجوب النظر الى شروط قبول اندعوى يوم رفعها (٧٦) .

وعلى ذلك فصدور الحكم فى الاشكال الموضوعى . بفرض حدوث ذلك لانه من النادر أن يصدر هذا الحكم قبل صدور الخدم فى الاشكال الوقتى - يجعل الحكم الصادر فى الاشكال الوقتى معدوم الفائدة . وعلى ذلك يستطيع قاضى التنفيذ أن يحكم بالألا وجه لاقامة الاشكال الوقتى لصدور الحكم النهائى فى الاشكال الموضوعى . وبهذا ندون قد استعرضنا الشروط الواجب توافرها لقبول الاشكال الوقتى .

### ٤٣ - سادسا : الشروط الواجب توافرها للحكم فى الاشكال الوقتى .

هذه الشروط تتلخص فى ريجان وجود حق الطالب الذى قدم الاشكال الوقتى ، كما أنه يجب على قاضى التنفيذ ألا يمس أصل الحق الموضوعى أو الحق فى التنفيذ الجبرى ، على أساس أن المنازعة المطروحة أمامه هى منازعة وقتية فى التنفيذ ، يطلب فيها اتخاذ تدبير وقتى لا يمس أصل الحق .

كل هذه المسائل نتناولها بالتفصيل حينما نعالج سلطة قاضى التنفيذ فى الفصل فى الاشكالات الوقتية وذلك فى الباب الثانى من أبواب هذا المؤلف (٧٧) .

وننتقل الآن الى دراسة اشكالات التنفيذ الموضوعية .

---

(٧٥) امينة النمر . الرسالة . ص ٩٦ - ١٠٠ .

(٧٦) فتوى والى . التنفيذ الجبرى . ص ٦٠٢ .

- نبيل عمر . الدفع بعدم القبول وبقائه للقانونى . منشأة المعارف . ص ١٩٨١ .  
ص ٢٠٠ .

(٧٧) محمد على راتب . الملح السابق . ص ٥٨٠ .

- وحى راجب . المرجع السابق . ص ٣٤٦ .

- محمد عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ٥٠٧ .

### المطلب الثالث اشكالات التنفيذ الموضوعية

٤٤ - نتناول بالدراسة في هذا المطلب مسائل ثلاث :

- ١ - متى يعتبر الاشكال اشكالا موضوعيا في التنفيذ .
- ٢ - تحديد الوقت الذي يجوز فيه رفع الاشكال الموضوعي .
- ٣ - تحديد شروط قبول الاشكال الموضوعي الموجه الى التنفيذ الجبرى .

اما فيما يتعلق بتعريف الاشكال الموضوعي ، وتحديد من له الحق في رفعه ، ودراسة شروط الحكم في هذه الاشكالات ، جميع هذه المسائل تم أو سيتم تناولها بما تستأهله من دراسة خلال هذا المؤلف .

#### ٤٥ - أولا : متى يعتبر الاشكال اشكالا موضوعيا في التنفيذ ؟

يعتبر البعض الاشكال اشكالا موضوعيا في التنفيذ بالنظر الى الهدف الذى يرمى اليه المدعى من رفعه لهذا الاشكال . وعلى ذلك فلاشكال الموضوعي لدى هذا البعض هو :

الحكم فى موضوع الركييزة التى يستند اليها كحجة للمطالبة بالاجراء الوقتي فى الاشكال ، ويفصل قاضى التنفيذ فى هذه المنازعة بحكم قطعي<sup>(١)</sup> .

ومن جهة اخرى يرى البعض الآخر ان منازعات التنفيذ الموضوعية هي التى يطلب فيها الحكم فى موضوع المنازعة ، ومثالها دعوى بطلان اجراء من اجراءات التنفيذ<sup>(٢)</sup> .

ويرى البعض الثالث من الفقه أنه يمكن تعريف المنازعة الموضوعية في التنفيذ بأنها المنازعة التى يطلب فيها أحد أطراف التنفيذ أو الغير اصدار

---

(١) استكدر سعد زغلول . ناضى التنفيذ . ص ٩/ محمد عبد اللطيف . القضاء المسجل . ص ٤٩١ .

(٢) فاضى دلى . التنفيذ الجبرى . ص ٥٤٠ .

حكم موضوعي في التنفيذ ، أي الحكم بصحة التنفيذ أو بطلانه ، بعدالته أو عدم عدالته(٢) .

وبناء على هذا الرأي الأخير تنقسم منازعات التنفيذ الموضوعية الى منازعات في صحة التنفيذ ، ومنازعات في عدالة التنفيذ .

ويقصد بالطائفة الأولى من هذه المنازعات تلك التي يكون موضوعها احدى مقدمات التنفيذ أو أركانها . ومقدمات التنفيذ لا تعتبر عملا من أعمال التنفيذ(٣) . وانما هي اجراءات محايدة تقف في مركز وسط بين تكوين السند التنفيذي والتنفيذ الجبري لهذا السند . وعلى ذلك فاشكالات التنفيذ الموضوعية اذا واجهت هذه المقدمات فانها تواجهها من زاوية أثرها القانوني بالنسبة للتنفيذ .

وبناء على ذلك تجوز المنازعة في التنفيذ الجبري على أساس تخلف احدى مقدماته أو بطلانها . ومن جهة أخرى فقد ينصب الاشكال الموضوعي على المنازعة في السند التنفيذي من حيث مضمونه أو شكله .

بمعنى أنه يجوز المنازعة في القوة التنفيذية للسند التنفيذي على أساس أنه لا يعتبر مثلا من السندات التي اعطاها القانون القوة التنفيذية ، او على أساس انعدامه . كما يجوز المنازعة في شرط من الشروط الواجب توافرها للتنفيذ بمقتضى سند معين ، كالمنازعة في نهائية الحكم(٤) .

وقد تنصب المنازعة الموضوعية على المقدمات التالية للسند التنفيذي ، كبطلان اعلان السند التنفيذي ، أو تخلف التكليف بالوفاء .

ويرى البعض(٥) أن المنازعة في السند التنفيذي كمستند ليست منازعة في عمل من أعمال التنفيذ ، إذ السند التنفيذي ليس عملا من أعمال التنفيذ ، بل وجوده سابق على بدء خصومة التنفيذ .

(٢) وجدي راغب . التنفيذ . ص ٣٤٠ .

(٣) نبيل عمر . اجراءات التنفيذ . مؤسسة الثقافة الجامعية . اسكندرية ١٩٧٩ ص ٢٥٠ .

(٤) وجدي راغب . التنفيذ . ص ٣٤١ .

(٥) فتحي والي . التنفيذ الجبري . ص ٣٣ هامش (٢) .



ومن جهة أخرى فقد تتعلق المنازعة الموضوعية بأركان التنفيذ الجبرى ، كالادعاء بأن المحضر يعمل خارج دائرة اختصاصه أو لتخلف شرط الصفة في أطراف التنفيذ ، أو المنازعة في المحل الذى يرد عليه التنفيذ ، أو أن طريق الحجز الذى اتبع ليس هو الطريق الذى يتلاءم مع طبيعة المال الوارد عليه الحجز . هذه هى المنازعات الموضوعية فى صحة التنفيذ الجبرى .

٤٦ - أما المنازعات الموضوعية المتعلقة بمدالة التنفيذ الجبرى فهى منازعات تدور حول الحق الموضوعى المنفذ من أجله .

فالتنفيذ يهدف الى تحقيق غاية موضوعية هى حماية الحق الموضوعى . ولذا فانه لا يحقق غايته القانونية الا اذا كان الحق المنفذ من أجله موجودا .

فاذا لم يكن هذا الحق قد نشأ أصلا ، أو كان قد انقضى بالوفاء مثلا ، فان التنفيذ الذى جرى يكون غير عادل (٧) .

والنتيجة التى يستخلصها هذا الفقه ، من تقسيمه لمنازعات التنفيذ الموضوعية الى منازعات تتعلق بصحة التنفيذ ومنازعات تتعلق بمدالته ، هى أن الحكم الصادر بمدالة التنفيذ يرتب حجية الأمر المقضى بالنسبة للحق ويحول دون قيام طالب التنفيذ بالتنفيذ من جديد من أجل الحق ذاته .

أما الحكم ببطلان التنفيذ فتقتصر حججته على ذات الاجراءات ولا يمنع من قيامه باجراءات تنفيذ جديدة متلافيا فيها عيوب التنفيذ السابق (٨) .

٤٧ - وفى رأينا فلاشكال الموضوعى فى التنفيذ يتوجه الى المنازعة فى التنفيذ من الناحية الموضوعية ، ويقصد بذلك أن الاشكال الموضوعى يواجهه تخلف أو تعيب الشروط القانونية التى حددها المشرع لصحة التنفيذ . بحيث أن اصابة هذه الشروط أو أحدها بعيب ما ، يؤدى الى بطلان التنفيذ .

وبالتالى فلاشكال الموضوعى يواجه صحة أو بطلان اجراءات التنفيذ أو السند التنفيذى حينما يرمى الى انكار قوته التنفيذية . وقد يواجه الاشكال

(٧) وجبى راغب . المرجع السابق . ص ٣٤٢ .

(٨) وجبى راغب . التنفيذ . ص ٣٤٢ .

الموضوعى صحة توقيع الحجز على مال معين ، أو أن أطراف الحجز تدورهم عوارض العسفة أو الاهلية مما يترتب عليه عدم صحة إجراءات التنفيذ •

وعلى ذلك فالاشكال الموضوعى يواجه الحق فى التنفيذ الجبرى ، وهذا امر يختلف عن مواجهة الحق الموضوعى الذى كان فى المرحلة السابقة على تدوين السند التنفيذي • كذلك لا يعتبر الاشكال الموضوعى طعنا على الحكم المتخذ به أو على السند التنفيذي بوجه عام اذا كان محرزاً آخر غير الحكم القضائى<sup>(٩)</sup> •

#### ٤٨ - ثانياً : تحديد الوقت الذى يجوز فيه رفع الاشكال الموضوعى فى التنفيذ •

يجمع الفقه على جواز رفع منازعة التنفيذ الموضوعية سواء قبل الشروع فى التنفيذ الجبرى بالفعل ، أو فى أثناء توقيعه أو بعد تمامه •

ومنازعة التنفيذ الموضوعية التى من الممكن ان تثور قبل البدء فيه قد ترمى الى انكار القوة التنفيذية للسند المراد التنفيذ به ، أو تهدف الى اثبات انقضاء الالتزام الوارد به ( مادة ٣ مرافعات ) •

ومن امثلة منازعات التنفيذ الموضوعية التى تثور بعد تمام التنفيذ المدعى بطلب بطلان البيع الجبرى ، أو بطلب بطلان التوزيع •

والوضع العادى لمنازعات التنفيذ بوجه عام أنها تثور أثناء التنفيذ الجبرى • وبما أن منازعات التنفيذ الموضوعية يجوز رفعها بعد تمام التنفيذ ، ففى فى هذا تختلف عن اشكالات التنفيذ الوقتية التى يشترط لقبولها أن ترفع قبل تمام التنفيذ والا حكم بعدم قبولها<sup>(١٠)</sup> •

والقاعدة العامة فى وقت رفع المنازعة الموضوعية فى التنفيذ تتلخص فى أنه يجوز رفع هذه المنازعة فى أى وقت قبل بدء التنفيذ الجبرى ، أو فى أثناءه ، أو بعد تمامه ، ما لم يشترط القانون وجوب رفعها فى خلال ميعاد معين أو بعد انقضاء ميعاد معين أو قبل بدء ميعاد معين •

(٩) سبل عمر • إجراءات التنفيذ • ص ٢٦٠ •

(١٠) أبو الوفا • التنفيذ • ص ٣٦٠ •

ويختص قاضي التنفيذ بنظر هذه المنازعات - على ما ستراه تفصيلا فيما بعد - ايا كانت قيمتها أو أيا كان نوع السند التنفيذي أو مروي التنفيذ ، ودبت عدة منازعات التي ينص القانون على منح الاختصاص بتسويتها إلى محكمه اخرى ، لدعوى صحة الخبز \*

ولا يجوز رفع المنازعة الموضوعية أمام المحضر كما هو الخان بالنسبة لاشدالات التنفيذ ابوقتيه ، وإذا رفعت مثل هذه المنازعات بأبدانها أمام المحضر فليس لهذا الاثر ان يرفعها إلى المحكمة ، وتعتبر المنازعة وكأنها لم يرفع (١) \*

ولا تخضع منازعات التنفيذ الموضوعية لنظام مجالس الصلح المنصوص عليه في المادة ٦٤ من قانون المرافعات \*

وتتبع في شأن هذه منازعات القواعد والاجراءات الواجب مراعاتها أمام المحكمة الجزئية ، وذلك ايا كانت قيمة المنازعة وأيا كان السند التنفيذي الجاري التنفيذ الجبري بمقتضاه (١٢) \*

**٤٩ - ثانيا : تحديد شروط قبول الاشكال الموضوعي الموجه الى التنفيذ الجبري \***

لا يثور بين الفقهاء جد خلاف في تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول الاشكال الموضوعي في التنفيذ ، فالشروط العامة لقبول الطلب القضائي يجب توافرها في الاشكال الموضوعي \* وأهم هذه الشروط هو شرط المصلحة باوصافها المعروفة \* وهي ان تكون قانونية ، شخصية ومباشرة ، قائمة وحالة (١٣) \* كذلك يجب ان يصدق على الاشكال الموضوعي وصف منازعة التنفيذ بالمعنى السابق لنسب تحديد ، فإذا لم يتوافر في الاشكال وصف المنازعة التنفيذية ، فيجب على القاضي ان يحكم بعدم الاختصاص ويحيل النزاع إلى المحكمة التي يراها مختصة اعمالا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات \* والواقع أنه لا يوجد كثيرا يقال في هذا المجال \*

وننتقل الآن إلى دراسة الآثار المترتبة على رفع اشكالات التنفيذ \*

---

- أمينة النمر - الرسالة - ص ٧١ \*

- وجدي راجب - التنفيذ - ص ٣٤٢ \*

- فتحي والي - التنفيذ - ص ٥٤٣ \*

(١١) تقضى مدني ١٩٤٧/١/٦ مجموعة عمر ج ٥ ص ٢٩٢ \*

(١٢) عزمي عبد الفتاح - قاضي التنفيذ - ص ٤٨٣ \*

(١٣) بيل عمر - الدفع بعدم القبول ونظامه القانوني - ص ٣٢٠ \*

### المبحث الثالث

#### في الآثار المترتبة على رفع اشكالات التنفيذ الجبرى

٥٠ - لا شك أن الآثار التي تترتب على رفع المنازعة في التنفيذ تهمنا في المقام الأول لأن المشرع قد نص على أن مجرد رفع المنازعة في التنفيذ يولد مجموعة من الآثار تهدف الى حماية الخصوم من تمام التنفيذ .

هذه الآثار تعمل السياسة التشريعية التي يضعها المشرع بصدد التنفيذ الجبرى لحماية مصالح يراها جديرة بالحماية .

ومن جهة أخرى فإن هذه الآثار توضح مظاهر الاتصال القائم بين الحماية القانونية والحماية القضائية والحماية التنفيذية .

كل ذلك سوف يتضح من دراسة الآثار المترتبة على مجرد رفع الاشكال الموجه الى التنفيذ الجبرى .

ونرى تقسيم هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الأول : آثار رفع الاشكال الوقتى في التنفيذ .

المطلب الثانى : آثار رفع الاشكال للوضوعى في التنفيذ .

## المطلب الأول

### الآثار المترتبة على مجرد رفع الاشكال الوفتى الموجه

#### الى التنفيذ الجبرى

٥٩ - تنص المادة ١/٣١٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على أنه : « اذا عرض عند التنفيذ اشكالا وكان المطلوب منه اجراء وقتيا فللمحضر أن يقف التنفيذ أو أن يمضى فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف المحصوم فى الحالين الحضور أمام قاضى التنفيذ ولو بميعاد ساعة وفى منزله عند الضرورة ويكفى اثبات حصول هذا التكليف فى المحضر فيما يتعلق برفع الاشكال وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يتم التنفيذ ببل أن يصدر القاضى حكمه » .

وتنص الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه : « وعلى المحضر أن يحضر صوراً من محضره بقدر عدد المحصوم وصورة لقلم الكتاب ويرفق بها أوراق التنفيذ والمستندات التى يقدمها اليه المستشكل وعلى قلم الكتاب قيد الاشكال يوم تسليم الصورة اليه فى السجل الخاص بذلك » .

وتنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على أنه : « ويجب اختصاص الطرف المتلزم فى السند التنفيذى فى الاشكال اذا كان مردوعاً من غيره سواء يابداًه أمام المحضر على النحو المبين فى الفقرة الأولى أو بالأجراءات المعتادة لرفع الدعوى فإذا لم يختصم فى الاشكال وجب على المحكمة أن تكلف المستشكل باختصاصه فى ميعاد تحدده له ، فان لم ينفذ ما أمرت به المحكمة جاز الحكم بعدم قبول الاشكال » .

وتسير الفقرة الرابعة من هذه المادة على النحو التالى : « ولا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف التنفيذ ما لم يحكم قاضى التنفيذ بالوقف » .

وأخيراً تنص الفقرة الخامسة من هذه المادة على أنه : « ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على أول اشكال يقيمه الطرف المتلزم فى السند التنفيذى إذا لم يكن قد اختصم فى الاشكال السابق » .

٥٢ - هذه المادة يفقراتها الخمس تشمل مجموعة من الأمور لا يهمننا منها في هذا المجال إلا أمر واحد . هذا الأمر هو بيان الآثار المترتبة على مجرد رفع الاشكال الوقتي في التنفيذ الجبري ، وهذا هو ما نكرس له هذا المطلب .  
أما إجراءات رفع الاشكال ، وخصوص هذا الاشكال ، وجواز اختصاص الغير في هذا الاشكال والحكم فيه ، فكل هذه الأمور سوف نتناولها بالتفصيل في المكان المخصص لها من هذا المؤلف .

٥٣ - ميزت الفقرة الأولى من المادة ٣١٢ من قانون المرافعات الاشكال الوقتي الأول بإثار معينة تتولد من مجرد رفعه وبقوة القانون ، فنصت على أن هذا الاشكال يولد أثرا موقفا للتنفيذ وبقوة القانون .

كما نصت الفقرة الرابعة من هذه المادة على أن أي اشكال وقتي يرفع بعد رفع أول اشكال لا يولد ذات هذا الأثر بمجرد رفعه ، وإنما يكون وقف التنفيذ ناشئا على الحكم الذي يصدر في هذا الاشكال وذلك إذا أجاب القاضي الطالب إلى طلبه وحكم بوقف التنفيذ مؤقتا .

والقاعدة العامة في مجال منازعات التنفيذ بوجه عام هي أنه لا يترتب على مجرد رفع الاشكال الموضوعي وقف التنفيذ بقوة القانون ، وذلك ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

والقاعدة العامة أيضا هي أن مجرد رفع الاشكال الوقتي الأول في التنفيذ يؤدي إلى وقفه بقوة القانون ، سواء رفع هذا الاشكال أمام المحضر عند التنفيذ ، أو رفع مباشرة أمام قاضي التنفيذ بدعوى أصلية أو بطلب عارض (١) .

والحكمة الكافية وراء هذه القواعد تحرس إلى منع استغلال المدينون سيمثو النية لما يترتب على رفع الاشكال من أثر واقف في الحالة التي ينص فيها الشرع على أن جميع الاشكالات الوقتية يكون لمجرد رفعها أثرا موقفا للتنفيذ .

فلو تصورنا أن أي اشكال وقتي يترتب على مجرد رفعه وقف التنفيذ

---

(١) فتوى والي - التنفيذ - ص ٦٠٤ .

بقوة القانون ، لكان لأى مدين ينفذ على أمواله أن يرفع اشكالا وقتيا فى التنفيذ يرتب أثرا موقفا ، فإذا حكم برفضه وزوال الأثر الموقف الذى ترتب على رفعه ، وشرع المحضر فى التنفيذ فإنه لا يوجد ما يمنع ذات المدين من تقديم اشكال وقتى آخر يترتب على مجرد رفعه هو أيضا أثرا موقفا للتنفيذ وذلك الى ما لا نهاية ؟

لهذا كان نص المادة ٣١٢ علاجا لهذا الوضع الذى لا يتفق والسياسة التشريعية فى مجال التنفيذ الجبرى .

٥٤ - وعلى ذلك فالاشكال الاول فقط هو الذى يولد بمجرد رفعه أثرا موقفا للتنفيذ الجبرى بقوة القانون . ولكن متى يعتبر الاشكال اشكالا وقتيا أولا ؟

الاشكال الاول هو الذى يرفع لأول مرة دون أن يكون قد سبقه رفع اشكال آخر سواء من المدين أو الدائن أو الغير طالما أن الأمر يتعلق بإجراءات تنفيذ واحدة .

هذا التحديد يحتاج لايضاح أكثر . فالاشكال يعتبر اشكالا أولا اذا لم يكن قد سبقه رفع اشكال آخر . ويجب أن يكون هذا الشرط مفهوما على أساس عدم سبق رفع اشكال وقتى .

فإذا كان قد سبق رفع اشكال موضوعى فى التنفيذ ، فإن هذا لا يمنع من رفع اشكال وقتى فى ذات التنفيذ ، ويعتبر هذا الأخير اشكالا أولا مولدا لأثرا موقفا للتنفيذ بقوة القانون .

فالمنازعة الموضوعية تختلف عن المنازعة الوقتية سببا وموضوعا واجراء وآثارا .

ومن جهة أخرى فلكى يعتبر الاشكال اشكالا وقتيا أولا يجب ألا يكون قد سبقه رفع اشكال وقتى فى ذات عملية التنفيذ .

ويقصد بعملية التنفيذ التنفيذ الذى يتم بموجب سند تنفيذى لمصالح شخص أو أشخاص معينين فى مواجهة مدين أو مدينين معينين ويقع التنفيذ على مال معين .

وعلى ذلك فاجراءات التنفيذ تكون واحدة اذا قام الدائن بموجب سند تنفيذى معين بالحجز على منقولات المدين الموجودة في حيازته •

مثل هذا التنفيذ قد يواجه باشكالات وقتية ، من المدين أو الدائن أو الغير • فاذا قام المدين برفع اشكال أول في هذا التنفيذ ، فان هذا الاشكال يولد آرا موقفا وای اشكال آخر يقدم من نفس المدين لا يولد مثل هذا الاثر بمجرد رفعه • ونفس الحل يسرى اذا قام الدائن أو الغير برفع مثل هذا الاشكال (٢) •

بالعبارة اذا هي بوحدة التنفيذ أو بتمتده ، أى بوحدة أو تعدد اجراءات التنفيذ الواحد •

أما اذا شمرع الدائن في التنفيذ الجبرى بموجب سند تنفيذى واحد واقع حجوزا مختلفة على أموالا مختلفة لكل منها طريق من طرق الحجز خاص بـ ، كما اذا اوقع بموجب سند تنفيذى واحد حجزا على عقار ، وحجزا على منقول لدى المدين ، وحجزا للمدين لدى الغير ،

فهنا لا تكون بصدد عملية تنفيذ واحدة ، وبالتالي فاذا رفع أى شخص ذى مصلحة اشكالا وقتيا موجهة الى تنفيذ يتم على مال من هذه الأموال ، فان هذا المسلك من جانبه لا يمنع من رفع اشكال وقتي عن الحجز الذى يتم على مال آخر بموجب ذات السند ويكون الاشكال هنا اشكالا أو لا يوقف التنفيذ بمجرد رفعه • ونفس هذا المنطق يكون صحيحا فى رأينا إيا كان مقدم الاشكال (٣) •

واذا رفع أكثر من اشكال فى ذات الوقت سواء من شخص واحد أو من أشخاص متعددين أعتبر كلا منها اشكالا أولا بشرط ألا يكون قد سبق رفعها رفع اشكال وقتي سابق •

وعلى ذلك فعملية التنفيذ الواحد يجب أن ينتظر اليها من زوايا ثلاث :

---

(٢) وجبى راغب • التنفيذ • ص ٣٥٨ •

(٣) عبد الباسط جيمى • طلق واشكالات التنفيذ • ص ١٨٩ •

— وجبى راغب • التنفيذ • ص ٣٥٨ •



زاوية السند المنفذ به ، وزاوية المال الذى يقع عليه الحجز ، وزاوية رافع الاشكال .

فإذا كان السند واحدا ويجرى به التنفيذ على مال واحد فيجب هنا تطبيق القواعد السابق شرحها حتى يعتبر الاشكال اشكالا وقتيا أولا . أما إذا كان السند واحدا والمال المنفذ عليه متعددا سواء كان من نفس الطبيعة أو من طبيعة مختلفة فإن كل اشكال يوجه الى المحل الذى يقع عليه الحجز يعتبر اشكالا وقتيا أولا (٤) .

ومع ذلك فإننا نرى أنه إذا تم توقيع الحجز بموجب سند تنفيذى واحد على أموال مختلفة ، منقولات ، عقارات ، فإننا نفضل القول بأن الاشكال الذى يوجه الى المنقول مثلا يجب أن يشمل على كافة الأسباب التى يبنى عليها الاشكال ، حتى لا تعتمد الاشكالات التى توجه الى ذات المحل الذى يقع عليه الحجز مما يؤدى الى عرقلة الاجراءات . بحيث أن الاشكال الذى يوجه الى ذات المحل يكون اشكالا نائيا إذا كان قد سبقه رفع اشكال دول .

فنحن بذلك نخالف ما يراه بعض الفقه من أنه إذا حجز على منقولات لشخص ، واستشكل هذا الأخير فى الحجز ، ثم حجز على منقولات أخرى له ، واستشكل هذا الشخص فى الحجز الثانى ، فإن اشكاله - حسب هذا الفقه - يعتبر اشكالا أولا ولو كان الحجزان قد تم توقيعهما بسند واحد (٥) .

ورأينا يستند الى أن محل الحجز هو منقول مملوك للمدين والسند المنفذ به واحد فنحن إذا أمام عملية تنفيذ واحدة ، فأول اشكال وقتى فيها هو الذى يوقف التنفيذ بمجرد رفعه ، أما أى اشكال آخر سواء قدم من المدين أو غيره فإنه يعتبر اشكالا وقتيا نائيا ، والا ذهبنا الى عكس ما تقتضيه حكمة التشريع فى هذا المجال (٦) .

هذا الذى قلناه يتعلق بالتنفيذ الذى يتم بمقتضى سند تنفيذى واحد ، وفى هذا الفرض عاجلنا مسألة وحدة المال المنفذ عليه ومسألة تعدده وقلنا

---

(٤) فتحي والى - التنفيذ - ص ٦٠٦ .

(٥) فتحي والى - المرجع السابق - ص ٦٠٦ .

(٦) عكس ذلك - وجدى دغيب - المرجع السابق - ص ٢٥٨ / كمال عبد العزيز - المرجع

السابق - ص ٥٩٧ / ابو الوفا - التنفيذ - ص ٣٩٦ .

رأينا بصدد الاشكال الوقتي المعتبر أول اشكال يقدم في عملية التنفيذ .  
أما إذا تعددت السندات التنفيذية واحد الى ايجاز التنفيذ عليه .  
يجب النظر الى البنيان القانوني للاشكال وما اذا كان يستند على أسباب  
توجه الى المال او الى السند التنفيذي لمعرفة ما اذا كان هذا الاشكال هو الاول  
م الثاني .

٥٤ مكرر - وإذا رفع الاشكال الوقتي الأول قبل البدء في التنفيذ  
فان مودى الأمر الموقوف للتنفيذ المترتب على مجرد رفعه هو إيقاف صلاحية  
السند التنفيذي للاستمرار في مباشرة إجراءات التنفيذ بناء عليه . وإذا حكم  
برفض الاشكال الاول ورفع اشكال ثان فان التنفيذ لا يقف بمجرد رفع هذا  
الأخير . ومن جهة أخرى يلاحظ ، وعلى العكس من ذلك ، ان مجرد رفع  
الاشكال الوقتي الاول وان كان يولد امرا موقعا للتنفيذ ، فان هذا الموقف  
انقضى للتنفيذ لا يوقف صلاحية السند التنفيذي لاعادة التنفيذ بمقتضاه .

بمعنى أن الشيء يقف - بمقتضى رفع الاشكال - هو سير التنفيذ  
لا صلاحية السند التنفيذي حتى ولو كان سبب وقف التنفيذ يتعلق بهذا  
السند .

ومعنى هذا هو أنه يجوز تجديد التنفيذ ولو بذات الطريق وعلى ذات  
المال المحجوز عليه ويكون ذلك من باب تصحيح الاجراءات .

مثال ذلك اذا بنى الاشكال الوقتي على أساس أن السند التنفيذي قد  
أعلن بشير الصيغة التنفيذية ، فهنا يملك المحجز إعادة اعلان السند التنفيذي  
وعليه الصيغة التنفيذية ويجديد الحجز مع النزول عن الحجز الاول (٧) .

٥٥ - ويلاحظ - بحق - أن الفقرة الأولى من المادة ٣١٢ من قانون  
المرافعات التي ترتب على مجرد رفع الاشكال الوقتي الأول وقف التنفيذ  
بقوة القانون انما تقصد منح أصحاب المصلحة في وقف الاجراءات عن طريق  
الاشكال فرصة واحدة في الوقف بالنسبة للحجز بأكمله . بحيث اذا رفع  
اشكال وقتي قبل تمام الحجز فانه يمنع اتمامه بقوة القانون ويعتبر في ذات  
الوقت اشكالا أولا ، فاذا رفع اشكال آخر بعد الحكم بالاستمرار في التنفيذ  
وقبل البيع فانه لا يوقف البيع بقوة القانون (٨) .

(٧) أمير الوفا - التنفيذ - ص ٣٩٧ .

(٨) أمير الوفا - التنفيذ - ص ٣٩٦ .

٥٦ - ولكن هل يعتبر الاشكال الوقتى الذى يرفع اشكالا أولا اذا كان قد سبقه رفع اشكال موضوعى يؤدى بمجرد رفعه الى وقف التنفيذ بقوة القانون ؟

توجد حالات ينص فيها القانون على اعتبار أن مجرد رفع منازعة التنفيذ الموضوعية يولد أثرا موقفا للتنفيذ بقوة القانون ، فإذا رفعت دعوى استرداد المنقولات المحجوزة الأولى مثلا قبل رفع الاشكال الوقتى ، ثم رفع هذا الأخير بعدها ، فهل يعد هذا الاشكال الوقتى الذى لم يبد غير من قبل ، اشكالا ثانيا أم يعتبر اشكالا أولا ؟ يرى بعض الفقه أن منازعة التنفيذ الموضوعية فى هذه الحالة تكون مزدوجة الصفة .

فهى بحكم موضوع الطلب منازعة موضوعية ، ولكنها بحكم أثرها فى وقف التنفيذ تعتبر اشكالا وقتيا . وبناء على ذلك - حسب هذا الرأى - يعد الاشكال اللاحق لها اشكالا تاليا (٩) .

والواقع أننا لا نرى هذا الرأى ، فمنازعة التنفيذ الموضوعية ليس لها بمجرد رفعها أثرا موقفا للتنفيذ . ومع ذلك فقد يخرج المشرع عن هذا الوضع فى بعض الحالات وينص صراحة على أن مجرد رفع الاشكال الموضوعى فى التنفيذ يولد أثرا موقفا .

هذا النص الصريح من جانب المشرع قد تمليه مجموعة من الاعتبارات ليس هنا مجال دراستها ، هذه الاعتبارات قد تهدف الى حماية حقوق جديدة بالحماية (١٠) .

ومع ذلك فهذه المنازعات اذا لم تتعلق بالتنفيذ الجبرى ، فانها لا تعتبر اشكالا موضوعيا فى التنفيذ وبالتالي لا يترتب على مجرد رفعها أثرا موقفا للتنفيذ ، فكانها بذلك تخضع للقواعد العامة فى رفع الدعاوى القضائية .

ومن جهة أخرى وحتى اذا تعلقت هذه المنازعة بالتنفيذ الجبرى واعتبرت بذلك اشكالا موضوعيا فى التنفيذ ، ثم حدث مخالفة للنصوص المنظمة لمثل هذه المنازعات ، كما هو الحال بالنسبة لدعوى استرداد المنقولات المحجوزة

---

(٩) وجدى راغب - التنفيذ - ص ٣٥٨ .

(١٠) نبيل عمر - إجراءات التنفيذ - ص ٣٦٠ .

مثلا ، فإن المشرع ينص على أن مثل هذه الدعوى لا ترتب أثرا موقفا للتنفيذ .  
من كل هذا فاننا نستطيع القول بأن المنازعة الموضوعية في التنفيذ  
وإن رتب عليها المشرع أحيانا أثرا موقفا للتنفيذ بمجرد رفعها ، فإن ذلك  
لا يجعلها مزدوجة الصفة .

بمعنى أن ذلك لا يجعلها اشكالا موضوعيا واشكالا وقتيا في نفس  
الوقت ، بل هي تظل - في رأينا - اشكالا موضوعيا . وهي باعتبارها  
كذلك لا تنمكس على الاشكال الوقتي الذي يرفع بعدها ولم يكن قد سبقه  
رفع اشكال وقتي آخر . بمعنى أن الاشكال الوقتي في مثل هذا الفرض  
يعتبر اشكالا أولا . وبما أن مثل هذا الاشكال يعتبر كذلك فإنه يترتب على  
مجرد رفعه وقف التنفيذ بقوة القانون . هذا الوقف قد يصادف وقفا للتنمية  
حدث من قبل وكأثر لرفع المنازعة الموضوعية التي أحدث رفعها - بالنص  
القانوني - أثرا موقفا للتنفيذ . في مثل هذه الحالة لا يظهر لأول وهلة  
فائدة الأثر الواقف لارتفاع الاشكال الأول . لماذا ؟ لأن التنفيذ  
موقوف من قبل لصالح رافع المنازعة الموضوعية . وإنما إذا زال هذا الأثر  
الموقف ، ظهر فائدة الاشكال الوقتي . بمعنى أن هذا الأخير يؤدي الى وقف  
جديد للتنفيذ لصالح رافع الاشكال الوقتي .

وهنا نذكر قائمة البطل الذي تعتمد على أن الاشكال الوقتي الذي  
يسبقه رفع منازعة موضوعية ذات أثر موقف للتنفيذ بمجرد رفعها ، يعتبر  
اشكالا أولا وهو بصفته هذه يولد بمجرد رفعه أثرا موقفا للتنفيذ تظهر  
فائدته في الأحوال التي يزول فيها الأثر الواقف الذي ترتب على مجرد رفع  
المنازعة الموضوعية .

ونفس الوضع يسرى في الأحوال التي يرفع فيها اشكال وقتي أول في  
التنفيذ ثم يعقبه رفع منازعة موضوعية في التنفيذ يرتب المشرع على مجرد  
رفعها أثرا موقفا للتنفيذ .

فرفع المنازعة الموضوعية في مثل هذه الحالة يحلث أثرا موقفا للتنفيذ  
حتى قبل الحكم في موضوعها . ولكن هذا الأثر الموقف يرد على تنفيذ  
موقوف من قبل وكنتيجة لرفع اشكال وقتي في التنفيذ . ومع ذلك فزوال  
هذا الوقف الأخير يفتح المجال لأعمال الوقف الناشئ عن رفع المنازعة  
الموضوعية في ذات هذا التنفيذ .

٥٧ - هذا الأثر الموقوف للتنفيذ الجبرى يترتب بقوة القانون على مجرد رفع الاشكال وأيا كانت الطريقة التى يرفع بها هذا الاشكال ، سواء رفع مباشرة الى قاضى التنفيذ بدعى أصلية أم بطلب عارض ، أو كان هذا الاشكال قد تم رفعه أمام المحضر .

ويقصد بأن الاشكال الوقتى الأول يوقف مجرد رفعه التنفيذ بقوة القانون ، أنه اذا حدث ورفع الاشكال بالشكل الصحيح فان الوقف يترتب من هذه اللحظة لاجراءات التنفيذ . بحيث اذا حدث تمسك فى وقت لاحق بآثار هذا الوقف فانه يجب النظر الى هذه الآثار لحظة رفع الاشكال وليس لحظة التمسك بهذه الآثار .

والغريب أن نص المادة ١/٣١٢ من قانون المرافعات يمنح المحضر سلطة واسعة فى تقدير ما اذا كان الاشكال اشكالا أولا أم لا . ومن جهة أخرى فانه بناء على هذا التقدير فاذا خلص المحضر الى أن الاشكال هو اشكال اول فله حسب تقديره أن يوقف التنفيذ أو يمضى فيه . فاذا أوقف التنفيذ فانه يظل كذلك الى أن يفصل فى الاشكال . أما اذا رأى المحضر المضى فى التنفيذ فان ذلك مقيد بالا يتم التنفيذ بأى حال قبل صدور حكم القاضى فى الاشكال ، وإن ما يمضى فيه من اجراءات انما يكون على سبيل الاحتياط .

وعلى ذلك فاذا كان التنفيذ مما يتم فى مرحلة واحدة كتسليم عين أو اخراج ساكن فلا يجوز للمحضر اجراؤه بأى حال بمجرد رفع الاشكاله وحسب تقديره هو لما اذا كان الاشكال أولا أو ثانيا .

أما اذا كان التنفيذ مما يتم فى أكثر من مرحلة كحجز المنقول وبيعهم فيجوز للمحضر توقيع الحجز على الأى يمضى فى البيع حتى يحكم القاضى فى الاشكال ، وما يقوم به المحضر فى هذا الصدد يعتبر من قبيل أعمال التحفظ الوقفية التى يتعلق مصيرها بالحكم فى الاشكال . ومعنى ذلك أنه اذا قضى فيه بالاستمرار فى التنفيذ فيزول الأثر الموقوف ويستقر لما قام به المحضر من أعمال آثارها القانونية .

وإذا قضى بوقف التنفيذ أصبح الاجراء كان لم يكن وزالت آثار الاجراءات التى قام بها المحضر (١١) . بعد هذا الاستعراض للآثار المترتبة

---

(١١) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٦٢ / محمد حماد فهمى . التنفيذ . ص ١٠٢ / رمزي سيف . التنفيذ . ص ١٩٤ .

على مجرد رفع الاشكال الأول في التنفيذ ، فاننا ننتقل الآن لمعالجة آثار رفع الاشكال الثاني في التنفيذ .

**٥٨ -** تنص المادة ٤/٣١٢ من قانون المرافعات على أنه : « ولا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف التنفيذ ما لم يحكم قاضى التنفيذ بالوقف » .

عنه الفقرة وانسخه كل الوضوح نرى أن أى اشكال يرفع بعد رفع الاشكال الوقتى الأول لا يولد اثرا موقفا للتنفيذ اجبرى بمجرد رفعه . بل ان الذى يؤدى الى وقف التنفيذ هذا - ان كان له محل - هو الحكم الذى يصدره قاضى التنفيذ باجابه المستشكل الى طلبه الكامن فى الاشكال الوقتى .

وكان القانون السابق لا يعتبر الاشكال اشكالا ثانيا الا اذا رفع بعد ان يكون قد حكم فى الاشكال الاول بالاستمرار فى التنفيذ . وعلى ذلك فكان اذا رفع الاشكال قبل زوال الأثر الواقف للاشكال الأول ، فان هذا الاشكال المرفوع فى وقت لاحق لا يكون اشكالا ثانيا ، بل اشكالا أولا يترتب عليه وقف التنفيذ .

وحدث استغلال لهذا الوضع من المدينين سبب النية ، فكان يرفع اشكال يوقف التنفيذ بمجرد رفعه ، وقبل الفصل فيه يرفع اشكالا يعتبر اشكالا أولا يوقف التنفيذ ، لانه رفع قبل الفصل فى الاشكال الاول بالاستمرار فى التنفيذ .

وفى ظل هذا الوضع كان يتصور استمرار الأثر الموقوف للتنفيذ المتولد عن رفع الاشكالات الى ما لا نهاية . لهذا ألغى القانون الجديد هذا الوضع واستبدله بالوضع المنصوص عليه فى المادة ٤/٣١٢ من قانون المرافعات .

**٥٩ -** والسؤال الآن ينحصر فى تحديد متى يعتبر الاشكال اشكالا وقتيا ثانيا ؟

يرى البعض أن الاشكال الوقتى لا يعتبر اشكالا ثانيا لا يوقف التنفيذ بقوة القانون بمجرد رفعه الا اذا كان قد سبقه اشكالا أولا ، وكان الاشكال الثانى منصبا على ذات التنفيذ محل الاشكال الأول (١٢) .

ويرى البعض الآخر أن الاشكال يعتبر اشكالا ثانيا اذا قدم بعد رفع الاشكال الاول ولا يشترط لذلك أن يكون قد حكم في ذلك الاشكال الاول (١٣) .

ويستوى أن يكون الاشكال الثاني مرفوعا من نفس المستشكل الاول أو من شخص آخر .

ويشترط البعض الثالث - لكي يعتبر الاشكال اشكالا ثانيا - أن يقدم والاشكال الاول في اجراءات تنفيذ واحدة (١٤) . ويحدد البعض الآخر من انغفه معنى المقصود باجراءات تنفيذ واحدة بأنه يشترط أن يوجد حيزان متحدان من ناحية الأطراف والسند الذي يتم التنفيذ بمقتضاه والحق الذي يتم التنفيذ اقتضاء له والمسأل المحجوز عليه (١٥) .

ويضرب الفقه أمثلة لتوضيح المقصود باجراءات التنفيذ الواحدة التي تعتبر شرطا للنظر في تحديد ما يعد وما لا يعد اشكالا ثانيا لا يترتب على مجرد رفعه وقف التنفيذ - فيرى البعض أنه اذا تم توقيع الحجز بموجب حكم على منقولات المدين ، ثم وقع حجز آخر على منقولات أخرى له ، بموجب ذات السند التنفيذي ، فإن الاستشكال في هذا الحجز الأخير يعتبر اشكالا اول ولو كان قد سبق رفع اشكالات سابقة عن الحجز السابق (١٦) .

ويرى البعض الآخر - كمنال للحالة محل البحث - أنه اذا بدأ طالب التنفيذ مثلا بالحجز على أثاث منزل المدين ، فقدم الأخير اشكالا في التنفيذ ، ثم حجز على سيارته فقدم أيضا اشكالا في التنفيذ على السيارة ، فإن الاشكال الأخير يعد أيضا اشكالا أولا يوقف التنفيذ على السيارة بقوة القانون وبمجرد رفعه (١٧) .

---

(١٣) عبد الباسط جيمى . طرق وانكالات التنفيذ . ص ١٨٨ .

(١٤) وجدى راجب . التنفيذ . ص ٣٥٦/ كمال عبد العزيز . المرجع السابق . ص ٩٧ .

(١٥) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٩٦ .

(١٦) كمال عبد العزيز . المرجع السابق . ص ٩٦/ نتي والى . التنفيذ . ص ٦٠٥ /

أبو الوفا . ص ٣٩٦ .

(١٧) وجدى راجب . التنفيذ . ص ٣٥٨ .

٦٠ - من كل هذه الآراء ، ماذا نستطيع أن نستخلص بصدد تحديد متى يعتبر الاشكال اشكالا تاليا للاشكال الاول ؟ ذات هذه المشكلة واجهتنا ونحن نتصدى لتحديد متى يعتبر الاشكال اشكالا أولا . وقلنا رأينا هناك .

ونعود هنا مرة ثانية لتحديد المقصود بإجراءات التنفيذ الواحدة التي يقدم فيها اشكالا أولا ثم يعقبه تقديم اشكال ثان لا يؤدي بمجرد رفعه الى وقف التنفيذ بقوة القانون .

يرى الفقه في مجموعه أن المقصود بإجراءات التنفيذ الواحدة الاجراءات التي تعتمد على سند تنفيذي واحد يباشر به الحجز على مجموعة أموال من نفس الطبيعة . هذا الذي استخلصناه يتضح من الامثلة السابقة للفقه صريحا والسابق لنا الاشارة اليها .

ومن الفقه من يرى أن الحاجز يحجز على منقولات معينة للمدين ، فيقوم الأخير بتوجيه اشكال وقتي أول يوقف التنفيذ . ثم يقوم ذات الحاجز بناء على ذات السند بتوقيع حجز آخر على منقولات أخرى مملوكة لذات المدين فرفع هذا الأخير اشكال آخر في التنفيذ الموجه الى هذه المنقولات الأخيرة ، فهذا الفقه يعتبر هذا الاشكال اشكالا أولا بالنسبة للحجز الثاني .

ومن الفقه من ناحية أخرى من يرى أنه اذا بدأ طالب التنفيذ بالحجز على اثاث المدين ، فقدم هذا الأخير اشكالا وقتيا أولا يوقف بمجرد رفعه التنفيذ ، ثم قام الدائن بالحجز على سيارة المدين ، وقام هذا الأخير برفع اشكال آخر في الحجز الموقع على هذه السيارة ، فان هذا الفقه يرى أن هذا الاشكال الأخير يعتبر هو أيضا اشكالا أولا يؤدي بمجرد رفعه الى وقف التنفيذ .

اجماع الفقه كما سبق القول منعقد على هذا المفهوم الواجب اعطاؤه لإجراءات التنفيذ الواحدة التي تعتبر معيار يقاس به متى يعتبر الاشكال الوقتي اشكالا تاليا في التنفيذ .

ولكننا لا نستطيع تأييد هذا الرأي . لأنه لا يتمشى مع المحكمة التشريعية المنظمة لاشكالات التنفيذ الوقتية من ناحية أثرها الموقف .

هذه المحكمة ببساطة شديدة تكمن في منع عرقلة اجراءات التنفيذ



نتيجة رفع اشكالات وقتية متعاقبة قد يكون رافعها سيئ، النية وقد تتضمن خية المشاكسة وعرقلة التنفيذ .

لهذا نص المشرع صراحة على أن الاشكال الوقتي الأول هو الذي يولد أثرا موقفا للتنفيذ بمجرد رفعه ، ويكون ذلك بقوة القانون .

والأمثلة التي يضر بها الفقه لا تعمل هذه الحكمة التشريعية . لماذا ؟ لأنه بالقياس على هذه الأمثلة يمكن تصور مدين يملك منزلا مكونا من عدة خوابق وبه جراج للسيارات . ويقوم دائن يئمه سنده تنفيذي معين بتوقيع الحجز على المنقولات الموجودة بكل دور من هذه الأدوار ، ثم يوقع الحجز على السيارة او السيارات الموجودة بالجراج أو الجراجات .

قياسا على الأمثلة التي يضر بها الفقه يمكن للمدين رفع اشكال وقتي أول عن الحجز الموقع على السيارات ، ثم يرفع اشكال وقتي عن الحجز الموقع على المنقولات الموجودة في الدور الأول ويعتبر هذا الاشكال حسب رأى الفقه الطالب اشكالا أولا أيضا وهكذا كلما صعد المحضر الأدوار ووقع الحجز على المنقولات يتعقبه المدين ويقدم اشكالا ، ويكون هذا الاشكال معتبر اشكالا أولا .

هل هذا المنطق صحيح ؟

٦١ - قد يكون هذا المنطق صحيحا بشرط أن يتم الحجز على كل منقول أو مجموعة منقولات بمحضر حيز مستقل ، فهنا يمكن القول بأن الاشكالات التي تبدي من المدين بصدد هذا الحجز قد تمت في اجراءات حيز واحدة . وكذلك يكون الأمر اذا أبدت هذه الاشكالات ، بصدد عملية حيز واحدة ، مرة واحدة ، هنا يمكن القول بأن كل هذه الاشكالات تعتبر اشكالا أولا . وهنا يكون منطق الجمهور صحيح .

أما اذا اتحد محضر حيز هذه المنقولات بمعنى أن المحضر حيز على جميع هذه المنقولات بمحضر واحد ، في يوم واحد أو في أكثر من يوم ، وقام للمدين بطرح كل اشكالاته الوقتية في آن واحد ، فانها جميعا تعتبر اشكالا أولا يوقف التنفيذ بمجرد رفعه .

أما - في ذات هذا المثال - اذا قام للمدين بطرح أول اشكال ، ودفع رسمه وأثبت المحضر في محضره وكلف المستشكل بالمضهور أمام قاضي

التنفيذ وانخذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١/٣١٢ من قانون المرافعات ، فان هذا الاشكال يؤدي بقوة القانون الى وقف اجراءات التنفيذ . وتستمر هذه الاجراءات موقوفة الى أن يفصل قاضي التنفيذ في الاشكال بالإيجاب أو الرفض . وإذا عاد المدين ، أو غيره من أطراف التنفيذ، الى رفع اشكال آخر في ذات عملية التنفيذ هذه فاننا نقرر أن مثل هذا ادساش يعتبر في صحيح النظر اشكالا ثانيا ، ولا يعتبر كما يرى جمهور الشراح اشكالا أولا .

وتبرير ذلك يرجع الى أن المدين حينما يرفع اشكاله المتأخر فان ذلك يتم في خلال اجراءات تنفيذ واحدة ، ومن جهة أخرى فهذا الاشكال الأخير سبقه اشكالا أولا رتب بمجرد رفعه وقف التنفيذ بقوة القانون .

والواقع أننا لو قلنا بعكس ذلك كما يذهب الى هذا جمهور الشراح لذهبنا ببساطة الى عكس ما أرادته المادة ٤/٣١٢ من قانون المرافعات التي تنص على أنه الاشكال الثاني وغيره لا يترتب عليه وقف التنفيذ بقوة القانون بمجرد رفعه .

بل أكثر من ذلك فاننا لو سايرنا جمهور الشراح لعدنا الى الوضع الذي كان معمولاً به في ظل القانون السابق .

بمعنى أننا لو اعتبرنا الاشكال المتأخر ، الذي يرفع من المدين أو غيره في ذات عملية التنفيذ كما هو واضح في المثال الذي ضربناه ، اشكالا أولا لترتب على ذلك أنه لو فصل في الاشكال الأول برفضه والاستمرار في التنفيذ فان أثر هذا الحكم سوف يتعطل ، لماذا ؟ لوجود الاشكال الآخر الذي اعتبره الجمهور اشكالا أولا يترتب بمجرد رفعه وقف التنفيذ بقوة القانون .

ومن جهة أخرى فخطورة رأى الجمهور تكمن في الحالة التي توجد فيها سلسلة من الاشكالات المتتالية كالمسألة اشكالات أولى ، فهنا سوف يوقف التنفيذ الى ما لا نهاية .  
ومن كل ذلك يتضح لنا عدم صحة رأى الجمهور .

٦٢ - وعلى ذلك فالاشكال الوقتي يعتبر اشكالا ثانيا اذا سبقه اشكالا أولا ، سواء قدم هذا الأخير من المدين أو الدائن أو الغير ، في عملية

تنفيذ واحدة • ويقصد بعملية تنفيذ واحدة ، التنفيذ الذى يتم بإجراءات واحدة •

فحجز المنقول لدى المدين يتم بمجرد تحرير محضره وامستيفاء التوقيعات التى يشترطها القانون ، هنا يكون الحجز قد تم ، فاذا طرح اشكالا من المدين أو غيره لأول مرة ، كان هو الاشكال الوقتى الأول ، وأى اشكال يطرح من أى شخص بعد ذلك يكون اشكالا ثانيا •

أما اذا توقع حجز جديد بمحضر جديد ، ولو بذات السند ، عن منقولات جديدة فيجوز طرح اشكال وقتى فى التنفيذ يواجه هذا الحجز ، فاذا كان هو الأول سواء قلم من المدين أو غيره ، أدى مجرد رفعه الى وقف التنفيذ وأى اشكال آخر ، أيا كان مقدمه ، يعتبر اشكالا ثانيا لا يترتب على مجرد رفعه وقف التنفيذ بقوة القانون •

أما اذا وقع الحجز على منقولات متعددة لنفس المدين بموجب سند تنفيذى واحد وبمحضر حجز واحد ، فهنا يعتبر هذا الحجز عملية تنفيذ واحدة ، فأول اشكال وقتى أيا كان رافعه هو الذى يؤدى الى وقف التنفيذ ، وأى اشكال آخر أيا كان رافعه ، يعتبر اشكالا ثانيا ، لا يؤدى مجرد رفعه الى وقف التنفيذ بقوة القانون ، وانما يتوقف مصيره على الحكم الذى سوف يصدره قاضى التنفيذ •

وفى هذا فاننا نختلف مع جمهور الفقه على ما سبق بيانه •

أما اذا وقع الحجز بموجب سند تنفيذى واحد على أموال متعددة مختلفة الطبيعة ، فيما أن لكل طريق من طرق التنفيذ اجراءات خاصة ، فان كل عملية حجز تكون مستقلة وبالتالي يراعى ترتيب الاشكالات على النحو السابق شرحه •

بمعنى أنه اذا تم توقيع الحجز على عقار فاذا كان هناك اشكالات وقتية يراد توجيهها الى هذا الحجز فيجب النظر اليه باعتباره عملية تنفيذ واحدة • وبالتالي فأول اشكال فقط هو الذى يوقف التنفيذ بقوة القانون • وكذلك الحال بالنسبة لحجز المنقول لدى المدين •

أما اذا تعددت السندات التنفيذية ، أو تعددت الالتزامات الناتجة فى السند الواحد ، فليعتبر يظل دائما هو وحدة أو تعدد عملية التنفيذ الجبرى •

فإذا تم توقيع الحجز بموجبه سسندات تنفيذية متعددة على منقولات مدين واحد ، فإذا انصب الاستشكال على القوة التنفيذية لسند معين فإنه يعد اشكالا أولا ، وأى اشكال غيره يواجه ذات هذا السند فإنه يعتبر اشكالا ثانيا . أما إذا واجه الاشكال السند التنفيذى الآخر وكان الاشكال صادرا من ذات المدين فإن مثل هذا الاشكال فى رأينا يعتبر اشكالا أولا ، وأى اشكال آخر يواجه هذا السند الثانى فإنه يعتبر اشكالا ثانيا .

فوحدة عملية التنفيذ يجب أن ينظر إليها من ناحية السند والاجراءات والمال الذى يقع عليه الحجز ، كما أنها تعتمد على تحديد المعيار الذى به يمكن القول بأننا ازاء عملية تنفيذ واحدة أى عملية حجز واحدة .

٦٣ - ولعل ما يؤيد وجهة نظرنا هذه ما ذهب اليه بعض الفقه الى أنه كان من الأوفق أن يضع المشرع نصا يوجب على المدين ابداء ما يعن له من الأسباب المانعة للتنفيذ فى خلال ميعاد يبدأ من تاريخ اعلانه بالسند التنفيذى، بحيث يسقط الحق فى ابدائها بانقضاء الميعاد .

كما يقترح هذا الفقه أن يحدد الدائن عند اعلان السند التنفيذى أموال المدين التى يحجز عليها ، ومن هذا الاعلان يمتنع على المدين التصرف فيها .

كما يرى هذا الفقه أنه يجب النص على الزام المدين فى خلال أجل معين بإبداء جميع الأسباب التى يراها مانعة من التنفيذ سواء تعلقت بالسند التنفيذى المراد التنفيذ بمقتضاه أم بالحق الذى يتم التنفيذ اقتضاء له أم بالأموال المحجوزة . بحيث إذا انقضى الميعاد سقط حقه فى ابدائها . على أن هذا لا يمنع المدين من الاستشكال لأسباب تجد فيما بعد تمنع من التنفيذ (١٨) . والواقع أن هذا الاقتراح لو أخذ به لانتهمت جميع الصعوبات التى تثيرها مسألة اشكالات التنفيذ الجبرى .

٦٤ - ومن جهة أخرى فإنه إذا كان لا يترتب على مجرد رفع الاشكال الوقتى الثانى أثرا موقفا للتنفيذ بقوة القانون عملا بالمادة ٤/٣١٢ من قانون المرافعات ، إلا أن ذلك لا يمنع قاضى التنفيذ من الأمر بوقف التنفيذ بمجرد رفع الاشكال اليه إذا رأى ضرورة لذلك ، وهنا يكون الوقف بحكم المحكمة (١٩) .

(١٨) أو الوفا . التنفيذ . ص ٣٩٦ - ٤٠٠ .

(١٩) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٩٧ .

٦٥ - ويلاحظ أن الأثر الموقف المترتب على رفع الاشكال الأول نرى التنفيذ يزول نتيجة للحكم بشطب الاشكال اذا تغيّب الخصوم في الجلسة. المحددة لنظر الاشكال ولم يكن الاشكال صالحا للحكم فيه وحكم القاضي بالشطب ( مادة ٣١٤ مرافعات ) . فقاضي التنفيذ في هذا المجال يعمل قواعد الحضور والغياب المنصوص عليها في المواد من ٨٢ الى ٨٦ من قانون المرافعات. وعلى ذلك فاذا غاب جميع الخصوم وكان الاعلان قد تم للمدعى عليه صحيحا فان القاضي يحكم في الاشكال ، وذلك متى كان صالحا للفصل فيه . أما اذا لم يكن صالحا للفصل فيه فان القاضي يحكم بشطبه . ورغم أن الشطب لا يعنى انقضاء الخصومة بل يظل الاشكال قائما حتى يجعل الخصوم السير فيه ، الا أنه اذا ظل مشطوبا ستين يوما ، ولم يطلب أحد السير فيه ، فانه يعتبر كأن لم يكن بقوة القانون .

ومعنى ذلك هو زوال الاشكال ويطلان صحيفته بمجرد تمام الستين يوما من تاريخ الشطب دون تسجيل . بحيث ترند آثار اعتباره كأن لم يكن الى اليوم الستين ، وعلى ذلك فاذا تمسك صاحب المصلحة باعتبار الاشكال كأن لم يكن في وقت تالى لفوات هذا الميعاد فيجب ترتيب الآثار ابتداء من اليوم الستين وليس من تاريخ التمسك بآثار زوال الاشكال .

والواقع أن زوال الأثر الموقف للاشكال نتيجة الشطب لهو اثر لا تعرفه القواعد العامة المنظمة لشطب الدعوى ، فالشطب معناه استبعاد القضية من جدول القضايا اذا تغيّب الخصوم ولم تكن الدعوى سالحة للفصل فيها . فزوال الأثر الموقف نتيجة شطب الاشكال نص عليه المشرع بنص خاص في المادة ٣١٤ من قانون المرافعات نظرا لأنه يعتبر نوعا من الجزاء وحتى لا يستمر الأثر الموقف لاشكال أهمله الخصوم .

وبما أن هذا النص يعتبر استثناء على القواعد العامة في الشطب فانه يجب أن يفسر تفسيراً ضيقاً (٢٠) .

وعلى ذلك فلا ينطبق حكم المادة ٣١٤ على اشكالات التنفيذ الموضوعية. وذلك في الأحوال التي ينص فيها القانون على أن مجرد رفع الاشكال الموضوعي يؤدي الى وقف التنفيذ ، كما هو الحال بالنسبة لدعوى استرداد الأشياء المحجوزة .

وكذلك لا ينطبق حكم المادة ٣١٤ على غير الشطب لثياب المحصوم ، وبالتالي فهو لا ينطبق في حالة وقف الحصومة لأي سبب غير حالة الشطب لثياب المحصوم ، والواقع أن الشطب ما هو الا نوع من أنواع وقف الحصومة .

٦٦ - ما هو حكم الاشكال المقدم من الطرف الملتزم في ذات السند التنفيذي الجازي الجبري بمقتضاه ؟

الطرف الملتزم في السند التنفيذي هو بصفة أساسية المحكوم عليه ، ومع ذلك فالملتزم في السند التنفيذي قد يكون ، الى جانب المدين ، الكفيل ، أو المدين التضامن . وعلى ذلك فإنه عند تنفيذ الحكم القضائي أو السند التنفيذي بوجه عام ، اذا رفع الاشكال من غير المحكوم عليه ، ولم يختصم المحكوم عليه في هذا الاشكال ، وبعد ذلك رفع المحكوم عليه ، أو الطرف الملتزم في السند التنفيذي بوجه عام ، اشكالا في التنفيذ ، فان هذا الاشكال الثاني يؤدي الى وقف التنفيذ رغم أنه ليس اشكالا أولا .

والهدف من هذا الحكم الذي استحدثته المادة ٣١٢ من قانون المرافعات هو منع تحايل طالب التنفيذ وتواطؤه مع شخص آخر بأن يوعز اليه برفع اشكال قبل المدين حتى يمنع الأثر الواقف للاشكال الذي قد يرفعه المدين ، لأن اشكال الأخير في هذه الحالة سوف يعتبر اشكالا ثانيا .

هذا الأثر الذي يترتب على أول اشكال يقيمه الطرف الملتزم في السند التنفيذي يحدث حتى ولو حكم بالاستمرار في التنفيذ في الاشكالات السابقة تقديمها من غيره .

كل ذلك مشروط بالا يكون الطرف الملتزم في السند التنفيذي قد سبق اختصامه في اشكال سابق . وقد قرر المشرع ذلك بما مفاده أنه اذا لم يختصم الطرف الملتزم في الاشكال السابق فإنه لا يعتبر حجة عليه ويكون من حقه أن يرفع اشكاله الذي وإن كان يعتبر ثانيا في الترتيب الزمني ، حيث أنه قد سبقه رفع اشكال أول ، الا أن المشرع اعتبره اشكالا أول .

والواقع أن المادة ٣/٣١٢ من قانون المرافعات توجب اختصام انطرف الملتزم في السند التنفيذي في الاشكال المرفوع من غيره سواء بإبدائه أمام المحضر ، أو بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى .

فاذا لم يتم المستشكل من تلقاء نفسه باختصاص الطرف الملزم في السند التنفيذي فيجب على المحكمة أن تكلفه باختصاصه في ميعاد تحدده له ، فان لم يفعل جاز للمحكمة اعمال الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٩٩ من قانون المرافعات • كما يجوز لها أيضا أن تحكم بعدم قبول الاشكال •

وحكم المادة ٤/٣١٢ قاصر على أول اشكال يرفعه الطرف الملزم في السند التنفيذي والذي لم يختصم في الاشكال الأول المرفوع من غيره • أما اذا كان قد سبق للطرف الملزم رفع اشكال عن ذات التنفيذ فلا تسرى في مواجهته نص المادة ٤/٣١٢ من قانون المرافعات ، واذا حدث ورفع اشكال فان هذا الأخير يعتبر اشكالا ثانيا في التنفيذ •

٦٧ - ومن جهة أخرى فانه اذا كان الاشكال الأول موجها الى تنفيذ آخر غير الذى يواجهه الطرف الملزم في السند التنفيذي ، وكان هذا الاشكال الأول موجها من شخص آخر غير هذا الطرف الملزم في السند التنفيذي ،

ولو كان هذا التنفيذ الأول يتم بموجب ذات السند التنفيذي ، ولم يكن الطرف الملزم قد رفع اشكالا على الاطلاق في هذا التنفيذ الثانى ، فان اشكاله يعتبر مع ذلك اشكالا أولا يؤدى رفعه الى وقف التنفيذ بقوة القانون •

ويرى البعض (٢١) أن حكم المادة ٤/٣١٢ من قانون المرافعات قاصر على المدين الملزم في السند التنفيذي دون غيره ممن توجه اليه اجراءات التنفيذ • ويضرب مثلا على ذلك بشاغل العين الذى حكم بطرده فمثل هذا الشخص اذا لم يكن هو الطرف الملزم في السند التنفيذي ، كما لو لم يكن هو المستأجر الأصلي مثلا ، وانما كان مستأجرا من الباطن او غاصب مثلا ، مثل هذا الشخص لا يستطيع الاستفادة من حكم المادة ٤/٣١٢ ، لانه لا يعتبر مدينا في السند التنفيذي ، وهو الحكم المنفق به •

٦٨ - ويشير البعض الى صور احتمال التي من الممكن أن يلجأ اليها الخصوم الذين لا تنطبق عليهم حكم المادة ٤/٣١٢ من قانون المرافعات، ويرى هذا الفقه أنه قد يعهد المستشكل الى رفع الاشكال الثانى مدعيا أنه ليس اشكالا في الحكم الذى استشكل أولا في تنفيذه ، بل هو اشكال في

حكم جديد هو الحكم الصادر فى الاشكال الاول . وبالتالي فهذا الاشكال المتأخر يعتبر إشكالا جديدا وهو اشكال أول فى هذا الحكم (٢٢) .

ويرد على ذلك بأنه لا يجوز أن يرد الاشكال على حكم صادر فى اشكال . وتبرير ذلك يرجع الى ان الحكم الصادر فى الاشكال الأول لا يعتبر فى ذاته سندا تنفيذيا ، ولا يجرى بموجبه أى تنفيذ حتى يمكن الاستشكال فيه . والواقع أنه اذا حكم فى الاشكال الأول بالاستمرار فى التنفيذ ، فهذا الحكم لا يفعل أكثر من مجرد اعادة القوة التنفيذية الى الحكم الذى وقف تنفيذه . وعلى ذلك فأى اشكال يجب أن يوجه الى تنفيذ هذا الحكم الأخير الذى يعتبر وحده السند التنفيذى (٢٣) .

ومن جهة أخرى فاذا تعدد الملزمون فى السند التنفيذى الواحد جاز لى منهم الافادة من المادة ٤/٢١٢ من قانون المرافعات . واذا أفاد أحدهم من النص المستحدث ، فإن ذلك لا يمنع غيره من الافادة منه ما دام أنه لم يختصم بالفعل فى الاشكال السابق (٢٤) .

وعلى ذلك فيجب على قاضى التنفيذ عند استشكال أحد الملزمين فى السند التنفيذى أن يأمر بإدخال الباقيين اما عملا بالمادة ١١٨ من قانون المرافعات أو يكلف المستشكل باختصاصهم ، وذلك حتى لا يكون التنفيذ عرضة للايقاف بقوة القانون بعد السير فيه عند الفصل برفض الاشكال الأول (٢٥) .

ويرى البعض أن هذا النص المستحدث فى المادة ٤/٢١٢ يخول للمضطر سلطات واسعة فى التحقيق من أن الاشكال مرفوع من الطرف الملزم فى السند التنفيذى ، ومن أن هذا الاشكال هو أول اشكال يرفعه هذا الطرف ، ومن أن هذا الشخص لم يسبق اختصاصه فى اشكال سابق بشخصه أو بمن يمثله ، وبالتالي يستطيع وقف التنفيذ بقوة القانون

---

(٢٢) حتى والى . التنفيذ . ص ٦٠٧ .

(٢٣) حتى والى . التنفيذ . ص ٦٠٨ .

(٢٤) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٦٤ .

(٢٥) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٦٥ .



مثل هذه السلطات المخولة للمحضر باعتباره عامل التنفيذ تعتبر غريبة عليه وخطيرة في آن واحد (٢٦) . والذي يزيد الأمر خطورة أن القاضي لا يستطيع توقيع أى جزاء على المحضر اذا ثبت خطاه في هذه التقديرات .

٦٩ - ويلاحظ البعض ان وقف التنفيذ يجب أن يتم بالشكل المحدد في القانون وهذه الاشكال محددة على مسبيل الحصر وتتعلق بالنظام العام .

وعلى ذلك فلا يجوز وقف التنفيذ الجبرى الا بناء على اشكال وقتي في التنفيذ .

وسواء ترتب الوقف بقوة القانون بمجرد رفع الاشكال ، أو بناء على حكم يصدر من القاضي في هذا الاشكال بالوقف . كذلك لا يجوز وقف التنفيذ الا بناء على حكم يصدر من القاضي في منازعة تنفيذية على وجه العموم .

وعلى ذلك فان ما يجرى عليه العمل الآن من اصدار قاضي التنفيذ لواقضى الامور المستعجلة أو قاضى الامور الوقتية لأوامر بوقف التنفيذ بناء على عرض المحضر مباشرة ، أو استجابة لمرضة يقدمها اليه أحد ذوى المصلحة ، رغم سبق رفض الاشكال المرفوع عن ذات هذا التنفيذ ، مثل هذه الاوامر تخالف القانون (٢٧) .

وبهذا نكون قد انتهينا من استعراض الآثار المترتبة على مجرد رفع الاشكال الوقتي في التنفيذ . ونتناول في المطلب الثانى الآثار المترتبة على مجرد رفع الاشكال الموضوعى في هذا التنفيذ .

---

(٢٦) ابو الوفا - التنفيذ - ص ٣٩٥ -

(٢٧) كمال عبد العزيز - المرجع السابق - ص ٦٠٩ وما بعدها .

### المطلب الثاني

#### الآثار المترتبة على مجرد رفع الاشكال الموضوعى فى التنفيذ

٧ - يرفع الاشكال الموضوعى فى التنفيذ بطريقة أصلية أو بطريقة عارضة ، فهو يرفع بدعى عادية تقدم صحيفتها نعلم كتاب محكمة التنفيذ المختصة ، وقد يرفع بطلب عارض يقدم الى محكمة التنفيذ باعتبارها محكمة موضوع . هذه الصورة العارضة قد تتواجد للاشكال الموضوعى حينما يكون هناك اشكال موضوعى آخر رفع بصورة أصلية ويعرض عليه هذا الاشكال .

أيضا قد يعرض الاشكال الموضوعى على القاضى أثناء نظره لاشكال وقتى ، لا يوجد فى القانون ما يمنع من ذلك ، كل ما فى الأمر أن قاضى التنفيذ ينظر الاشكال الوقتى بصفته قاضيا للأمور المستعجلة ، وينظر الاشكال الموضوعى بصفته قاضيا للموضوع .

وقد يطرح الاشكال الموضوعى بصفه عارضة على محكمة الموضوع التى ننظر النزاع على أصل الحق . فى مثل هذه الحالة يجب على محكمة الموضوع أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر هذه المنازعة الموضوعية فى التنفيذ ونحيل الاشكال الموضوعى وحده الى قاضى التنفيذ .

وتجربى قواعد اعلان صحيفة دعوى الاشكال الى الحصر حسب القواعد العامة .

وأيا ما كانت طريقة رفع الاشكال الموضوعى ، فالقاعدة العامة هى أن مجرد رفع هذه المنازعة لا تولد أثرا موقفا للتنفيذ بقوة القانون .

والحكم الصادر فى الاشكال الموضوعى فى التنفيذ هو الذى يولد هذا الوقف وذلك فى الحالات التى يطلب فيها الحصر وقف التنفيذ انتظارا للحكم بطلانه أو بعدم جوازه . وإذا كانت هذه هى القاعدة العامة فى اشكالات التنفيذ الموضوعية ، فقد ينص المشرع فى بعض الأحيان على أن مجرد رفع الاشكال الموضوعى فى التنفيذ يترتب عليه وبقوة القانون أثرا موقفا للتنفيذ . ويقصد ذلك أنه بمجرد ايداع صحيفة الاشكال فى قلم كتاب محكمة التنفيذ ، وبهذا الاجراء يكون الاشكال قد تم رفعه ، فى هذه اللحظة ،

وقبل نظر قاضى التنفيذ للاشكال ، يولد الاشكال أثرا موقفا للتنفيذ الجبرى • هذا الأثر يظل قائما الى أن يحكم بالاستمرار فى التنفيذ بناء على طلب صاحب المصلحة •

هذه الحالات الاستثنائية وردت بنصوص خاصة فى كتاب التنفيذ الوارد فى قانون المرافعات ، ومثالها دعوى استرداد المنقولات المحجوزة الأولى ، والاعتراض على قائمة شروط البيع ، ودعوى رفع الحجز ، والمناقضات فى قائمة التوزيع المؤقتة (١) •

وننتقل الآن الى دراسة الآثار المترتبة على الحكم فى اشكالات التنفيذ الجبرى •

---

(١) عزمى عبد الفتاح • قاضى التنفيذ • ص ٢٨٢ •

#### **المبحث الرابع** **في الآثار المترتبة على الحكم في اشكالات التنفيذ**

٧٨ - نتناول فيما يلي الآثار المتولدة عن الحكم في اشكالات التنفيذ وذلك في مطلبين •

- المطلب الأول : آثار الحكم الصادر في اشكالات التنفيذ الوقتية •
- المطلب الثاني : آثار الحكم الصادر في اشكالات التنفيذ الموضوعية •
- والى تفصيل ذلك •

## **المطلب الأول**

### **الآثار المتولدة عن الحكم الصادر في اشكالات التنفيذ الوقتية**

٧٢ - يجب أن يكون واضحا في الأذهان في هذا المقام أننا لن نبحث هنا سلطة قاضي التنفيذ حينما يفصل في الاشكال الوقتي بحكم مستعجل .  
وانما هذا البحث سوف يرد في الفصل الأول من الباب الثاني .

وجل اهتمامنا في هذا المقام ينصرف فقط الى الآثار المتولدة عن الحكم الصادر في الاشكال الوقتي . وأيضا فاننا لن نبحث هنا لا اجراءات اصدار هذا الحكم ولا مسائل الطعن فيه أو تنفيذه ، فقط نحن ندرس الحكم الصادر في الاشكال الوقتي لتحديد آثاره .

فيما يتعلق بالاشكال الوقتي الأول ، وما يكون في حكمه من أنواع الاشكالات الأخرى ، فقد سبق القول أن مجرد رفع الاشكال ، سواء بطرحه أمام المحضر أو برفعه بدعوى أصلية أم بطلب عارض ، يرتب ويولد أثرا موقفا للتنفيذ بقوة القانون ، وقد سبق شرح كل ذلك . هذا الأثر الموقف يتم حتى قبل تحديد جلسة لنظر الاشكال ومن قبل صدور أى حكم في هذا الاشكال .

فإذا حانت لحظة الحكم في الاشكال - بفرض استمرار قيامه وعدم حدوث أمر من الأمور التي تؤدي الى زواله أو زوال أثره الموقف - فيتصور أن يحكم القاضي في الاشكال بعدم قبوله لتخلف شرط من شروط القبول ، مثلا لعدم توافر الاستعجال ، أو يكون الاجراء المطلوب ليس اجراء وقتيا ، أو يكون الاشكال يتضمن طلبا يعتبر ماسا بما للحكم من حجية أو أى أمر من هذه الأمور .

وقد يحكم برفض الاشكال لأن المطلوب فيه يسس موضوع اصل الحق .

ومن الطبيعي أنه اذا كان الاشكال الوقتي هو في الحقيقة منازعة موضوعية في التنفيذ ، فللقاضي بما له من سلطة تحوير الطلبات ، وبما له من اختصاص شامل لكافة منازعات التنفيذ أن يحور هذا الطلب ويفصل

فيه بحسب طبيعته القانونية الحقيقية . وفي هاتين الصورتين من صور الأحكام الصادرة في الاشكال ، فانه ينبغي على الحكم الصادر في الاشكال برفضه أو بعدم قبوله زوال الأثر الموقوف للتنفيذ الذي ترتب على مجرد رفع الاشكال .

ومعنى زوال الأثر الموقوف في هذه الحالة هو عودة القوة التنفيذية ، التي تلحق بالسند التنفيذي المنفذ به ، إلى النشاط وذلك في صورة الاستمرار في التنفيذ الذي وقف نتيجة رفع الاشكال الوقتي . ويتم الاستمرار في التنفيذ بناء على الحكم الصادر برفض أو عدم قبول الاشكال ، أو بناء على أمر يصدره قاضي التنفيذ إلى المضر بالاستمرار في التنفيذ .

وإذا ما طعن بالاستئناف في الحكم الصادر من قاضي التنفيذ في الاشكال الوقتي فانه يجوز أن يطلب من المحكمة الاستئنافية وقف التنفيذ مؤقتاً أيضاً ، ولهذه المحكمة مطلق السلطة التقديرية في اجابة أو عدم اجابة الطاعن إلى طلبه والطعن بالاستئناف بمجرد رفضه لا يؤدي إلى وقف التنفيذ الذي كان موقوفاً ثم بعد رفض أو عدم قبول الاشكال ، حكم بالاستمرار فيه .

وأيضاً مجرد طلب وقف التنفيذ من المحكمة الاستئنافية لا يترتب عليه بقوة القانون وقف التنفيذ . وإن كان هناك مجالاً للوقف فإن ذلك يكون بناء على الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ والذي طلبه الطاعن أمام محكمة الاستئناف عندما طعن في الحكم الصادر بعدم قبول الاشكال أو برفضه .

كل هذا كان فيما يتعلق بالاشكال الأول ، الذي يحكم فيه بالرفض أو بعدم القبول . ونفس هذا الحل يكون أيضاً في الأحوال التي تنقضى فيها خصومة الاشكال دون حكم في الموضوع .

٧٣ - ومن جهة أخرى ، وبصدد ذات الاشكال الوقتي الأول ، فإذا صدر حكم في الاشكال الوقتي بقبوله وباجابة المستشكل إلى طلبه وكان المطلوب هو وقف التنفيذ مؤقتاً . فإن معنى هذا الحكم هو تأكيد وقف التنفيذ التي حدثت من قبل ، وكتيجة لرفع الاشكال الوقتي الأول ، هذا التأكيد لهذا الأثر الواقف يستمر إلى :

١ - أن يحكم بناء على اشكال وقتي آخر بالاستمرار في التنفيذ ، وذلك نتيجة لتغير الظروف التي بناء عليها صدر الحكم بوقف التنفيذ .

٢ - أن يحكم فى الاشكال الموضوعى الذى بنى عليه الاشكال الوقتى بطلان التنفيذ أو عدم صحته فهنا تزول كافة الاجراءات التى تم اتخاذها قبل تقديم الاشكال ، وما تم من تنفيذ بالخالفه للأثر الموقف المترتب على نزع أول اشكال وقتى .

فى كل هذه الصور فاننا كنا نواجهه أول اشكال وقتى ، من زاوية الحكم الصادر فيه ومن زاوية الآثار المتولدة عن هذا الحكم .

وفى كل هذه الأمثلة كنا نواجه الاشكال الأول الذى يطلب فيه وقف التنفيذ بصفة مؤقتة ، وقد بحثنا ذلك بما فيه الكفاية .

ولكن اشكالات التنفيذ الوقتية قد لا ترمى الى مجرد وقف التنفيذ مؤقتا ، بل قد تهدف الى الحكم بالاستمرار فى التنفيذ مؤقتا ، وهذا النوع من الاشكالات لا يتصور وزوده الا بالنسبة لتنفيذ موقوف أصلا سواء لرفع إشكال وقتى بهدف وقف التنفيذ كما سبق البيان ، أو نتيجة لصدور حكم بوقف التنفيذ كما سيلي البيان وكما سبق القول .

والواقع أنه يجب على المحضر اجراء التنفيذ بناء على طلب صاحب الشأن متى سلمه الحكم أو السند التنفيذى ، وليس له أن يمتنع عنه من تلقاء نفسه الا فى حالة الموانع القانونية ، وفى هذه الحالة فانه يجوز للمحضر أن يراعيها من تلقاء نفسه ، وذلك دفعا للمسئولية عن نفسه .

ومن أمثلة امتناع المحضر عن التنفيذ لأسباب قانونية كون الحكم غير مشمول بالتنفيذ أو كون المال محل التنفيذ لا يصح التنفيذ عليه قانونا .

ومن جهة أخرى قد يمتنع المحضر عن التنفيذ لأسباب شكلية أو ادارية أو مادية ، فاذا حصل خلاف بينه وبين طالب التنفيذ لاي سبب من هذه الأسباب ، كما لو امتنع المحضر عن التنفيذ لعدم استيفاء السند التنفيذى لمقتضات التنفيذ التى يوجبها القانون ، كعدم حصول الاعلان ، أو التنبيه بالوفاء قبل التنفيذ ، فى مثل هذه الحالات يجوز لطالب التنفيذ أن يرفع الأمر الى قاضى التنفيذ التابع له المحضر وعلى المحضر الامتناع للقرار الذى يصدره القاضى بوقف التنفيذ أو بالاستمرار فيه والا عرض نفسه للجزاء اتعديى .

ومن أمثلة امتناع المحضر عن التنفيذ لأسباب ادارية كون المال المراد

التنفيذ عليه يقع في دائرة محكمة أخرى غير دائرة المحكمة التابع لها المحضر الذي سلم له السند التنفيذي . ومن أمثلة امتناع المحضر عن التنفيذ لأسباب مادية كون الجهة الواقع في دائرتها التنفيذ تقع في منطقة حرب .

ويعتبر القرار الذي يصدره قاضي التنفيذ في هذا الشأن هو مجرد أمر إداري موجه إلى المحضر لما له عليه من السلطة الإدارية ، ومن ثم فهو لا يعد ناصلاً في موضوع النزاع ، لأن وقف التنفيذ أو الاستمرار فيه هو نزاع قضائي محله دعوى نرفع بالطريق المادي أو بالاستشكال في التنهيد أمام القاضي أو المحضر<sup>(١)</sup> ، لا<sup>(٢)</sup> .

٧٤ - أما فيما يتعلق بالاشكال الوقتي الثاني ، وقد سبق لنا تحديد المعيار الذي عن طريقه يمكن معرفة متى يكون الاشكال الوقتي اشكالياً ، فهذا الاشكال لا يؤدي بمجرد رفعه الى وقف التنفيذ . فإذا كان التنفيذ موقوفاً نتيجة رفع اشكال أول فإن رفع اشكال ثاني لا يؤدي الى وقف التنفيذ . وإذا حكم في الاشكال الأول بوقف التنفيذ ، فلا أثر أيضاً للاشكال الثاني على التنفيذ الجبري . وإذا حكم في الاشكال الأول برفضه أو بعدم قبوله والاستمرار في التنفيذ فإن الاشكال الثاني لا يؤدي مجرد رفعه الى وقف التنفيذ الجبري .

فالقاعدة العامة في هذا الصدد هي أن مجرد رفع الاشكال الوقتي الثاني لا يترتب عليه وقف التنفيذ الجبري سواء كان ذلك قبل أو بعد الفصل في الاشكال الأول وأياً كان الوجه الذي يقضي به في الاشكال الأول .

فإذا ما أثبتنا ذلك فإننا نقول أن الاشكال الثاني إذا كان يرمى الى الحصول على إجراء وقتي بوقف التنفيذ مؤقتاً ، فإن هذا الوقف لا يتم إلا بناء على الحكم الذي يصدره قاضي التنفيذ إجابة لهذا الطلب . وبالتالي يكون الوقف أثراً للحكم الصادر في الاشكال الوقتي الثاني . أما إذا رفض القاضي

---

(١) مستجمل مصر ١٩٣٦/٦/١ المحاماة ص ١٦ ص ٩٧٠ .

- مستجمل مصر ١٩٥٢/٧/١ المحاماة ص ٣٣ ص ٣٢٠ .

(٢) وإذا رفضت المحكمة طلب وقف التنفيذ فلها بناء على طلب المدعي عليه أن تحكم بإزالة وقف التنفيذ بالاستمرار في التنفيذ ، ولو كان هذا الطلب لم يعلن للمدعي . وذلك لأن طلب الاستمرار في التنفيذ هو من مستلزمات رفض الاشكال .



هذا الاشكال أو حكم بعدم قبوله فلا يكون لهذا الحكم أى تأثير فى عملية التنفيذ ، فإذا كان التنفيذ موقوفا لآى سبب آخر غير رفع الاشكال الثانى ، فإنه يظل كذلك ، وإذا كان هذا التنفيذ مستمرا فإن عدم قبول أو رفض الاشكال الثانى لا يؤثر فى استمرار هذا التنفيذ .

هذا الحكم الصادر بعدم القبول أو الرفض يمكن الطعن فيه دائما. بالاستئناف ، وإمام المحكمة الاستئنافية يمكن طلب وقف التنفيذ ، وهذه المحكمة الأخيرة تكون بالحيار ، حسب وقائع ومضمون الاشكال ، اما أن تجيب المستشكل الى طلبه أو ترفضه .

٧٥ - وإذا كان الاشكال الثانى يرمى الى صدور حكم بالاستمرار فى التنفيذ فإن ذلك يفترض وجود تنفيذ موقوف السير فيه ، ورفع مثل هذا الاشكال لا يؤدى الى الاستمرار فى التنفيذ ، وإنما الذى يؤدى الى ذلك هو الحكم الصادر فى الاشكال بذلك . أما اذا رفض القاضى الحكم بالاستمرار فى التنفيذ أو حكم بعدم قبول هذا الاشكال فإن التنفيذ يظل موقوفا . هذا الحكم يجوز الطعن فيه بالاستئناف . وإمام هذه المحكمة الأخيرة يمكن طلب الاستمرار فى التنفيذ وتكون بالحيار ازاء هذا الطلب اما أن يجيبه أو تحكم برفضه أو عدم قبوله .

وفى جميع الأحوال لا يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ ، سواء بالنسبة للاشكال الأول أو بالنسبة للاشكال الثانى ، على أساس أن السند التنفيذى هو حكم طعن فيه بالاستئناف ومن المرجح الغاؤه فى الطعن ، ذلك أن وقف التنفيذ على هذا الأساس مرتبط بالطعن فى الحكم ولا يكون الا للمحكمة المطعون فيه أمامها . وبناء على ذلك فلا يجوز الخلط بين هذا الأمر وبين طلب وقف التنفيذ كمنازعة وقتية لا علاقة لها بالطعن فى الحكم (٣) .

٧٦ - وتنص المادة ٣١٥ من قانون المرافعات على أنه اذا خسر المستشكل دعواه جاز الحكم عليه بفرامة لا نقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على عشرين جنيهاً وذلك مع عدم الاخلال بالتعويضات ان كان لها وجه .

وحكم المادة ٣١٥ من قانون المرافعات قاصر على اشكالات التنفيذ الوقتية.

ربانتي لا يسرى على اشكالات التنفيذ الموضوعية (٤) .

ويرى الجمهور (٥) أن تبرير ذلك يرجع الى ان المشرع يستخدم مصدع  
« اذا حصر استعمال » وهو ما يعنى رافع لذاعه الوقتية فى التنفيذ .

ومن جهة أخرى فان اشكالات التنفيذ الوقتية هى التى يترتب عليها  
وقف التنفيذ ، فى رأى البعض لذلك يجب قصر حكم المادة ٣١٥ عليها فقط  
دون الاشكالات الموضوعية . وفى الواقع فان هذه اسجة ضعيفة لان الاشكال  
الوقتى الاول فقط هو الذى يترتب على مجرد رفعه وقف التنفيذ ، اما الاشكالات  
اللاحقة فوقف التنفيذ يكون نتيجة للحكم الصادر فيها ولا يكون نتيجة لمجرد  
رفعها . وفى ذلك نرى تشبه الاشكالات الموضوعية وان كانت الاخيرة تؤدى  
الى حسم مسالة صحه او بطلان تنفيذ ، ومسالة جوازه او عدم جوازه .

والواقع أن البعض يرى أنه بالنسبة للمنازعات المستعجلة التى يختص  
بها قاضى الامور المستعجلة ( مادة ٤٥ مرابعات ) ، فانه اذا حكم برفض المنازعة  
استعجله او بعدم قبولها فلا يجوز تنبيق هذه القرامة (٥) .

٧٧ - وأخيرا وكما سترى من بعد عند دراسة الحكم الصادر من قاضى  
التنفيذ وذلك فى الفصل الاول من الباب الثانى من هذا المؤلف ، فان الحكم  
الصادر من قاضى التنفيذ فى اشكالات التنفيذ الوقتية لا يجوز الالحية مؤقتة  
رهينة ببقاء الظروف التى صدر فيها هذا الحكم .

فاذا تغيرت هذه الظروف جاز تعديل الحكم ، وعلى ذلك فاصدار حكم  
بوقف التنفيذ لا يمنع من اصدار حكم آخر باستمراره ، وذلك اذا جدت  
ظروف تبرر ذلك . وسوف نعود الى تفصيل كل ذلك فيما بعد .

وننتقل الآن الى دراسة آثار الحكم الصادر فى الاشكال الموضوعى فى  
التنفيذ القضائى .

---

(٤) رمزى سيف . التنفيذ . ص ١٩٩ حيث يرى أن هذا النص يعمل به أيضا بالنسبة  
لاشكالات التنفيذ الموضوعية .

(٥) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٦٩/فتوى والى . ص ٦١٣/وجدى داغب . ص ٣٦٠ .

(٦) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٦٩ .

## المطلب الثاني آثار الحكم الصادر في الاشكال الموضوعي

٧٨ - سبق القول في العديد من المرات أن منازعة التنفيذ الموضوعية لا يترتب على مجرد رفعها أى أثر موقف للتنفيذ ، وتلك هي القاعدة العامة في منازعات التنفيذ الموضوعية . ومع ذلك فقد يخرج المشرع عن تلك القاعدة بالنص الصريح على أن بعض منازعات التنفيذ الموضوعية يكون لها أثرا موقفا بمجرد رفعها وقبل الفصل فيها . هذه القواعد تشكل القواعد العامة في هذا المبحث ، وذلك سواء كان الاشكال الموضوعي هو الاشكال الاول أو الذي يليه ، وسواء قدم هذا الاشكال من طالب التنفيذ أو من المنفذ ضده أو من الغير .

فالاشكال الموضوعي في التنفيذ يترتب على الحكم فيه وقف التنفيذ ، بحيث يكون هذا الأثر نتيجة للحكم الصادر في هذا الاشكال وليس نتيجة لمجرد رفع الاشكال . والواقع أن الحكم الذي يصدر في الاشكال الموضوعي الموجه الى عملية التنفيذ قد يصدر في عدة صور .

فقد يحكم بعدم قبول الاشكال الموضوعي لأي سبب كان ، وعدم القبول يؤدي الى اعتبار الاشكال وكأنه لم يرفع ، وذلك لتخلف شرط من الشروط الواجب توافرها لقبول هذا الاشكال ، سواء كان شرطا شكليا أو شرطا موضوعيا (١) . فاذا كان التنفيذ مستمرا فانه يظل كذلك وليس لرفع الاشكال ولا للحكم الصادر بعدم قبوله أى أثر على استمرار التنفيذ (٢) .

ونفس الحل يسرى بالنسبة للحكم الصادر برفض الاشكال .

أما اذا كان التنفيذ موقوفا قبل رفع الاشكال الموضوعي لأي سبب ، فانه لا يترتب على الحكم بعدم قبول أو برفض الاشكال الموضوعي أى أثر في وقف التنفيذ ، فيظل هذا الوقف مستمرا الى أن يزول سببه .

(١) نبيل عمر . المفع بعدم القبول ونظامه القانوني - المرجع السابق . ص ٣٢٠ .

(٢) نبيل عمر - اجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية . ص ٥٤٠ .

أما إذا كان الاشكال الموضوعي الذي يوجه الى عملية التنفيذ ينص  
المشرع على أن له أثر موقف بمجرد رفعه وقبل الحكم فيه ، وكان هذا الأثر  
يحدث بقوة القانون كنتيجة لرفع الاشكال ، فإن الحكم الصادر في هذا  
الاشكال بعدم القبول أو بالرفض يرتب وبمجرد صدوره زوال الأثر الموقوف  
الذي حدث نتيجة لرفع الاشكال .

أما إذا كان قد سبق رفع الاشكال الموضوعي في التنفيذ رفع اشكال  
وقتي أول في هذا التنفيذ ، وكان الاشكال الموضوعي مما يرتب وقف التنفيذ  
بقوة القانون بمجرد رفعه ، فإن الحكم بعدم قبول الاشكال الموضوعي  
أو برفضه إذا كان يؤدي في صحيح النظر الى زوال الأثر الموقوف الذي تولد  
نتيجة لهذا الاشكال وبمجرد رفعه ، فإن التنفيذ يظل موقوفا نتيجة رفع  
الاشكال الوقتي الأول الذي لم يفصل فيه بعد .

٧٩ - وعلى ذلك فإذا كان المشرع ينص على أن مجرد رفع دعوى  
استرداد المنقولات المحجوزة الأولى يؤدي الى وقف التنفيذ ، وهذه الدعوى  
تعتبر اشكالا موضوعيا ، إلا أنه إذا خالفت هذه الدعوى نموذجها المنصوص  
عليه في القانون ، فإنه يجوز لطالب التنفيذ أن يطلب من قاضي التنفيذ الحكم  
بالاستمرار فيه ، ويجب على القاضي اجابة الطالب الى طلبه ( مادة ٣٩٤ من  
قانون المرافعات ) . في هذه الحالة ، إذا كان هناك اشكالا وقتيا أولا موجه الى  
ذات عملية التنفيذ التي رفعت بصدها دعوى الاسترداد هذه ، فإن الحكم  
بالاستمرار في التنفيذ زعم أنه صادر في منازعة موضوعية ، فإنه سوف  
يصطلم بالأثر الموقوف للتنفيذ المرتب على رفع الاشكال الوقتي الأول .

وهذه المشكلة لا تتور بطبيعة الحال إذا كان الاشكال الموضوعي الموجه  
الى عملية التنفيذ هو الأساس الذي بني عليه الاشكال الوقتي الذي ترتب  
على مجرد رفعه وقف التنفيذ بقوة القانون .

وعلى ذلك أو في ذات هذا الفرض يؤدي رفض الاشكال الموضوعي  
أو الحكم بعدم قبوله والاستمرار في التنفيذ الى زوال الأثر الموقوف للتنفيذ الذي  
ترتب على مجرد رفع الاشكال الوقتي الأول .

٨٠ - أما في الأحوال التي يحكم فيها في الاشكال الموضوعي بقبوله وباجابة الطالب الى طلبه ، فان مؤدى ذلك هو الحكم ببطلان التنفيذ أو بصحته ، بجوازه أو بعدم جوازه • ونتيجة هذا الحكم تعتمد على مضمونه •

فاذا كان الحكم في الاشكال هو ببطلان التنفيذ ، فان التنفيذ واجراؤه يزول ويعتبر كأن لم يكن • أما اذا كان الحكم هو بصحة التنفيذ فلا يجوز بعد ذلك رفع اشكال موضوعي جديد معتمد على ذات عناصر الاشكال الذي حكم فيه لكي يتوصل رافعه الى الحكم ببطلان التنفيذ لأن حجية الحكم الصادر من قبل تحول دون قبول هذا الاشكال المتأخر •

وكذلك يكون الحال في حالة الحكم بجواز التنفيذ أو بعدم جوازه •

٨١ - والحكم الصادر في الاشكال الموضوعي يقبل الطعن بالاستئناف حسب القواعد العامة • وبما أن القاضي الذي أصدر هذا الحكم هو قاضي من درجة المحاكم الجزئية فقد نص المشرع على قواعد خاصة لنصاب الطعن بالاستئناف والمحكمة التي يجوز رفع هذا الطعن أمامها وذلك على التفصيل الذي سوف يرد في الفصل الأول من الباب الثاني الخاص بدراسة نظام قاضي التنفيذ •

وبهذا ينتهي هذا الفصل من الباب الأول وننتقل لمعالجة المسائل التي يحتويها الفصل الثاني •



## الفصل الثاني

### الطبيعة القانونية لاشكالات التنفيذ الجبرى

٨٢ - دراسة الطبيعة القانونية لاشكالات التنفيذ الجبرى، الموضوعية والوقتية ، تساهم فى تحديد ماهية هذه المنازعات ، وتحدد بدقة النظام القانونى الذى تخضع له . كما أن هذه الدراسة تساهم من جهة أخرى فى تحديد وخلق القواعد العامة التى يمكن اللجوء إليها لحكم هذه المنازعات وتفسير ما غضى من أحكامها .

دراسة الطبيعة القانونية لآى فكرة قانونية تعتبر فى رأينا من باب الدراسات المتعلقة بفلسفة القانون بوجه عام .

هذه الدراسة تعتمد على التحليل والتأصيل ، هذه العملية تأخذ فى اعتبارها العديد من الأدوات الفنية كالاستقراء والاستنباط والمقارنة بين النظم القانونية المختلفة التى توجد فى حالة تشابك وحركة داخل ذات الخصومة المتولدة عن منازعات التنفيذ الجبرى .

وقد يبدو للمطلع على هذه الدراسة أنه يغلب عليها الطابع النظرى المجرد ، ولكن هذه هى السية العامة والغالبة للدراسات الفلسفية التى تساهم فى تطور وتأصيل العلوم الاجتماعية ومنها علم القانون .

وجلى ذلك فأننا نقسم هذا الفصل الى المباحث التالية :  
المبحث الأول : فى العلاقة بين اشكالات التنفيذ والحق الموضوعى الجارى التنفيذ اقتضاء له .

المبحث الثانى : فى العلاقة بين اشكالات التنفيذ والسند التنفيذى الجارى التنفيذ بناء عليه .

المبحث الثانى : فى العلاقة بين اشكالات التنفيذ وخصومة التنفيذ الجبرى .

المبحث الرابع : فى تحديد الطبيعة القانونية لاشكالات التنفيذ وتمييزها عن غيرها من المسائل .

والى تفصيل كل ذلك .

### المبحث الأول في العلاقة بين اشكالات التنفيذ الجبرى والحق الموضوعى الجارى التنفيذ اقتضاء له

٨٣ - تنص المادة ١/٢٨٠ من قانون المرافعات على أنه : « لا يجوز التنفيذ الجبرى الا بسند تنفيذى اقتضاء لحق محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء » .

يتضمن هذا النص الأوصاف الواجب توافرها فى الحق الموضوعى الذى يباشر التنفيذ الجبرى اقتضاء له .

ويقصد بكون الحق محقق الوجود فى رأى البعض خلو الحق من النزاع ، ويرى البعض الآخر أن المقصود بهذا الشرط هو ألا يكون الحق احتماليا أو مقيدا بأى وصف ، بينما يرى رأى آخر أن المقصود بتحقيق الوجود هو أن يكون الحق الموضوعى موجودا بالفعل . وبناء على ذلك فهذا الوصف لا يعتبر وفق هذا الرأى شرطا فى الحق الموضوعى ذاته بقدر ما هو شرط فى السند التنفيذى . أى أنه يجب أن يدل السند التنفيذى على وجود حق موضوعى .

ولتحقق وجود الحق الموضوعى بالمعنى السابق أهمية كبيرة :

١ - فهو يحدد طرق التنفيذ الجبرى ، فإذا كان محل الحق مبلغا من النقود فإن التنفيذ يكون بالحجز ونزع الملكية . وإن كان محل الحق شيئا من غير النقود فإن التنفيذ يكون مباشرا (١) .

ويرى البعض أنه إذا كان السند التنفيذى يتضمن حقا مما يجوز التنفيذ بمقتضاه تنفيذا مباشرا ، كتسليم عين ، هدم جدار ، طرد مستأجر ، سد نافذة ، فإنه لا يمكن استعمال نفس السند للقيام بتنفيذ بطريق نزع الملكية لاقتضاء التمويض عن عدم تنفيذ الالتزام الأول . فى مثل هذا الفرض يجب الحصول على سند تنفيذى آخر يثبت تحول الحق الأول الى حق فى مبلغ نقدي ثم يباشر التنفيذ بالطريق الذى يتفق مع هذا المحل الجديد للحق الموضوعى .

---

(١) فتحى والى - التنفيذ الجبرى - ص ١٠٨ طبة ١٩٧١ والوسيط طبة ١٩٨٠ .



كل ذلك ما لم يكن السند الأول قد تضمن في نفس الوقت الالتزام العيني والالتزام بالتعويض عند عدم الوفاء العيني .

٢ - بالإضافة الى ذلك فإن وجود الحق الموضوعي وتحققه يؤدي الى تحديد اطراف التنفيذ الجبري ، ذلك لأن صاحب الحق الموضوعي المبين في السند هو الذي يكون له الحق في التنفيذ الجبري (٢) .

٨٤ - ومن جهة أخرى فالمادة ١/٢٨٠ تصف الحق الموضوعي بأنه يجب أن يكون معين المقدار ، وتعين المقدار يكون سهلا في الأحوال التي ينصب فيها الحق على محل من النقود أو شيئا متلي محددًا على أساس وحدة الوزن أو الحجم أو القياس . ومع ذلك فالحق قد يكون محله تسليم شيء معين بذاته أو عدم جدار مثلا ، ففي مثل هذه الحالات يقصد بهذا الشرط تعيين الشيء المطلوب تسليمه أو العمل المراد القيام به .

ولا يفي بوجود الحق عن تعيين مقداره ، فالمدين قبل أن يشرع في التنفيذ، جبرا عنه ، من حقه أن يتعاضد اجراءات التنفيذ بالوفاء اختيارا . وهو لن يستطيع ذلك الا اذا كان السند التنفيذي الذي يعلن له قبل بدء التنفيذ محددًا ما هو المطلوب منه تماما .

٨٥ - وأخيرا تنص المادة ١/٢٨٠ من قانون المرافعات على أنه يجب أن يكون حق طالب التنفيذ مستحق الأداء ، ويقصد بذلك الا يكون هذا الحق احتماليا ، أو مقيدا بأي وصف ، وإذا لم يكن الحق حال الأداء فإنه لا يجوز الشروع في التنفيذ الجبري لاقتضائه .

والحكمة من هذا الشرط ترجع الى أنه اذا لم يكن الحق حال الأداء ، فلا يكون المدين ملزما بالوفاء . وبالتالي لا يعتبر عدم وفائه اعتداء على حق الدائن الموضوعي يخوله الحق في التنفيذ الجبري لحمايته (٣) .

٨٦ - وإذا كان كل ما سبق يتعلق بتحديد الحق الموضوعي انذرى مباشر التنفيذ الجبري اقتضاء له ، فاننا في هذا المقام نمود - بصدد دراسة

---

(٢) فتوى والى - التنفيذ الجبري - ص ١٠٩ طبعة ١٩٨٠ والوسيط طبعة ١٩٨٠

(٣) فتوى والى - التنفيذ - ص ١١١/نبيل عمر - التنفيذ - ص ٣٧٠ .

الطبيعة القانونية لاشكالات التنفيذ الجبرى - الى البحث الخاص بعلاقة اشكالات التنفيذ المختلفة بالحق الموضوعى الجارى التنفيذ اقتضاء له . بيان ذلك يحتاج الى دفع البحث بعيدا بهدف كشف هذه العلاقة .

الحقوق جميعا تعرف بأنها استثناء بمنفعة على وجه يحميه القانون (٤) .  
وعنصرى الحق هى المنفعة والحماية التى يسبقها القانون على هذه المنفعة .  
هذه الحماية تولد مع الحق وتوجد بوجوده وتستمر ملازمة له حتى ولو لم يحدث اعتداء على هذا الحق .

فاذا حدث اعتداء على الحق ، كان لصاحبه مكنة الحصول على حماية القانون بواسطة القضاء . وبمعنى آخر يكون لصاحب الحق المتدى عليه أن يحصل على تطبيق الجزاء الذى فرضته القاعدة القانونية بواسطة السلطة القضائية .

والحماية القضائية تختلف باختلاف الاعتداء الذى يحدث للمركز القانونى الموضوعى . فاذا كان مضمون الاعتداء هو مجرد معارضة للحق أو انكار لوجوده ، فهذا الحق يحصى عن طريق تدخل النظام القانونى لاعمال عنصر الحماية القانونية الذى يدخل فى تكوين الحق . هذا الاعمال يتم بواسطة حكم قضائى يعمل الحماية القضائية . نتيجة هذا الاعمال هى حكم يقرر وجود الحق ، وعند هذا الحد تنتهى الحماية القضائية . فالواقع أن معارضة وجود الحق تساوى اعتداء عليه ، لماذا ؟ لأن التأكيد التام هو مفترض ضرورى لحصول صاحب الحق على منفعته منه . وتكون الحماية باستبعاد مسبب عدم التأكيد وذلك بتأكيد قضائى جديد .

ونفس هذا التحليل يصلح اذا تطلب رد الاعتداء صدور حكم منشىء ،  
أى حكم يؤكد مركزا قانونيا ، ثم يدخل تعديلا أو تغييرا فى هذا المركز  
القائم .

أما فى الأحوال التى لا يقف فيها الاعتداء على الحق أو المركز القانونى عند حد انكاره أو معارضته ، بل يصل الى حد أحداث تغيير مادى مخالف له ، فان حماية المركز القانونى لن تتم بمجرد صدور حكم ، بل يجب اتخاذ

---

(٤) حسن كبره . الممثل الى القانون . ص ٢٧٠ .

وسائل مادية لاعادة مطابقة المركز الواقعي للمركز القانوني النموذجي .

وعلى ذلك فقد أمكن القول بأن الحماية القضائية تختلف باختلاف نوع الاعتداء ومداه ، وأنها أحيانا تتم بمجرد صدور حكم من القضاء ، وأحيانا أخرى لا يكفي صدور هذا الحكم بل يجب توافر نشاط آخر من السلطة العامة لاعادة مطابقة المركز الواقعي للمركز القانوني من الناحية المادية الى ما كان عليه . وبناء على ذلك يخول التنظيم القانوني للدائن الحق في التنفيذ الجبري (٥) .

٨٧ - والحق في التنفيذ بناء على ما سبق يستقل عن الحق الموضوعي، شأنه في ذلك شأن الدعوى القضائية التي تعتبر حقا مستقلا عن الحق الموضوعي (٦) .

فالحق في التنفيذ يختلف عن الحق الموضوعي من ناحية سببه المنشئ ومن ناحية مضمونه . فسبب الحق الموضوعي هو الواقعة المنشئة له ، أما سبب الحق في التنفيذ فهو السند التنفيذي . والحق الموضوعي يختلف مضمونه بحسب ما اذا كان حقا شخصيا او حقا عينيا ، فالاول مضمونه الحصول على أداء معين ، والثاني مضمونه رابطة تسلط شخص على شيء معين ، أما الحق في التنفيذ فمضمونه هو اعادة مطابقة المركز المادى المعتدى عليه للمركز القانوني النموذجي بأعمال مادية جبرا عن المدين (٧) .

ويدهى أنه بما أن الحق في التنفيذ يعتبر حقا مستقلا عن الحق الموضوعي فإن الحق الأول لا يمكن اعتباره عنصرا من عناصر الحق الثاني

فالحق الموضوعي يوجد بمنصبة النفع والحماية القانونية دون أن يكون بيد صاحبه سند تنفيذي ، في حين أن الحق في التنفيذ لا يوجد الا بوجود هذا السند (٨) . ومع ذلك فالروابط وثيقة بين الحقين . ومظهر ذلك أن الحق في التنفيذ هو طريق لتحقيق مضمون الحق الموضوعي . ومن جهة أخرى فإنه يترتب على انقضاء الحق الموضوعي انقضاء الحق في التنفيذ الجبري ،

(٥) فتحى والى . التنفيذ . ص ١٦ .

(٦) نبيل عمر - الوطن بالاستئناف وإجراءاته - منشأة المعارف ١٩٨٠ ص ٢٩٠ .

(٧) فتحى والى . المرجع السابق - ص ٢١ .

(٨) فتحى والى . المرجع السابق . ص ٢٦ والراجع انتشارها في هذه الصفحة .

وأخيرا فإنه يترتب على القيام بالتنفيذ الجبرى بنجاح انقضاء الحق الموضوعى .  
ومعنى ذلك بعبارة أخرى هو أن الحق فى التنفيذ الجبرى يرتبط وظيفيا  
بالحق الموضوعى فالعلاقة بينهما هي علاقة الوسيلة بالفاية .

وبناء على ذلك يؤثر كل منهما فى الآخر بطريق غير مباشر ، ولكن هذا  
لا ينفى اختلافهما كما سبق البيان (٩)

٨٨ - بعد هذه المقدمات الضرورية فاننا نصل الى مرحلة الاجابة  
عن مدى علاقة اشكالات التنفيذ بالحق الموضوعى الجارى التنفيذ اقتضاء له .

اشكالات التنفيذ الجبرى باعتبارها منازعات تتعلق بالتنفيذ تواجه  
وتهدف الى عرقلة السير فى هذه الاجراءات أو الاستمرار فيها بصفة مؤقتة .  
وقد تهدف هذه المنازعات الى الحصول على حكم بصحة أو بطلان هذه الاجراءات ،  
يجوز أو عدم جواز التنفيذ لاي سبب كان . هذا الهدف يستند على اسباب  
لا شأن لها بالحق الموضوعى النابت فى السند التنفيذى .

فلاشكالات الوقتية تحرص الى الحصول على حكم وقتى مستعجل  
مضمونه الأمر باتخاذ اجراء مؤقت أو تحفظى الى ان يفصل فى الاشكال  
الموضوعى الذى يقوم على أساسه الاشكال الوقتى . عرقلة السير فى اجراءات  
التنفيذ بصفة مؤقتة ، هذا هو هدف الاشكال الوقتى - والقاضى الذى ينظر  
هذا الاشكال مقيد بعدم المساس بالموضوع ، ويقصد بالموضوع هنا النزاع  
الموضوعى المتعلق بالتنفيذ . فقاضى التنفيذ حينما يفصل فى الاشكال الوقتى  
يفصل فيه باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة وهو بهذا الوصف يتقيد بالقيود  
التي يتقيد بها هذا الأخير .

ومع ذلك فيما أن قاضى التنفيذ له اختصاص شامل فى كافة منازعات  
التنفيذ ، فهو إذن يختص بنظر منازعاته الموضوعية ، ورغم ذلك فعلى هذا  
القاضى وهو يفصل فى الاشكال الوقتى الا يتعرض لعناصر الموضوع الخاصة  
بالمنازعة الموضوعية ، لماذا ؟ لأن هذه المنازعة لم تطرح عليه ولم يقدم له طلب  
بشأنها ، فاذا فصل فيها يكون قد خرج عن نطاق الطلب القضائى ويكون  
قد حكم بما لم يطلبه الخصوم .

الاشكال الوقتي اذا يهدف الى اتخاذ اجراء وقتي يمرقل السير في اجراءات التنفيذ ، دون أن يبنى أو يمس الحق الموضوعي من قرب أو من بعد .

فالمنازعة في الحق الموضوعي تتم بالطريق الملائم لذلك .

فاذا كان هذا الحق ثابتا بمقتضى حكم قضائي ، فعلى من يريد المنازعة أن يهاجم هذا الحكم بطرق الطعن المناسبة وذلك احتراماً لقوة التأكيد القضائي الثابت في هذا الحكم .

اما اذا كان السند التنفيذي محرراً آخر غير الحكم ، وأراد شخص المنازعة في الحق الثابت به ، فعليه اتباع الوسائل الفنية المحددة في القانون لذلك ، سواء كانت طعناً بالتزوير ، أو رفع دعوى بطلان أم غير ذلك من الوسائل القانونية .

وعلى ذلك فالاشكال الوقتي يمرقل فقط اجراءات التنفيذ ، وهو ان اتصل بالحق الموضوعي فان ذلك يتم عن طريق عرقلة الحصول على هذا الحق بطريقة مؤقتة .

٨٩ - اما فيما يتعلق بالاشكال الموضوعي في التنفيذ الذي يرمى بالحصول على حكم بصحة التنفيذ أو ببطلانه ، بجوازه أو بعدم جوازه ، فكما رأينا من قبل فان هذا الاشكال يبنى على اسباب تتعلق بالشروط الموضوعية الواجب توافرها لجواز الحجز وصحته أو لعدم جوازه وبطلانه . هذه الشروط الموضوعية قد تتعلق بالسند التنفيذي باعتباره مفترضا ضروريا ولازماً لاجراء التنفيذ الجبري ، وقد بنى الاشكال الموضوعي على أساس أن المال المراد الحجز عليه مما لا يجوز حجزه ، كما قد يؤسس هذا الاشكال على أساس أن أطراف التنفيذ لا تتوافر فيهم الاهلية أو الصفة الواجب توافرها لاجراء هذا التنفيذ بشكل صحيح .

في كل هذه الصور من صور الاشكالات نلاحظ أن الاشكال الموضوعي يبنى على أساس تخلف أو تعيب شرط من الشروط المحددة في القانون واللازمة لصحته .

فاذا رفع الاشكال الموضوعي يهدف المنازعة في أن الحكم المراد تنفيذه غير نافذ قانوناً ، فهنا لا يوجد أي مساس بالحق الموضوعي ، ويقصد بذلك

أن الاشكال الموضوعي لا يتناول أصل الحق الموضوعي بأى تعديل أو تغيير أو اضافة .

وإذا نوزع بأشكل موضوعي بحجة أن السند التنفيذي لم يسبق اعلانه الى الدين أو أن العقد الرسمي المعتبر سنداً تنفيذياً هو عقد باطل لاي سبب، فهنا توجه المنازعة الى اجراءات التنفيذ أو الى السند التنفيذي باعتباره محرراً صالحاً أو غير صالحاً للتنفيذ ، دون أن يتناول الاشكال الموضوعي الحق الموضوعي بأى تعديل أو اضافة .

وإذا نوزع في التنفيذ على أساس أن الدين الثابت في السند مؤجل أو معلق على شرط لم يتحقق أو غير معين المقدار ، أو أن الدين قد قام بالوفاء في وقت لاحق على صدور السند التنفيذي . ففي كل هذه المسائل ينصب الاشكال الموضوعي في التنفيذ على واقعة معينة هذه الواقعة تنازع في سلامة السند التنفيذي وفي قوته التنفيذية . وشرح ذلك يكمن في أن المنازعة في التنفيذ على أساس أن الدين غير معين المقدار ، تنازع في مسألة أن السند التنفيذي لا يحدد القدر الملزم به الدين ، وبالتالي تحرم هذا الأخير من فرصة الوفاء الاختياري وتقضى عملية التنفيذ الجبرى . والمنازعة الموضوعية التي تؤسس على أن الدين الثابت في السند التنفيذي مؤجل ، أو معلق على شرط لم يتحقق بعد ، هذه المنازعة ترمى فقط الى المنازعة في كون السند التنفيذي هو سند صالح لاجراء التنفيذ الجبرى بناء عليه . مثل هذه المنازعة لا تمس من قرب أو من بعد بالحق الموضوعي الكامن في السند التنفيذي .

والواقع أن الحق في التنفيذ الجبرى لا يعتبر حقاً مستقلاً ومتميزاً عن الشروط الواجب توافرها لاتخاذ اجراءات التنفيذ الجبرى . ومن الثابت - باتفاق جمهور الشراح - أن الحصومة في الطعن ، بالنسبة للاحكام القضائية، لا تطرح على محكمة الطعن أى نزاع في التنفيذ يكون قد حسمه حكم صادر فيه ، وبالتالي لا تمس محكمة الطعن أو محكمة الموضوع حجية الاحكام الصادرة من محكمة التنفيذ ، الا اذا كان حكمها مؤثراً في حكم محكمة التنفيذ أو كان المشرع يخول لها الاختصاص بالحكم في صحة اجراءات التنفيذ أو الغائها ، وذلك كما هو الحال بالنسبة لاختصاص محكمة الموضوع بطلب ثبوت انديونية وصحة الجبز التحفظي .

وفي الخلاصة ، فانه اذا كانت الاشكالات بنوعها التي توجه الى عملية التنفيذ الجبرى لا تمس الحق الموضوعي بالتعديل أو بالتغيير أو بالاضافة ، كما سبق الشرح . وبالتالي فلا تأثير مباشر لهذه الاشكالات التنفيذية على

الحقوق الموضوعية التي يباشر التنفيذ الجبرى اقتضاء لها .

ومع ذلك فهناك نوع من التأثير غير المباشر تمارسه اشكالات التنفيذ الجبرى على الحق الموضوعى دون فساس بهذا الأخير .

هذا التأثير يكون فى معنى التأخير فى استيفاء هذا الحق نتيجة لرنع الاشكال الوقتى أو نتيجة الحكم فيه .

أما فيما يتعلق بالاشكال الموضوعى فانه يؤدى هو أيضا الى تأخير الحصول على الحق الموضوعى نتيجة رفع هذا الاشكال - فى بعض الأحوال - أو نتيجة الحكم فيه . والاشكال الموضوعى ينتج هذا الأثر استنادا على واقعة قد تتصل بالحق الموضوعى أو قد لا تتصل به ، فهى ان اتصلت بهذا الأخير فهى لا تؤدى الى المساس به أى أن أساس الاشكال الموضوعى لا يمكن أن يتضمن المنازعة فى الحق الموضوعى ، وإنما هذا الأساس قد يقوم على واقعة تتصل بهذا الحق دون أن تؤثر فيه .

كذلك فإن الحكم الصادر فى هذه الاشكالات لا يؤثر فى جوهر الحقوق الموضوعية وإن كان يعرقل الحصول عليها بصفة نهائية أو مؤقتة . ومع ذلك فالاشكال التنفيذى يؤثر فى الحق فى التنفيذ من ناحية أنه يعرقل اعمال هذا الحق .

هذه العرقلة تنعكس على الحماية القضائية فى الأحوال التى يكون السند التنفيذى فيها حكما قضائيا . هذه العرقلة تؤثر أيضا على الحماية القانونية التى تشكل عنصرا من العناصر المكونة للحق الموضوعى ذاته .

كل هذه التأثيرات المختلفة تدور فى معنى تأخير حصول صاحب الحق الموضوعى على حقه ، دون فساس بعناصر هذا الحق سواء من ناحية تعديلها أو إلغائها أو الإضافة إليها .

ومن هنا نكون قد فهمنا نطاق ومدى العلاقة التى توجد بين اشكالات التنفيذ الجبرى أيا كان نوعها وبين الحق الموضوعى ذاته .

وننتقل الآن الى دراسة العلاقة بين اشكالات التنفيذ والسند التنفيذى الذى يتم بمقتضاء التنفيذ الجبرى .

## المبحث الثاني في العلاقة بين إشكالات التنفيذ والسند التنفيذي الجارى التنفيذ الجبرى استنادا عليه

٩٠ - القاعدة فيما يتعلق بالتنفيذ القضائي أنه لا تنفيذ بلا سند تنفيذي . تما أن القاعدة أيضا أنه لا يوجد في مجال التنفيذ القضائي سندات تنفيذية شفوية .

وإشكالات التنفيذ كانت دائما متعلقة في وجه من وجوها بالسند التنفيذي .

فالتنفيذ في القانون الروماني يبدأ بدعوى تنفيذية تباشر أمام البريتور، ولم تكن هذه الدعوى تخول الدائن سوى تكليف المدين بالحضور أمام البريتور لابتداء دفاعه وتقديم تنازعاته . فإذا أقر المدين بحق الدائن ، أمكن لهذا الأخير أن ينفذ عليه ، أما إذا نازع فيما يدعيه الدائن فالقاضي يقوم بحسم هذا النزاع . ويكون ذلك عن طريق خصومة جديدة . ونتيجة حسم هذا النزاع قد تكون لصالح أو ضد المدين . فإذا ثبت عدم أحقية المدين فإن الجزء كان مضاعفا مبلغ الدين - والحكم الذي كان يصدر بذلك لم يكن يرتب سوى دعوى تنفيذية جديدة لصالح الدائن الأصلي . وفي ظل هذه الأوضاع كان يمكن نظريا أن تستمر الاجراءات الى ما لا نهاية (١) .

ويتطور الفكر القانوني ظهرت فكرة السند التنفيذي كمفترض ضروري ولازم للشروع في التنفيذ الجبرى بناء عليه . فالمرجع يفرض السند التنفيذي كأساس قانوني للتنفيذ ، يدل على وجود الحق الموضوعي قبل بداية هذا التنفيذ .

والسند التنفيذي لا يتضمن يقينا مطلقا ونهائيا لوجود الحق ، فقد يتبين بعد نشأة السند التنفيذي عدم وجود الحق . وقد يلغى السند التنفيذي نفسه ، فاليقين الذي يتضمنه السند التنفيذي هو يقين نسبي .

---

(١) وجفى واثب - التنفيذ - ص ٣٧ هامش (٣)/فتحى والى - التنفيذ - ص ٢٣-٢٤ .



والسند التنفيذي هو الواقعة القانونية المنشئة للحق في التنفيذ  
الجبرى .

والسند التنفيذي هو الواقعة القانونية المنشئة للحق في التنفيذ  
فكرته هو فرض هذا التأكيد بالنسبة للمستقبل . ومعنى ذلك أن السند  
التنفيذى يحمل فى ذاته امكانية التنفيذ فى أى وقت دون تأكيد جديد مسبق  
بوجود الحق وبصرف النظر عن اعتراض المنفذ ضده (٢) .

ومع ذلك يرى البعض أن الحق فى التنفيذ لا ينشأ عن السند التنفيذى،  
وانما هو أسبق منه ويمد استمرارا لحق الدعوى . وبناء على ذلك يرى هذا  
الفقه أن السند التنفيذى هو مفترضا واقعا لممارسة الحق فى التنفيذ  
الجبرى (٣) . وخلاصة هذا الرأى هى أنه يرفض تصوير السند التنفيذى  
كأساس لنشأة الحق فى التنفيذ .

ويرى البعض أن هذا الرأى لا ينفى أن السند التنفيذى هو الواقعة  
التي يرتب عليها القانون مباشرة امكانية القيام بالتنفيذ الجبرى (٤) .  
والواقع أن الرأى السابق يمكن ادراجه ضمن الآراء التى ترى أن  
الحماية القضائية للحقوق الموضوعية تشمل ليس فقط الحق فى الدعوى ،  
بل وأيضا الحق فى التنفيذ الجبرى (٥) . ومع ذلك فهذا لا ينفى أن للسند  
التنفيذى وجودا مستقلا باعتباره هو الواقعة الوحيدة التى تنشئ الحق فى  
التنفيذ الجبرى . فان كان هناك من يرى أن الحق فى التنفيذ يعتبر استمرارا  
للحق فى الدعوى ، فهذا الرأى فى اعتقادنا يخلط بين قيام الحق فى التنفيذ  
والذى يكون مصدره هو السند التنفيذى ، وبين أن هذا الحق فى الدعوى  
يندرجان معا تحت مظلة الحماية القضائية التى لن تكتمل الا بتنفيذها جبرا  
عن المدين (٦) .

٩١ - وبناء على كل هذا يظهر الدور المنشئ للسند التنفيذى ، فهو  
ينشئ، حقا فى التنفيذ متميزا ومستقلا عن الحق الموضوعى . واذا أراد المنفذ

(٢) وجدى راغب . ص ٣٦/فتحي وائى . ص ١٧ .

(٣) وجدى راغب . ص ٣٦ . هاشم (١) : وهو ينقل هنا رأى الفقه الايطالى .

(٤) وجدى راغب . ص ٣٦ . وهو يرد هنا على هذا الفقه .

(٥) فتحي وائى . ص ٢٧ .

(٦) نبيل عمر . التنفيذ القضائى . ص ٢٣٠/العلم بالاستئناف واجراءاته . ص ٣١٢ .

ضده أن ينازع في وجود الحق الموضوعي ، فإن هذا لا يحول دون امكانية البدء في التنفيذ والاستمرار فيه على نحو صحيح . ولا يزول أثر السند التنفيذي بالنسبة للتنفيذ ، الا اذا نجح المنفذ ضده في اثبات ما يدعيه وحصل على حكم قضائي بهذا .

ومن جهة أخرى فالسند التنفيذي باعتباره مقدمة للتنفيذ فلا بد أن يتوافر قبل البدء فيه .

والسند التنفيذي عبارة عن عمل قانوني شكلي ، وهو يتكون من عنصرين : مضمون وشكل . المضمون هو العمل القانوني الثابت في هذا السند ، والشكل هو الصورة التنفيذية .

٩٢ - وقد تعددت في الفقه المقارن المحاولات التي اجتهدت في سبيل دراسة طبيعة السند التنفيذي ، ونستعرض فيما يلي أهم هذه المحاولات مع بيان الانتقادات التي وجهت إليها (٧) :

١ - ذهب رأى أول الى أن السند التنفيذي ليس سوى مستند يلزم تقديمه الى رجال التنفيذ القضائي للقيام بالتنفيذ . والسند في هذه الحالة يعتبر دليلاً على الحق . ولكنه دليل قانوني .

وأخذ على ذلك أن السند التنفيذي وإن تجسم في وثيقة هي الصورة التنفيذية ، الا أن هذه الصورة تكون الشكل الخارجي للسند ، أما جوهر السند ذاته فتجده في مضمون الصورة .

أما اعتبار السند التنفيذي بمثابة دليل على وجود الحق فغير صحيح ، فالاثبات هو اقامة الدليل على واقعة قانونية أمام القضاء لاقتناعه بها ، والسند التنفيذي لا يثبت واقعة قانونية ، وإنما يؤكد حق جدير بالحماية

وهذا التحديد لطبيعة السند التنفيذي يتنافى مع الدور الذي يمنحه القانون للسند التنفيذي . فالقاعدة هي أن محل الدليل هو الذي يرتب

---

(٧) راجع هذه النظريات بالتفصيل عند ودي داغوب . التنفيذ - ص ٤١ - ٤٢ - ٤٣

ملحق (٢) .

الأثر القانوني ، فالمعقد هو الذى يولد الالتزام وليست الكتابة المثبتة له .  
فلو كان السند التنفيذي دليلا على الحق الموضوعى فمعنى ذلك أن الحق فى  
التنفيذ لا ينشأ عن السند ذاته ، وفى ذلك تعارض مع ما سبق قوله من  
استقلال الحق فى التنفيذ عن الحق الموضوعى (٨) .

٢ - ذهب البعض الآخر من الفقه الى القول بأن السند التنفيذي ،  
أيا كان نوعه ، هو مجرد عمل تقريرى ، أى يقتصر على مجرد تأكيد وجود  
الحق الموضوعى . ونتيجة ذلك هى أن هذا السند التنفيذي يكتسب قوة  
تنفيذية مستقلة عن الحق الموضوعى الذى يؤكده ، وبناء على ذلك فهو يعتبر  
شرطا ضروريا وكافيا للتنفيذ .

وأخذ على هذا الرأى أنه لا يقدم لنا تفسيراً كافياً للقوة المستقلة للسند  
التنفيذى والتي تستقل عن الحق الموضوعى ، فالرأى السابق يربط هذه  
القوة التنفيذية بالحق الموضوعى وجودا وعدما .

ومن جهة أخرى فليس صحيحا أن مضمون الحكم القضائى هو مجرد  
تأكيد للحق ، وإنما مضمونه هو اعلان عن الإرادة القضائية للدولة بالنسبة  
للحق المتضى .

٣ - وأخيرا يرى البعض أن السند التنفيذي هو اعلان عن إرادة  
اجرائية يرتب عليها قانون المرافعات ، متى اتخذت شكلا معيناً ، الحق فى  
التنفيذ . هذا الحق الأخير هو حق مستقل فى مصدره ، وأشخاصه ومحلّه  
عن الحق الموضوعى (٩) . وعلى ذلك فالسند التنفيذي ، حسب هذا الرأى ،  
هو اعلان عن إرادة ، أما التقرير الذى يتضمنه للحق الموضوعى فليس سوى  
مقدمة منطقية وسببا للإرادة المكونة له والمنشئة لقوته التنفيذية .

٩٣ - أما عن العلاقة التى قد توجد بين اشكالات التنفيذ أيا كان  
نوعها وبين السند التنفيذى ، فتظهر فى الأحوال التى يواجه فيها الاشكال  
هذا السند بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر ويتضح ذلك من الأمثلة  
الآتية .

(٨) فتحى وال . المرجع السابق . ص ٢٨ .

(٩) وجدى داغى . المرجع السابق . ص ٤٤ .

ومثال مواجهة منازعة التنفيذ للسند التنفيذي بطريق مباشر يتجلى في الأحوال التي تحدث فيها منازعة في الحق في التنفيذ . هذه المنازعة لا تتعرض لأصل الحق الموضوعي ، بل تتعرض لحق الدائن في إجراء التنفيذ الجبرى ، ويكون سبب المنازعة إما عدم وجود سند تنفيذي ، أو تخلف الشروط الواجب توافرها في شكل أو مضمون هذا السند كعدم تأكيده للحق الموضوعي ، أو عدم حلول أداء هذا الحق ، أو كون هذا الحق غير معين المقدار ، أو عدم حصول الدائن على صورة تنفيذية من السند ، أو لانقضاء الحق في التنفيذ .

والحق في التنفيذ ينقضى بالأسباب العامة لانقضاء الحقوق ، ومنها التقادم . وتختلف مدة التقادم باختلاف الحق الموضوعي ، وإذا كان السند التنفيذي حكما قضائيا بدأت مدة تقادم جديدة لحمة عشر عاما من تاريخ صدور الحكم أيا كانت المدة التي يسقط بها الحق الموضوعي قبل صدور الحكم (١٠) .

والمنازعة في الحق في التنفيذ هي منازعة في السند التنفيذي (١١) .

٩٤ - ومن جهة أخرى فإنه يتعين التمييز بين منازعات التنفيذ ومنازعات القوة التنفيذية للأحكام القضائية باعتبارها سندات تنفيذية . فموضوع منازعة التنفيذ هو التنفيذ ذاته وما يشوبه من عيوب من حيث مقدماته أو أركانه .

أما منازعات القوة التنفيذية للحكم فتتصب على الحكم من حيث صلاحيته للتنفيذ ونقوم على نقده وتجريحه ، ولذا تعد طعنا فيه أو تكون تابعة للطعن فيه . والواقع أنه قد يحدث تداخلا بينهما لأن القوة التنفيذية للحكم شرط لتنفيذه . وتخلف هذه القوة يعد عيبا في مقدمات التنفيذ . ولذا تجوز المنازعة في التنفيذ على أساس أنكار القوة التنفيذية للحكم ، بشرط ألا يتضمن هذا تجريحا أو طعنا للحكم ذاته . وهو ما يحدث إذا لم يتضمن الحكم ما يفيد قوته التنفيذية .

(١٠) وجبى راجب . ص ٢٢٤ .

(١١) فتى والى . ص ٥٢٢ .

ومع ذلك فيجب التمييز بدقة بين هذين النوعين من المنازعات لأن كل منهما يخضع لنظام قانوني متميز من حيث الإجراءات والاختصاص (١٢) .  
وعلى ذلك يمكن القول أن المنازعة في الحق في التنفيذ ، أو المنازعة التي تنصب على القوة التنفيذية للسند التنفيذي تعتبر منازعات تتوجه الى أساس الحق في التنفيذ وهو السند التنفيذي . فالارتباط اذا وثيق بين منازعات التنفيذ وبين السند التنفيذي ؟

ويجب أن يلاحظ أن المنازعة في السند التنفيذي كمستند وان كانت تعتبر منازعة متعلقة بالتنفيذ ، الا أنها في ذات الوقت لا تعتبر منازعة في عمل من أعمال التنفيذ ، فالسند التنفيذي ليس عملا من أعمال التنفيذ بل إن وجوده سابق على بدء خصومة التنفيذ . وتعتبر المنازعة فيه منازعة في حق الدائن في اجراء التنفيذ (١٣) .

أما المنازعة في التنفيذ والتي توجه الى السند التنفيذي بطريق غير مباشر فمما لها المنازعة التي تقوم على عدم اعلان السند التنفيذي كمقدمة من مقدمات التنفيذ مثلا .

فالمنازعة هنا تتعلق بالتنفيذ ، ولكنها لا تواجه لا الحق فيه ، ولا القوة التنفيذية القائمة في السند التنفيذي .

وننتقل الآن الى دراسة العلاقة التي توجد بين اشكال التنفيذ وخصومة التنفيذ القضائي .

---

(١٢) وجبى داغب - ص ٢٢٢ .

(١٣) فنحى والى - ال تنفيذ - ص ٥٢٢ - هامش (٩) .

### البحث الثالث

#### العلاقة بين اشكالات التنفيذ وخصومة التنفيذ

٩٥ - اذا كان السند التنفيذي الجارى التنفيذ اقتضاء للحق الثابت فيه حكما قضائيا ، فان هذا الحكم يكون قد صدر نتيجة خصومة قضائية . هذه الخصومة تخضع للقواعد العامة التى تحكم نظام الخصومة القضائية التى يصدر فى نهايتها حكما يجوز التنفيذ به .

فاذا ما شرع فى التنفيذ القضائى بناء على هذا الحكم تنشأ خصومة جديدة تسمى خصومة التنفيذ القضائى . هذه الخصومة ترمى الى استيفاء الدائن لحقه جبرا . وتتكون هذه الخصومة من مجموعة عناصر موضوعية وشخصية . فموضوع خصومة التنفيذ هو حصول الدائن على حقه جبرا عن الدين ، وسبب هذه الخصومة هو السند التنفيذى الجارى التنفيذ بناء عليه ، اما اطراف هذه الخصومة فهم طالب التنفيذ والمنفذ ضده وقد يدخلها الغير وعامل التنفيذ القضائى .

والاصل أن تستمر خصومة التنفيذ الجبرى ، حتى تصل الى نهايتها بحصول الدائن على حقه ، دون مشاكل أو عقبات .

ومع ذلك فقد تنشأ منازعات فى التنفيذ الجبرى فى صورة اشكالات فى هذا التنفيذ . هذه المنازعات تولد خصومة جديدة ترمى الى الحصول على حكم بضمون معين .

ومنازعات التنفيذ لا تعتبر جزءا من خصومة التنفيذ او مرحلة منها ، فهى وان تعلقت بخصومة التنفيذ الا أنها تعتبر مستقلة عنها .

وبناء على ذلك فلا تبدأ المنازعة فى التنفيذ الا بطلب مستقل سواء من اطراف التنفيذ او من الغير . ويجب أن يتوافر فى هذا الطلب الشروط العامة اللازمة لقبول الطلبات القضائية (١) .

---

(١) نبيل عمر . المدفع بعدم القبول ونظامه القانونى . المرجع السابق . ص ٦٠ وما بعدها

وتخضع المنازعة في التنفيذ للإجراءات الخاصة التي قد ينص عليها ،  
أو للإجراءات العامة في الخصومة العادية ، كما يتمتع القاضي بالنسبة لهذه  
المنازعات بما يتمتع به من سلطات بالنسبة للخصومة العادية .

وأخيرا فإن بطلان إجراءات التنفيذ لا يؤثر في صحة إجراءات المنازعة ،  
ولا في سيرها واستمرارها للحصول على حكم فيها ، كما أن انقضاء الخصومة  
في المنازعة لا يؤدي إلى انقضاء خصومة التنفيذ(\*) .

٩٦ - والمنازعة في إجراءات التنفيذ لا تتوجه للحق في التنفيذ  
بصفة عامة . كما أن هذه المنازعة تتعلق بصحة الأعمال الاجرائية المكونة  
لخصومة التنفيذ . وذلك سواء لسبب يتعلق بالأهلية أو بالشكل . مثال  
ذلك الادعاء ببطلان التكليف بالوفاء ، أو بطلان اعلان السند التنفيذي مما  
يؤدي إلى بطلان الاجراءات التالية لهذا الاعلان .

والخصومة المتولدة عن منازعة التنفيذ لها نطاق خاص يفصلها عن  
الخصومة التي أنتجت الحكم المنفذ به . كما أن الخصومة في التنفيذ تختلف  
عن الخصومة المتولدة عن الطعن في هذا الحكم أمام محكمة الطعن .

فخصومة منازعة التنفيذ لا تنقل النزاع الذي حسبه الحكم الذي يتم  
التنفيذ بمقتضاه إلى محكمة التنفيذ . ويكون على هذه الأخيرة احترام حجية  
الحكم في حدود موضوع النزاع الذي صدر فيه الحكم وسببه وأطرافه .

٩٧ - بعد هذا الاستعراض الموجز للتعريف بخصومة التنفيذ  
وتوضيح مدى استقلال الخصومة الناشئة عن منازعة التنفيذ عن الخصومة  
التنفيذية ، فإنا نستطيع القول أن اشكالات التنفيذ إما كان نوعها تتعلق  
بهذه الخصومة وترتبط بها ارتباطا وثيقا .

ومظهر هذا الارتباط الوثيق هو أن منازعات التنفيذ بوجه عام تنصب  
على المنازعة في صحة الأعمال الاجرائية المكونة لخصومة التنفيذ .

---

(٢) فتحى والى . التنفيذ . ص ٥٣٦ .

وهنا يظهر الارتباط الوثيق بين اشكالات التنفيذ الجبرى وبين أعمال خصومة التنفيذ • فالاشكال الوقتى يهدف الى وقف التنفيذ مؤقتا ويبنى على أساس مستمدة من الاشكال الموضوعى • وهذا النوع الأخير من الاشكالات يهدف الى التوصل الى الحكم بإبطالان اجراءات التنفيذ أو بصحتها ، بجوازها أو بعدم جوازها •

وننتقل الآن الى تحديد طبيعة منازعات التنفيذ وتمييزها عن غيرها •



## المبحث الرابع

### الطبيعة القانونية لاشكالات التنفيذ الجبرى

#### وتمييزها عما قد يختلط بها من امور أخرى

٩٨ - سبق القول فى العديد من المرات أن اشكالات التنفيذ هي عقبات قانونية تعترض التنفيذ القضائى وتؤثر فيه ، وأن هذه الاشكالات لا تتصل بالحق الموضوعى بطريق مباشر وان كانت تمرقل الحصول عليه مؤقتا وذلك بالتأثير على اجراءات خصومة التنفيذ التى تعتبر الاداة الغنية التى عن طريقها يحصل الدائن على حقه جبرا من المدين .

ومن جهة أخرى فاشكالات التنفيذ قد تواجه انسند التنفيذى بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر .

وعلى ذلك فيجب التمييز وبدقة بين ما يعتبر اشكالا فى التنفيذ وما لا يعتبر كذلك . وأهميه هذا التمييز واضحة ، ولها قيمة عملية كبيرة ، فما يعتبر اشكالا فى التنفيذ حسب المعايير السابقة يدخل فى النظام القانونى لهذه الاشكالات ، وما لا يعتبر اشكالا فى التنفيذ يخضع لنظم قانونية أخرى .

وتقوم الآن بالتمييز بين اشكالات التنفيذ وما قد يختلط بها من نظم أخرى ، مع ملاحظة أنه قد سبق لنا التمييز بين منازعات التنفيذ وبين طرق الطعن فى الأحكام ، وميزنا أيضا بين منازعات التنفيذ وتفسير الحكم المراد التنفيذ بمقتضاه ، ودرسنا العلاقة بين منازعات التنفيذ وحجية الشيء المقضى به وذلك حينما يكون السند التنفيذى هو حكم قضائى (١) .

٩٩ - وتتميز منازعات التنفيذ بأنها عقبات قانونية تطرح بصدها خصومة أمام القضاء . فهذه المنازعات ليست مجرد عقبات مادية يقصد بها

---

(١) راجع المبحث الاول من الفصل الاول من هذا الباب ص ١٠ وما بعدها .

منع التنفيذ كإغلاق الأبواب ، أو إبداء مقاومة للمحضر ، فهذه العقوبات الأخيرة يمكن تذليلها بالاستعانة بالسلطة العامة .

كما تتميز منازعات التنفيذ بأنها تطرح على القضاء فى شكل خصومة يصدر فيها قرار قضائى . هذا القرار قد يكون حكم قطعى أو حكم وقضى أو يصدر فى شكل إجراءات ولائىة تنتهى بقرار ولائى .

ومن جهة أخرى فمنازعات التنفيذ لا تعتبر - كما سبق القول - تظلمات أو طعنا فى الحكم القضائى ، المنفذ أو المراد التنفيذ بمقتضاه .

وأخيرا فإن الخصومة فى الطعن هى الأخرى لا تطرح على محكمة الطعن أى نزاع فى التنفيذ يكون قد حسمه حكم صادر فيه . وبناء على ذلك يجب الاعتداد بالوقائع التالية لصدور الحكم المطعون فيه والذى يكون قد حسمها الحكم الصادر فى منازعة التنفيذ(٢) .

وإذا قضت محكمة الطعن بإلغاء الحكم الذى تم تنفيذه ، فإن حكم محكمة الطعن يعتبر سنداً تنفيذياً بما يجب أن يتم لاعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل التنفيذ ، ولو كان قد صدر حكم من محكمة التنفيذ من قبل بصحة هذا التنفيذ أو بجوازه أو باستمراره . لأن القاعدة هى أن إلغاء حكم أو إجراء يستتبع إلغاء الأحكام والإجراءات التى كان هو أساسا لها وترتبت هى عليه(٣) .

وبهذا نكون قد انتهينا من الباب الأول من هذه الدراسة والذى كرسناه لبحث تحديد المقصود بأشكالات التنفيذ وبيان طبيعتها القانونية .

وننتقل الآن الى الباب الثانى من أبواب هذه الدراسة والخاص بدراسة القاضى المختص بالفصل فى أشكالات التنفيذ ، والنظام القانونى الذى تخضع له الخصومة المتولدة عن رفع هذه الاشكالات .

---

(٢) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٥٧ .

(٣) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٥٨ .

# الباب الأول

القاضي المختص بنظر اشكالات التنفيذ والنظام القانوني  
للخصومة المتولدة عن هذه الاشكالات

• • • - تنقسم الدراسة في هذا الباب الى فصلين ، نعالج في  
الأول منهما قاضي التنفيذ ونظامه القانوني •

ونعالج في الثاني منهما النظام القانوني للخصومة المتولدة عن  
اشكالات التنفيذ الجبري •



# الفصل الأول

## في قاضي التنفيذ ونظامه القانوني

١٠١ - نتولى في هذا الفصل دراسة المسائل الآتية :

المبحث الأول : في من هو قاضي التنفيذ .

المبحث الثاني : اختصاصات قاضي التنفيذ .

المبحث الثالث : في شروط اختصاص قاضي التنفيذ بنظر منازعات التنفيذ .

المبحث الرابع : في إجراءات الخصومة أمام قاضي التنفيذ .

المبحث الخامس : في الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ .

المبحث السادس : في تنفيذ الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ .

المبحث السابع : في الطعن في الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ .

والى معالجة كل هذه المسائل .

## المبحث الأول

### في من هو قاضي التنفيذ ؟

١٠٢ - تنص المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات على أنه : « يجرى التنفيذ تحت اشراف قاضي للتنفيذ يندب في مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويساونه في ذلك ععدد كاف من المحضرين وتتبع امامه الاجراءات المقررة أمام المحكمة الجزئية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » .

وبناء على هذا النص فقاضي التنفيذ هو قاضي من قضاة المحكمة الابتدائية يندب في مقر كل محكمة جزئية ليختص بالاشراف على التنفيذ ، ويتم الندب عن طريق الجمعية العمومية ، ومن المتصور أن يندب أكثر من قاضي تنفيذ واحد لمحكمة جزئية معينة وذلك اذا كثرت منازعات التنفيذ في دائرة هذه المحكمة .

ويتم توزيع العمل اداريا على هؤلاء القضاة دون أن يترتب على تعدهم أية آثار من ناحية الاختصاص النوعي أو المحلي (١) .

وقاضي التنفيذ هو محكمة قائمة بذاتها لها اختصاص معين حدده القانون ، وهو اختصاص نوعي متعلق بالنظام العام . وبناء على ذلك فقاضي التنفيذ لا يعد دائرة من دوائر المحكمة الجزئية ، وانما يعد محكمة من نفس طبقة المحاكم الجزئية .

ومن المعروف أنه في حالة تمدد الدوائر في محكمة معينة فإنه لا يجوز الدفع بعدم الاختصاص أمام دائرة معينة ، وانما يجوز اعادة القضية من دائرة معينة الى دائرة أخرى من نفس النوع وذلك بالطريق الاداري (٢) .

(١) عزمي عبد الفتاح - الرسالة - ص ٢٩٩ .

(٢) عبد الباسط جيبى - التنفيذ - ط ١٩٧٥ ص ٤٧ .

ويتبع أمام قاضى التنفيذ الاجراءات التى تتبع أمام المحكمة الجزئية  
الا اذا نص القانون على خلاف ذلك(٧) .

ومحاكم لتنفيذ تعتمد بقدر عدد المحاكم الجزئية الكائنة بالمدينة الواقع  
بها مقر المحكمة الابتدائية(٨) .

وهنا يختلف نظام قاضى التنفيذ عن نظام قاضى الأمور المستعجلة  
وذلك بالنسبة للمدينة التى يوجد بها مقر المحكمة الابتدائية ، فقاضى  
الأمور المستعجلة فى المدينة التى يوجد بها مقر المحكمة الابتدائية يكون  
قاضى واحد لا يعتمد ، ويختص دون غيره من المحاكم الجزئية الموجودة بها  
بمسائل المنازعات المستعجلة ، كما أن اختصاصه فى دائرة المحكمة الابتدائية  
قاصر على الأمور المستعجلة وحدها(٩) .

وبناء على ذلك فمحكمة التنفيذ هى تشكيل خاص يوجد فى مقر كل  
محكمة جزئية . ويعاون القاضى عدد من المحضرين . وفى خارج دائرة  
المدينة التى يوجد بها مقر المحكمة الابتدائية فإن قاضى التنفيذ يكون هو  
نفس القاضى الجزئى ، ونظام قاضى التنفيذ كما تصوره المشرع المصرى هو  
انه وإن كان التنفيذ تقوم به محكمة التنفيذ المشكلة من قاضى للتنفيذ  
ومحضرين كمعاونين له ، الا أن طلب التنفيذ لا يعرض عليه ، وإنما يعرض  
على المحضر الذى يعاونه . ويباشر المحضر سلطته دون اذن من القاضى ، على  
أن يعرض عليه كل ما يتخذه من اجراءات أولا باول .

فاشراف القاضى اشراف لاحق وليس اشرافا سابقا على ما يقوم به  
المحضر من أعمال . ورقابة القاضى هذه لا تتم بناء على طلب أحد الخصوم ،  
وانما كجزء من عمل القاضى الذى يقوم به من تلقاء نفسه(١٠) .

١٠٣ - ويعاون القاضى فى أداء عمله عدد كاف من المحضرين ،  
والواقع أن الذى يقوم بالتنفيذ هو المحضر ، ولكن تحت رقابة قاضى  
التنفيذ ، وهذه الرقابة تتميز رقابة لاحقة . ومن واجبات المحضر الوظيفية

(٧) تبيل عمر . اجراءات التنفيذ . ط ١٩٧٩ ص ١٣ .

(٨) عبد الحاق عمر . مبادئ التنفيذ . ط ١٩٨٤ .

(٩) أمينة النمر . التنفيذ الجبرى . ص ١٨ .

(١٠) فتحي وائى . التنفيذ . الوسيط . ١٩٨٠ ص ١٧٥ .

أن يعرض على قاضي التنفيذ ملف التنفيذ عقب كل اجراء . والمحضر يباشر اجراءات التنفيذ ايا كان نوعها .

وينبغي أن يكون المحضر الذي يباشر التنفيذ عاملاً بالمحكمة المختصة بهذا التنفيذ ، والا كان التنفيذ باطلا . ويؤدي المحضر وظيفته باسم السلطة العامة في الدولة ، مستخدماً في ذلك سلطانها وقوتها المبادية عند الاقتضاء .

والمحضر في قيامه بالتنفيذ يؤدي واجبه كموظف عام يلتزم قبل الدولة باجراء التنفيذ ، وبالتالي فهو لا يعتبر متى قيامه بالتنفيذ وكيلاً عن طالب التنفيذ (٧) . وبناء على ذلك فمسئولية المحضر تحكمها نفس المبادئ التي تحكم مسؤولية غيره من الموظفين العموميين .

ومن جهة أخرى فقد يقوم قلم الكتاب بمساعدة قاضي التنفيذ في مباشرة بعض الأعمال المتعلقة بالتنفيذ ، مثال ذلك النشر عن البيع في الصحف ، واخبار ذوي الشأن بإيداع قائمة شروط البيع .

وحارس الأشياء المحجوزة ، من جهة أخرى ، يعتبر من أعوان القضاء ، فهو ليس وكيلاً عن الدائن طالب التنفيذ أو عن المدين المحجوز عليه ، بفرض أن الحارس ليس هو المدين ، كما أن الحارس لا يعتبر وكيلاً عن المحضر اذا كان تعيينه قد تم بواسطة هذا الأخير .

١٠٤ - وليس هناك ثمة ما يمنع من أن يعهد الى قاضي واحد بمهمة قاضي التنفيذ بجانب مهام قضائية أخرى . ولكن هذا لا ينفي أنه عندما يقوم بمهمة قضاء التنفيذ فهو انما يقوم بقضاء نوعي مستقل عن أنواع القضاء الأخرى التي يمارسها في المحكمة نفسها (٨) .

وهذا هو ما يسير عليه العمل الآن في المحاكم حيث أسندت مهام قاضي التنفيذ الى قاضي المحكمة الجزئية ، كما أسند اختصاصه في نظر المنازعات الوقتية في كثير من الأحيان الى قاضي الأمور المستعجلة (٩) .

---

(٧) نبيل عمر - التنفيذ القضائي - منشأة المعارف ١٩٨١ ص ٥٦٠/فني واث - المرجع السابق - ص ١٢٦ .

(٨) عبد الحائق عمر - مبادئ التنفيذ - ص ١٨٠ .

(٩) كمال عبد العزيز - المرجع السابق - ص ٥٤٢ .



والواقع أن ما يجرى عليه العمل بهذا الشكل يستدعي منا أن ندقق النظر في صفة القاضى الذى يفصل فى المنازعة ، وأن نحدد طبيعة المنازعة وهل هى منازعة تتعلق بالتنفيذ ، أم منازعة أخرى مما يختص بها هذا القاضى حسب القواعد العامة .

فمن المعروف أن اختصاصات قاضى التنفيذ بصدد المنازعات المتعلقة بالتنفيذ تعتبر متعلقة بالنظام العام ، وتخضع لنظام قانونى خاص بها من حيث الآثار المترتبة على رفعها ، والآثار المترتبة على الحكم فيها ، وكيفية الطعن فى هذه الأحكام .

وقاضى التنفيذ فى كل ذلك يختلف عن القاضى الجزئى العادى ، أو المحكمة المستعجلة العادية .

فإذا وزعت اختصاصات قاضى التنفيذ بين القاضى الجزئى ، والقاضى المستعجل ، فيجب رغم ذلك ملاحظة الأحوال التى يقوم فيها هذا القضاء بالفصل فى منازعات التنفيذ ، نظرا لوجود نظام قانونى خاص يحكم هذه المنازعات (١٠) .

١٠٥ - وقاضى التنفيذ ، كما سبق القول ، هو محكمة قائمة بذاتها ، لها اختصاصها النوعى الذى تستقل به ، وقد خص المشرع قاضى التنفيذ وحده ودون غيره بالفصل فى منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية ، وإصدار الأوامر والقرارات الولائية المتعلقة بها .

وقاضى التنفيذ قد تكون له صفة قاضى الأمور المستعجلة عند الفصل فى المنازعات الوقتية ، وصفة قاضى الموضوع عند الفصل فى منازعات التنفيذ الموضوعية ، وصفة قاضى الأمور الوقتية عند إصدار الأوامر والقرارات المتعلقة بالتنفيذ (١١) .

وتختلف الاجراءات التى تتبع أمامه باختلاف نوع المنازعة التى ينظرها ، فالمنازعات الوقتية التى ينظرها بصفته قاضيا للأمور المستعجلة

---

(١٠) نبيل عمر . التنفيذ القضائى . ص ٥٣٠ .

(١١) محمد عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ٤٦٩ .

تطبق عليها القواعد والضوابط التي تطبق على المسائل المستعجلة من حيث إجراءات رفع الدعوى والسير فيها وشروط قبولها وحجية الأحكام الصادرة فيها .

أما المنازعات الموضوعية فتطبق عليها الإجراءات المقررة لرفع الدعوى الجزئية والحكم الذي يصدر فيها له حجته أمام محاكم الموضوع وأمام القضاء المستعجل .

وترجع المحكمة من انشاء نظام قاضي التنفيذ الى الرغبة في توحيد الاختصاص بمسائل التنفيذ في يد قاض واحد ( م ٢٧٥ مرافعات ) .

كما ترجع هذه المحكمة الى ضرورة رقابة قاضي التنفيذ على كافة إجراءات التنفيذ . واعمالا لهذا الهدف نصت المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات على إلزام المحضر بضرورة عرض ملف التنفيذ على القاضي عقب كل اجراء . ويجب على القاضي والمحضر اثبات كل ما يصدر بصدد عملية التنفيذ من أحكام وقرارات وأوامر . وعملية الإثبات هذه لا تقتصر على الحالات التي تنو فيها منازعات في التنفيذ تتخذ شكل خصومة قضائية (١٢) .

ولم يكن الوضع التشريعي يسير على هذا النحو قبل صدور قانون المرافعات الحالي . فكانت منازعات التنفيذ في ظل قانون المرافعات السابق موزعة بين محاكم متعددة ، فكانت منازعات التنفيذ الوقتية من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . وكانت اشكالات التنفيذ الموضوعية المتعلقة بتنفيذ الأحكام من اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم . أما المنازعات المتعلقة بتنفيذ المحررات المؤقتة فكانت ترفع الى المحكمة التي يكون لها الاختصاص وفق قواعد الاختصاص النوعي والقيمي والمحلي .

وكان قاضي الأمور الوقتية هو المختص باصدار الأوامر والقرارات الولائية المتعلقة بالتنفيذ (١٣) .

لكل هذه المساوي، الناشئة عن تفتيت الاختصاص بنظر منازعات التنفيذ ، قام المشرع بإنشاء النظام القانوني لقاضي التنفيذ .

---

(١٢) وجه راجع . التنفيذ . م ٢٤٧/عزمي عبدالفتاح . الرسالة السابقة . م ٣٠١ .

(١٣) محمد عبد اللطيف . القضاء المستعجل . م ٤٦٨ .

ومن جهة أخرى يلاحظ أنه لا يوجد في قانون المرافعات المصرى محكمة تنفيذ ابتدائية ولا محكمة تنفيذ استئنافية(١٤) •

هذا هو كل ما يتعلق بتحديد من هو قاضى التنفيذ ومنتقل الآن الى بيان مختلف اختصاصات قاضى التنفيذ •

---

(١٤) تبيل عمر • التنفيذ القضائى وإجراءاته • ص ٥٥٠ •

## البحث الثاني

### تحديد مختلف اختصاصات قاضي التنفيذ

١٠٦ - نتناول فيما يلي سلطة قاضي التنفيذ في الاشراف على عملية التنفيذ القضائي وذلك في مطلب اول .

ثم نتناول فيما بعد دراسة سلطة قاضي التنفيذ في اصدار الاوامر الولائية ، وذلك في مطلب ثاني .

ثم نتناول أخيرا دراسة الاختصاص القضائي لقاضي التنفيذ وذلك حينما ينظر منازعات التنفيذ الموضوعية أو الوقتية وفي هذا النطاق سوف نتولى تحديد اختصاص هذا القاضي الوظيفي والنوعي والقيمي والمحل .

وكل ذلك سوف يكون محله المطلب الثالث من هذا المبحث .

والى تفصيل كل ذلك .

### المطلب الأول سلطة قاضي التنفيذ في الاشراف على عملية التنفيذ القضائي

١٠٧ - تنص المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات في صدرها على أنه :  
» يجرى التنفيذ تحت اشراف قاضي التنفيذ ينوب في مقر كل محكمة  
جزئية « .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٥ من هذا القانون على أن قاضي  
التنفيذ يختص دون غيره « . » باصدار القرارات والأوامر المتعلقة  
بالتنفيذ « .

وتنص أخيرا المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات على أنه : « يعد بالمحكمة  
جدول خاص تقيّد فيه طلبات التنفيذ .

وينشأ لكل طلب ملف تودع به جميع الأوراق المتعلقة بهذه الطلبات .  
ويعرض الملف على قاضي التنفيذ عقب كل اجراء . ويثبت به ما يصدره  
من قرارات وأوامر وأحكام « .

من كل هذه النصوص نستطيع القول أن المشرع قد أعطى قاضي  
التنفيذ سلطة الاشراف على اجراءات التنفيذ في كل خطوة من خطواته ، وعلى  
القائمين بالتنفيذ في كل تصرف يتخذونه .

فهناك جدول خاص بمحكمة التنفيذ تقيّد به طلبات التنفيذ التي  
يقدمها طالب التنفيذ .

وهناك ملف التنفيذ الذي يخص لكل طلب من طلبات التنفيذ  
تودع به جميع الأوراق المتعلقة بالتنفيذ . هذا الملف يعرض أولا بأول على  
قاضي التنفيذ لكي يامر بما يراه لازما من اجراءات .

وتخصيص ملف لكل تنفيذ لا يتوقف على قيام منازعة في التنفيذ .  
فهذا الملف يجب أن ينشأ حتى ولو صار التنفيذ سيرة الطبيعي دون أن  
يعترضه أي نزاع .

وبناء على ما لقاضى التنفيذ من سلطة الاشراف والتوجيه على عملية التنفيذ وعلى القائمين بها ، فانه يقوم بتسوية الخلافات التى قد تقوم بين المحضر وبين المحصوم أو مع الغير بشأن أى اجراء من اجراءات التنفيذ • هذه الخلافات تسوى بمقتضى أمر ادارى يصدره القاضى للمحضر المكلف بالتنفيذ • ويشترط لامكانية صدور هذا الأمر الادارى ألا تصل الخلافات الى حد الخصومة التى ترفع بشأنها منازعة فى التنفيذ(١) •

ومثال الأحوال التى لا يجدى فيها صدور هذا الأمر الادارى حالة امتناع المحضر عن التنفيذ لأسباب قانونية أو مادية ، فى مثل هذه الحالة يكون لصاحب الشأن أن يرفع الامر يعرضه الى قاضى التنفيذ • وهذا الآخر يصدر أمره الى المحضر بمباشرة التنفيذ اذا كان مسلك المحضر لا يقوم على حجة قانونية(٢) •

اما اذا كان المحضر على حق فى الامتناع عن مباشرة التنفيذ ، فلا يكون امام طالب التنفيذ الا أن يرفع اشكالا لقاضى التنفيذ بهدف الحصول على حكم بالاستمرار فى التنفيذ •

والجدير بالملاحظة فى هذا المقام هو أن الأمر الادارى الذى يصدره القاضى بناء على سلطته فى الاشراف على التنفيذ لا يعتبر من قبيل الأوامر الولائية لأنه لا يصدر بناء على عريضة تقدم له من ذوى الشأن ، ولا يصدر بمناسبة خصومة قضائية • وبالتالي فهذا الأمر لا يجوز التظلم منه بالطريق المحدد للتظلم من الأوامر على عرائض ( مادة ١٩٩ مرافعات ) •

فهذا الأمر الادارى الموجه الى المحضر يقتضى من هذا الأخير الامتثال اليه والا.عرض نفسه للجزاء التأديبية(٣) •

وبالاضافة الى هذا المظهر من مظاهر السلطة الاشرافية التى يمارسها القاضى على أعمال التنفيذ القضائى ، والتى تتمثل فى اصدار الأوامر الادارية

(١) محمد عبد اللطيف • القضاء المستعجل • ص ٤٧٣ •

(٢) مستنجل القاهرة ١٩٥٢/٦/١ المطامرة • ص ٣٣ ص ٣٢٠ •

(٣) أبو هيف • التنفيذ • ص ١١٩ وما بعدها/محمد حامد فهمى • التنفيذ • ص ٧ وما بعدها •

الى المحضر ، فان ملف التنفيذ والدور الذى يسند اليه يوضح الى أبعد حد جوهر هذه الوظيفة الاشرافية .

فملف التنفيذ يجب أن يعرض على القاضى كما سبق القول ، سواء عقب كل مرحلة من مراحل التنفيذ<sup>(٤)</sup> ، او عقب نهاية كل اجراء من اجراءاته<sup>(٥)</sup> . وقد سبق القول أن كافة القرارات التى يصدرها القاضى بمناسبة عرض الملف عليه يجب كتابتها والتوقيع عليها فى هذا الملف .

وبلاحظ أن المشرع المصرى لم يضع جزاء لعدم عرض الملف على قاضى التنفيذ . وبناء على ذلك فكل الأحكام الخاصة بملف التنفيذ هذه رغم أهميتها تعتبر أحكاما تنظيمية لا يترتب على مخالفتها البطلان<sup>(٦)</sup> .

١٠٨ - ويرى البعض أخيرا أنه اذا كان قاضى التنفيذ يملك ، كباقي القضاة ، سلطة اصدار أوامر أخرى تتعلق بما يعرف بإدارة القضاء فنظرا لأن هذه الأعمال لا تتعلق بخصوصية ، وانما بإدارة المحكمة كمرق عام فانه لا يجوز للقاضى المختص بالتنفيذ أن يستخدم هذه السلطة فى اصدار أوامر تتعلق بالتنفيذ اذ فى ذلك خلط بين الأعمال القضائية أو الولائية من جهة ، والأعمال الادارية من جهة أخرى .

وبناء على كل ذلك فانه لا يجوز له بأى حال أن يصدر أوامر الى المحضر بصدد تنفيذ معين دون طلب من أحد المحصور ودون أن يتخذ هذا الطلب صورة الدعوى أو طلب اصدار أمر على عريضة<sup>(٧)</sup> .

ونتقل الآن الى المطلب الثانى الخاص بدراسة سلطة قاضى التنفيذ الولائية واختصاصه فى هذا الشأن .

(٤) راتب ونصر الدين - ج ٢ ص ١٢ .

(٥) عزمى عبد الفتاح - المرجع السابق - ص ٣٠٧ .

(٦) أبو الوفا - التعليل ج ٢ ص ٨٣٥ .

(٧) كمال عبد العزيز - المرجع السابق - ص ٥٤٣ .

## الطلب الثاني اختصاصات وسلطة قاضي التنفيذ الولائية

١٠٩ - لسنا هنا في مجال الدراسة التفصيلية لنظام الأوامر الولائية ، ولا في نطاق دراسة هذه الأوامر في ذاتها ، فهذه الأبحاث محلها دراسات أخرى<sup>(١)</sup> ، وإنما جل اهتمامنا يقتصر على بيان سلطات قاضي التنفيذ في إصداره لهذه الأوامر وتحديد نطاق اختصاصه عندما يصدر هذه الأوامر .

يجرى العمل والفقه على التمييز بين القرارات التي يصدرها القاضي بناء على ما له من سلطة قضائية ، والأوامر التي يصدرها بناء على ما له من سلطة ولائية . فالأولى تسمى قرارات قضائية ، والثانية تسمى قرارات ولائية .

والفقه مختلف في تحديد المعيار الذي يمكن الاستناد إليه في تمييز الأعمال القضائية عن غيرها من الأعمال الولائية .

فهناك اتجاه يستند إلى المعيار الشكلي ويرى أن حضور المحصوم هو الأساس في تحديد طبيعة العمل ، فهذا العمل يكون قضائياً إذا تم بعد دعوة المحصوم للحضور وسماع أقوالهم ، ويكون ولائياً ، إذا تم في غير مواجهة بين المحصوم ودون اتباع الإجراءات اللازمة للدعوى<sup>(٢)</sup> .

ومن هذا التحديد يظهر مدى الصنعة التي تكمن في هذا الرأي فليس شكل العمل هو الذي يحدد طبيعته ، وإنما جوهر وعناصر ووظيفة هذا العمل هي التي تحدد طبيعته .

---

(١) وجدي راجب - نحو فكرة علمة للقضاء الرقني - ص ٢٠ وما بعدها .  
- وجدي راجب - النظرية العامة للعمل القضائي - رسالة - ص ١٢٠/نبيل عمر الطن بالاستئناف وإجراءاته - ص ١٦٠ وما بعدها/عبد الباسط جيمبي - سلطة القاضي الولائية ١٩٦٩ ص ٢٠ مجلة العلوم القانونية والاقتصادية .  
(٢) أنظر في عرض هذه الاجتماعات - إبراهيم سمح - القانون القضائي الخاص - ص ١٦٠/عبد الباسط جيمبي - المقالة السابقة .



أما المعيار الموضوعى فيستند الى طبيعة العمل الذى يصدر من القاضى، وبناء على ذلك فإذا كان العمل يفصل فى خصومة حول حق متنازع عليه وينتهى بالزام طرف ما بأدائه أو بتقرير هذا الحق أو بإنشائه فهذا العمل يعتبر عملاً قضائياً • أما إذا كان العمل لا يستهدف حسم النزاع فهو يعتبر عملاً ولائياً(٢) •

والواقع من الأمر أنه يجب الأخذ بالمعيارين معاً لتحديد طبيعة القرارات الصادرة من القاضى ، فالعمل الولائى ، وصورته الشهيرة هى الأمر على عريضة ، يصدر فى غياب مبدأ المجاببة أى يصدر فى غير خصومة ، ولا يتضمن الفصل فى نزاع •

• ١١ - والأوامر الولائية التى تصدر من القاضى استناداً على سلطته الولائية تهدف فى نهاية المطاف الى حل مشكلة عدم الفعالية القانونية للإرادة الفردية • • بمعنى أنه قد توجد فى الحياة العملية مواقف أو مراكز قانونية تستدعى القيام بعمل معين ، أو اتخاذ إجراء معين ، ولكن هذا الإجراء لا تستطيع الإرادة الفردية للأفراد القيام به ، لأن المشرع والنظام القانونى لا يسمح بذلك •

هنا تكون إزاء عجز يواجه إرادة الأفراد بصدد مركز قانونى معين ، لازالة هذا العجز ولإعطاء فعالية قانونية لإرادة الأفراد لا بد من اللجوء الى القاضى الذى يخوله المشرع صلاحية فى هذا الصدد عن طريق أعمال سلطته الدلالية أى سلطة الأمر التى منحها له المشرع •

فالقرارات الولائية تصدر فى غير خصومة ولا تحسم نزاع وإنما تهدف الى إعطاء فعالية قانونية لإرادة الأطراف فى الأحوال التى لا يعترف فيها المشرع لهم بهذه الفعالية الذاتية •

• ١١١ - والأوامر على عرائض هى النموذج التقليدى الذى يباشر به قاضى التنفيذ اختصاصه الولائى • وهذه الأوامر نظمها المشرع المصرى فى المواد من ١٩٤ - ٢٠٠ من قانون المرافعات •

وأجراءات استصدار الأمر على عريضة مختصرة ومبسطة ، فالعريضة تقدم من نسختين متطابقتين ، ويجب أن تشتمل على وقائع الطلب وأسائيمه

---

(٢) كفى والى - قانون القضاء المدنى - ص ٨٦/ زغزى سيف - المرافعات - ص ١٠١ •

والمستندات المؤيدة له ، كما يجب أن تشمل على موطن مختار للطالب في البلدة التي بها قاضي التنفيذ .

ويصدر القاضي أمره بالكتابة على إحدى نسختي العريضة في اليوم التالي على الأكثر من تاريخ تقديمها ، وهذا الميعاد ميعاد تنظيمي لا يترتب على مخالفته أي بطلان .

ولا يلزم ذكر الأسباب التي صدر بناء عليها الأمر ، إلا إذا كان الأمر صادرا خلافا لأمر سابق صدوره .

والأمر يصدر في غياب المحصم الصادر عليه هذا الأمر ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، مثال ذلك المادة ٣١٩ من قانون المرافعات التي تجيز للقاضي إجراء تحقيق مختصر قبل اصدار الأمر بالمحجز التحفظي .

وهذه الأوامر على عرائض لا تحوز الا حجية مؤقتة ، وبالتالي يجوز للقاضي العدول عنها ، كما أنها تسقط إذا لم تقدم للتنفيذ في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها .

والتنظيم من هذه الأوامر جائز بالنسبة للطالب وذلك في الأحوال التي يرفض فيها القاضي اصدار الأمر ، كما يجوز لمن صدر الأمر ضده ان يتنظم أيضا .

والتنظم يكون اما للقاضي المختص باصدار الأمر ، واما الى المحكمة المختصة بنظر الموضوع الذي صدر الأمر بالنسبة اليه .

والتنظم من الأوامر على العرائض الصادرة من قاضي التنفيذ يكون - كقاعدة - أمام قاضي التنفيذ أيضا ، باعتباره المحكمة المختصة بموضوع التنفيذ . اما إذا خول المشرع محكمة أخرى نظر موضوع التنفيذ ، كما هو الحال في دعوى صحة المحجز ، فان التنظيم من الأمر الصادر بالمحجز يكون أمام المحكمة المختصة بنظر هذه الدعوى ، إلا إذا اختار من صدر ضده الأمر التنظيم أمام القاضي الأمر نفسه .

ويكون الحكم الصادر في التنظيم قابلا للطعن فيه بالاستئناف أمام المحكمة الابتدائية ، أو محكمة الاستئناف تبعا لقيمة النزاع الصادر بشأنه الأمر على عريضة .

والحكم الصادر في التظلم يراه البعض حكما صادرا في منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ ، وبالتالي يطبق على استئناف هذا الحكم قواعد استئناف الأحكام الموضوعية الصادرة من قاضي التنفيذ والتي سوف نراها فيما بعد (٤) .

ويستند هذا الرأي - في اعتقادنا - الى انه يرفع التظلم من الأمر على عريضة ، فان المسألة التي تناولها الأمر موضوع العريضة ينقلب الى خصومه قضائية عادية يصدر فيها حكما حاسما لموضوع النزاع ، وموضوع النزاع يصدد التنفيذ يكون منازعة موضوعية في التنفيذ ، وبالتالي يتفق هذا الرأي في مقدماته ونتائجه مع العناصر التي يستند عليها .

ومع ذلك يذهب رأى آخر في الفقه الى القول بان الحكم الصادر في التظلم يكون لما بتأييد الأمر أو بالعدله أو بتعديله ، وهذا الحكم لا يمس أصل الحق المتنازع عليه ، وهو في جميع الأحوال يعتبر حكما قضائيا .

وبالتالي تكون له طبيعة الأحكام الوقتية ، نظرا لان محكمة التظلم تكون لها نفس سلطات القاضي الأمر . وبناء على ذلك فهذا الحكم يقبل الاستئناف في جميع الأحوال باعتباره حكما وقتيا (٥) .

وفي نطاق هذا الرأي فان قابلية مثل هذا الحكم للطعن فيه بالاستئناف في جميع الأحوال لا تمنع من القول بان هذا الاستئناف قد يرفع الى المحكمة الابتدائية ، أو الى المحكمة الاستئنافية حسب درجة القاضي مصدر الأمر .

وفيما يتعلق بتنفيذ الحكم الصادر في التظلم فهذا الفريق يرى أن مثل هذا الحكم يعتبر مشمولاً بالتنفيذ بالمعجل بقوة القانون ، وبالتالي فان هذا الحكم يقبل التنفيذ الجبري رغم قابليته للطعن فيه بالاستئناف ، أو رغم الطعن فيه بالفعل بهذا الطريق .

---

(٤) وجدي وراغب . التنفيذ . ص ٢٥٧/اسكندر سمعد زغلول . المرجع السابق . ص ٣٣١ .

(٥) أبو الوفا . التنفيذ . ص ١٢٥/كمال عبد العزيز . ص ٣٨٠/اسكندر زغلول . ص ٣٣١ .

- نص مدني ١٦٦٢/١٢/٦ مجموعة القضي ص ١٣ ص ١٠٩٢/نقض مدني ١٦٥٤/٢/١١ ص ٥ ص ٥٢٢ .

والواقع أن الفقرة الثانية من المادة ١٩٩ تنص على أن : « ويحكم القاضي في التظلم بتأييد الأمر أو بتعديله ، أو بإلغائه ويكون حكمه قابلا لطرق الصنع المقررة نلاحكام » . والواقع أن سلطة القاضي التي ينظر التظلم حسب هذا النص لا تخرج عن سلطة أى قاضى له ولاية في نظر الطعن أو التظلم .

وانما تحديد طبيعة الحكم الصادر في التظلم يكون بالنظر الى خصومة التظلم ذاتها . فهذه الخصومة تكون خصومة عادية ، وحضورية ، الصادر عليه الأمر يحضر ويبنى دفاعه وأقواله وطلباته وينظر القاضي هذه الخصومة الجديدة بشكل جديد . هذا الشكل الجديد يستتبع استصدار حكم قضائي مضمونه تأييد الأمر أو تعديله أو إلغائه . والسند التنفيذي يكون في هذه الحالة هو الحكم الصادر في التظلم . هذا الحكم في اعتقادي هو حكم صادر في موضوع النزاع . وعلى ذلك فإذا تعلق النزاع باشكل موضوعي ، فالحكم الذي يصدر في التظلم يكون صادرا في اشكال تنفيذ موضوعي .

أما بصدد نفاذ هذا الحكم معجلا فلا يوجد ما يمنع المحكمة من الأمر به إذا ما طلب إليها ذلك .

أما اذا كان الأمر على عريضة يرمى الى اتخاذ اجراء مؤقت يشكل أساسا لإشكال تنفيذ وقتي ، وحدث تظلم من هذا الأمر فإن الحكم الصادر في هذا التظلم بتأييده يعتبر حكما وقتيا مضمولا بالنفاذ المعجل بقوة القانون .

وقد حكم بناء على ذلك بأن الحكم الصادر في التظلم بتأييد أمر الحجز التحفظي الموقع على ما للمدين لدى الغير ، هو حكم وقتي غير ملزم للمحكمة إذا ما تراءى لها عند الفصل في الموضوع أن الحجز لم يكن في محله (١) .

١١٣ - ومن أمثلة الأوامر الرلائية التي يصدرها قاضى التنفيذ للأمر بتوقيع الحجز التحفظي ، فالمادة ٣٢٧ من قانون المرافعات تنص على أنه : « اذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو كان دينه غير معين المقدار فلا يجوز للحجز الا بأمر من قاضى التنفيذ يأذن فيه بالحجز ، ويقدر الدين تقديرا مؤقتا وذلك بناء على عريضة يقدمها اليه طالب الحجز » .

وقاضى التنفيذ المختص باصدار هذا الاذن هو قاضى التنفيذ الواقع موطن المحجوز عليه في دائرته .

ولقاضي التنفيذ سلطة تقديرية واسعة فيما يطلب منه ، فله أن يأذن بالحجز إذا اقتنع بثبوت الحق غير الثابت في سند تنفيذي أو حكم ، وله أن يرفض الأمر إذا ظهر له أن الدين المراد توقيع الحجز بموجبه غير حائ أو غير محقق الوجود ، أو أنه أصغر من أن يوقع به حجز تستنفذه مصاريفه ، أو أن المطلوب الحجز عليه ظاهر اليسار . وله أن يتوسط في الأمر فيأذن بتوقيع الحجز إذا مقيدا ومعلقا على شرط (٧) .

ومن أمثلة الأوامر الصادرة من قاضي التنفيذ أيضا ما نصص عليه المادة ١٨٩ من قانون المرافعات من أن : « تقدر مصاريف الدعوى في الحكم أنه أمكن ، والا قدرها رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ، ويعلن هذا الأمر للمحكوم عليه بها ولا يسرى على هذا الأمر السقوط المقرر في المادة ٢٠٠ مرافعات » . وأوامر تقدير المصروفات تختلف عن الأوامر على عرائض العادية التي يقدمها أحد الخصوم في أنها لا تسقط. إذا لم تقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما .

والواقع أن أوامر تقدير المصروفات تعتبر في حقيقتها مكملية للحكم بالالزام (٨) .

ولكي ينفذ الأمر بتقدير المصاريف يجب أن تكون قيمة هذه المصاريف مقدرة في منطوق الحكم ، أو أن يصدر بها أمر تقديرى من رئيس المحكمة، أو من ينوب عنه في القضايا الكلية ، أو القاضي الجزئي أو من في درجته كقاضي التنفيذ في القضايا الجزئية . وهذا الأمر يسلم لطالب التنفيذ لأجراء التنفيذ، بموجبه .

ويلاحظ أن تأشير قلم الكتاب بالرسوم المأخوذة على الدعوى على هامش الحكم لا يفي عن استصدار أمر تقدير لها إذا لم تكن مقدرة في المنطوق . وتبرير ذلك أن تأشير قلم الكتاب لا يجعل لهذه المصاريف قوة تنفيذية .

ويلاحظ أنه إذا أوقف تنفيذ أمر أو حكم بسبب رفع التظلم، أو الاستئناف فإنه يجب وقف تنفيذ الأمر بالمصاريف أيضا ، لأن هذا ليس إلا أمرا تبعيا للحكم . ونفس هذا الحل يجب الأخذ به إذا رفع اشكال في التنفيذ يترتب على مجرد رفعه وقف التنفيذ الجبرى .

والأمر على عريضة من الممكن أن يقدم من شخص من الغير بالنسبة لخصومه أصلية يرفع هذا الأمر بمناسبة أمثال ذلك أمر تقدير أتعاب الخبراء ، أو الأمر بمصاريف الشهود ، أو الأمر بتقدير أتعاب المحامين والحراس القضائيين .

والواقع أن النطاق الذي يمارس فيه قاضي التنفيذ سلطته الولائية تشعب الى حد كبير ، فهو يصدر أوامر ولائية في صورة أوامر على عرائض بتعيين خبير لتقدير قيمة المعادن النفيسة . ويأمر بنقل الأشياء المحجوزة من مكانها الى مكان آخر في حالة عدم وجود المدين أو عدم وجود شخص يقبل الحراسة . ويأمر بتكليف الحارس بإدارة والاستغلال أو باستبداله بحارس آخر . ويأمر أيضا بمد ميعاد البيع ، ويأمر بإجراء البيع قبل انقضاء ثمانية أيام من إجراء الحجز ، ويأمر بتحديد المكان الذي يجري فيه البيع في حالة اختلافه عن مكان الحجز ، ويأمر بتنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية الأجنبية في داخل البلاد .

١١٣ - وأخيرا يرى البعض أنه قد شاع في العمل القضائي قيام قاضي التنفيذ ، وأحيانا قاضي الأمور المستعجلة أو قاضي الأمور الوقفية ، بناء على طلب المحضر مباشرة أو استجابة لمرضية يقدمها اليه أحد ذوى الشأن بإصدار أوامر بوقف تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية رغم سبق رفض الاشكال المرفوع عنها .

وهذا المسلك منتقد من عدة وجوه ، وقد سبق لنا الإشارة بإيجاز الى ذلك ونفصل ذلك في هذا المقام .

١ - تنص المادة ٤/٣١٢ من قانون المرافعات على أن رفض الاشكال الأول يؤدي الى أنه لا يترتب على رفع أى اشكال آخر وقف التنفيذ ما لم يحكم قاضي التنفيذ بالوقف - وبما أن الشكل المطلوب لامكانية وقف التنفيذ هو الحكم الذي يصدر في خصومة متعلقة بمنازعة تنفيذية ، فإنه يتمتع على قاضي التنفيذ أو غيره أن يصدر أمرا بوقف التنفيذ من تلقاء نفسه أو بناء على عرض المحضر أو بناء على عريضة يتقدم بها المحصوم .

فأجرات التقاضي بصدد موضوع معين يحددها المشرع وتعتبر متعلقة بالنظام العام .

والمشرع حين حدد الأداة الفنية التي عن طريقها يمكن وقف التنفيذ

في الحالة محل الدراسة وهي الحكم الصادر في خصومة ، كان يهدف الى كفالة الضمانات التي تصون حقوق الخصوم ، فالأصل أن التنفيذ القضائي يتم بعيدا عن الضمانات القضائية ، لهذا كان لا بد من البحث عن أداة محكمة تكفل لصاحب المصلحة إمكانية وقف تنفيذ هذا الحكم .

٢ - ومن جهة أخرى ، فإذا صدر أمر من قاضي التنفيذ يوقف التنفيذ بناء على عريضة أيا كان مقدمها بعد رفض أول اشكال ، فإن هذا الأمر لا يعتبر عملا ولائيا - لماذا ؟ .

لأننا اذا اعتبرنا العمل الولائي - في رأى البعض - عمل منشئ لأن تدخل القاضي ينشئ حله قانونية لم تكن موجودة من قبل ، فإن الأمر يوقف التنفيذ بغير الشكل المحدد نى القانون لهذا الوقف ، فكانما هذا الأمر يصدر بالمخالفة للقانون .

وايضا فان قرار القاضي الصادر بوقف التنفيذ لا يعتبر عملا ولائيا حتى في المفهوم الذى يرى في هذا العمل أنه يصدر في غياب النزاع . فوامر وقف التنفيذ تصدر - في الحقيقة - في نزاع يدور حول سلامة أو ملائمة السير في اجراءات التنفيذ .

٣ - وحيثما تنص المادة ١/٢٧٥ من قانون المرافعات على أن يفصل قاضي التنفيذ في منازعات التنفيذ ، « ويختص باصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ » وإن قاضي التنفيذ « يفصل في منازعات التنفيذ » ، فإن مفاد ذلك أن قرار قاضي التنفيذ لكي يوقف الخصومة أو يوقف اجراءات التنفيذ فلا بد أن يصدر في شكل حكم قضائي .

ومن جهة أخرى فوقف القوة التنفيذية للسند التنفيذي لا يمكن أن يتم الا بحكم يصدر من جهة الاختصاص .

وبهذا تنتهى من دراسة السلطة والاختصاص الولائي لقاضي التنفيذ ، وننتقل الآن الى دراسة الاختصاص القضائي لقاضي التنفيذ .

### **المطلب الثالث** **الاختصاص القضائي لقاضي التنفيذ**

**١١٤ -** نتناول في هذا المطلب دراسة الاختصاص القضائي لقاضي التنفيذ ، فنبدأ في فرع أول بتعريف هذا الاختصاص القضائي .

وفي فرع ثان نتولى دراسة الاختصاص الوظيفي لقاضي التنفيذ .

وفي فرع ثالث ندرس الاختصاص النوعي لهذا القاضي .

ثم في فرع رابع نتناول بالدراسة الاختصاص القيمي لقاضي التنفيذ ،  
في فرع خامس وأخير ندرس الاختصاص المحل لهذا القاضي .

ونفصل كل ذلك فيما يلي :



## الفرع الأول

### تعطيد المقصود بالاختصاص القضائي لقاضي التنفيذ

١١٥ - يقصد بالاختصاص القضائي الممنوح لقاضي التنفيذ ذلك المقدر من ولاية القضاء الذي خوله له المشرع لحسم المنازعات التي تتور بمناسبة التنفيذ والتي ترفع بشأنها خصومات قضائية ، ويفصل فيها القاضي بحكم يحسبها .

وعلى ذلك فالاختصاص القضائي يمارسه قاضي التنفيذ بالنسبة لمنازعات التنفيذ التي ترفع اليه في صورة دعاوى يحضرها الخصوم ويفصل فيها وفقا للاجراءات المقررة امام المحاكم الجزئية .

والاختصاص القضائي لقاضي التنفيذ ينظر منازعاته هو اختصاص عام وشامل ، وذلك سواء كان التنفيذ مباشرا أو عن طريق الحجز ونزع الملكية .

ويلاحظ أن قاضي التنفيذ لا يختص - كقاعة عامة - بالمسائل المتعلقة بتكوين مقدمات التنفيذ ، مثل منازعات القوة التنفيذية للأحكام أو المنازعات التي تتور بشأن اعلان السندات التنفيذية أو استخراج صورها .

ومع ذلك فقد يمنح القانون أحيانا بنص خاص قاضي التنفيذ اختصاصا في تكوين مقدمات التنفيذ ومثال ذلك اختصاصه باصدار الامر بتنفيذ حكم المحكمين (١) .

واختصاص قاضي التنفيذ القضائي ينظر جميع منازعات التنفيذ هو اختصاص نوعي متعلق بالنظام العام ، فالمادة ٢٧٥ من قانون المرافعات تنص على أن : « يختص قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقوتية ايا كانت قيمتها » .

ومع ذلك فقد يخرج المشرع بالنص الصريح عن هذه القاعدة ويمنح بالاختصاص ينظر بعض منازعات التنفيذ لقاضي آخر غير قاضي التنفيذ .

---

(١)، وجدي دغبي . التنفيذ - ص ٢٥١/عزمي عبد الفتاح . الرسالة - ص ٤٢٠ .

مثال ذلك ما تنص عليه المواد ٣٢٠ و ٣٣١ من قانون المرافعات المتعلقين بدعوى صححه احجز التحفظي في المتقول وفي حجز ما للمدين لدى الغير (٢) .

وبناء على كل ذلك فاذا رفعت منازعة تتعلق بالتنفيذ الى محكمة اخرى غير محكمة التنفيذ فانه يتعين عليها احكم بعدم الاختصاص والاحالة الى قاضي التنفيذ لمخصص وذلك اعمالا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات . ويكون ذلك بعد ان تقوم المحكمة الاولى باعطاء التكييف الصحيح للدعوى ، واكتشاف انها منازعة متعلقة بالتنفيذ وذلك حسب المعايير السابق دراستها في الباب الاول من هذا المؤلف ، فاذا وجدت ان هذه المنازعة لا تدخل في اختصاصها التوعى حكمت من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص والاحالة وذلك لأن عدم الاختصاص هنا يكون متعلقا بالنظام العام .

ومن جهة اخرى فاذا رفعت منازعة لا تتعلق بالتنفيذ امام قاضي التنفيذ فانه يتعين عليه ان يحكم بعدم اختصاصه بنظرها من تلقاء نفسه وبحيل النزاع الى المحكمة التي يراها مختصة .

ونطاق الاختصاص القضائي الممنوح لقاضي التنفيذ يتحدد بانه لا يختص بالا ينظر..منازعات التنفيذ الموضوعية أو الوقتية حسب التحديد السابق وضعه في الباب الاول من هذا المؤلف .

١١٦ - واختصاص قاضي التنفيذ بنظر منازعاته على النحو السابق تفصيله يثبت له بصرف النظر عن قيمة المنازعة ولو زادت عن نصاب الاختصاص العادي للقاضي الجزئي .

ويرى البعض انه يجب على قاضي التنفيذ ان يقوم بتقدير قيمة المنازعة لأهمية ذلك بالنسبة لاستئناف الأحكام الموضوعية التي يصدرها في اشكالات التنفيذ الموضوعية .

وقد سبق لنا معالجة جملة عناصر تساهم في تحديد الاختصاص القضائي لقاضي التنفيذ ، هذه المسائل هي تحديد الوقت الذي يبدأ فيه اختصاص قاضي التنفيذ ، كذلك كيفية تحديد طبيعة المنازعة وهل هي تعتبر منازعة متعلقة بالتنفيذ أم لا ، واذا كانت متعلقة به هل تعتبر منازعة موضوعية أم هي مجرد منازعة وقتية في التنفيذ .

بعد ذلك ننتقل الآن الى دراسة الاختصاص الوظيفي لقاضي التنفيذ .

## الفرع الثاني الاختصاص الوظيفي لقاضي التنفيذ

١١٧ - يقصد بالاختصاص الوظيفي للقاضي أيًا كانت مهمته النطاق الذي يمارس فيه عمله القضائي ، بمعنى أن القاضي يعمل ولاية القضاء المنوطة به في حدود اختصاص الجهة القضائية التي يتبعها .

وبناء على ذلك فقاضى التنفيذ يختص بنظر منازعات التنفيذ أيًا كان نوعها إذا تولدت عن تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة من المحاكم في تشكيلها المتعلق بالمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية (١) .

وبالإضافة إلى ذلك فإن قاضي التنفيذ يختص وظيفيا بنظر منازعات التنفيذ الناشئة عن سندات تنفيذية أخرى غير الأحكام والأوامر والقرارات كالمحررات الموثقة ، ومحاضر الصلح وغير ذلك من الأوراق الأخرى التي يعطيها القانون هذه الصفة ، وذلك طائلا أن مضمون هذه السندات هو مما تختص بنظره المحاكم في تشكيلها المتعلق بالمواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية .

وبناء على ذلك فإن ما يخرج من اختصاص جهة القضاء العادي - التي يتبعها قاضي التنفيذ - بنصوص خاصة ، فإنه يخرج بالتالي من اختصاص قاضي التنفيذ (٢) .

والاختصاص الوظيفي بالنسبة لجميع درجات المحاكم يتعلق بالنظام العام ، وبالتالي فيجوز للقاضي إثارتة من تلقاء نفسه كما يجوز لكل ذي مصلحة التمسك به .

وإذا حكم القاضي بعدم الاختصاص وظيفيا تعين عليه إعمالا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات أن يقرن عدم الاختصاص هذا بالحكم بالإحالة إلى المحكمة التي يراها مختصة اختصاصا وظيفيا .

(١) أبو الوفا . التنفيذ - ص ٣٦٩ .

(٢) عزمي عبد الغناح . الرسالة - ص ٣١٠ .

١١٨ - وإذا كان قاضي التنفيذ يختص وظيفيا بالإشراف والفصل في كافة منازعات التنفيذ الذي يتم بصدد تنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر الصادرة من المحاكم المدنية والتجارية ، فإنه لا يهم أن يكون محل التنفيذ مالا أو غير مال (٣) .

ومن جهة أخرى يرى البعض أنه لما كان قاضي التنفيذ يعد فرعاً من محاكم القانون العام التي تختص بكل ما يلحق المال من تصرفات قانونية ، فإنه له الفصل في جميع منازعات التنفيذ الخاصة بتنفيذ أحكام المحاكم الإدارية ، وأحكام إجهات أو الهيئات أو اللجان التي يمنحها المشرع اختصاصاً معيناً بمقتضى نص خاص ما دام هذا التنفيذ يمس المال .

وسواء تعلق هذا المساس بالملكية أو بالحيازة أو بأي حق يتصل به . وتبرير ذلك يرجع إلى أن مثل هذه المنازعات إنما هي منازعات تدور حول الشروط الواجب توافرها لاتخاذ إجراءات التنفيذ الجبري على المال . ومن جهة أخرى فإن منازعات التنفيذ التي تنور في هذا الصدد - كما صوف نرى من بعد - لا يمكن أن تمس حجية السند المنفذ به ، ولا تمس من قرب أو من بعد القضاء الكامن في هذا السند ، كما أن هذه المنازعات لا يمكن أن تطرح على قاضي التنفيذ النزاع الذي حسمه الحكم الصادر من غير جهة القضاء ، وذلك لأن منازعة التنفيذ لا تعتبر طعناً على السند الجارى التنفيذ بمقتضاه (٤) .

وعلى ذلك فقاضي التنفيذ يختص وظيفيا بنظر منازعات تنفيذ السندات التنفيذية الصادرة من غير جهة القضاء التي يتبعها هذا القاضي بشرط أن يكون التنفيذ وارداً على مال .

والواقع أنه لا يوجد ما يستوجب لاختصاص قاضي التنفيذ بنظر منازعة التنفيذ أن يكون السند التنفيذي الجارى التنفيذ بمقتضاه صادراً من جهة القضاء التي يتبعها .

١١٩ - وبالنسبة لمنازعات التنفيذ التي يختص بها قاضي التنفيذ اختصاصاً وظيفياً فأننا لا نرى داعياً للخوض في ضرب أمثلة متعددة للمنازعات

(٣) أبو الوفا - المرافعات - ط ١٢ ص ٢٥٠ .

- نقض مدني ١٩٧٣/٢/١ مجموعة النقض ص ٢٤ ص ١٣٦ .

(٤) أبو الوفا - التنفيذ - ص ٣٧٠ .

استى سور برنسبة لتنفيذ السندات الصادرة أو التي تدخل في اختصاص جهة القضاء التي يتبعها قاضي التنفيذ . وذلك نوضح المسألة ، ولأن مثل هذه المنازعات تدخل في اختصاص قاضي التنفيذ الوظيفي سواء كان محل التنفيذ مالا أو غير مال . ويكون محل التنفيذ غير متعلق بالمال في المسائل المتعلقة بالحضانة أو تسليم الصغير أو غير ذلك من المسائل (٥) .

أما بالنسبة للمنازعات التنفيذ الناشئة عن تنفيذ سند تنفيذي صادر عن جهة قضاء أخرى لا يتبعها وظيفيا قاضي التنفيذ ، أو سند صادر عن جهة القضاء التي يتبعها هذا القاضي وإنما تختص بنوع معين من القضايا بالمحاكم الجنائية ، فإن هذه المنازعات لا تخضع لقاضي التنفيذ إلا إذا كان هذا التنفيذ يجري على الأموال فقط أو يكون ماله أن يجري على الأموال .

منال ذلك ما تنص عليه المادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية حيث أنه في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه فإذا قام نزاع من غير انتهم بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها ، فإن الامر يرفع الى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات . وهنا يتضح لنا أن قاضي التنفيذ يختص بنظر اشكالات التنفيذ في نطاق المادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

وتنص المادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع الى المحكمة التي أصدرت الحكم . في نطاق هذه المادة لا يكون لقاضي التنفيذ أى اختصاص بنظر منازعات التنفيذ التي تنازر من المحكوم عليه ، وذلك سواء انصب التنفيذ على مال أو على غير المال .

والأحكام المالية التي تشير اليها المادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية هي الأحكام التي تصدر بالزام المحكوم عليه بدفع مبلغ من النقود كالحكم الصادر بالقرعة أو الرد أو المصاريف أو التعويضات .

أما الحكم الذي يصدر بتوقيع عقوبة جنائية على المتهم مع التعويض المدني لصالح المجني عليه ، ففي مثل هذه الحالة يكون الشق الخاص بالتعويض هو قضاء مدني ينفذ طبقا للأوضاع المقررة في قانون المرافعات .

---

(٥) راجع عكس ذلك . وجاهد راغب . التنفيذ . ص ٢٥٢ حلمش (٢) . وراجع الرد . على ذلك منه عزمي عبد الفتاح . قاضي التنفيذ . ص ٣١٥ وما بعدها . ونحن نزيد هذا الرد الذي أثبتته هذا القية بقوة .

وكل منازعة من غير المحكوم عليه في تنفيذ الشق الخاص بالتعويض يختص بها وظيفيا قاضي التنفيذ (٦) .

١٢٠ - وفيما يتعلق باختصاص قاضي التنفيذ وظيفيا بنظر منازعات التنفيذ الناشئة عن تنفيذ الأحكام الإدارية فإن دراسة هذه المسألة تقتضي التمييز التالي :

١ - إذا كان الحكم صادرا لصالح فرد من الافراد فان تنفيذ هذا الحكم يتم بدون حجز أى انه ينفذ تنفيذا عينيا مباشرا ، وبالتالي فلا يوجد تنفيذ جبرى بالمعنى المعروف نى قانون المرافعات ، وبناء على ذلك فلا يوجد اشكالات تنفيذ جبرى . فاذا امتنعت الادارة عن تنفيذ مثل هذا الحكم كان لصاحب المصلحة رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف المختص الذى يتمتع عمدا عن تنفيذ الحكم (٧) .

٢ - أما اذا كان الحكم الإدارى صادرا لصالح الادارة ، فالادارة بالخيار بين أن تلجأ الى اجراءات التنفيذ المباشر ، أو أن تلجأ الى الطريق المقرر فى قانون المرافعات فاذا لجأت لهذه الطريقة الأخيرة فان منازعات التنفيذ تخضع لاختصاص قاضى التنفيذ بها وظيفيا ، وذلك بشرط أن يرد التنفيذ على مان .

وكما سوف نرى من بعد فان قاضى التنفيذ يتقيد عند نظره لمن هذه المنازعات بذات الضوابط التى تحكم عمله عند نظر منازعات التنفيذ المدنية فلا يملك تفسير الحكم الإدارى أو تصحيح الأخطاء المادية الواردة بها أو المساس ببحيتها (٨) .

١٢١ - وفيما يتعلق بالقرارات الادارية فانه لا يجوز لقاضى التنفيذ أن يأمر بوقف تنفيذ القرار الإدارى الفردى ، واذا عرض عليه نزاع من هذا القبيل فيجب عليه أن يحكم بعدم اختصاصه وظيفيا (٩) .

---

(٦) داس و نصر الدين . ص ٧١ ج ٢/نقض مدنى ١٩٥٦/٦/١٤ مجموعة النقض ص ٧١٨ .

- محمد عبد الحلقى ثمر . التنفيذ ص ٩/مستجبل اسكندرية ١٩٣٣/٤/١٣ المحاماة ص ١٣ ص ٥١١ .

(٧) عبد العزيز بدوي . الوجيز فى قواعد واجراءات تنفيذ الجبرى والتعويض ص ٥٧ .

(٨) وجدى واعب . التنفيذ . ص ٢٥٤/٢/٢٥٤ تزمى عبد الفتاح . ص ٢٢٧ .

(٩) سلمان الطمازى . القضاء الإدارى ١٩٧٦ ص ٣٠ - ٣١ .

ومع ذلك فقاضى التنفيذ يختص بالامر بوقف تنفيذ القرار الإدارى المعلوم وأعمال الاعتداء المادى • ويكون القرار الإدارى معدوما ويعتبر مجرد اعتداء مادى فى الأحوال التى تقوم فيها الإدارة بوضع قراراتها موضع التنفيذ دون حاجة إلى اتباع إجراءات محددة •

أو أن يكون قرار الإدارة قد لحقه عيب جسيم كما لو شرعت الإدارة فى تنفيذ قرار لم يصدر بعد ، أو نفذت قرار سبق أن ألغاه القضاء الإدارى •

فى مثل هذه الأحوال يختص قاضى التنفيذ بمنازعات التنفيذ المتولدة عن تنفيذ مثل هذه القرارات •

وكذلك يختص قاضى التنفيذ بوقف تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة طبقا للوائح غير مشروعة •

وعلى ذلك فإذا صدر قرار إدارى فردى إعمالا لأحكام لائحة مخالفة للقانون ، فإن وقف تنفيذ مثل هذا القرار يكون من اختصاص جهة القضاء الإدارى • فالقرار فى مثل هذه الحالة لا يكون معدوما •

أما إذا قامت الإدارة باتخاذ إجراء مادى لتنفيذ قرار غير مشروع كتوقيع حجز إدارى على أحد الأفراد لاستيفاء رسم تقدره لائحة غير مشروعة ، فإن قاضى التنفيذ يختص بنظر المنازعات التى تنور فى هذا الشأن وله أن يوقف التنفيذ على أساس عدم مشروعية اللائحة •

والواقع أن المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية منعت تأويل القرار الإدارى الفردى ، أما اللائحة فهى كالتشريع تملك المحكمة الامتناع عن تطبيقها دون أن تصل إلى حد إلغائها ، فالأداء مثل هذه اللائحة منوط بجهة القضاء الإدارى دون سواها (١٠) •

١٢٢ - ومع ذلك فهناك عدة قيود تحكم اختصاص قاضى التنفيذ بنظر المنازعات التى تنشأ عن تنفيذ سند صادر من جهة قضاء غير الجهة التى تتبعها وظيفيا قاضى التنفيذ ، ويجب على هذا الأخير احترام هذه القيود • وهذه القيود هى :

١ - ألا يوجد نص في القانون يخول قاضي آخر أو محكمة أخرى نظر هذه المنازعات على وجه التخصيص .

مثال ذلك صلبات وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم انشككة للفصل في منازعات المدونة والقطاع العام ، فهذه الطلبات تختص بنظرها المحكمة المستورية العليا (١١) .

وكذلك وقف تنفيذ القرارات الإدارية فانه يكون من اختصاص جهة القضاء الإداري (١٢) .

ومع ذلك فقد يختص قاضي التنفيذ ، على سبيل الاستثناء ، بوقف تنفيذ القرارات الإدارية وذلك اذا منحه المشرع صراحة هذا الاختصاص . مثال ذلك اختصاص المحاكم الابتدائية بنظر التظلم من قرارات جان الطعن بمصلحة الضرائب أو نظر التظلم من قرارات تقدير القيمة الإيجارية للوحدات السكنية في المحافظات .

ومن الثابت الآن في الفقه أن منازعات المحز الإداري يختص بنظرها قاضي التنفيذ . وذلك لأن المحز الإداري ليس بمشابة قرارات أو أوامر تصدرها الإدارة (١٣) ، بل أن المحز الإداري هو نظام خاص بالتنفيذ وضمه المشرع ليسهل على الإدارة تحصيل حقوقها المالية لدى الأفراد . فالإدارة تتولى القيام بالتنفيذ بدلا من المحضرين ، ولا يعد مسلكها في هذا الخصوص سوى عملا من الأعمال اللازمة لإدارة أموالها ، كما أن هذا العمل لا يعد صادرا منها بمقتضى سلطتها العامة .

وبناء على ذلك فقاضي التنفيذ يختص وظيفيا بنظر كافة المنازعات التي تنشأ بمناسبة المحز الإداري سواء أثرت هذه المنازعة في مرحلة المحز أو في مرحلة البيع ، وسواء أثرت من المنفذ ضده أو من الغير (١٤) .

---

(١١) أبو الوفا . التحكيم وإجراءاته ط ١٩٧٤ ص ٣٠ .

(١٢) تقض ١٩٥١/٣/٢٢ مجلة التشريع والقضاء ص ٤ ص ٢١٩ .

- تقض ١٩٥٣/٥/٢١ مجموعة النقض ص ٤ ص ١٠٧٣ .

(١٣) أبو هيف . المرافعات . ص ١٠٨ .

(١٤) تقض مدني ١٩٦٩/١٢/١٦ مجموعة النقض ص ٢٠ ص ١٢٨٠ .

- حكم المحكمة الإدارية العليا ١٩٥٧/٢/٢ مجموعة أبو شادي ج ١ ص ٨٧٠ .



٢ - لكي يختص قاضي التنفيذ بنظر المنازعات التنفيذية التي تتولد حينما يكون التنفيذ جاريا بناء على سند تنفيذي صادرا من غير الجهة التي يتبعها قاضي التنفيذ فإنه يجب أن يرد التنفيذ على مال أو يكون ماله إلى ذلك. أما إذا كان السند التنفيذي صادرا من الجهة التي يتبعها قاضي التنفيذ وظيفيا فإنه يختص أيا كانت طبيعة المحل الذي سوف يرد عليه التنفيذ .

٣ - على قاضي التنفيذ أن يلتزم ذات القيود التي يلتزم بها عند نظر منازعات التنفيذ الناشئة عن تنفيذ سند صادر من الجهة التي يتبعها ، وذلك عن نظر منازعات التنفيذ الناشئة عن تنفيذ سند صادر من غير جهة القضاء العادي . وبالتالي يتمتع عليه تفسير هذا السند أو تصحيحه أو الاعتداء على صحته أو المساس بمضمون القضاء الكامن فيه .

ومع ذلك فإنه يعفى من احترام هذه القيود بالنسبة للأحكام المدونة ، كالحكم الصادر ممن زالت عنه ولاية القضاء ، أو الحكم الصادر على شخص توفي قبل رفع الدعوى عليه .

هذه هي القيود التي يجب على قاضي التنفيذ أن يحترمها حينما يمارس اختصاصه الوظيفي ، مع ملاحظة أن هذا الاختصاص يتعلق بالنظام العام .

١٢٣ - وبالإضافة إلى هذا الاختصاص المتعلق بإصدار الأحكام الموضوعية والوقائية الذي يمارسه قاضي التنفيذ داخل نطاق اختصاصه الوظيفي .

فانه يختص أيضا اختصاصا وظيفيا بالأعمال التنفيذية وتشمل هذه الأعمال الرقابة على إجراءات التنفيذ ، كما تشمل تعيين من يقوم بها ، ومباشرة بعضها الآخر بنفسه . وقاضي التنفيذ يختص بهذه الأعمال باعتباره عضوا تنفيذيا في جهة القضاء العادي (١٥) .

وننتقل الآن إلى استكمال دراسة الاختصاص القضائي لقاضي التنفيذ، وبعد أن عالمنا اختصاصه الوظيفي ننتقل الآن إلى دراسة الاختصاص النوعي لقاضي التنفيذ .

### الفرع الثالث الاختصاص النوعي لقاضي التنفيذ

١٢٤ - يقصد بالاختصاص النوعي لقاضي التنفيذ تحديد نوع المنازعات التي يختص بها قاضي التنفيذ وكذلك تحديد الأعمال التنفيذية التي يختص بها هذا القاضي .

والقاعدة العامة في هذا الصدد هي أن قاضي التنفيذ - في نطاق اختصاصه القضائي - يختص بكافة المنازعات التي تنشأ أثناء التنفيذ الجبري وتعرض عليه في شكل خصومة . بمعنى أن هذا القاضي يختص نوعياً بكافة مسائل التنفيذ التي تدخل في اختصاص جهة القضاء العادي إلا إذا ناطها المشرع بمحكمة أخرى بنص خاص في قانون المرافعات أو بنص خاص في قانون سابق أو لاحق على صدور هذا القانون (١) .

فالقاعدة في هذا المجال هي أن النقص الخاص يجب النص العام ، وبناء على ذلك يبقى اختصاص مأمور التفليسة في الإشراف على إجراءات التفليسة وهي إجراءات تنفيذ خاصة ولا اختصاص لقاضي التنفيذ في هذا الشأن (٢) .

كما تختص المحكمة الجزئية دون قاضي التنفيذ بمنازعات التنفيذ المتعلقة بإيجار الأراضي الزراعية طبقاً لتعديل قانون الإصلاح الزراعي بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ (٣) .

ولن نمود هنا إلى تحديد منازعات التنفيذ التي يختص بها نوعياً قاضي التنفيذ . فهذا الموضوع قد سبق معالجته بما فيه الكفاية في الباب الأول من هذا المؤلف .

---

(١) غنى والي . التنفيذ . ص ١٢٦/أبواب الوفا . التنفيذ ص ٢٧٤/وجدي راغب ص ٢٥٤ .

(٢) وجدي راغب . ص ٢٥٤ .

(٣) كمال عبد العزيز . المرجع السابق . ص ٤٤٥ .

ويلاحظ أن الاختصاص النوعي لقاضي التنفيذ يمتد الى كل ما يتعلق بالتنفيذ الجبرى من منازعات سواء اتخذت هذه المنازعة صورة الدعوى او الامر على عريضة ، وسواء كان القرار الصادر فى هذه المنازعة حكم أو امر .

كما أن تحديد الاختصاص النوعي لقاضى التنفيذ على هذا النحو أدى الى سلب اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بمنازعات التنفيذ الوقتية التى يختص بها حسب ما كان ينص عليه القانون السابق فى المادة ٢٩ مما أدى الى تعديل هذه المادة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ( مادة ٤٥ مرافعات ) .

١٢٥ - وبما أن قاضى التنفيذ له اختصاص نوعى شاسل بكافة منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية ، فانه ينبئ على ذلك أنه اذا طلب منه أن يحكم بمسئمة مستعجلة بى منازعة موضوعية ، نانه لا يحكم بعدم اختصاصه ، وانما يلتزم باعطاء التكييف الصحيح لهذه المنازعة ويحكم فيها على مقتضى هذا التكييف ولا عبء بالوصف القانونى الذى يخله المحصوم على هذه المنازعة(٤) .

وعلى ذلك وفى نطاق هذا الفرض فعلى قاضى التنفيذ أن يفصل بى هذه المنازعة ونقا للجراءات المعتادة للمنازعات الموضوعية وذلك اذا كانت هذه المنازعة يصدق عليها هذا الوصف (٥) . ومع ذلك فهناك رأى فى الفقه يرى بأنه اذا طلب من القاضى احكم فى منازعة مستعجلة وفقا لوصف المحصوم، ثم وجد هذا القاضى ان هذه المسألة لا يتوافر فيها ركن الاستعجال ، فيجب على القاضى أن يحكم بعدم اختصاصه دون احالة ويحدد جلسته لنظر الدعوى ونقا للتكييف الصحيح (٦) .

والواقع أنه لا يمكن تأييد هذا الرأى فقاضى التنفيذ هو صاحب الاختصاص العام بنظر كافة منازعات التنفيذ . وقاضى التنفيذ شأنه شأن أى قاضى ملزم باعطاء التكييف الصحيح لوقائع النزاع بغض النظر عن تكييفات المحصوم وأوصافهم القانونية ، فالتكييف مسألة قانونية ، والقاضى يعلم القانون وهو ملزم بتطبيقه فى حدود موضوع وسبب الطلب القضائى . ومن جهة أخرى فالحكم بعدم الاختصاص الذى يقول به الرأى السابق

(٤) نبيل عمر . سبب الطلب القضائى أمام محكمة الاستئناف . ص ١٦٠ .

(٥) وجمى راجب . تنفيذ . ص ٢٥٤ .

(٦) نبيل عمر . النظرية العامة للطن بتنقض . منشاه المعارف ص ١٦٨ .

ثم تحديد جلسة لا نستطيع الأخذ به في مثل هذا الغرض حيث أن قاضي التنفيذ هو صاحب الاختصاص الشامل بنظر كافة منازعات التنفيذ(٧) .

١٣٦ - ومن جهة أخرى فإذا رفعت منازعة متعلقة بالتنفيذ الى قاضي التنفيذ ، ثم زال أثناء نظرها مسألة تعلقها بالتنفيذ أى صارت منازعة عادية مما لا يختص به قاضي التنفيذ . فعلى قاضي التنفيذ أن يعطى هذه المنازعة الوصف الصحيح ويحكم على مقتضى ذلك .

مثال ذلك أنه إذا أقيمت دعوى استرداد منقولات محجوزة أو دعوى استحقاق فرعية ، وأثناء نظرها وقبل الحكم فيها تنازل الحاجز عن الحجز ، أو حكم نهائيا بإطلاق الحجز ، عندئذ تصبح هذه الدعوى دعوى عادية بمجرد طلب ملكية منقولات أو عقارات ، وبالتالي لا يختص بها قاضي التنفيذ اختصاصا نوعيا . ويكون عليه في هذه الحالة أن يحكم ومن تلقاء نفسه بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة المختصة عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات(٨) .

والاختصاص النوعي لقاضي التنفيذ يتعلق بالنظام العام وبالتالي فلا يجزى اتفاق المصوم على منح هذا الاختصاص الى محكمة أخرى . وعلى المحكمة التي ترفع اليها منازعة تنفيذية غير مختصة بها أن تحكم بعدم الاختصاص والاحالة الى قاضي التنفيذ المختص عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ويجوز التمسك بعدم الاختصاص النوعي في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف أو محكمة النقض(٩) . وإذا طلب من قاضي التنفيذ إصدار أمر لا يدخل في اختصاصه فعليه أن يرفض إصداره(١٠) .

ونتنتقل الآن الى دراسة الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ .

(٧) نبيل عمر . إجراءات التنفيذ . منشأة المعارف . ص ٢٥٠ .

(٨) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٧٦ .

(٩) نبيل عمر . الطعن بالنقض . ص ٢٥٠/نبيل عمر . الطعن بالاستئناف ص ٤٥٠ .

(١٠) وجدي راغب . التنفيذ . ص ٢٥٤ .

## الفرع الرابع الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ

١٢٧ - تنص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه : « يكون الاختصاص عند التنفيذ على المنقول لدى المدين لمحكمة التنفيذ التي يقع المنقول في دائرتها ، وفي حيز ما للمدين لدى الغير لمحكمة موطن المحجوز لديه » .

ويكون الاختصاص عند التنفيذ على العقار للمحكمة التي يقع العقار في دائرتها فإذا تناول التنفيذ عقارات تقع في دوائر محاكم متعددة ، كان الاختصاص لاحداها » .

وتنص المادة ٢/٥٩ من قانون المرافعات على أنه : « وفي المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات يكون الاختصاص للمحكمة التي يجري في دائرتها التنفيذ » .

وتنص المادة ١/٤٩ من هذا القانون على القاعدة العامة في شأن الاختصاص المحل أيا كان القاضي الذي يراد تحديد اختصاصه محليا ، ويجري هذا النص على أنه : « يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » .

وتنص أخيرا المادة ٦٢ من قانون المرافعات على أنه : « إذا اتفق على اختصاص محكمة معينة يكون الاختصاص لهذه المحكمة أو للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه » .

على أنه في الحالات التي ينص فيها القانون على تحويل الاختصاص لمحكمة على خلاف حكم المادة ٤٩ لا يجوز الاتفاق مقدما على ما يخالف هذا الاختصاص » .

وبناء على هذه النصوص ذهب البعض الى القول بوجود التمييز بين الاختصاص بنظر المنازعات الموضوعية والمنازعات الوقتية وذلك بهدف تحديد الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ » .

فالمنازعات الموضوعية يراعى في تحديد الاختصاص المحل بشأنها نص المادة ٢٧٦ ويتحدد اختصاص قاضى التنفيذ بها بناء على هذا النص .

أما منازعات التنفيذ الوقتية فيراعى بشأن تحديد اختصاص قاضى التنفيذ بها محليا نص المادة ٢/٥٩ (١) .

هذا القول الغريب يؤدى الى نتيجة تناقض تماما ما قصده المشرع من ايجاد محكمة تنفيذ يعهد اليها وحدها بالفصل والاشراف والمتابعة التامة لعملية التنفيذ وحسم منازعاتها (٢) .

والواقع أن هذا القول يؤدى الى النتيجة التالية :

فى حالة تعدد العقارات التى يجرى عليها التنفيذ ووقوعها فى نفاق عدة محاكم ، فانه ، حسب الرأى السابق ، يجب طرح المنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ أمام أى من قضاة لتنفيذ الذين يقع أحد العقارات فى حدود اختصاصهم الاقليمى حتى ولو لم تكن المنازعة متعلقة بهذا العقار .

أما اذا كانت المنازعة المثارة هى مجرد منازعة وقتية فان القاضى الذى يختص بها هو قاضى التنفيذ الذى يقع العقار الذى أثرت بشأنه المنازعة فى حدود اختصاصه الاقليمى دون غيره من مسائر القضاة الذين تقع باقى العقارات فى نطاق اختصاصهم الاقليمى (٣) .

١٢٨ - ويذهب جمهور الفقه الى أن اختصاص قاضى التنفيذ المحل تحكمه المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات وذلك بالنسبة لكافة أنواع منازعات التنفيذ ، سواء كانت منازعات وقتية أو منازعات موضوعية (٤) .

ومن جهة أخرى فالمادة ٢٧٥ السابقة مباشرة للمادة ٢٧٦ تنص على الاختصاص النوعى لقاضى التنفيذ بالنسبة لكافة منازعات التنفيذ ، فاذا تلتها المادة ٢٧٦ فمعنى ذلك أنه لا بد أن يكون المقصود منها هو تنظيم الاختصاص المحل لمنازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية .

(١) رابى وصهر الدين . ج ٢ ص ٤٢ .

(٢) عزمى عبد الفتاح . قاضى التنفيذ . ص ٢٥٤ .

(٣) وجدى واغب . التنفيذ . ص ٢٥٥ - هيمش (١)/عزمى عبد الفتاح ص ٣٥٤ .

(٤) محمد عبد اللطيف . القضاء المستعجل . ص ٤٨٥/محمد عبد الحالى عمر . مبادئ

لتنفيذ ص ٢٠٩/رمزى سيف . التنفيذ . ص ٢٠٥/أمنية النمر . التنفيذ ص ٢٦ .

وأيضاً يرى بعض الفقه أنه لم يكن هناك أى مبرر لإيراد الفقرة الثانية من المادة ٥٩ ، لأن الاختصاص بالمنازعات المستحيلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات أصبح من اختصاص قاضى التنفيذ الذى يتحدد اختصاصه المحلى طبقاً للمادة ٢٧٦(٥) .

ومع ذلك فقد أشار البعض بأن المادة ٢/٥٩ من قانون المرافعات يظل لها مكان للتطبيق وذلك فى الأحوال التى لا يجرى فيها التنفيذ تحت إشراف قاضى التنفيذ(٦) .

وأخيراً يرى الفقه الراجح أن المادة ٢/٥٩ تقرر القاعدة العامة فى الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ وذلك على أساس مكان التنفيذ ، ذلك أن المحكمة التى تقع الأموال فى دائرتها هى أقرب المحاكم إلى محل التنفيذ .

وعمالاً لهذه القاعدة العامة ورد نص المادة ٢٧ من قانون المرافعات لكى يحدد على وجه الدقة والتفصيل مكان التنفيذ .

كما أنه من المرجح أن واضع قانون المرافعات الجديد قد احتفظوا بهذا النص وهو يقابل نص المادة ٦٦ من القانون الملقى دون أن ينتبهوا إلى أن القانون قد أفرد نص خاصاً للاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ . وبناءً على ذلك فالاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ تحكمه المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات .

١٢٩ - ويتحدد الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ وفقاً للمكان الذى توجد به الأموال المراد التنفيذ عليها ، وذلك حتى يكون المال المنفذ عليه قريباً من هذا القاضى ، وأن يكون القاضى قريباً من هذا المال مما يسهل هيئته عليه .

ونتولى فيما يلى تحديد الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ على ضوء الضوابط التى وردت بالمادة ٢٧٦ من قانون المرافعات ، فنقول فيما يلى دراسة الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ فى حيز المنقول لدى المدين ، ثم ندرس هذا الاختصاص بصدد حيز ما للمدين لدى الغير ، ثم ندرسه فى خصوص التنفيذ على عقار وأخيراً نوضح هذا الاختصاص المحلى فيما يتعلق بالحيز التحفظى .

(٥) كمال عبد العزيز . ص ١١٢ .

(٦) أمينة النمر . التنفيذ . ص ٢٦ وما بعدها .

١٣٠ - أولا : الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ في حجز المنقول لدى المدين :

تنص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات في صدرها على أن : « يكون الاختصاص عند التنفيذ على المنقول لدى المدين لمحكمة التنفيذ التي يقع المنقول في دائرتها » .

هذا النص يواجه المنقول المادى الموجود في حيازة المدين أو من يمثله والملوك له .

وهذا النص يواجه كافة الصور التي يوجد عليها المنقول .

هذا المنقول قد يكون شيئا واحدا ، وقد يتعدد ، فإذا كان كذلك فاما أن توجد هذه المنقولات في مكان واحد ، واما أن تتعدد الأماكن التي توجد بها هذه المنقولات وتقع في دوائر اختصاص قاضي تنفيذ واحد محليا .

١ - وحدة أو تعدد المنقولات المادية الموقع عليها الحجز ووقوعها جميعا في دائرة اختصاص محل لقاضي تنفيذ واحدة :

في مثل هذه الحالة فإن الاختصاص المحل بالإشراف على هذا التنفيذ ، والفصل في جميع المنازعات الموضوعية والوقعية الناشئة عن هذا التنفيذ يختص بها محليا قاضي التنفيذ الذي تقع هذه المنقولات في دائرته .

٢ - المنقولات الجارية التنفيذ عليها تقع في دوائر محاكم متعددة :

في مثل هذه الحالة يجب القول بتعدد قضاة التنفيذ المختصين محليا بنظر منازعات التنفيذ الذي يجري على هذه المنقولات كل في دائرة اختصاصه .

فالمرجع لم يقرر بالنسبة لهذه الحالة حكما مماثلا لحالة تعدد المقارات ، ووقوعها في دوائر مختلفة لعدة قضاة مختصين بالتنفيذ .

والراجع في الفقه في مثل هذه الحالة أن المجوز تتعدد بتعدد هذه المنقولات ، وكذلك يتعدد القضاة المختصين محليا بنظر منازعات التنفيذ الناشئة عن الحيز على هذه المنقولات ، وتختص كل محكمة بالتنفيذ الذي



• **يجرى في دائرتها (٧) \***

وإذا تعدد الحاجزون على منقولات مدينهم فالاختصاص ينعقد لقاضي التنفيذ الذي تقع بدائرتة تلك المنقولات •

١٣١ - ومع ذلك يرى البعض (٨) أن تعدد قضاة التنفيذ المختصين محليا رغم وحدة السند التنفيذي يتنافى مع هدف المشرع من جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في ملف واحد وفي يد قاضي واحد • ويزيد الأمر غرابة إذا كان المدين شخص واحد ويجرى التنفيذ ضده بناء على سند تنفيذي واحد • وبناء على ذلك ذهب البعض الى القول بأنه من المستحسن البحث عن معيار آخر غير موقع المال المنفذ عليه لتحديد الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ ، واختار هذا البعض موطن المحجوز عليه واعتبره الضابط في تحديد الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ (٩) •

وبناء على هذا الرأي فإذا تعددت منقولات المحجوز عليه الجارى التنفيذ عنها واتحد محل اقامته فهنا يوجد قاضي تنفيذ واحد يختص محليا ، هو القاضي الذي يقع بدائرتة موطن المحجوز لديه •

وأيا ما كانت الحجج التي يستند اليها هذا الرأي فإنه يصلح لأن يكون نقدا للسياسة التشريعية من أن يكون معيارا يعمل به ، ذلك أن هذا الرأي يعمل المعيار العام الوارد في المادة ٤٩ من قانون المرافعات بصدد تحديد الاختصاص المحل بوجه عام • في حين أن المشرع نص على غير ذلك في المواد ٢/٥٩ والمادة ٢٧٦ من قانون المرافعات •

وبالإضافة الى ذلك فهذا الاقتراح يصطلم بالمادة ٢/٦٢ من قانون المرافعات التي تنص على أنه : « في الحالات التي ينص فيها القانون على تخويل الاختصاص لمحكمة على خلاف حكم المادة ٤٩ لا يجوز الاتفاق مقدما على ما يخالف هذا الاختصاص » •

---

(٧) وحيدى راجب/ص ٢٥٥ • راتب ونصر الدين • ج ٢ • ص ٤٢/محمد عبد اللطيف ص ٤٨٧/عبد الباسط جيمى • التنفيذ • ط ٢ • ص ٥٦/كمال عبد العزيز • ص ٥٤٦/نصحي دالى • ص ١٢٤ •

(٨) أبو الوفا • التنفيذ • ص ٣٧٧/أمينة النور • التنفيذ • ص ط ١٩٧١ •

(٩) أمينة النور • التنفيذ • ص ٢٦ وما بعدها •

١٣٢ - وذهب رأى آخر (١٠) الى انقول - حلاً لملاج هذه المشكلة - بأنه من الممكن في الغالب الأعم من الاحوال جميع منازعات التنفيذ أمام قاضي واحد من قضاة التنفيذ وذلك اذا وجد ارتباط بينهما ، وأنه من الممكن تحقيق هذا الجمع في أى مرحلة من المراحل التى يمر بها النزاع وذلك على أساس أن قواعد الارتباط تملو على قواعد الاختصاص المحل .

. ووجه الى هذا رأى نقد مفاده أن تجميع الاختصاص في يد قاضي واحد يتطلب توافر علاقة الارتباط من جهة ، وتمسك أحد الخصوم بهذا الارتباط كمبرر لجمع الاختصاص في يد قاضي واحد من جهة أخرى ، وقد لا تتوافر هذه الشروط أو قد يتخلف أحدها (١١) .

١٣٣ - وأخيراً ذهب رأى آخر الى القول بقياس حالة تعدد المنقولات ووقوعها في دوائر اختصاص محلي لعدد من قضاة التنفيذ على حالة تعدد العقارات المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات .

وبناء على ذلك يتوحد الاختصاص المحل لى قاض يقح المنقول في دائرته بنظر كافة منازعات التنفيذ حتى ولو تعلقت بمنقول يقح في دائرة اختصاص قاض آخر (١٢) .

ويبرر هذا رأى وجهة نظره هذه بالقول بأنه لم يدر في خلد المشرع وضبح نص مغاير لما نص عليه بشأن التنفيذ على عقار ، ولا يتصور أن تشذ هذه الحالة عن حالة التنفيذ على عقار . بل ان اعمال قواعد القياس تقتضى الأخذ بهذا المنطق :

- ففي الحالتين تتعدد المحجوز باختلاف مكان الأموال المحجوزة .

- وفي الحالتين تكون هناك أكثر من محكمة مختصة .

- وفي الحالتين يهدف المشرع الى جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في ملف واحد وفي يد قاض واحد .

---

(١٠) اسكندر زغلول . ص ٢٢/ راتب ونصر الدين . ص ٤٧ .

(١١) عبد الحالى عمر . ميلادى . ص ٥٥ .

(١٢) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٢٧٧ .

- وبالنظر الى التشريعات المقارنة نجد أن هناك بعض القوانين كالقانون اللبناني يسمح لقاضى التنفيذ أن ينيب قاضى آخر فى صدد اجراءات التنفيذ على الاموال التى تقع فى دائرة اختصاصه(١٣) .

ومع ذلك فجميع هذه الآراء تظل مجرد اجتهادات فقهية لا تغير من الوضع التشريعى القائم . هذا الوضع ينص على تعدد قضاة التنفيذ المختصين محليا اذا تعدد المنقولات الجارى عليها الحجز ووقعت فى دوائر اختصاص محلي مختلفة لعدة قضاة تنفيذ(١٤) .

### ١٣٤ - ثانيا : الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ فى حالة حجز ما للمدين لدى الغير :

تنص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أن محكمة التنفيذ المختصة فى حجز ما للمدين لدى الغير هي المحكمة التى يقع بدائرتها موطن المحجوز لديه .

وأساس هذا النص يكمن فى أنه اذا كان المال الوارد عليه الحجز منقولاً مادياً أو حقا من الحقوق الشخصية فانه يوجد فى موطن المحجوز لديه .

وهذا النص يواجه حالة المنقول المادى أو الدين الذى يوجد فى ذمة هذا الشخص سواء كان واحد أو متعددا . وبالتالي فهذا النص يحقق توحيداً للاختصاص المحلى رأينا من قبل صوبته فى الحجز الموقع على منقولات المدين ذاته .

وبمعنى آخر يؤدى هذا الضابط الى توحيد الاختصاص المحلى الذى لا يحققه معيار مكان المنقول المادى .

أما فى الأحوال التى يتعدد فيها المحجوز لديهم ويقع موطن كل منهم فى دائرة أكثر من محكمة تنفيذ واحدة ، فانه لا مناص من تصدّد محاكم

---

(١٣) أبو الوفا - تنفيذ - ص ٣٧٧ .

(١٤) نبيل عمر - اجراءات التنفيذ - منشأة المعارف - ص ٥٤٠ . ومع ذلك فالمعمل القضائى الذى يستقر عليه قضاة التنفيذ من الممكن أن يجد حلا عمليا يستقر عليه رغم صراحة النصوص - وهذا هو ما يسمى بتأثير المدرسة التضائية على النصوص الوضعية القائمة .

التنفيذ حسب موطن كل منهم رغم وجبة السند التنفيذي الذى يجرى التنفيذ بمقتضاه (١٥) .

ويرى البعض (١٦) أنه اذا ثارت منازعة فى التنفيذ قبل أن يبدأ وبالتالى قبل أن يتحدد مكان التنفيذ فإن الاختصاص يكون لمحكمة موطن المدعى عليه عملاً بالقواعد العامة .

ومثال ذلك الحالة التى يطلب فيها الدائن ، الذى لا يحمل سنداً تنفيذياً ، أو كان دينه غير معين المقدار ، الحصول على إذن بتوقيع الحجز على ما لمدينه لدى الغير .

فى مثل هذه الحالة يرى الفقه السابق أن محكمة التنفيذ التى تختص بإصدار الأمر بتوقيع الحجز هى محكمة موطن المحجوز عليه التى تتحدد وفقاً للقواعد العامة . وتبرير ذلك يرجع - فى رأى هذا الفقه - الى أن المحجوز لديه لا شأن له بهذه المحسومة ( أى خصومة الأمر بتوقيع الحجز ) (١٧) .

وانتقد هذا الرأى على أساس وجوب العمل بالمادة ٢٧٦ دون غيرها من القواعد العامة التى تحدد الاختصاص المحل .

فضلاً عن أنه فى الأخذ بالرأى السابق ما يؤدى الى عكس الهدف الذى من أجله أنشئ نظام قاضي التنفيذ (١٨) .

**١٣٥ - ثالثاً : الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ فيما يتعلق بالتنفيذ على عقار :**

تنص المادة ٢/٢٧٦ من قانون المرافعات على أن : « يكون الاختصاص

---

(١٥) عزى عبد الفتاح . قاضي التنفيذ . ص ٣٦٥ / اسمه أبو الوفا . قاضي التنفيذ .

ص ٧٠٧ / فتحى والى . التنفيذ . ص ١٢٥ / نبيل عز - التنفيذ . ص ٤٥٠ .

(١٦) وجدى راتب . التنفيذ . ص ٢٥٥ / أبو الوفا . قاضي التنفيذ . ص ٧٠٧ .

(١٧) أبو الوفا . التعليق . ج ٢ . ص ١٠١٢ .

(١٨) عزى عبد الفتاح . قاضي التنفيذ . ص ٣٦٦ .

و يستثنى من كل هذه القواعد الأحوال التى قد ينص فيها المشرع على اختصاص محكمة أخرى كما هو الحال بسند المادة ٣٣٥ التى تنص على أن المحكمة المختصة برفع الحجز هى محكمة موطن المحجوز عليه .

عند التنفيذ على العقار للمحكمة التي يقسح العقار في دائرتها فإذا تناول التنفيذ عقارات تقع في دوائر محاكم متعددة كان الاختصاص لاحداها •

ومن هذا النص يتضح أن المشرع عقد الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ الذي يقع في دائرته العقار ، والنص في مأخذه هذا قد اعتمد القاعدة الأساسية في الفقه وهي التي تتخذ موقع العقار مكانا لتحديد النظم القانونية المتعلقة به ومنها قاعدة الاختصاص المحل •

وعلى هذا فإذا وقع العقار بأكمله في دائرة اختصاص محكمة واحدة انعقد الاختصاص لهذه المحكمة •

أما إذا قام الدائن بالحجز على مجموعة عقارات مملوكة للمدين ، وهذا جائز إذا قدر هذا الدائن أن عقارا واحدا لا يكفي ، فإنه إذا كانت جميع هذه لعقارات تقع في دائرة اختصاص محكمة تنفيذ واحدة ، فتكون هي المحكمة المختصة محليا •

أما إذا وقعت هذه العقارات في دوائر أكثر من محكمة تنفيذ واحدة ، أو إذا كان العقار المنفذ عليه واحدا ، ولكنه يقع في دوائر أكثر من محكمة تنفيذ واحدة ، فنص المادة ٢٧٦/٢ من قانون المرافعات صريح في أن الاختصاص ينعقد لأي من هذه المحاكم •

ويتم ذلك عن طريق طلب التنفيذ الذي يقدمه الدائن الى أي محكمة تنفيذ يختارها • وبذلك تختص هذه المحكمة بكل ما يتعلق بهذا التنفيذ العقاري من اشراف ورقابة وفصل في منازعات (١٩) •

ومع ذلك فقد ذهب رأى وجيه في الفقه (٢٠) الى القول بأن هذا النص لا يترتب عليه منع تمدد الحجز باختلاف موقع العقارات المجوزة • ويؤيد بعض الفقه الحديث هذا الرأي (٢١) •

وبيني هذا الرأي الأخير اعتقاده على أساس :

١ - أن المشرع لم يحدد محكمة معينة دون غيرها ، ولكنه ذكر أن

---

(١٩) نبيل عمر • إجراءات التنفيذ • ص ٤٥٠

(٢٠) عبد الحائق عمر • مبادئ التنفيذ • ص ٥٥

(٢١) عزى عبد الفتاح • الرسالة • ص ٣٥٨

الاختصاص يكون لأحد المحاكم التي يقع أحد العقارات المراد التنفيذ عليها في نطاقها ، وهو ما يعني أن يكون لطالب التنفيذ حرية اختيار أى محكمة من المحاكم التي يقع في دائرتها عقار من العقارات إذا تعددت ، أو جزء من العقار إذا وقع العقار الواحد في دائرة أكثر من محكمة تنفيذ .

٢ - ويرى هذا الفقه أيضا أنه يجوز قياسا على ذلك للمنفذ ضده أو لشخص من الغير إثارة منازعات التنفيذ أمام أية محكمة من المحاكم التي تقع العقارات في دائرتها حتى ولو كانت غير المحكمة التي لجأ إليها طالب التنفيذ .

١٣٦ - ومع ذلك فأننا لا نؤيد هذا الرأي للأسباب الآتية :

١ - المشرع في الواقع حدد في نص المادة ٢/٢٧٦ المحكمة المختصة محليا بنظر كل ما يتعلق بالتنفيذ على عقار .

هذه المحكمة هي المحكمة التي يقسح في دائرتها أحد العقارات إذا تعددت ، أو جزء منه إذا وقع العقار في دائرة اختصاص أكثر من محكمة تنفيذ واحدة .

وهذا الأسلوب في الصياغة التشريعية واضح وهو يشابه ما نص عليه المشرع في المادة ٢/٢٨٠ مرافعات حينما عدد السندات التنفيذية وقال في آخر هذه الفقرة ٠٠٠ « والأوراق الأخرى التي يعطيها القانون هذه الصفة » . فتمثل هذه الصياغة لا تعني أن تعداد السندات التنفيذية قد ورد على سبيل المثال ، بل ان هذا التعداد قد ورد على سبيل الحصر . لأن المحرر لن يكون سنداً تنفيذياً الا في الأحوال التي يعطيه فيها القانون هذه الصفة .

ومن جهة أخرى فإن الاجراء الذى يتخذه طالب التنفيذ عن طريق تقديمه لطلب التنفيذ الى محكمة معينة مما ورد في المادة ٢/٢٧٦ يؤدي وبقوة القانون الى تحديد المحكمة المختصة . ومن ناحية أخرى فانه من المعروف أن الطلب اذا قدم الى محكمة فانه ينزع الاختصاص عن غيرها من المحاكم الأخرى ولو كانت هي أيضا مختصة . وقدير على ذلك بأن طلب التنفيذ ليس مطالبة قضائية بالمعنى الفني وبالتالي فلا يترتب على تقديمه نزاع الاختصاص من سائر المحاكم الأخرى . ومع ذلك فتمثل هذا الطلب يعتبر في رأينا هو الأداة الفنية التي يتولدها منها تحديد المحكمة المختصة محليا بكل ما يتعلق بالتنفيذ على عقار .

٢ - أما فيما يتعلق بجواز رفع اشكالات التنفيذ من جانب المنفذ ضده أو شخص من الغير أمام أية محاكم أخرى مما يقع في نطاقها الاقليمي أحد المقاررات المنفذ عليها أو أحد أجزائها ، فإنه حتى بفرض حصول ذلك فإنه من الممكن الدفع بالاحالة الى المحكمة التي قدم اليها طلب التنفيذ وذلك لوضوح علاقة الارتباط التي تبرر تجميع كافة العناصر المتعلقة بذات النزاع أمام المحكمة التي اختصت أولا بنظره (٢٢) .

### ١٣٧ - رابعا : الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ في احوال الحجز التحفظي :

صيغة المادة ١/٢٧٦ من قانون المرافعات حددت ببعض الفقه الى القول بأن هذه المادة بفقرتها لا تطبق الا اذا كان التنفيذ قد بدأ بالفعل . ذلك أن هذه المادة تنص على أنه : « يكون الاختصاص عند التنفيذ ... » فكلمة « عند » تعني لدى هذا الفقه البدء في التنفيذ بالفعل وذلك بتوقيع الحجز على المنقولات أو المقاررات . أما قبل الحجز التنفيذي فإنه ، حسب هذا الرأي لا يمكن ادعاء منه اقواعد الواردة في المادة ٢٧٦ والتي تحدد الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ (٢٣) .

وبناء على هذا الرأي فاذا لم يكن التنفيذ قد بدأ ونارت منازعة فيه قبل بدئه فالقاضي المختص محليا يحدد بأعمال المادة ٤٩ مرافعات أي القاضي الذي يقع في دائرته موطن المحجوز عليه وذلك بالنسبة للمنازعات الموضوعية . أما المنازعات الوقتية فيحدد القاضي المختص بها محليا حسب نص المادة ١/٥٩ الى القاضي الذي يقع في دائرته موطن المدعى عليه أو المحكمة المطلوب اتخاذ الاجراء في دائرتها . أما اذا كان الحجز التنفيذي قد توقع فإن المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات تجد المجال المعادي لتطبيقها (٢٤) .

ومن جانبنا فان هذا الرأي لا يمكن التسليم به ، لأن اعمال المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات لا يتوقف على كون التنفيذ قد بدأ أو لم يبدأ بحد ، بل ان هذه المسألة في الفقه ما زالت محل خلاف شديد ، اذ يدور

(٢٢) تبيل عمر . المدع بعدم القول ونظامه القانوني . منشأة المعارف ١٩٨١ ص ٢٣٠ .

ـ تبيل عمر . التنفيذ القضائي واجراءاته . منشأة المعارف ١٩٨١ ص ٥٢٠ .

(٢٣) عزمي عبد الفتاح . الرسالة . ص ٣٤٩/عيد الباسط جيمبي . التنفيذ ط ١٩٧٤

ص ٥٢/فنجي ولي . التنفيذ . ط ٢ ص ١٢٦ . وجدي زغب . التنفيذ . ص ٢٥٥ هامش (٢) .

(٢٤) عيد الحائقي تيمر - مبادئ التنفيذ . ص ٥٨ .

الرأى حول تحديد اللحظة التى يمكن القول بأن التنفيذ قد بدأ فيه بالفعل (٢٥) .

ومن جهة أخرى فتحديد المحكمة المختصة بالتنفيذ يجب أن يتم قبل الشروع فيه ، وذلك لسبب بسيط هو أن طالب التنفيذ عليه أن يتقدم بطلب تنفيذ حتى يمكن تحريك نشاط السلطة التنفيذية والقضائية لعمال التنفيذ الجبرى ، هذا الطلب يقدم الى محكمة التنفيذ التى يحددها نص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات . وتحديد هذه المحكمة سهل لأن طالب التنفيذ هو الذى يختار المال الذى سوف يرد عليه التنفيذ وبالتالي تتحدد المحكمة المختصة وفقا لهذه المادة .

ومن جهة أخرى فإنه لا يتصور عملا ومنطقا أن يطلب التنفيذ من القاضى المحدد فى المادة ٤٩ مرافعات ، أو فى المادة ٢/٥٩ مرافعات ثم بعد ذلك وبعد البدء فى التنفيذ تذهب الى القاضى الذى تحدده المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات .

وأخيرا فالقاضى المختص نوعيا معروف فى جميع هذه الحالات وسواء بدء فى التنفيذ أم لم يبدأ فيه بعد ، هذا القاضى هو قاضى التنفيذ ، واختصاص هذا القاضى المحلى معروف حسب المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات .

لهذا فأننا لا نوافق على ما ذهب اليه الرأى السابق .  
والدليل الخامس على صحة ما نراه ، هو ما ذهب اليه الرأى السابق ، من أنه فى حالات المحجز التحفظى فإن القاضى المختص محليا هو القاضى الذى تحدده المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات .

وأيضا فإن المادة ٢٧٦ هى الواجب اعمالها فى تحديد القاضى المختص محليا فى حالة التنفيذ الجبرى العينى أو المباشر .

وأيضا فى حالات التنفيذ على غير المال فإن القاضى المختص محليا هو القاضى الذى يقع موطن المدين المنفذ ضده فى دائرة اختصاصه (٢٦) .

---

(٢٥) بيل عمر . اجراءات التنفيذ . ص ٢٢٠ .

(٢٦) عزمى عبد الفتاح . الرسالة . ص ٢٥٢ .



١٣٨ - وهناك أخيراً سؤال يطرح نفسه في هذا المقام ويدور هذا السؤال حول ما إذا كان الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ يتعلق أو لا يتعلق بالنظام العام .

الاجابة على هذا السؤال تقتضى القول بأن الفقه في ذلك منقسم الى اتجاهين . ونستعرض فيما يلي هذين الاتجاهين وأدلتهما ونقدمهما وتحديد الرأي الذى نميل اليه .

١٣٩ - **الاتجاه الأول :** الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ يتعلق بالنظام العام (٢٧) . يتجه فريق من الفقه الى القول بأن الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ يتعلق بالنظام العام شأنه في ذلك شأن الاختصاص الوظيفي والنوعى لهذا القاضي . ويسند هذا الفريق من الفقه وجهة نظره هذه الى الأسباب الآتية :

١ - هذا الاختصاص ليس مقرراً لمصلحة المدعى عليه وإنما هو مقرر لحسن سير العدالة في اجراءات التنفيذ .

٢ - يندمج الاختصاص المحل في الاختصاص النوعى لقاضي التنفيذ ولما كان هذا الاختصاص الأخير يتعلق بالنظام العام فالأول يتعلق به أيضاً . ذلك أن قاضي التنفيذ يختص بالمسائل التى تدخل في دائرة اختصاص المحكمة بحكم وظيفته (٢٨) . وبناء على ذلك تترتب كافة النتائج المتولدة من اعتبار مسألة ما متعلقة بالنظام العام .

فيجوز التمسك بعدم الاختصاص المحل في أية حالة تكون عليها الدعوى . ويجوز للقاضي إثارة هذه المسألة من تلقاء نفسه ودون طلب من الخصوم . ويجوز لأى خصم التمسك بالدفع بعدم الاختصاص المحل . ولا يجوز الاتفاق على مخالفة قواعد الاختصاص من هذا النوع .

١٤٠ - **الاتجاه الثانى :** الاختصاص المحل لقاضي التنفيذ لا يتعلق بالنظام العام (٢٩) .

---

(٢٧) وجبى راجب . ص ٢٥٦ / لجنة النمر . ص ٢٧ / إسكندر زغلول . ص ٢٤ .  
(٢٨) فتحى والى . التنفيذ . ط ١٩٧١ ص ٥٤١ / كمال عبد العزيز . ص ٥٤٧ .  
(٢٩) نيل عمر . اجراءات التنفيذ ط ١ سنة ١٩٧٦ ص ١٥٠ / أبو الزها . التنفيذ . ص ٢٧٩ / عبد الباسط جيبى . التنفيذ . ط ١٩٧٤ ص ٥٤ / راتب ونصر الدين . ص ٤٧ .

ذهب رأى ثان الى القول بأن الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ لا يتعلق بالنظام العام للأسباب التالية :

١ - اعتبار قاعدة ما متعلقة بالنظام العام مناطه ضوابط قانونية معينة ينص عليها المشرع ، وليس الأمر كذلك بصدد الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ .

٢ - وضوح الصنعة في رأى السابق القائل باندماج الاختصاص المحلى فى الاختصاص النوعى والانتهاه الى أن الأول كالثانى يتعلق بالنظام العام .

٣ - ومن جهة أخرى وفي رأينا الخاص فان تحليل المواد ٤٩ ، ٢/٦٢ ، ٢٧٦ من قانون المرافعات كاف لكشف الحقيقة فى هذا المجال ، وعى أن قواعد الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ لا تتعلق بالنظام العام .

فالمادة ٤٩ مرافعات تضع القاعدة العامة فى اختصاص محكمة موطن المدعى عليه محليا بنظر النزاع .

والمادة ٢/٦٢ من قانون المرافعات تنص على أنه فى الحالات التى ينص فيها القانون على تحويل الاختصاص المحلى لمحكمة على خلاف حكم المادة ٤٩ مرافعات لا يجوز الاتفاق مقدما على ما يحالف هذا لاختصاص . بما معناه جواز الاتفاق بعد رفع الدعوى على جعل الاختصاص المحلى لمحكمة غير التى رنعت الدعوى اليها .

وبما أن المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات قد نصت على قواعد مقاييرة لما هو وارد فى المادة ٤٩ فيجب اعمال المادة ٢/٦٢ أى لا يجوز الاتفاق مقدما على مخالفة نص المادة ٢٧٦ مع جواز مثل هذا الاتفاق بعد رفع الدعوى . هذا الجواز بتطبيقه على المادة ٢٧٦ يجعلنا نخلص الى نتيجة واحدة وهى أن قواعد الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ لا تتعلق بالنظام العام .

وبهذا ننتهى من دراسة المبحث الثانى الذى كان مكرسا لمعالجة الأنواع المختلفة لاختصاصات قاضى التنفيذ ، وننتقل الى المبحث الثالث الخاص بدراسة إجراءات الخصومة أمام قاضى التنفيذ .

### المبحث الثالث

#### اجراءات الخصومة أمام قاضي التنفيذ

١٤٩ - سبق لنا معالجة مختلف اختصاصات قاضي التنفيذ ، ونريد الآن استكمالاً للدراسة معالجة القواعد الاجرائية الواجبة الاتباع أمام قاضي التنفيذ .

معالجة هذه القواعد تقتضي التذكير بأن قاضي التنفيذ في ممارسته لاختصاصه القضائي يعمل كقاضى موضوع وذلك حينما يفصل في منازعات التنفيذ الموضوعية ، سواء رفعت اليه المنازعة بهذه الصفة ، أو قام هو بأسباغ الوصف لقانوني الصحيح عليها وانتهى من ذلك أنها فعلاً منازعة موضوعية رغم ادعاء الخصوم بغير ذلك .

وقاضى التنفيذ يعمل أيضاً بصفته قاضى للأمور المستعجلة وذلك حين يتصدى للفصل في اشكالات التنفيذ الوقتية ، أو لانهاء اجراء مستعجل متعلق بالتنفيذ . وهو يعمل باعتباره قاضياً للأمور الوقتية فيصدر بناء على ذلك أوامر على عرائض وتعتبر هذه الأوامر هي الشكل العام للقرارات التنفيذية التي تصدر بناء على طلب ذوى الشأن وتكون متعلقة بالتنفيذ اجبري .

وبالإضافة الى ذلك فإن قاضى التنفيذ يصدر العديد من القرارات المتعلقة بالتنفيذ ولم يشترط المشرع بالنسبة لها شكلاً معيناً ولكنه يقتضى انبائها في ملف التنفيذ وهذا يعنى أن تكون هذه القرارات مكتوبة وموقعة من القاضى . وهذه القرارات تعتبر من أعمال القضاء المتعلقة بالتنفيذ القضائي ، ولكنها لا تعتبر من أعمال القضاء الموضوعي لأنها لا تفصل في نزاع يطرح على القاضى في شكل خصومة . وبالتالي فهي لا تحوز حجية الشيء المقضى به .

والذى يهمنا إبرازه في هذا المبحث هو بيان القواعد الاجرائية التي تتبع في الخصومة المطروحة أمام قاضى التنفيذ . قاضى التنفيذ هذا يعتبر من

طبقة المحاكم الجزئية وبالتالي فالاجراءات المتبعة امامه هي الاجراءات التي تتبع امام هذه المحكمة الأخيرة . وهنا تطبق سائر القواعد المعروفة في هذا المجال .

فالقواعد الخاصة بالنزاعات الموضوعية أمام القاضي الجزئي تتبع بكل تفاصيلها في هذا المقام من بداية رفع النزاع الموضوعي حتى صدور حكم في الموضوع . أيضا قواعد استصدار الأمر على عريضة سبقت لنا معالجتها ولن نعود إليها . أيضا قواعد التظلم من هذا الأمر أمام قاضي التنفيذ سبقت دراستها ولن نعود إليها .

أما الذي سوف نعالجه بالتفصيل فهو الاجراءات التي تتبع أمام قاضي التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة وذلك حينما يرفع أمامه إشكالا وقتيا في التنفيذ الجبري ، هذه المسألة هي التي تنفرد باهتمام الفقه والعمل نظرا لما يترتب على رفع المنازعة الوقتية من آثار ، وما يبنى على الحكم الصادر فيها من نتائج .

١٤٢ - اجراءات رفع اشكالات التنفيذ الوقتية أمام قاضي التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة .

اشكالات التنفيذ الوقتية ترمى الى الحصول على حكم مستعجل لمواجهة خطر داهم يتعرض له رافع الاشكال من الاستمرار في التنفيذ أو من الاستمرار في وقفه . وهذه الاشكالات تعتبر في صحيح النظر منازعات متعلقة بالتنفيذ يتولد من طرحها أمام القضاء خصومات قضائية تتخلل التنفيذ القضائي وتعرض سيره . واشكالات التنفيذ الوقتية ترفع بأحد الطرق الآتية :

١ - فاما أن ترفع بالطريق العبادي لرفع الدعاوى المستعجلة أي بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة التنفيذ المختصة طبقا للأوضاع التي سوف ندرسها فيما يلي .

٢ - أو ترفع عن طريق طلب عارض أمام قاضي التنفيذ .

٣ - أو ترفع أخيرا أمام المحضر بالطريق المنصوص عليه في المادة ١/٣١٢ من قانون المرافعات على التفصيل الوارد فيما بعد .

وتتولى فيما يلي استعراض القواعد الاجرائية المتبعة بصدد رفع

الاشكال ، اما شروط قبول هذا الاشكال فقد سبق معالجتها في الباب الأول من هذه الدراسة • ونبدأ بدراسة كيفية رفع الاشكال الوقتي أمام المحضر •

#### ١٤٣ - اجراءات رفع اشكال التنفيذ الوقتي أمام المحضر :

تنص المادة ١/٣١٢ من قانون المرافعات على أنه : « اذا عرض عند التنفيذ اشكالا وكان المطلوب منه اجراء وقتيا فللمحضر أن يقف التنفيذ أو أن يمضى فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف المحصور في الحالين الحضور أمام قاضي التنفيذ ولو ببيعاد ساعة وفي منزله عند الضرورة ويكفي اثبات حصول هذا التكليف في المحضر فيما يتعلق برفع الاشكال وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر القاضي حكمه » •

وتنص الفقرة الثانية من ذات هذه المادة على أنه : « وعلى المحضر أن يحرر صوراً من محضره بقدر عدد المحصور وصورة لقلم الكتاب يرفق بها أوراق التنفيذ والمستندات التي يقدمها اليه المستشكل وعلى قلم الكتاب قيد الاشكال يوم تسليم الصورة اليه في السجل الخاص بذلك » •

من هذا النص يتضح أنه يجوز لكل ذي مصلحة ، سواء كان هو طالب التنفيذ أو المنفذ ضمه أو الغير ، أن يقدم اشكالا وقتيا في التنفيذ ويتم رفع هذا الاشكال حسب نص المادة ٣١٢ بإبدائه أمام المحضر شفويا أو كتابة •

وعند ابداء الاشكال أمام المحضر فإن هذا الأخير يقوم باثبات موضوع الاشكال في محضر التنفيذ ويحدد جلسة لنظره ، وفي هذا خروج على القواعد العامة في رفع الدعاوى ، والاشكال منها ، فالاشكال يرفع أمام المحضر وليس بصحيفة تودع في قلم الكتاب ، والمحضر من جهة أخرى هو الذي يحدد جلسة لنظر الاشكال وليس قلم الكتاب •

وعند ابداء الاشكال أمام المحضر فيجب على المستشكل أن يقوم بإسداد الرسوم في نفس اليوم أو في اليوم التالي على الأكثر • وعلى المحضر أن يحرر صوراً من محضره بقدر عدد المحصور وصورة لقلم الكتاب يرفق بها أوراق التنفيذ والمستندات التي يقدمها اليه المستشكل • ويجب على قلم الكتاب قيد الاشكال يوم تسليم الصورة اليه في السجل الخاص بذلك •

ويتم تكليف رافع الاشكال بالحضور أمام محكمة التنفيذ فور تقديمه للاشكال واثباته في المحضر • ويجيز القانون للمحضر أن يجعل ميعاد الحضور

ساعة واحدة ، ويجوز الحضور في منزل القاضى عند الضرورة والمحضر من الذى يقوم بتقدير حالة الضرورة هذه وذلك دون حاجة الى اذن من القاضى مقدما .

والاشكال يرفع بهذه الطريقة ايا كان أسلوب التنفيذ الجبرى سواء كان تنفيذاً مباشراً ( هدم جدار ، تسليم شيء ، طرد ساكن ، سد نافذة ) أو كان التنفيذ بطريق الحجز ونزع الملكية . وهذه الطريقة فى رفع الاشكال تتبع سواء كان الحجز جزءاً تنفيذياً أم جزءاً تحفظياً (١) .

واذا كان مقدم الاشكال يكلف بالحضور عن طريق اثبات ذلك فى محضر الحجز ، فالمدعى عليه يتم تكليفه بالحضور باعلانه بالاشكال حسب القواعد العامة .

وكل هذه الواجبات تقع على عاتق المحضر بالنسبة للاشكال الذى يرفع امامه ، ولهذا فالمحضر لا يلتزم بالقيام بأى من هذه الاجراءات بالنسبة لاشكال يرفع مباشرة امام المحكمة (٢) .

والاشكال يعتبر مرفوعاً من تاريخ ابدائه امام المحضر ، ولذا فانه يكون مقبولا حتى ولو تم التنفيذ بعد ذلك ، طالما أنه لم يكن قد تم بعد لحظة رفع الاشكال الوقتى .

وبناء على ذلك فاذا أبدى اشكال أمام المحضر بالطريق المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ ، واتخذت بهدده كافة الاجراءات المنصوص عليها فى هذه المادة ، ولكنه لم يرفع الى قاضى التنفيذ بواسطة المحضر ، خطأ صادرا منه ، وقام المستشكل بتكليف خصمه بالحضور أمام القاضى بالطريق العادى ، أى بصحيفة تعلن حسب القواعد العامة ، فان ذلك يعتبر تحريكا للاشكال السابق رفعه أمام المحضر . والحكم الصادر فى هذا الاشكال تنسحب آثاره الى الاجراءات التى تمت بعد ابدائه أمام المحضر (٣) .

(١) دحى ولى . التنفيذ . ص ٦٠٣ .

(٢) دحى ولى . التنفيذ . ص ٦٠٣ . هامش (٦) .

(٣) نبيل عمر . التنفيذ . ص ٦٤٠/وحدى زانجب . التنفيذ . ص ٢٥٥/فتحى والى .

التنفيذ . ص ٦٠٣/أحمد أبو الوفا . التنفيذ . ص ٢٦١/نض مدنى ١٩٤٨/٢/٥ مجموععة

القواعد جـ ٥ ص ٥٣٠ .

وواضح من نص المادة ٣١٢ من قانون المرافعات أن هذه الطريقة في رفع الاشكال الوقتي في التنفيذ لا يتصور استعمالها الا أثناء التنفيذ وقبل قفل المحضر (٤) . والواقع أن هذه الطريقة لرفع الاشكالات الوقتية تسعف الخصم الذي لم يتمكن من رفع الاشكال قبل البدء في التنفيذ ، بصحيفة يودعها قلم الكتاب ويعملها الى الخصم الآخر ، ولذلك تدارك المشرع أمره ومد اليه يد الانقاذ فأجاز له رفع الاشكال عند التنفيذ بهذه الطريقة الفورية والمباشرة .

١٠

١٤٤ - وتنص المادة ٣١٢ من قانون المرافعات على أنه اذا عرض اشكال بالصورة السابق شرحها فالمحضر أن يوقف التنفيذ أو أن يمضى فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم في الحالين بالمحضور .

وتعتبر الاجراءات التي قام بها المحضر بعد تقديم الاشكال اليه أنها قد أتخذت على سبيل الاحتياط . بمعنى أنه اذا حكم بقبول الاشكال فإن هذه الاجراءات تسقط بأثر رجعي وتعتبر كأنها لم تتخذ أصلا . أما اذا حكم برفض الاشكال فإنها تستقر وتعتبر اجراءات تنفيذية صحيحة قائمة ومنتهجة آثارها .

وبناء على ذلك يجوز للدائن في هذه الحالة أن يستمر في التنفيذ على هذا الأساس فيستكمل أو يتم باقي اجراءاته ولا يبدأ من جديد (٥) .

وينتقد البعض - بحق - هذه السلطة الواسعة التي تخولها المادة ٣١٢ من قانون المرافعات للمحضر . فالمحضر وهو موظف عام ومن عمال السلطة القضائية ومختص بالتنفيذ الجبري ضمن ما يختص به ، يتولى تقدير ما اذا كان الاشكال اشكالا أولا أو اشكالا ثانيا ، كما أنه يتولى تقدير ما اذا كان الاشكال مقبدا من الطرف الملزم في السند التنفيذي أم لا ، وما اذا كان هذا الاشكال هو اول اشكال يقدمه هذا الطرف أم لا ، وهو الذي يقدر ما اذا كان هذا الطرف الملزم في السند التنفيذي قد تم اختصاصه في اشكال سابق يشخصه أو بمن يمثله أم لا . وكل هذه أمور قد تفوق قدرات المحضر ومستواه الفنى (٦) .

(٤) عبد الباسط حليمي . طرق وشكالات التنفيذ . ط ١٩٧٤ ص ١٨٦ .

(٥) عبد الباسط حليمي . طرق وشكالات التنفيذ . ص ١٨٨/أبو الوفا . التنفيذ .

ص ٣٩١ .

(٦) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٩٥/نزييل عمر . التنفيذ . ط ١٩٧٩ ص ١٣٠ .

وعلى ذلك فيمكن القول بحق أن وقف التنفيذ نتيجة رفع إشكال وقتى  
أول لا يتم فقط بقوة القانون بل يضاف الى ذلك تقدير المحضر .

وفي نطاق المادة ٣١٢ لا يلزم توقيع محضام على المحضر المثبت به  
الإشكال (٧) .

هذه هي أول طريقة من طرق رفع الاشكال الوقتى فى التنفيذ ، عالجنها  
من زاوية الاجراءات الواجبة الاتباع لرفع الاشكال .

١٤٥ - رفع الاشكال الوقتى فى التنفيذ بصورة عارضة : -  
اعمالا للقواعد العامة يجوز رفع الاشكال الوقتى فى التنفيذ على صورة  
طلب عارض اذا توافرت حاله من الحالات التى تنص عليها المواد ١٢٣ - ١٢٧  
من قانون المرافعات .

ومثال ذلك اذا وجد ارتباط بين الاشكال الوقتى والدعوى المرفوعة  
أمام المحكمة ، ففي هذه الحالة يجوز تقديم الاشكال الوقتى بواسطة الطلب  
العارض . وقد يتعلق الأمر بمنازعة موضوعية قائمة أمام قاضى التنفيذ  
هنا يجوز رفع الاشكال الوقتى بصورة عارضة .

وإذا كان قد سبق رفع اشكال وقتى أمام قاضى التنفيذ ، فيجوز  
هنا يجوز رفع الاشكال الرقضى بصورة عارضة .

ويرى البعض جواز رفع اشكال التنفيذ بصورة عارضة ولو بصدد  
دعوى مستعجلة (٨) . ومع ذلك فنحن نخالف هذا رأى ، فالدعوى المستعجلة  
معناها أن هناك نزاعا مستعجلا مرفوعا أمام القاضى المستعجل ولم يصدر  
فيه حكم بعد ، وبالتالي فلا يتصور ان يكون هناك تنفيذ قد شرع فيه ، وبناء  
عليه فلا مصلحة فى رفع مثل هذا الاشكال . والواقع أن هذا رأى كان يجد  
مجالا لاعماله قبل صدور نظام قاضى التنفيذ حيث كان القضاء المستعجل  
يختص بنظر المنازعات المستعجلة المتعلقة بالتنفيذ ، وبالتالي كان من المتصور  
أن يرفع اشكال وقتى بطلب عارض أمام القاضى المستعجل عندما يتصدى هذا  
الأخير لنظر اشكالا سابقا فى التنفيذ .

(٧) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٩١ هامش (١) .

(٨) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٦٠ هامش (١) .



أما إذا كان هناك نزاعا موضوعيا مطروحا على محكمة الموضوع فهل يجوز رفع اشكال وقتى فى التنفيذ بصورة عارضة أمام هذه المحكمة ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب أن نستبعد أولا محكمة الموضوع التى سوف يصدر منها الحكم الذى يعتبر سند تنفيذى . بمعنى أنه إذا عرض النزاع بصفة ابتدائية أمام محكمة أول درجة وقبل صدور الحكم فى هذا النزاع ، وبالتالي قبل وجود الحكم الذى يعتبر سندا تنفيذيا ، فإنه لا يمكن القول بوجود تنفيذ جبرى يقدم بمناسبته اشكالا فى التنفيذ . فهذا الفرض يجب استبعاده .

أما بعد صدور الحكم المعتبر سندا تنفيذيا ، وسواء شرع فى التنفيذ أو لم يشرع فيه ، فهنا يتصور الكلام عن اشكال وقتى يبدى بصورة عارضة أمام محكمة الموضوع .

وهذا الفرض لن يكون الا فى صورة واحدة وهى صورة الطعن فى هذا الحكم أمام محكمة الطعن ، عادى أو غير عادى ، وبمناسبة هذا الطعن تنور مسألة طرح اشكال وقتى فى التنفيذ أمام المحكمة التى تنظر الطعن لوجود ميرر من المبررات التى تجيز طرح طلبات عارضة فى الحدود المسموح بها أمام محكمة الطعن ( مادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ) (٩) .

فى هذا الفرض يتصور نظريا امكانية طرح الاشكال الوقتى ( صورة عارضة ) ومع ذلك فيجب استبعاد هذا الفرض ، لماذا ؟ لأن اختصاص قاضى التنفيذ بنظر منازعات التنفيذ هو اختصاص نوعى متعلق بالنظام العام .

وبناء على ذلك فإذا طرح اشكال فى التنفيذ بصفة عارضة أمام محكمة الطعن ، فى الحدود التى يجوز فيها تقديم طلبات جديدة أمام هذا المستوى من مستويات القضاء ، فيجب على هذه المحكمة ومن تلقاء نفسها الحكم بعدم الاختصاص وإحالة هذا الاشكال الى قاضى التنفيذ الذى يجرى التنفيذ تحت اشرافه وحكم الاحالة يلزم هذا القاضى الأخير .

---

(٩) وذلك سواء بدأ فى التنفيذ بالفعل أو لم يبدأ فيه بعد . وقد سبق القول ان الاشكالات الوقتية التى ترفع أمام المحضر تفترض بقوة المنطق ذاته أن هناك تنفيذ قد بدأ . الفروقة ، أما إذا لم يكن التنفيذ قد بدأ فلا يكون هناك مناص إذا ما أريد الاستشكال من رفع دعوى أصلية أمام قاضى التنفيذ للاعتراض على هذا التدبى

وبناء على كل ما سبق فاشكال التنفيذ الوقتى - أو الموضوعى - يجوز رفعه بصفة عارضة فقط أمام قاضى التنفيذ وذلك بمناسبة طرح نزاع متعلق بالتنفيذ من قبل على هذا القاضى .

فإذا كان المطروح على القاضى من قبل هو اشكال وقتى فيجوز رفع اشكال وقتى آخر بصفة عارضة . ويجوز أيضا رفع اشكال موضوعى أمام هذا القاضى بهذه المناسبة أيضا ويفصل القاضى فى هذه الأمور بحسب طبيعتها وباعتباره قاضيا للأمور المستعجلة أو بصفته قاضيا للمؤزرع .

#### ١٤٦ - إجراءات رفع الاشكال الوقتى بواسطة الدعوى الأصلية : -

قبل شرح إجراءات رفع منازعة التنفيذ الوقتية عن طريق الدعوى الأصلية ، يجب أن نوضح ومنذ الآن أن الإجراءات التى تتبع أمام قاضى التنفيذ بصدد هذه الدعوى هى إجراءات الدعاوى المستعجلة ،

ومن جهة أخرى فيجب أن يكون واضحا أن هذا القاضى يفصل فى هذه الاشكالات باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة .

كما أن اشكالات التنفيذ الوقتية التى ترفع بإبدائها أمام المحضر ، هذه الاشكالات يتولى قاضى التنفيذ نظرها وفقا للقواعد التى ينظر بها مثل هذه الاشكالات فيما لو رفعت اليه بطريقة مبتدأة عن طريق الدعوى الأصلية . وكل الخلاف يرجع الى كيفية مجرد رفع الاشكال . فذلك الذى يرفع أمام المحضر له قواعد سبق معالجتها ، هذه القواعد تتعلق بكيفية رفع هذا الاشكال، أما نظره والفصل فيه فإجراءاته تتفق تمام الاتفاق مع الاشكال الذى يرفع بدعوى عادية .

بعد ذلك فأننا نقول بأن القاعدة العامة فى رفع الدعوى المستعجلة هى ابداع صحيفة قلم كتاب محكمة التنفيذ المختصة ، ويجب أن تشتمل الصحيفة على البيانات المنصوص عليها فى المواد ٩ ، ٦٣ من قانون المرافعات .

ويجب أن يتم الاعلاق حسب القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات (١٠) .

(١٠) نيل عمر . اعلان الأوراق التصانية . محله . بطلانه . تصحيحه . منشآت المرافعات ١٩٨١ ص ١٠٠ وما بعدها .

ويجب على المدعى عند ايداع الصحيفة أن يؤدي الرسم كاملا • وأن يقدم الى قلم الكتاب صورة من هذه الصحيفة بقدر عدد الحصوم وصورة لقلم الكتاب •

ويعفى رافع الاشكال الوقتى فى التنفيذ بطريق الدعوى الأصلية من واجب تقديم جميع المستندات المؤيدة لدعواه ومذكرة شارحه وذلك حسب نص المادة ٦٥ من قانون المرافعات وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاث أيام على الأقل •

والسبب فى هذا الاعفاء يرجع الى أن القاعدة فى الدعاوى المستعجلة انه يجوز نظرها فى أول جلسة حددت لنظرها ولو تخلف المدعى عليه عن الحضور • فهذا الغياب لا يستوجب التأجيل لاعادة الاعلان ، لأن الحكم الصادر فى هذه الدعاوى لا يجوز الطعن فيه بالمعارضة وبذلك تتخلف المحكمة من التأجيل وهى تفادى صدور حكم غيابى لا يجوز الطعن فيه بالمعارضة • والواقع أن جميع الأحكام تصدر فى قانون المرافعات اما حضورية أو بمنابة أحكام حضورية ، وبالتالي فقد زال طريق الطعن بالمعارضة فى مجال المواد المدنية والتجارية •

وتخلف المدعى والمدعى عليه عن الحضور يؤدى الى الحكم بشطب الدعوى • ويترتب على شطب الاشكال الوقتى الذى ولد أثرا موقفا للتنفيذ زوال هذا الأثر الواقف ، مع بقاء الاشكال الى أن يتم التعميل فى خلال ستين يوما والا اعتبر الامكال كان لم يكن (١١) •

وبناء على كل ذلك فانه بما أن قاضى التنفيذ يحكم فى الاشكال الوقتى فى أول جلسة ولو تخلف المدعى عليه عن الحضور فى أول جلسة ، فإن المشرع لم ير داعيا لالتزام المدعى عليه فى الدعاوى المستعجلة بتقديم مستنداته قبل الجلسة فنص صراحة على هذا الاستثناء فى المادة ٢/٦٥ من قانون المرافعات •

ويقيد قلم الكتاب الدعوى فى يوم تقديمها فى السجل الخاص بذلك ، بعد أن يثبت فى حضور المدعى أو من يمثله تاريخ الجلسة المحددة لنظرها فى أصل الصحيفة وصورها • ويقوم قلم الكتاب بتسليم أصل الصحيفة وصورها الى قلم المحضرين لاعلانها ورد أصل الصحيفة اليه • وتعتبر الدعوى

كان لم تكن اذا لم يتم اعلانها وتكليف المدعى عليه بالحضور فى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الابداع (١٢) .

١٤٧ - وميعاد الحضور فى الدعاوى المستعجلة اربعا وعشرين ساعة ايا كانت المحكمة المرفوعة امامها الدعوى .

ويضاف الى هذا الميعاد ميعاد مسافة اذا كان موطن المدعى عليه الذى أعلن فيه بصحيفة الدعوى بعيدا عن مقر المحكمة ، وبحسب ميعاد المسافة طبقا للمادة ١٦ مرافعات .

وقد حكم بناء على ذلك بأنه يكفى انقضاء ٢٤ ساعة من وقت الاعلان الى وقت نظر الدعوى بالجلسة ، لأن ذلك يتفق مع طبيعة الدعاوى المستعجلة ، اذ يصح التأجيل فيها من ساعة الى ساعة ، وأن انقضاء اربعا وعشرين ساعة من الاعلان الى وقت نظر الدعوى هو وقت كاف ليمد فيه المدعى عليه دفاعه فى الطلب المستعجل ، وعلى ذلك اذا كان المدعى عليه قد أعلن بصحيفة الدعوى المستعجلة الساعة الحادية عشرة صباحا جاز نظر الدعوى فى الساعة الحادية عشرة فى اليوم التالى ، اذ تعتبر الفترة التى يجلس فيها القاضى المستعجل للفصل فى الدعاوى هى جلسة فى كل وقت من الاوقات لما لهذه الجلسة من صفة الاستمرار (١٣) .

واذا اضيف الى ميعاد الحضور ميعاد مسافة يتكون من الميعادين ميعادا واحدا هو الذى يتعين أن يمضى بين تاريخ اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى وتاريخ الجلسة المحددة (١٤) .

ويجوز فى احوال الضرورة ، التى يقدرها القاضى ، نقص ميعاد الحضور وجعله من ساعة الى ساعة ، ويلزم لذلك الحصول على اذن كتابى يصدر من قاضى الامور الوقتية بتنقيص الميعاد . ويجب أن يحصل اعلان الصحيفة بصورة الاذن بتنقيص الميعاد الى الخصم نفسه فيسلم لشخصه لا فى موطنه الا اذا كانت الدعوى من الدعاوى البحرية .

---

(١٢) نبيل عس . اعلان الأوراق القضائية . ص ٢٣٠ .  
(١٣) مستعجل القاهرة ١٩٥٣/١/٢٧ المحاماة ص ٣٤ ص ٥٠ .  
(١٤) امينة النمر . الرسالة . ص ٢٧٩ .

وبديهى أنه فى الأحوال التى ينقص فيها الميعاد فلا يكون هناك مجالاً لاضافة ميعاد مسافة لأن القضاء هو الذى يحدد نهاية الميعاد ، وبدايته يحددها القانون بالاعلان الى شخص المراد اعلانه . وبالإضافة الى ذلك فإن المحكمة التى من أجلها أنقص الميعاد هى التى تستوجب عدم اضافة ميعاد مسافة .

وفى هذه الحالة التى أنقص فيها الميعاد يكون الحضور فى جلسة غير عادية ، تمعد بالحكمة أو بمنزل القاضى ، وكذلك يجوز فى حالة الاستعجال الشديد تحديد جلسة فى أيام الأعياد أو العطلة الرسمية ، كل هذا بشرط أن يحصل الطالب على إذن كتابى بذلك يصدر من قاضى الأمور الوقتية وتعلن صورة الاذن الى الخصم نفسه مع صحيفة الدعوى .

ولا يترتب على ذلك حرمان المدعى عليه من طلب التأجيل لاعداد دفاعه وتقديم ما لديه من المستندات ، اذ يجب على القاضى أن يمهله ولو لمدة ساعة حتى لا يحرم من ابداء دفاعه .

١٤٨ - ويجب أن تشمل صحيفة الاشكال الوقتى التى ترفع فى صورة دعوى مستعجلة على توقيع أحد المحامين المقيولين للمرافعة أمام المحاكم الجزئية . وهذا واضح من المادة ٨٧ من قانون المحاماة التى تنص على أحوال الاعفاء من توقيع المحام على صحيفة الدعوى .

فوفقاً لهذه المادة لا يشترط توقيع محام على صحيفة الدعوى الجزئية وطلبات أوامر الاداء الجزئية التى تبلغ قيمتها خمسون جنيهاً فأقل .

ومن جهة أخرى فلا يشترط توقيع محام على الدعوى المرفوعة ضد أحد المحامين ولم يصدر الاذن المنوع عنه فى المادة ١٢٢ من قانون المحاماة من نقابة المحامين . ومفهوم ذلك أن كافة صحف الدعاوى لا بد وأن تكون موقعة من محام مشتغل والا كانت باطلة .

ويجوز للمحامى أن يرفع الدعوى باسمه ويوقعها هو بنفسه بشرط أن يكون مقيداً بجداول المحامين المشتغلين أمام المحكمة المرفوع إليها الدعوى .

فاذا لم يكن كذلك فيشترط توقيع محام مشتغل أمام هذه المحكمة على صحيفة الدعوى والا اعتبرت باطلة .

ولا يشترط حضور المحامي أمام قاضى التنفيذ باعتباره قاضيا للأمر المستعجلة . وبالتالي يجوز للخصوم أن يحضروا بأنفسهم أمام هذا القاضى (١٥) .

ومن جهة أخرى فإذا طرح على قاضى التنفيذ باعتباره قاضيا للأمر المستعجلة طلبا عارضا بمناسبة الاشكال الوقتى الذى ينظره ، كما سبق الشرح ، فإنه لا يشترط فى هذه الحالة توقيع محام على صحيفة الطلب المعارض . وذلك لأن مفهوم المادة ٨٧ من قانون المحاماة واضح فى أن اشتراط توقيع المحام قاصر على صحيفة الدعوى الأصلية .

١٤٩ - ولا يجوز أن يحضر المستشكل والمستشكل ضده أمام قاضى التنفيذ باعتباره قاضيا للأمر المستعجلة ويطلب نظر النزاع القائم بينهما مع الاستعداد لدفع الرسوم المستحقة دون سبق اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى ومع تنازله عن المواعيد المقررة له ، لا يجوز للمحكمة فى مثل هذا الغرض أن تنظر النزاع لأن الخصومة لم تنمقد بين طرفيها اذ هى لا تنشأ الا باعلان صحيفتها الى المدعى عليه (١٦) .

وقد حكم بناء على ذلك أن القاضى المستعجل لا يتصل بالدعوى المستعجلة الا اذا رفعت طبقا للأوضاع العادية المقررة لرفع الدعاوى .

وبناء على ذلك لا يعتبر الطلب مرفوعا الى المحكمة اذا أودع الطالب فى قلم الكتاب بالمحكمة مذكرة بطلباته .

١٥٠ - وبما أن ولاية القضاء المستعجل محدودة فى نطاق الحكم فى المسائل الوقتية أو التحفظية وليس لحكمه أى تأثير على أصل الحق ، وأن القرارات التى يصدرها لا تحوز حجية الشئ المقضى أمام محكمة الموضوع: فمن ثم فلا يعد رفع الدعوى أمام القضاء المستعجل قاطعا للتقادم لأن لا ينصب على المطالبة بحق ما يريد المدعى استرداده ليقطع على خصمه مراعيه التقادم .

وقد حكم بناء على ذلك بأن اعلان الدعوى الذى يقطع المدة هو الاعلان الصادر من صاحب الحق المهدد بالسقوط بالتقادم الى خصمه الذى يدفع بهذا السقوط ، ويتضمن الاعلان المطالبة بهذا الحق (١٧) .

(١٥) محمد عبد اللطيف - انقضاء المستعجل - ص ٤١٣ - ٤١٥ .

(١٦) امينة النمر - الرسالة - ص ٣٧٩ .

(١٧) بنى سويف ١٩١٤/٦/٢ جازع القضاء رقم ١٤٧٩ .

وحكم أيضا بأن الدعوى المستعجلة حتى ولو كانت مرفوعة من صاحب الحق المهدد بالسقوط لا تتضمن المطالبة بنفس الحق ، بل تكون قاصرة على إجراءات وقتية تمهيدا للحق المذكور . فدعوى اثبات الحالة مثلا لا تقطع المدة (١٨) .

١٥١ - وتنتظر الدعوى المستعجلة التي يرفع بها الاشكال الوقتي في جلسة علنية تعقد بالحكمة ويماونه فيها كاتب . ويجوز عقد الجلسة في منزل القاضي أو في أى مكان آخر اذا اقتضت الضرورة ذلك .

وإذا انتقل القاضي الى مكان النزاع جاز له بعد اتمام المعاينة أن يأمر الخصوم بإبداء أقوالهم في ذات المكان توطئة للحكم في الدعوى . ويجوز للمدعى عليه أن يطلب التأجيل في الجلسة الأولى لأسباب جدية . ولا يجوز وقف الدعوى المستعجلة بالاتفاق لأن ذلك يتنافى مع طبيعة الاستعجال (١٩) . كما لا يجوز وقف الدعوى وقفا جزائيا اعمالا للمادة ٩٩ من قانون المرافعات وفي كل ذلك اهدارا لإرادة الخصوم ( مادة ١٢٨ مرافعات ) واهدارا لسلطة القاضي في اعمال الجزاء وحسن سير الدعوى ( مادة ٩٩ مرافعات ) .

ومع ذلك فالذى يبرر هذا القول هو طبيعة الدعوى المستعجلة (٢٠) ولا حاجة لتدخل النيابة العامة في الدعاوى المستعجلة حتى لا يعوق تدخلها الفصل في هذه الدعاوى .

ويجوز أمام قاضى التنفيذ ابداء طلبات عارضة مما يدخل في اختصاص هذا الأخير ، وبالتالي يجوز ابداء اشكال وقتي أو موضوعي في التنفيذ بصورة عارضة .

أما اذا عرض عليه طلب عارض مما لا يدخل في اختصاصه فيجب عليه الحكم فى الطلب الأصل الذى يختص به ، والحكم بعدم الاختصاص بالطلب المعارض وحالته الى المحكمة المختصة عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

وهذا القضاء الأخير لا يمس بالطلب المعارض لأن الحكم المستعجل لا يقيد المحكمة المختصة التي ستصدر حكمها فى الطلب المعارض الذى لا يدخل فى اختصاص قاضى التنفيذ .

(١٨) استئناف مصر ١٩١٣/١٢/٢٧ مرجع القضاء . رقم ١٤٧٨ .

(١٩) أمينة أنور . الرسالة . ص ٣٨٩ .

(٢٠) محمد عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ٤٣٥ .

ويجوز لقاضي التنفيذ إعمال نص المادة ١١٨ من قانون المرافعات. ويأمر باختصاص من يرى اختصاصه لصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة . وفي جميع الأحوال إذا حكّم قاضي التنفيذ بعدم الاختصاص أيا كان نوع عدم الاختصاص هذا فعليه في نفس الوقت الحكم بالإحالة إلى المحكمة التي يراها مختصة .

١٥٢ - وهناك أخيرا كلمة نود إبرازها فيما يتعلق بالإجراءات أمام قاضي التنفيذ وذلك فيما يتعلق بالإحالة للارتباط .

ذلك أنه إذا رفع الطلب المستعجل الخاص بالأشكال الوقتي في التنفيذ المتحد العناصر من حيث الموضوع والسبب والحصوم إلى محكمتين تنفيذيتين فإنه يجب إبداء الدفع بالإحالة لوحدة النزاع أمام المحكمة التي قدم إليها النزاع أخيرا :

وهذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام .

ويجب الإشارة مرة ثانية أنه لا يجوز لقاضي التنفيذ أن يأمر بإحالة النزاع المرفوع أمامه ، سواء كان نزاعا وقتيا أو نزاعا موضوعيا ، إلى محكمة الموضوع لتفصل فيه مع هذا الأخير بمقولة أنه يوجد ارتباط بين المسألتين . فقد سبق القول أن اختصاص قاضي التنفيذ يتعلق بالنظام العام . والاعتبارات التي تبجل مسألة متعلقة بالنظام العام تعلو على اعتبارات الارتباط . فإن قام جدلا بهذه الإحالة فإنه يكون قد امتنع عن الفصل في الطلب المستعجل .

فقاضي التنفيذ هو المختص نوعيا بنظر منازعته ، وأن محكمة الموضوع لا اختصاص لها بهذا الشأن ما لم ينص القانون على غير ذلك .

وحتى حينما يعمل قاضي التنفيذ بصفته قاضيا للأمور المستعجلة فإنه لا يستطيع القيام بهذه الإحالة . وهنا يظهر اختلافه مع قاضي الأمور المستعجلة المنصوص عليه في المادة ٤٥ من قانون المرافعات .

لذلك فالنزاع المستعجل ( مادة ٤٥ ) يمكن أن يرفع إلى محكمة الموضوع عن طريق التبعية لدعوى المطالبة بالحق المنظورة أمامها .

ونقصد بالنزاع المستعجل كل ما عدا منازعات التنفيذ المستعجلة من مسائل يخشى عليها من فوات الوقت .

وبهذا ينتهي هذا المبحث الخاص بإجراءات الحصومة أمام قاضي التنفيذ . وننتقل الآن إلى المبحث الرابع الخاص بسلطة قاضي التنفيذ عندما ينظر المنازعة المتعلقة بالتنفيذ .



### المبحث الرابع

#### سلطات قاضي التنفيذ عندما ينظر المنازعة المتعلقة بالتنفيذ

١٥٣ - فيما يتعلق بسلطة قاضي التنفيذ في نظر المنازعات المتعلقة بهذا التنفيذ فإننا نود الإشارة الى أننا نتناول هذه المسألة بصدد اشكالات التنفيذ الموضوعية واشكالات التنفيذ الوقتية .

كما أنه يلاحظ أننا اذا تناولنا دراسة سلطات قاضي التنفيذ عند نظر هذه الاشكالات فإننا ندرس هذه السلطات في المرحلة التالية لرفع الاشكال . بمعنى ان الاشكال يرفع أولا ويحدد له جلسة وعند حلول هذه الأخيرة ينظره قاضي التنفيذ بهدف اصدار حكم فيه . داخل هذه المنطقة تقع دراستنا الحالية .

ونتناول بالدراسة في هذا المقام سلطة قاضي التنفيذ في نظر اشكالات التنفيذ الوقتية ، ويتم ذلك في المطلب الأول من هذا المبحث .

ثم ندرس سلطة هذا القاضي في نظر اشكالات التنفيذ الموضوعية ، ويتم ذلك في المطلب الثاني .

والى تفصيل كل ذلك .

## المطلب الأول

### سلطة قاضي التنفيذ في نظر اشكالات التنفيذ الوقتية

١٥٤ - قاضي التنفيذ حينما ينظر اشكالات التنفيذ الوقتية ينظرها باعتبارها قاضيا للأمور المستعجلة وبالتالي فهو ملزم باحترام القيود التي يتقيد بها قاضي الأمور المستعجلة في نظر هذه المنازعات .

وقاضي التنفيذ هو الذى يتولى تكييف المنازعة الوقتية المطروحة عليا .  
معرفة ما اذا كانت هذه المنازعة تعتبر منازعة وقتية متعلقة بالتنفيذ أم لا :  
وذلك على ضوء القواعد السابق دراستها في الباب الاول من هذا المؤل ،  
ومعنى ذلك أن القاضي لا يتقيد في تحديده لطبيعة المنازعة بالأوصاف القانونية  
التي يسبغها الخصوم على ادعاءاتهم الا في الحدود التي تتفق فيها هذه الأوصاف  
مع وقائع النزاع .

أما في غير هذه الأحوال فالقاضي باعتباره عانا بالقانون وملزما بتطبيقه  
عليه ، ومن تلقاء نفسه ، انزال الأوصاف القانونية الصحيحة على ما يطرح  
عليه من منازعات وذلك بغية تحديد اختصاصه النوعي الذى يتعلق بالنظام  
العالم .

وإذا كان قاضي التنفيذ قد انتهى الى أن النزاع المعروض عليه هو اشكالا  
وقتي في التنفيذ فإنه يحكم باختصاصه بنظر هذه المنازعة . وحينما يتصدى  
للفصل فيها فإنه يفصل فيها باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة .

وبالتالى فهو يتقيد كما سبق القول بالقيود التي يتقيد بها قاضي الأمور  
المستعجلة . هذه القيود هي الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق .

أما ما يراه البعض من أن يكون المطلوب من هذه المنازعة هو الحكم بإجراء  
وقتي مستعجل ، فالواقع أن غاية هذه المنازعة هي التي تحدد طبيعتها ،  
وبما أن غاية اشكال التنفيذ هي الحصول على إجراء وقتي فهو بالتالى يعتبر  
منازعة وقتية في التنفيذ .

نظر هذه المنازعة يراعى فيه احترام القيود المفروضة على قاضى التنفيذ باعتبارها قاضيا للأمور المستعجلة .

١٥٥ - أول هذه القيود هو ضرورة توافر الاستعجال الذى يبرز طرح المنازعة الوقتية المتعلقة بالتنفيذ على قاضى التنفيذ ، والاستعجال هو الخطر الدائم الذى يهدد مصالح المدعى فى المنازعة الوقتية .

شرط الاستعجال اذا كان يجب التأكد من قيامه وإثباته أمام قاضى الأمور المستعجلة المنصوص عليه فى المادة ٤٥ من قانون المرافعات ، فانه يعتبر شرطا مفترضا فى جميع منازعات التنفيذ الوقتية .

فاجماع جمهور الفقه فى مصر منعقد على أن شرط الاستعجال مفترض بقوة القانون فى كافة منازعات التنفيذ الوقتية (١) .

وبناء على ذلك فالاستعجال فى اشكالات التنفيذ الوقتية مفترض بنص القانون فى هذه المنازعات . وبناء على ذلك فانه لا يخضع لتقدير القاضى المستعجل ، وذلك حينما يفصل قاضى التنفيذ فى الاشكالات الوقتية بهذه الصفة .

وعلى ذلك فلا يجوز لقاضى التنفيذ أن يتخلى عن الفصل فى اشكالات التنفيذ الوقتية على أساس عدم توافر ركن الاستعجال . وإن فعل ذلك فانه يكون قد خالف القانون (٢) .

وعلى ذلك وبما أن شرط الاستعجال هو عنصر مفترض فى منازعات التنفيذ الوقتية وذلك بقوة القانون ، فعلى ذلك لا يكون قاضى التنفيذ ملزما ببحت توافر هذا العنصر من عناصر اختصاصه ، وهو يختص بنظر هذه المنازعات باعتبار أن هذا الشرط متوافر دائما دون حاجة لاثبات وجوده . وبالتالي فشرط الاستعجال لا يخضع لتقدير القاضى ولا يختلف باختلاف الأحوال .

---

(١) أمينة النمر . مناهج الاختصاص والحكم فى الدعاوى المستعجلة . ص ٧٣/أبو الوفا .  
التنفيذ . ص ٢٨٦/عبد الباسط جيمسى . طرق واشكالات التنفيذ . ص ١٨٥/وجدى راجب .  
التنفيذ . ص ٣٥٩/فتحي والى . التنفيذ . ص ١٠٩/مصطفى عبد اللطيف . ص ٥٠٣/عزى  
نبيه إسماعيل . قضاى السيف . ص ٤٦٣ .  
(٢) أمينة النمر . المرجع السابق . ص ٨٥ .

كما أنه لا حاجة بالحصوم لأن يتمسكوا بتوافر هذا الشرط (٣) .

١٥٦ - والواقع أن اعتبار اشكالات التنفيذ الوقتية مستعجلة بطبيعتها يرجع الى أن هذه الاشكالات تهدف الى الحصول على اجراء مؤقت الى حين الفصل في الاشكال من الناحية الموضوعية . فالاشكال الوقتي يولد خصومة قضائية تعترض عملية التنفيذ القضائي وتستقل عن خصومة التنفيذ التي تهدف الى حصول الدائن على حقه جبراً عن مدينه .

هذه الغاية التي يهدف اليها الاشكال هي بعينها التي تبرر في اعتقادنا القول بأن اشكالات التنفيذ الوقتية تكون مستعجلة بطبيعتها . فالاستعجال اذ ينبع مباشرة من طبيعة الاجراء المطلوب بواسطة اشكال التنفيذ الوقتي ، فان ذلك يعني ان هناك خطر من التأخير . فالخطر الداهم الذي يحدد شرط الاستعجال ينشأ من التأخير في الفصل في المنازعة الموضوعية في التنفيذ التي يقوم على أساسها الاشكال الوقتي في التنفيذ .

وبمعنى آخر الاستعجال الذي يفترض في اشكالات التنفيذ الوقتية يستمد من طبيعة الاجراء المطلوب بواسطة هذا الاشكال ، فالاجراء المطلوب هو حماية وقتية ، الباعث على طلبها هو خطر التأخير في الفصل في الاشكال الموضوعي ، هذا التأخير يؤدي الى احتمال فوات حماية المصلحة اذا تأخرت حمايتها العملية طبقاً لقواعد التنفيذ القضائي (٤) .

وفي كلمة واحدة فطبيعة الاجراء المطلوب بواسطة اشكالات التنفيذ الوقتية ، وكونه اجراء وقتي أو تحفظي هي التي تجعل الاستعجال عنصراً مفترضاً متوافراً دائماً في اشكالات التنفيذ الوقتية .

واذا كان الجمهور يذهب الى اعتبار أن اشكالات التنفيذ الوقتية مستعجلة بطبيعتها ، فالتحليل السابق يؤدي الى تأييد هذا القول .

اما ما يقوله الجمهور من أن القاضي لا يبحث شرط الاستعجال حينما ينظر اشكالات التنفيذ الوقتية ، على أساس أنه شرطاً مفترضاً في مثل هذه المنازعات ، فنحن لا نوافق عليه . لماذا ؟ .

(٣) امينة النمر - المرجع السابق - ص ٨٦ .

(٤) وجي داغب - نهر فكرة عامة للقضاء الوقتي في قانون المرافعات - مجلة

العلوم القانونية والاقتصادية ص ١٥ الد ١ ص ١٩٧٣ ص ٢٤٧ .

لأن القاضى يبحث ، لتحديد اختصاصه ، طبيعة المنازعة المطروحة عليه .  
فاذا خلاص الى أنها منازعة تنفيذ وقتية ، فان هذا الاستخلاص يصل اليه  
القاضى بناء على طبيعة الاجراء المطلوب والظروف التى تبرر هذا الطلب ،  
هذا البحث ذاته هو فى الواقع بحث فى توافر شرط الاستعجال نفسه .

فكان القاضى فى بحثه لوقتية الطلب ، فانه يبحث من خلال هذا الفحص  
قيام خطر داهم من التأخير فى الحصول على الحماية القضائية بصدد الاشكال  
فى وجهه للموضوعي .

والخلاصة اذا أن شرط الاستعجال حتى فى اشكالات التنفيذ الوقتية  
يكون محلا للبحث والتحقيق من جانب قاضى التنفيذ . وانما كل ذلك يتم  
بطريق غير مباشر وذلك ببحث طبيعة الاجراء المطلوب بواسطة الاشكال الوسمى  
فى التنفيذ القضائى .

ويرى بعض الفقه (٥) أنه اذا اثبت المستشكل ضده انتفاء الخطر وانعدام  
الاستعجال فان ذلك يؤدى الى عدم قبول الاشكال ، وعدم اختصاص قاضى  
التنفيذ به باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة . واذا كان هذا الفرض صعب  
التحقيق الا أن قيام هذا الفرض يعنى أن شرط الاستعجال وافتراضه فى  
اشكالات التنفيذ الوقتى ليس افتراضا مطلقا بل هو قابل لانبات العكس .

والواقع أن اثبات عدم توافر الاستعجال فى اشكالات التنفيذ الجبرى  
يتم من خلال اثبات عدم قيام الخطر المبرر لتقديم هذا الاشكال وبالتالي انتفاء  
الحاجة الى الحماية الوقتية .

١٥٧ - سبق القول فيما مضى أننا نذهب الى عكس ما ذهب اليه  
اجماع الفقه فى مصر حينما قلنا أن اشكالات التنفيذ الوقتية حينما ترمض  
على قاضى التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة ، فانه يتعين على هذا  
القاضى فحص هذا الاشكال واعطائه التكييف القانونى الذى يتفق  
وحقيقته .

ويتم هذا الفحص ببحث شروط قبول هذا الطلب ومن ضمنها كون  
المطلوب اجراءا وقتيا . بحث طبيعة هذا الاجراء يتضمن فى جوهره بحث  
عنصر الاستعجال . بحث هذا العنصر الأخير يتم عن طريق بحث الحاجة التى

---

(٥) عم الباسط جيسى . المرجع السابق . ص ١٨٥/وحى راعب . التنفيذ . ص ٢٤٦ .

ألجأت الحصور الى طلب الاجراء الوقتى المتعلق بالتنفيذ . فالباعث الدافع لطلب هذا الاجراء الوقتى أساسه هو الخطر الناجم من تأخر الفصل فى الوجه الموضوعى لاشسكال التنفيذ . هذا الخطر الداهم هو بعينه عنصر الاستعجال (٦) .

وعلى ذلك فعمل القاضى الذى يهدف منه الى تحديد طبيعة المنازعة الوقتية المطروحة عليه اذ يعتمد على مجموعة عناصر من ضمنها طبيعة الاجراء المطلوب والظروف المبررة لطلبه ، فاننا يمكننا القول أن الحماية القضائية المطلوبة بواسطة الاشكال الوقتى فى التنفيذ تكون هى الدالة التى بها يكشف القاضى عن الخطر الداهم الناجم عن التأخير فى الفصل فى المنازعة التنفيذية .  
ل الناحية الموضوعية . هذا الخطر الداهم هو بعينه عنصر الاستعجال .

وعلى ذلك فاننا نصل الى النتائج الآتية من التحليل السابق :

١ - الوقت الذى يقدر فيه القاضى الحاجة الى الحصول على الحماية الوقتية ليس نفد وقت رفع المنازعة الوقتية ، بل وأيضاً وقت نظر هذه المنازعة . وبمعنى آخر فان القاضى فى بحثه لحاجة الخصم فى الحصول على الحماية الوقتية يجب أن ينظر إليها وقت رفع النزاع ووقت احكم فى عدا النزاع . والواقع أن تقدير الحاجة الى الحماية الوقتية يتضمن فى ذات الوقت تقدير عنصر الاستعجال . والواقع أننا لو اشترطنا توافر الحاجة الى الحماية الوقتية وقت تقديم الطلب القضائى دون أن نشترط استمرار الحاجة الى هذه الحماية الوقتية الى وقت النظر فى الدعوى ، فان هؤدى ذلك أن الاشكال الوقتى الذى لا تتوافر فيه شرط الحاجة الى الحصول على حماية وقتية وقت رفعه يؤدى الى الحكم بعدم قبوله ، ولا يمنع هذا الحكم من اعادة رفع الاشكال مرة أخرى فيما بعد اذا قامت الحاجة الى هذه الحماية الوقتية ، ولا شك أن فى الأخذ بهذا المسلك ما يؤدى الى ارهاق الحصور .

والواقع أن اختصاص قاضى التنفيذ باعتباره قاضياً للأمر المستعجلة بنظر اشكالات التمييز الوقتية يقتضى ضرورة توافر الحاجة الى الحماية القضائية الوقتية التى تتضمن فى جوهرها ضرورة قيام الاستعجال وذلك وقت تقديم الاشكال الى القاضى واستمرار هذه الحاجة حتى الحكم فى هذه الدعوى (٧) .

(٦) تنكس هذا أمانة المر وجمهور الفقه فى مصر - راجع هناك الاختصاص ص ١٠٥ .

(٧) قانون أمانة التمر - الرسالة - ص ١٠٠ .

٢ - وبناء على ما تقدم فانه يجوز التمسك أمام قاضى التنفيذ بانتفاء الحاجة الى الحماية الوقتية المستهدفة من رفع الاشكال الوقتى فى التنفيذ ، وبالتالي انتفاء وجود الخطر الداهم الناتج عن التأخير فى الفصل فى الاشكال المرفوعى ، أى انتفاء عنصر الاستعجال ، وذلك فى أية مرحلة تكون عليها الاجراءات (٨) .

٣ - ومع ذلك يرى البعض أنه فى الأحوال التى يعتبر فيها استعجال أن الاستعجال مفترض فيها بقوة القانون فلا تتور مسألة وقت تقديره (٩) .

وبالنسبة لنا فقد أثبتنا من قبل أن اشكالات التنفيذ الوقتية تخضع لتقدير القاضى لمعرفة الحاجة الى الحماية القضائية الوقتية التى يطلبها رافع الاشكال ، وسبق القول بأن تقدير هذه الحاجة يقتضى بالضرورة البحث عن قيام الاستعجال الذى يبرر إجابة الى هذه الحماية الوقتية .

وبناء على ذلك فمسألة تقدير قيام أو عدم قيام الاستعجال فى اشكالات التنفيذ الوقتية تكون نتيجة طبيعية لما سبق قوله من أن القاضى يبحث شرط ضرورة الحاجة الى الحماية الوقتية التى يطلبها رافع الاشكال ، وقيام هذه الحاجة لحظة رفع الاشكال لحظة الحكم فيه (١٠) .

٤ - وأخيرا يجب القول بأنه اذا ثبت لدى قاضى التنفيذ أن الاشكال الوقتى لا يرمى الى مجرد الحصول على حماية وقتية ، فإن هذه النتيجة تؤدى الى نتيجة أخرى موازية هى أن هذا الاشكال يقتضى توافر ركن الاستعجال ، وبالتالي يتعين على هذا القاضى أن يحكم بعدم اختصاصه بنظر هذا النزاع وذلك فى الأحوال التى لا يمكن تحويل هذا الطلب فيها الى طلب آخر .

١٥٨ - ومن جهة أخرى يرى جمهور الفقه أن قاضى التنفيذ فى نظره لئلاشكال الوقتى فى التنفيذ يتمتع عليه أساسا بموضوع النزاع . أو ما يعبر عنه بعدم أساس باطل الحق ، فما هو المقصود بذلك ؟

بما أن قاضى التنفيذ يفصل فى اشكالات التنفيذ الوقتية باعتباره

(٨) أمينة النمر - الرسالة - ص ١٠٣ .

(٩) أمينة النمر - المرجع السابق - ص ١٠٥ .

(١٠) نبيل نمر - المدفع بعدم الميول وضمانه القانونى - هشاشة المحرّف ١٩٨١ ص ٢٥٠ .

- بيل نمر - تنفيذ الخصامى وأجرأه - هشاشة المحرّف ١٩٨١ ص ٥٣٠ .

قاضيا للأمور المستعجلة فيجب أن يتقيد بذات القيود التي تحكم سلطة هذا الأخير في عمله ، وأهم هذه القيود هي عدم المساس بأصل الحق . ويفسد بأصل الحق أو موضوع المنازعة التي يتمتع على قاضي التنفيذ المساس به حينما يفصل في اشكالات التنفيذ الوقتية موضوع المنازعة بوجه عام إما بأن سببها سواء كانت موجبة الى حق الدائن الموضوعي أو الى حقه في التنفيذ الجبري أو الى امكانية التنفيذ على مال معين أو الى صحة الاجراءات (١١) .

وبناء على ذلك يتمتع على قاضي التنفيذ أن يصدر حكما بالاجراء الوقتي ويبني هذا احكم على اقتناعه بعد بحث موضوع النزاع بين هو صاحب الحق في النزاع الموضوعي (١٢) . ولا يبني حكمه بوقف التنفيذ على عدم جوازه أو على بطلان اجراءاته ، أو على أن الدين لم ينشأ في ذمه المدين أو أنه قد انقضى بأي سبب (١٣) . لذلك يجب الا يقضى قاضي التنفيذ بالاستمرار في التنفيذ على أساس اقتناعه بأن دعوى المدين وفاء بالدين هي دعوى غير صحيحة لأن في كل هذه المسائل يكون القاضي قد مس موضوع النزاع بالمعنى الواسع وهو ما يتمتع عليه حين يفصل في النزاع باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة (١٤) .

وبناء على ذلك حكم بأنه اذا طلب من قاضي التنفيذ أن يقضى بوقف البيع حتى يفصل في دعوى صحة العرض وبراءة الذمة من قاضي الموضوع ، فليس له في مثل هذا الطلب أن يقضى في صحة العرض من عدمه ، وانما عليه أن يبحث فقط فيما اذا كان العرض ظاهره جدي أم لا ، فاذا كان العرض جديا فانه يستطيع أن يأمر بإيقاف البيع ، واذا كان الأمر غير ذلك فانه يستطيع أن يأمر بالاستمرار في التنفيذ ورفض الاشكال (١٥) .

١٥٩ - ومن جهة أخرى وكما يظهر من مظاهر منع قاضي التنفيذ ، باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة حينما يفصل في اشكالات التنفيذ الوقتية ، من المساس بموضوع النزاع فانه لا يجوز له الحكم بوقف التنفيذ استنادا الى تقدير القاضي لبطلان الحجز بسبب وقوعه على مال لا يجوز الحجز

(١١) فتحي والي . التنفيذ . ص ٦١٠ .

(١٢) مصر الابتدائية ١٢/١٢/١٩٣٥ الحطمة ص ١٦ ص ١٨٣ .

(١٣) مصر الكلية مستجبل ١/٢٦/١٩٣٥ الحطمة ص ١٧ ص ٢١٧ .

(١٤) فتحي والي . التنفيذ . ص ٦٠٩ .

(١٥) مصر الكلية مستجبل ٢١/١٠/١٩٣٤ الحطمة ص ١٥ ص ١٦٦ .



عليه(١٦) . وبناء على ذلك فليس لقاضي التنفيذ لكي يأمر بوقف التنفيذ أو باستمراره أن يقدر ما اذا كانت الآلات والكتب لازمة لمهنة المدين أو غير لازمة له .

على أنه يجوز لقاضي التنفيذ أن يقدر ما اذا كان المال آلات وكتب أم لا بصرف النظر عن كونها لازمة أو غير لازمة ، لأن هذه التفرقة لا تكون عسيرة .

فإذا قدر أن المنقولات تبدو في ظاهرها بعيدة عن أن تمت الى حرفة المستشكل بصفة معينة القضاء باستمرار إجراءات البيع(١٧) .

أما اذا قدر أنها متصلة بحرفة المدين كما لو كانت كتباً والمدين محام أو آلات طبية والمدين طبيب ، فإنه يأمر بوقف التنفيذ(١٨) .

وبناء على كل هذه الأمثلة يتضح لنا أن المقصود بأصل الحق أو موضوع النزاع الذي يتمتع على قاضي التنفيذ المساس به ، حينما يفصل في اشكالات التنفيذ الوقتية ، هو الحق المطالب به والثابت في صلب السند التنفيذي ، كما أنه يقصد بذلك أيضاً الشروط الموضوعية والشكلية اللازمة لصحة الحجز أو بطلانه أو اللازمة لجواز التنفيذ وعدالته أو عدم جوازه وعدم عدالته . فاصل الحق يجب أن ينظر اليه على مستويين :

المستوى الأول : هو الحق الموضوعي الذي هيء له سنداً تنفيذياً لاقتضائه جبراً .

المستوى الثاني : هو الشروط الموضوعية والشكلية الواجب مراعاتها لسلامة وجواز التنفيذ الجبري والتي يمكن مهاجمتها عن طريق رفع اشكال موضوعي في التنفيذ(١٩) .

ويشارك قاضي التنفيذ مع قاضي الأمور المستعجلة ، وذلك حينما يعمل الأول بصفته قاضياً للأمور المستعجلة ، في ضرورة احترام القيد

---

(١٦) محكمة القاهرة للأمور المستعجلة ١٩٥٥/٢/٢١ المحاماة ص ٣٦ من ٥١٥ .  
(١٧) القاهرة مستعجل ١٩٥٠/٢/١٦ المحاماة ص ٢١ من ١٤٤ .  
(١٨) مصر الكلية مستعجل ١٩٣٣/٦/٨ المحاماة ص ١٤ من ٢٩٣ .  
- الاسكندرية كلية مستعجل ١٩٣٤/١٠/١٤ المحاماة ص ١٥ من ١٦٥ .  
(١٩) تبيل عمر - إجراءات التنفيذ - المرجع السابق - ص ٥٢٠ .

الخاص بعدم المساس بالحق وذلك حينما يكون المطلوب منهما الحكم بإجراء مؤقت .

وبناء على ذلك يرى البعض أن الحكم يكون وقتيا لا يمس أصل الحق متى صدر ليحدد مركز الخصوم تحديدا مؤقتا ، ومتى صدر في نزاع غير مستقر لما يحسمه بعد حكم أو عقد ، أو وضع قانوني ثابت ، لما إذا صدر في نزاع حكم بتعيين حارس على عقار يحتدم النزاع الموضوعي بصده ، أو صدر حكم بنفقة وقتية ريثما يفصل في أصل الحق ، أو صدر حكم بوقف التنفيذ مؤقتا حتى يتم الفصل في طلب بتلانه من محكمة الاشكال الموضوعي(٢٠) .

ومن جهة أخرى فإنه لا يجوز لقاضي التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة الحكم في ملكية الأموال اسقونة أو التابته واحقوق العينية استعرة عنها .

ولا يجوز لقاضي التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة أن يمس أصل الحق في منظوق حكمه أو في الأسباب الدمله للمنظوق .

١٦٠ - وعلى ذلك فقاضي التنفيذ إذا رفع اليه اشكالا وقتيا في التنفيذ فإنه يمتنع عليه المساس بالحق الموضوعي الثابت في السند التنفيذي ، كما يمتنع عليه المساس بالحق في التنفيذ .

فإذا كان هناك شخص ينفذ بمبلغ معين على أموال المدين وقام بالحجز على فراش مملوك لهذا المدين ، وقام هذا الأخير برفع اشكال وقتي في التنفيذ على أساس أن ذمته بريئة من الدين ، فإن مثل هذا الاشكال يكون غير مقبول لعدم اختصاص قاضي التنفيذ به لأنه يتناول بالبحث أصل الحق الذي يجري التنفيذ لاقتضائه .

وأيضا يكون الاشكال غير مقبول إذا تأسس على أن الفراش المحجوز عليه يعتبر مما لا يجوز الحجز عليه لأنه لازم له أو لزوجته . مثل هذا الأساس يجعل الاشكال الوقتي غير مقبول لأنه يتناول مسألة لزوم الفراش للمدين أو عدم لزومه ، مما يؤدي بالتالي الى القول بأن الحجز على الفراش جائز أو غير جائز . وكل هذه مسائل موضوعية تنطوي على المساس بأصل

الحق في التنفيذ • والواقع أننا هنا نكون في مجال الاشكالات الموضوعية في التنفيذ (٢١) •

وفي نطاق هذا المثال الأخير بالذات فإن قاضي التنفيذ بما يملكه من سلطة إعادة المطابقة بين المراكز الواقعية والمراكز القانونية بصدد التكييف القانوني ، فإنه يملك تحوير هذا الطلب ويعتبره منازعة موضوعية في التنفيذ ويحكم فيه على هذا الأساس •

وذلك نظرا لأن قاضي التنفيذ يختص بنظر جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقئية • وهنا يفترق قاضي التنفيذ عن قاضي الأمور المستعجلة العادية ( مادة ٤٥ مرافعات ) ، فهذا القاضي الأخير يجب عليه أن يحكم بعدم الاختصاص إذا ما وجد أن المنازعة المطروحة عليه تنطوي على المساس بالموضوع أيا كان ذلك الموضوع •

والواقع كما يرى البعض أن عدم المساس بأصل الحق لا يعدو أن يكون وجها آخر لكون المطلوب من قاضي التنفيذ إجراء وقتيا • فإن استلزام وقتية الإجراء المطلوب يقتضي بالضرورة عدم المساس بأصل الحق ، كما أن عدم المساس بأصل الحق يفترض أن يكون المطلوب إجراء وقتيا مع بقاء أصل الحق سليما محفوظا يتناضل فيه الطرفان أمام قاضي الموضوع (٢٢) •

١٩١ - وأحكام القضاء غنية في هذا المجال الذي يبرز القيد الوارد على سلطة القاضي المستعجل ، أيا كان هذا القاضي ، في عدم المساس بأصل الحق •

فقد حكم بأنه متى كان موضوع النزاع المشار اليه صالحا للفصل فيه ، وكان ما يبين من الأوراق أن ما قرره المحكمة في تسديرها الوقتي للحق المتنازع عليه من أن المستشكل غير مسئول عن الدين المحجوز من أجله هو تقرير مؤداه أن يكون حقه أكثر رجحانا وجديرا بحماية القضاء المستعجل • وكان الإجراء الوقتي الذي يصح القضاء به في مثل هذه الحالة هو وقف البيع المستشكل فيه حتى يفصل نهائيا في النزاع من الجهة المختصة فإنه يتعين القضاء بهذا الإجراء (٢٣) •

(٢١) عبد الباسط جيمبي • المرجع السابق • ص ١٧٨ •

(٢٢) عبد الباسط جيمبي • المرجع السابق • ص ١٧٩ •

(٢٣) نقض مدني ١٩٥٢/١٢/٢٥ الحامدة ص ٢٤ من ١٢٧٩ •

وحكم أيضا بأن قيام النزاع أثناء نظر الاشكال في التنفيذ على الحق المطلوب حمايته لا يحول دون أن يتناول قاضي الأمور المستعجلة ( قاضي التنفيذ ) بحث هذا النزاع بصفة وقتية ليفصل في الاجراء الوقتي الذي يرى الأمر به . وهذا منه يكون تقديرا وقتيا لا يؤثر على الحق المتنازع عليه ، بل يبقى هذا الحق محفوظا سليما يناضل فيه ذوو الشأن امام الجهة المختصة ، وهو لا يصدر فيه حكما فاصلا في الحق المتنازع عليه وانما يأمر بما يراه من اجراء وقتي كفيل بحماية من ينشأ طاهر الأوراق وظروف الدعوى انه صاحب الحق وأنه جدير بهذه الحماية (٢٤) .

١٦٢ - وتعدد صور المساس بالموضوع الذي يتمتع على قاضي التنفيذ القيام به . فالقضاء الضمني في موضوع الحقوق المتنازع عليها للتوصل لحسم النزاع يعتبر ماسا بالموضوع متمنا على قاضي التنفيذ القيام به .

فلو فصل ضمنا في حق الملكية أو في مسائل صحة العقود أو بطلانها أو فسخها أو في حق الحبس أو الامتياز للتوصل للحكم بالاستمرار في التنفيذ أو الحكم بوقفه فانه يكون قد جالف القواعد المنظمة لاختصاصه النوعي .

#### ومثال للفصل الضمني في أصل الحق هو :

إذا باع شخص أرضا مرهونة رهنا حيازيا آخر بمقدد رسمي ، وأراد المشتري استلام الأرض ونازع في ذلك الدائن المرتهن الذي يضع اليد على هذه الأرض ، هنا لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة ( قاضي التنفيذ ) الحكم بالاستمرار في التنفيذ وتسليم العين المباعة للمشتري ، بل يتعين عليه الدائن المرتهن رهنا حيازيا في حبس العين المرهونة واستغلالها واستهلاكها الحكم بإيقاف التنفيذ ، لأن الحكم بالاستمرار في التنفيذ فيه مساس بحق الدين من فاض غلتها .

هذا الحق يخرج عن ولاية قاضي التنفيذ الفصل فيه بأعتبره قاضيا للأمور المستعجلة (٢٥) .

مثال آخر : إذا اشترى شخص قطعة أرض بحكم مرسى الزاد من

(٢٤) نظر مدني ١٦٥١/٦/٧ مجموعة النقض من ٢ ص ٩٨٩ .

(٢٥) محمد علي راتب - المراجع السابق - ص ٥٧٢ .

المحكمة وعند الشروع في تنفيذ الحكم نازعه آخر في التسليم بحجة ملكيته للأرض المبيعة ، فلا يجوز لقاضي التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة إذا ما رفع إليه إشكالا وقتيا بهذه الصورة ، أن يقضى بالاستمرار في التنفيذ ، بل يتعين عليه أن يحكم بإيقاف التنفيذ لأنه لو فعل عكس ذلك لفصل ضمنا في أصل الحق .

وإذا أراد شخص التنفيذ على آخر بعقد رسمي طعن فيه بالتزوير أمام الجهة المختصة التي أجرت تحقيقات جدية عن ذلك ، فلا يجوز لقاضي التنفيذ مع ذلك الحكم باستمرار التنفيذ بل يتعين عليه الحكم بالإيقاف وترك الموضوع للمحكمة المختصة ، لأن القضاء بالاستمرار في التنفيذ معناه الحكم ضمنا بصحة العقد المطعون فيه .

وعلى ذلك وفي جميع الأحوال فإنه يتعين على قاضي التنفيذ بصفته قاضيا للأمور المستعجلة عند الحكم في إشكالات التنفيذ الوقتية أن يبحث فيما إذا كان القرار بالاستمرار في التنفيذ مثلا يستوجب المساس بحقوق الشخص المراد التنفيذ عليه أو يستوجب الفصل في منازعة موضوعية تتعلق بحق طالب التنفيذ أو بصحة السند الذي ينفذ به أو بخصوص الأموال المراد التنفيذ عليها أم لا ، فإذا ألقى شيئا من ذلك قضى بإيقاف التنفيذ . أما إذا اتضح له عكس هذا وإن الإشكال غير جدي فيقضى بالاستمرار في التنفيذ (٢٦) .

١٦٣ - ومع ذلك فليس عدم المساس بالموضوع بالنسبة لقاضي التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة بالقييد المطلق وذلك حينما ينظر إشكالات التنفيذ الوقتية ، فهناك مجموعة من القواعد تضع شيء من المرونة داخل هذا النطاق :

١ - فالقاضي يستطيع التمرض لمسألة محل خلاف قانوني في الفقه والقضاء . فقاضي التنفيذ بصفته قاضيا للأمور المستعجلة يستطيع أن يجتهد في حل مسألة قانونية محل خلاف وذلك إذا كان حلها لازما للفصل في النزاع الوقتي المطروح عليه .

ومثال ذلك اجتهاد القاضي لتحديد ما إذا كان المال المراد الحجز عليه يعتبر أو لا يعتبر عقارا بالتخصص أو منقولاً بحسب المال دون أن يكون في

ذلك مساسا بأصل الحق - مع مراعاة أنه يجب على القاضى ألا يخرج من نطاق هذا الاجتهاد لكى يفسر المقود أو يمس حجية الأحكام(٢٧) .

٢ - وإذا كان المقصود بعدم المساس بموضوع النزاع بالمعنى السابق لنا تحديده هو امتناع قاضى التنفيذ عن بناء حكمه الوقتى على أسباب تتعلق بأصل الحق الموضوعى أو الحق فى التنفيذ الجبرى ، إلا أن ذلك لا يمنع قاضى التنفيذ من أن يطلع على مستندات الخصوم المتعلقة بأصل الحق لا ليفصل فى أصل حق الخصوم ، بل لكى يتوصل الى معرفة أى الطرفين أجدر بالحماية القضائية واتخاذ الاجراء الوقتى .

أى يجب أن توجد صلة وثيقة بين فحص هذه المستندات والحكم بالاجراء الوقتى المطلوب استصداره .

ر - بعد حكم بناء على ذلك بأنه ليس معنى عدم المساس بالموضوع ، ر - يتمتع على قاضى الأمور المستعجلة ( قاضى التنفيذ بوصفه كذلك ) تقدير السندات والأحكام التى يستند اليها طرفا الدعوى ، والا انحصر اختصاصه فى حد ضيق تنعدم فيه الحكمة منه ، بل ان معناه ألا يعرض فى قضائه فى المسألة المستعجلة الى الفصل فى النزاع الموضوعى ، فلا يملك القول مثلا بأن سند الدين باطل أو أن الدين قد انقضى أو أن طلب الاستحقاق يستند الى سبب صحيح أو لا يستند الى هذا السبب الصحيح(٢٨) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد أن بحث القاضى المستعجل لمستندات الخصوم يجب أن يكون بحثا عرضيا عاجلا يتحسس به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب فى الطلب المعروض عليه(٢٩) .

وقد حكم فى هذا المعنى أنه اذا كان قاضى الأمور المستعجلة ( قاضى التنفيذ ) غير مختص بالفصل فى صحة وجود الديون المستحقة بين الطرفين وفى جواز المقاصة بالنسبة لها ، فانه مختص بالفصل فيما اذا كانت المستندات المقدمة من الحاصل ضده التنفيذ تظهر أنها كافية لاييقاف اجراءات التنفيذ مع حفظ كافة حقوق الطرفين بالنسبة للموضوع(٣٠) .

(٢٧) أمينة النمر - ص ١٣٩ .

(٢٨) مستعجل مصر ١٩٣٢/٦/١١ الحماة ص ١٤ من ١١٠ .

(٢٩) أمينة النمر - المرجع السابق - ص ١٤٠ .

(٣٠) استئناف مخطط ١٩٣٢/٢/١٧ الحماة ص ١٣ من ١٠٥٠ .

- مستعجل مصر ١٩٣٥/٨/١٢ الحماة ص ١٧ من ٥٦٦ .

- مستعجل مصر ١٩٣٤/٨/٢٤ الحماة ص ١٦ من ٥٢٩ .

وحكم أيضا بأنه وإن كان لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة ( قاضي التنفيذ بوصفه كذلك ) عند الحكم في اشكالات التنفيذ أن يفصل في الملكية إلا أن له بحث ظاهر مستندات الطرفين لمعرفة أيهما أجدر وأحق بحمايته ، فإذا وجد منازعة واضحة أنيد جدية قضي بإيقاف التنفيذ ، أما إذا اتضح له أن مستنداته غير جدية وغير جديرة بالاعتبار وأنها كونت لتصوير النزاع غير الصحيح والباسه ثوبا من اجدية غير الحقيقة فإنه يقضى بالاستمرار في التنفيذ(٣١) .

٣ - ويملك قاضي التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة . تقدير الطلبات الموضوعية أو الدفع الموضوعية إذا أبدت أمامه ، ولا يجوز له التخلي عن الفصل في المنازعة المطروحة عليه بحجة المساس بأصل الحق (٣٢) . ومعنى ذلك أنه يتمني على قاضي التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة أن يقدر جدية هذه المسائل لا للحكم فيها ، بل لتقدير جديتها وما إذا كان يقصد بها مجرد عرقلة الفصل في الدعوى المستعجلة ، أم أن النزاع على أصل الحق بين الخصوم هو نزاع جدي يقتضي فصلا من محكمة الموضوع ولا يمكنه إذاً هذا ترجيح الحق بالحماية القضائية فيحكم بالرفض(٣٣) .

٤ - ولا يعتبر تعرضا لأصل الحق أن يكون من شأن الحكم بالإجراء الوقتي المطلوب من قاضي التنفيذ ما يضر أحد الطرفين ضررا غير قابل للعلاج ولا يمكن تلافيه . فلا يمنع من اختصاص قاضي التنفيذ بنظر اشكالات التنفيذ الوقتية أن يكون المطلوب منه هو الحكم بالاستمرار في التنفيذ على منقولات محجوز عليها ، ولا يجدي الاعتراض أمامه بأن الأشياء المحجوزة إذا بيعت امتنع على صاحبها أن يستردها من مشتريها بالمزاد إذا حكم بعد ذلك من محكمة الموضوع ببطال التنفيذ ، إذ كل ما للمضروور في هذه الحالة هو الرجوع على طالب التنفيذ بمطالبته بتعويض الضرر الناشئ عن التنفيذ إذا ثبت فيما بعد بحكم من محكمة الموضوع أنه لم يكن محقا في السير في الاجراءات التنفيذية(٣٤) .

(٣١) مستجبل مصر ١٩٣٥/٨/٢٨ :الجماعة س ١٧ ص ٧٧٠ .

(٣٢) أمينة النور . المرجع السابق . ص ١٤١ .

(٣٣) أمينة النور . ص ١٤١ .

(٣٤) رمزي سيف . التنفيذ ص ٢٣/ محمد حامد فهمي . التنفيذ ط ٣ ص ٩٦ .

- مستأنف مستجبل الجيزة ١٩٧٦/٦/٢١ دعوى رقم ٥١٥ س ١٩٧٥ غير منشور .

- مستجبل الجيزة ١٩٧٤/١٢/٢ دعوى رقم ١٣١٨ س ١٩٧٤ غير منشور .

- مستأنف مستجبل القاهرة ١٩٧٦/٥/٢٤ دعوى رقم ١٩١ س ١٩٧٦ .

١٦٤ - وإذا كان كل ما سبق يتعلق ببيان جوهر سلطة قاضي التنفيذ حينما يفصل في إشكالات التنفيذ الوقتية باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة فإنه يتعين علينا الآن دراسة الإجراءات التي من خلالها يقوم القاضي بأعمال سلطاته السابق التنويه عنها .

ففيما يتعلق بالفروع التي تثار أمامه وتعلق بالإجراءات فهو الذي يتولى الفصل فيها ، كالذبح ببطلاق صحيفة الدعوى ، أو الدفع بعدم الاختصاص ، أو الدفع بانعدام الصفة .

كما أنه يجوز لقاضي التنفيذ أن يندب خير للتحقق من توافر وجه الخطر في الطلب المروض عليه ، فمثلا إذا رفعت إليه مسألة متعلقة بالتنفيذ وقام لديه شك في ضرورة الحاجة إلى الحماية الوقتية المطلوبة ، فيجوز له ندب خير للتحقق من الحاجة لنج هذه الحماية .

إذا كان ذلك جائزا ، فإنه لا يجوز لقاضي التنفيذ أن يأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق أو يندب خير أو الانتقال للمعانة لبحث واقعة مادية متنازع عليها تمهيدا للفصل فيها لما يترتب على ذلك من مساس بأصل الحق .

وإعمالا لهذه القواعد فإنه من الثابت أنه إذا كان لقاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة أن يفحص مستندات الخصوم بحثا عرضيا يتحسس به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المروض عليه ، فإنه يمتنع عليه أن يأمر بإجراء مقتضاه تطبيق هذه المستندات على الطبيعة لمعرفة ما إذا كانت تنطبق على العين موضوع النزاع أم لا تنطبق لمساس ذلك بأصل الحق ، بل عليه أن يترك الأمر في هذه الصورة لقاضي الموضوع (٣٥) .

ويرى البعض أنه لا يجوز لقاضي التنفيذ أن يأمر بتوجيه اليمين الحاسمة ، لأن أخص ما تتميز به أحكام القضاء المستعجل هو الوقتية وعدم المساس بأصل الحق ، فإذا أبيع لقاضي الأمور المستعجلة توجيه اليمين الحاسمة لأحد الخصوم لترتب على ذلك المساس بالموضوع .

(٣٥) نفس مدني ١٩٥٢/١/١٠ مجموعة النقض من ٣ من ٢٨٣ .

- مستعجل اسكندرية ١٩٣٩/١/٣ للحامدة من ١٩ من ١٢٧٧ .



فلا يتصور في حالة قبول الخصم اليمين أو ردها على خصمه أو النكول عنها أن يظل الموضوع سليما دون أن يؤثر هذا اليمين على موضوع الحق الذي يتجاوزه الخصمان ، فضلا عن أن اليمين الحاسمة تمت حاسمة بطبيعتها لنقط النزاع التي انصب عليها اليمين .

فإذا أجزى للقاضي توجيهها لأصبح القرار المستعجل المؤسس على اليمين حائزا لقوة الشيء المقضي به أمام محكمة الموضوع . وبناء على ذلك لا يستطيع من قضى ضده أن يلجأ لمحكمة الموضوع بطلب الحكم في أصل النزاع المتعلق بالواقعة التي انصب عليها اليمين ، الأمر الذي يتنافى مع طبيعة الأحكام المستعجلة التي تتسم بطابع الوقفية ولا تؤثر في أصل الحق (٣٦) .

١٦٥ - وأمام قاضي التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة فانه يجوز لأي من الخصوم أن يطلب ادخال الغير لتقديم محرر تحت يده إذا كان للخصم مصلحة في ذلك . ومتى أدخل الغير لتقديم محرر تحت يده وقدم هذه الورقة فتخضع هذه الورقة لتقدير القاضي عند الفصل في أشكال التنفيذ الوقتي أما إذا امتنع الغير عن تقديم هذه الورقة ، أو أنكر وجودها عنده فلا يملك القاضي المستعجل أن يأمر بالزامه بتقديمها . كما لا يملك أن يحكم عليه بفرامة تهديدية بسبب امتناعه عن تقديم الورقة لأن ذلك مما يمتنع عليه .

وإذا أقر الخصم أمام القاضي المستعجل بحق من الحقوق لصالح الخصم الآخر ، فلا يكون لهذا الاقرار قوة الاقرار القضائي ، ذلك انه يشترط في الاقرار القضائي أن يكون صادرا أمام محكمة ذات ولاية ، وأن تكون مختصة نوعيا وقيما بالفصل في الموضوع . أما القضاء المستعجل فهو غير مختص أصلا بالفصل في موضوع الحق .

ومع ذلك فالأقرار الصادر أمام قاضي التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة يعتبر في قوة الاقرار غير القضائي بالنسبة لإحكمة الموضوع (٣٧) .

ويجوز لقاضي التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة مناقشة

(٣٦) محمد عبد اللطيف . المرجع السابق ، ص ٤٢٧ .

(٣٧) نفس مدني ٢٧/٥/١٩٣٧ مجموعة عبر ج ٢ رقم ٥٧ ص ١٦٤ .

الحصوم لاستطلاع ما أغلق عليه للتوصل الى الحكم فى الطلب الوقتى المطروح عليه .

ولا يجوز لقاضى التنفيذ باعتباره قاضيا للأمر المستعجلة أن يأمر بالزام أحد الحصوم بتقديم ورقة تحت يده لأن نطاق اختصاصه لا يتسع للحكم بهذا الطلب ، فهذه مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع (٣٨) .

وحكم بأنه يجوز لقاضى التنفيذ باعتباره قاضيا للأمر المستعجلة أن يثبت ما اتفق عليه الحصوم فى محضر الجلسة فى أية حالة تكون عليها الدعوى حتى ولو كان موضوعه لا يدخل فى اختصاصه ويوقع عليه منهم أو من وكلائهم (٣٩) .

وبهذا تنتهى من دراسة سلطة قاضى التنفيذ عند النصل فى اشكالات التنفيذ الوقتية ، وننتقل الآن الى دراسة هذه السلطة عندما ينظر هذا القاضى الاشكالات الموضوعية .

---

(٣٨) مستجبل القاهرة ١١٥٣/١٠/٢٢ الخاتمة ص ٢٤ من ٢٠٧ .

(٣٩) استئناف مختلف ١١٠٧/٢/١٣ مج ١٩ ص ١٧٢ .

- مستجبل مصر ١١٢٢/١٠/٢٦ الخاتمة ص ١٢ من ٥٥٧ .

- مستجبل مصر ١١٢٥/١/١٩ الخاتمة ص ١٧ من ٦٦٨ .

- مستأنف مستجبل الجيزة ١١٧٧/١١/٢٩ دعوى رقم ٧٧ من ١١٧٧ .

- مستأنف مستجبل الجيزة ١١٧٧/١/٢٩ دعوى رقم ٣٦٩ من ١١٧٨ .

## الطلب الثاني

### سلطة قاضي التنفيذ عند نظر اشكالات التنفيذ الموضوعية

١٦٦ - سبق أن رأينا أن قاضي التنفيذ هو المختص وحده بنظر كافة منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية . وسبق استعراض سلطة هذا القاضي بالنسبة لمنازعات التنفيذ الوقتية .

أما فيما يتعلق بمنازعات التنفيذ الموضوعية فإنه يهنا دراسة سلطته بالنسبة لها . والواقع أن هذه المنازعات لا يمكن أن ترفع أمام المحضر بل يجب رفعها بالطريق المعتاد لرفع الدعوى ، أي عن طريق صحيفة تودع وتعلن ، أو عن طريق رفعها بصورة عارضة أمام قاضي التنفيذ .

وتكليف المنازعة بأنها منازعة موضوعية في التنفيذ يكون من عمل قاضي التنفيذ ، لأن التكليف يعتبر مسألة قانونية وبالتالي فإن إرسائه على وقائع النزاع يكون من عمل القاضي ، ولا يتقيد هذا الأخير في هذا الشأن بتكليفات الخصوم ما لم تكن هذه التكليفات صحيحة في ذاتها .

ومنازعة التنفيذ الموضوعية لا يترتب على مجرد رفعها وقف التنفيذ بقوة القانون ، وذلك كقاعدة عامة ، ما لم ينص القانون على أن مجرد رفع بعض المنازعات الموضوعية بولد أثرها إقفاً للتنفيذ بقوة القانون كدعوى استرداد المنقولات المحجوزة الأولى .

ووقف التنفيذ بمناسبة رفع منازعة موضوعية في التنفيذ يترتب على الحكم الصادر في هذه المنازعة .

بمعنى أن التنفيذ لا يقف إلا إذا فصل قاضي التنفيذ في هذه المنازعة وأمر بوقف التنفيذ . وبالتالي يكون وقف التنفيذ نتيجة للحكم الصادر من قاضي التنفيذ ، وليس نتيجة لمجرد رفع هذه المنازعة .

ومنازعات التنفيذ الموضوعية ترمى الى المنازعة في صحة التنفيذ الجبرى أو فى عدالة .

فهى تهدف الى التوصل الى الحكم ببطلاق التنفيذ أو بصحته ، بجوازه أو بعدم جوازه . وهى قد تنصب على اشخاص التنفيذ أو على السند المنفذ به أو على المال الجارى التنفيذ عليه أو على عيوب توجد فى ذات الاجراءات المتبعة فى سبيل اجراء التنفيذ الجبرى .

ومثال ذلك المنازعة الموضوعية فى التنفيذ على أساس أن السند الجارى التنفيذ به ليس من الأوراق التى يعطيها القانون هذه الصفة .

أو الادعاء بأن أحد المحصور فى عملية التنفيذ ليست له صفة أو إعلية ، أو الادعاء بأن المال الذى أوقع الحجز عليه ليس مملوكا للبهدين أو مباح لا يجوز توقيع الحجز عليه ، أو أن الطريق الذى أتبع فى الحجز ليس هو الطريق الذى حدده القانون بالنسبة للمال محل التنفيذ .

١٦٧ - وأيا ما كان شكل المنازعة الموضوعية فى التنفيذ فإن قاضى التنفيذ حينما ينظر هذه المنازعة فإن سلطاته ازانها تكون محدودة بعدم التعرض للحق الموضوعى وذلك فى الحالات التى يكون فيها هذا الحق ثابتا بمقتضى حكم قضائى .

وبناء على ذلك لا يجوز التمسك بسبب للمنازعة يتعارض مع ما للحكم من حجية ، فالحكم القضائى له حجية فيما قضى به بين المحصور فى الدعوى .

وبناء على ذلك فليس لمن يعتبر الحكم حجة فى مواجهته أن يتمسك بما يتعارض مع هذه الحجية (١) .

وكذلك ليس للبهدين التمسك بأنه قد وفى الدين قبل صدور الحكم ، أو أن الدين قد انقضى بأى سبب من أسباب الانقضاء اذا كانت الواقعة مصدر الانقضاء قد حدثت قبل الحكم وذلك سواء تمسك بهذه الدفع أمام المحكمة أم لم يتمسك بها (٢) .

(١) فتحى والى • التنفيذ • ص ٥٢٧ .

(٢) فتحى والى • التنفيذ • ص ٥٢٨ .

وعلى العكس من ذلك يستطيع المدين أن يتمسك بالوفاء ، أو بأية واقعة منهيّة حدثت بعد الحكم . ذلك أن الحكم يؤكد علاقة المدين بالدائن في وقت صدوره ، وبالتالي فلا يرد هذا التأكيد على الوقائع القانونية اللاحقة .

ومن جهة أخرى فيجب التذكّر بأن المنازعات الموضوعية في التنفيذ تستقل عن طريق الطعن في الأحكام ، ولهذا فانه في الحالات التي يمكن فيها الطعن في الحكم سواء من ناحية الموضوع أو من ناحية الوصف ، فانه يجب اتباع طريق الطعن المناسب ، ولا يجوز اتباع اجراءات المنازعة في التنفيذ بغرض الطعن في الحكم .

وإذا ما طعن في الحكم المنفذ به فان اجراءات هذا الطعن وسلطة المحكمة المظنون إمامها لا علاقة لها بقواعد المنازعة في التنفيذ .

وفي كلمة واحدة فانه اذا كانت اجراءات التنفيذ تمارس بناء على حكم قضائي مثبتا للحق الموضوعي ، فان المنازعة الموضوعية في التنفيذ يجب ألا تطرح على قاضي التنفيذ أية عناصر تتضمن المساس بحجية هذا الحكم القضائي .

والاشكال الموضوعي الذي يوجه الى عملية التنفيذ القضائي هو الذي يؤسس عليه الاشكال الوقتي ، وبالتالي فالحكم في هذا الأخير يعتمد الى حد كبير على وجهة النظر التي يكونها القاضي بصدد عناصر الاشكال الموضوعي التي يتركز عليها هذا الاشكال الوقتي .

وبهذا ننهي من دراسة سلطات قاضي لتنفيذ حينما ينظر اشكالات التنفيذ الموضوعية والوقتية .

وننتقل الآن الى دراسة الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ ونخصص لذلك البحث الخامس من هذا الفصل .

## ١٦٨ - البحث الخامس

### الأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ

١٦٨ - سبق لنا استعراض الحالات التى يصدر فيها قاضى التنفيذ العديد من الأوامر الولائية ، وسبق بيان كيفية إصدار هذه الأوامر وكيفية التظلم منها ، ولذلك فلا محل للعودة الى معالجة هذه المسائل مرة ثانية .

والأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ التى تهتمنا بمعالجتها فى هذا المقام هى الأحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ التى ترفع أمامه . سواء كانت منازعات موضوعية أم منازعات وقتية .

هذه الأحكام قد تصدر إما بعدم قبول المنازعة أو برفضها أو بقبولها وصدور حكم فى موضوعها يحسمها أو قد يصدر فيها حكما ينهى الخصومة قبل صدور الحكم فى الموضوع .

والذى يهمنا فى هذا المقام هو إيضاح أن الحكم الصادر بعدم قبول المنازعة لا يمنع من العودة وإعادة رفع المنازعة إذا تم استيفاء المقتضى الذى من أجله حكم بعدم القبول<sup>(١)</sup> .

أما الحكم الصادر فى موضوع المنازعة فإن نظامه القانونى يختلف بحسب ما إذا كان هذا الحكم صادرا فى إشكالا وقتيا فى التنفيذ ، أم كان صادرا فى منازعة موضوعية فى هذا التنفيذ .

معالجة هذين النوعين من الأحكام تقع فى المطالب الآتية :

- المطلب الأول : الأحكام الصادرة فى إشكالات التنفيذ الموضوعية .
- المطلب الثانى : الأحكام الصادرة فى إشكالات التنفيذ الوقتية .

---

(١) نبيل عمر - المنع بعدم القبول ونظامه القانونى - منشأة المعارف ١٩٨١ ص ٢٥٠ وما بعدها .

## المطلب الأول

### الأحكام المصادرة في اشكالات التنفيذ الموضوعية

١٦٩ - يختص قاضى التنفيذ بنظر جميع منازعات التنفيذ الموضوعية أيا كانت قيمتها • وعلى ذلك فقواعد الاختصاص القيمى لا تعمل فيما يتعلق بتحديد الاختصاص بنظر منازعات التنفيذ الموضوعية ، وذلك لأن انشراح حدد هذا القاضى تحديدا مطلقا فجعل الاختصاص بنظر هذه المنازعات منوطا بقاضى التنفيذ • فهذا اختصاص نوعى متعلق بالنظام العام •

وعلى ذلك فجميع منازعات التنفيذ الموضوعية أيا كانت قيمتها يختص بنظرها قاضى التنفيذ وحده •

وبما أن قاضى التنفيذ من طبقة المحاكم الجزئية فإن الاجراءات التى تتبع أمامه لاصدار الأحكام هى ذاتها الاجراءات التى تتبع أمام المحاكم الجزئية •

والحكم الصادر فى منازعة التنفيذ الموضوعية شأنه شأن سائر الأحكام لا يجوز تنفيذه الا اذا كان نهائيا ، أو اذا أمرت المحكمة بنفاذه نفاذا معجلا • مثال ذلك المادة ٥/٢٩٠ من قانون المرافعات التى نصت على جواز شمول الحكم الصادر فى منازعة التنفيذ الموضوعية بالنفاذ انعجل اذا كان صادرا بصلة طالب التنفيذ فى منازعة متعلقة به •

وعندما تقدر نهائية الحكم الصادر فى هذه المنازعات يجب أن يكون وانمحا فى الزمن طبقه القاضى الذى أصدر هذا الحكم ، وذلك اذا اعتمدنا على قاعدة النصاب بهدف تقدير نهائية الحكم •

فبما أن قاضى التنفيذ هو قاضى جزئى فالحكم الصادر يكون نهائيا اذا كان صادرا فى نزاع لا تزيد قيمته عن خمسون جنيها •

ومثل هذا الحكم يكون نهائيا حتى وان جاز الطعن فيه بالاستئناف استثناء عمالا للمادة ٢٢١ أو ٢٢٢ من قانون المرافعات •

أى فى الأحوال التى يكون فيها الحكم النهائى باطلا أو مبنيا على إجراء باطل ، أو كان الحكم صادرا على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقتضى .

فى مثل هذه الأحوال لا تؤثر قابلية مثل هذا الحكم للطعن فيه بالاستئناف استثناء على وصفه بأنه انتهائى ، ولا يحول الطعن فيه بالفعل دون إمكانية الشروع فى التنفيذ بمقتضاه ، ولا تستطيع محكمة الاستئناف أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا إذا ما طلب منها ذلك لأن الحكم فى مثل هذه الأحوال يكون نهائيا حسب القواعد العامة ، وليس مشعولا بالنفاذ المعجل وبالتالي لا تستطيع أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا والى أن يفصل فى موضوع الطعن (١) .

والحكم الصادر من قاضى التنفيذ فى الاشكال الموضوعى قد يكون ايجابيا أو سلبيا . ايجابيا بمعنى أن القاضى يجيب المدعى الى طلباته ، وسلبيا بمعنى أن القاضى يرفض طلبات المدعى أو يحكم بعدم قبول الاشكال .

فإذا حكم القاضى لصالح المدعى فإن ايجابية هذا الحكم يجب أن تفهم على ضوء المركز الذى يشغله رافع الاشكال داخل عملية التنفيذ القضائى . فإذا كان رافع الاشكال هو طالب التنفيذ فإن مفهوم الحكم الصادر لصالحه هو صحة اجراءات التنفيذ أو جواز ما تم من اجراءاته .

أما إذا كان من صدر الحكم لصالحه فى هذا الاشكال يشغل مركز المنفذ فله فإن معنى ايجابية الحكم الصادر فى الاشكال بالنسبة له هو اما بطلان التنفيذ أو بطلان اجراء من اجراءاته أو عدم جوازه أو عدم عدالته .

١٧٠ - وعلى ضوء هذا الحكم يتحدد مصير الآثار التى ترتبت من قبل على رفع الاشكال الوقتى الذى يركز على أسس مستمدة من عناصر هذا الاشكال الموضوعى الذى حكم فيه . فإذا كان مجرد رفع الاشكال الوقتى قد ولد أثرا موقفا للتنفيذ بقوة القانون ، أو كان القاضى قد حكم فى هذا الاشكال بوقف التنفيذ ، فإنه على ضوء الحكم الصادر فى الاشكال الموضوعى يتحدد مصير هذا الأثر . فاما أن يزول وقف التنفيذ كنتيجة للحكم بصحة التنفيذ أو بجوازه . واما أن يوقف التنفيذ بصفة نهائية نتيجة للحكم ببطلان

(١) نبيل عمر . الطعن بالاستئناف واجراءاته . ص ٥٣٠ .

- نبيل عمر . الطعن بالنقض . ص ٣٦٠ .



التنفيذ أو- بعدم جوازها (٢) ، فالتنفيذ ذاته يزول وتزول كافة آثاره نتيجة للحكم . .

وهذا هو مجرد مظهر من مظاهر الإصمصال الوثيق الذي يوجد بين اشكال التنفيذ الوقتي والاشكال الموضوعي . فقد سبق القول في العديد من المرات أن منازعة التنفيذ لها وجهان ، وجه وقتي ووجه موضوعي . ودليل ذلك هو أن جمهور الفقه يشترط ضرورة الحكم في الاشكال الوقتي قبل صدور الحكم في الاشكال الموضوعي .

وذلك لأن الحكم الصادر في منازعة التنفيذ الموضوعية يغنى عن الحكم في الاشكال الوقتي .

فالمقصود من الاشكال الوقتي هو ترتيب حقوق الخصوم بصفة وقتية حتى يفصل في أصل الحق في التنفيذ ، ومتى فصل في هذه المسألة الأخيرة بحكم يقبل التنفيذ حسب القواعد العامة فلا تكون بصدد أية حاجة الى نظر الاشكال الوقتي (٣) .

أما إذا حكم في الاشكال الموضوعي بعدم قبوله ، فيجوز رفع مثل هذا الاشكال بعد توافر العنصر الذي أدى الى عدم القبول ، وعلى ضوء الحكم الصادر في الاشكال الجديد تترتب الآثار السابق دراستها .

أما إذا حكم برفض الاشكال لأي سبب فيجب النظر الى مركز رافعه وما إذا كان هو طالب التنفيذ أم المنفذ ضده . وترتيب كافة النتائج السابق الاشارة اليها . بمعنى أنه إذا كان رافع الاشكال هو المنفذ ضده ورفض اشكاله بحكم نهائي فمعنى ذلك أن طالب التنفيذ على حق فيما اتخذه من اجراءات ويجوز له الاستمرار في التنفيذ الى النهاية .

وإذا كان المنفذ ضده قد رفع اشكالا وقتيا في التنفيذ أدى الى وقفه ، سواء بمجرد رفعه أو بناء على الحكم بالوقف الصادر من قاضي التنفيذ ، فإن رفض الاشكال الموضوعي المقدم من المنفذ ضده يرتب زوال هذا الأثر الموقف للتنفيذ والاستمرار في التنفيذ كأثر لهذا الحكم .

---

(٢) نبيل عمر . التنفيذ القضائي واجراءاته ١٩٨١ ص ٥٢٠ .

(٣) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٣٨٧ .

وإذا كان رافع الاشكال الموضوعي هو طالب التنفيذ ورفض اشكاله فإنه يجب اعمال كآلة النتائج المترتبة على هذا الحكم . ومنها أنه اذا كان التنفيذ موقوفا نتيجة لرفع اشكال وقتي من جانب المنفذ ضده ، فإن هذا الموقف يستمر الى أن توجد عناصر جديدة تؤدي الى زوال الرفض كحكم صادر من محكمة الموضوع أو كحكم صادر في اشكال وقتي آخر بالاستمرار في التنفيذ .

وننتقل الآن لمعالجة الأحكام الصادرة في اشكالات التنفيذ الوقتية .

## المطلب الثاني

### الأحكام الصادرة في اشكالات التنفيذ الوقتية

١٧١ - الأحكام التي تصدر في اشكالات التنفيذ الوقتية هي أحكام يصدرها قاضي التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة وبالتالي فهي أحكام مستعجلة .

والحكم الصادر في إشكال التنفيذ الوقتي قد يكون بوقف التنفيذ أو بالاستمرار فيه .

وفد سبق القول بصدد سلطة قاضي التنفيذ أن انقضى بينى حكمه على أساس ترجيح موقف أحد الخصمين بناء على ظاهر المستندات مع عدم التعرض لأصل الحق . والحكم الصادر في اشكالات التنفيذ الوقتية هو حكم وقتي لا يحول دون طرح موضوع النزاع أمام قاضي التنفيذ في صورة منازعة موضوعية . وعندئذ لا يتقيد القاضي في حكمه بما قضى به في الاشكال .

وبالتالي فيجوز له بعد أن حكم بوقف التنفيذ أن يقضى في الموضوع بصحة التنفيذ والاستمرار فيه (١) .

وإذا وجدت المحكمة أنه لا محل للإجراء الرقعي المطلوب فإنها تقضى برفض الاشكال . أما إذا رأت تغليب مصلحة المستشكل على مصلحة المستشكل ضده ، فإنها تجيب طلب المستشكل وتحكم بالإجراء الوقتي المطلوب .

وعلى ذلك فليس للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ على أساس أن السند التنفيذي حكم طعن فيه بالاستئناف ويبدو أنه من المرجح الغاؤه في الطعن . ذلك أن وقف التنفيذ على هذا الأساس يرتبط بالطعن في الحكم ولا يكون ذلك إلا للمحكمة المطعون فيه أمامها . ولا يجوز الخلط بينه وبين طلب وقف التنفيذ كمنازعة وقتية لا علاقة لها بالطعن في الحكم (٢) .

(١) وجمي رغب . التنفيذ . ص ٢٦٠ .

(٢) دحي وائل . التنفيذ . ص ٦١٢ .

وإذا رفضت المحكمة طلبا بوقف التنفيذ فلها - بناء على طلب المدعى عليه - أن تحكم علاوة على رفض الاشكال بالاستمرار في التنفيذ ، ذلك أن طلب الاستمرار في التنفيذ يعتمر من مستلزمات رفض الاشكال(٣) .

والحكم الصادر في الإشكال الوقتي قد يكون بعدم قبول الاشكال أو برفضه أو بالفصل فيه بإجابة الطالب الى طلبه . وإذا حكم بعدم قبول الاشكال يزول هذا الاشكال وتزول كافة الآثار التي ترتبت على رفعه . فإذا كان اشكالا أولاً ترتب على مجرد رفعه وقف التنفيذ بقوة القانون ، زال هذا الأثر نتيجة الحكم بعدم قبول الاشكال . وزوال هذا الأثر الواقف يكون نتيجة طبيعية للحكم بعدم القبول .

وأيضاً إذا حكم بشطب الاشكال الوقتي لعدم حضور المحصوم فإن الأثر الواقف الذي ترتب على مجرد رفع الاشكال يزول نتيجة للحكم الصادر بشطب الاشكال ، وقد نصت المادة ٣١٤ من قانون المرافعات صراحة على ذلك ، وهذا على خلاف القواعد العامة التي تحكم شطب الدعوى .

أما إذا حكم برفض الاشكال فهنا أيضاً يزول الأثر الواقف الذي ترتب على مجرد رفع الاشكال ويجوز لطالب التنفيذ الاستمرار في اجراءات التنفيذ دون حاجة لتصريح خاص بذلك وذلك بتقديم صورة تنفيذية من الحكم الصادر برفض الاشكال الى المحضر حتى ينهض هذا الأخير لاتمام اجراءات التنفيذ الجبرى .

أما إذا صدر الحكم في الاشكال بإجابة المبتشكل الى طلبه فإن أثر هذا الحكم بالنسبة للتنفيذ يتحدد بالنظر الى شخص رافع الاشكال .

فإذا كان رافع الاشكال هو طالب التنفيذ فإن مؤدى إجابته الى طلبه هو ازالة العقوبات القانونية التي كانت تعترض اجراءات التنفيذ ، وبالتالي يستمر طالب التنفيذ في اتخاذ ما شرع فيه من اجراءات . أما في الأحوال التي يكون رافع الاشكال فيها هو المنفذ ضده وحكم بإجابته الى طلبه ، فإن هذه الإجابة تتجسد في الحكم بالاجراء الوقتي المطلوب وهو وقف التنفيذ مؤقتاً .

فإذا كان الاشكال هو الاشكال الأول ، فإن مؤدى الحكم بإجابته يكون

فى معنى تأكيد الوقف الذى حدث بقوة القانون . أما اذا كان الاشكال الوقتى لا يعتبر اشكالا أولا فى التنفيذ فان مقتضى الحكم الصادر باجابه يكون فى معنى الحكم بوقف التنفيذ مؤقتا .

ومعنى وقف التنفيذ مؤقتا يرجع الى أن هذا الوقف لا يكون بصفة دائمة ، بل انه يستمر الى أن يفصل فى الاشكال من الناحية الموضوعية .

وعلى ضوء الحكم الذى سوف يصدر فى الاشكال من الناحية الموضوعية يتحدد مصير الوقف الذى أمر به قاضى التنفيذ ، أو الذى حدث بقوة القانون وبالتأكيد الذى أضافه الحكم عليه اذا كان هذا الوقف مترقبا على مجرد رفع الاشكال الوقتى (٤) .

هذه هى الصور المتعددة التى يصدر فيها الحكم فى الاشكال الوقتى اشتمل بالتنفيذ القضائى .

١٧٢ - والحكم الصادر فى اشكال التنفيذ الوقتى هو حكم وقتى مستعجل وبالتالى فهو يقبل الاستئناف فى جميع الحالات ، ويجوز الطعن فيه مباشرة اعمالا للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

واستئناف هذا الحكم يكون دائما وفى جميع الاحوال امام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية ، ويكون ذلك حتى فى الاحوال التى يصدر فيها هذا الحكم أثناء نظر منازعة موضوعية فى التنفيذ قيمتها تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى . وفى هذا الغرض فان الحكم الصادر فى منازعة التنفيذ الموضوعية يتم استئنافه امام محكمة الاستئناف العليا .

واذا صدر فى دعوى واحدة حكم فى شق منه قضاء مستعجل ، وفى الشق الآخر قضاء موضوعيا فى طلب لا تتجاوز قيمته خمسون جنيها ، فان الشق الاول من الحكم وحده هو الذى يقبل الطعن فيه بالاستئناف . وميعاد استئناف الحكم الصادر فى موضوع منازعة التنفيذ هو اربعون يوما .

١٧٣ - ومن جهة اخرى فان الحكم المستعجل له حجية مؤقتة ، فهو حكم يصدر فى طلبات قائمة على ظروف متغيرة دون مساس بأصل الحق ، ويقصد به اتخاذ اجراء مؤقت ، وبناء على ذلك فان حجية مثل هذا الحكم ترتفع ببقاء الظروف التى أدت الى اصداره دون تغيير . ومع ذلك فاذا

تغيرت هذه الظروف نانه من الممكن تعديل هذا الحكم عن طريق رفع دعوى جديدة بناء على هذه التغيرات الطارئة في المراكز الواقعية .

وبصدد الحكم المستعجل الصادر في اشكالات التنفيذ الوقتية فان بقاء هذا الحكم بما يرتبه من آثار سلبية تمرقل في الغالب بسير عملية التنفيذ رهن اما بتغير الظروف التي أدت الى اصداره ، كصدور حكم وقتي جديد بالاستمرار في التنفيذ ، واما بصدور حكم قطعي في الاشكال الموضوعي الذي استند عليه الاشكال الوقتي في التنفيذ . ويرى البعض أن حجية الحكم المستعجل من الممكن أن تصبح من نفس درجة حجية الحكم القطعي وذلك في الأحوال التي لا تتغير فيها الظروف التي صدر فيها الحكم المستعجل (١) .

وتغير الظروف التي تؤدي إلى امكانية تغير الحكم المستعجل السابق صدوره يشمل تغير المراكز الواقعية التي بناء عليها صدر الحكم الأول . ولا يشترط في رأينا أن يكون سبب هذا التغير هو ظهور وقائع جديدة لاحقة على صدور الحكم الأول . بل يكفي أن يكون هناك وقائع سابقة لم تعرض على القاضي المستعجل لأي سبب من الأسباب ، بحيث يكون لهذه الوقائع آثار مهمة في تحديد اتجاه رأي المحكمة فيما لو عرضت عليها ، بمعنى أن هذه الوقائع لو كانت قد عرضت على المحكمة قبل اصدار الحكم الأول لكانت قد قضت بعكس قضائها الأول (٢) .

ذلك لأن ما لم يمرض على المحكمة يجوز عرضه علينا من جديد وبدعوى جديدة . كما أن ما لم يعرض على المحكمة لا يدخل في نطاق ما حكمت به ، وبالتالي فلا تشمل حجية الحكم الصادر . كما أن القاضي لا يستنفذ ولايته الا بالنسبة لما يعرض عليه من وقائع بطرحها اخصوم بأنفسهم ، وبناء على ذلك فتظل الوقائع التي لم تعرض عليه خارج نطاق الحجية ، ولا تمسها قاعدة أن القاضي يستنفذ ولايته بالحكم في النزاع (٣) .

١٧٤ - والحكم الصادر من قاضي التنفيذ في اشكال التنفيذ الوقتي لا تكون له أية حجية أمام ذات هذا القاضي حينما ينظر ذات هذا النزاع من

(٥) أمينة النور . مناهج الاخصاص والحكم في دعاوى المستعجلة . ص ٣٦٦ .

(٦) عكس هذا : أمينة النور . لدراسة السابقة . ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٧) نبيل عسر . سبب الطلب القضائي أمام محكمة الاستئناف . منشأ المعارف ١٩٧٨

ناحيته الموضوعية . وبما أن الأحكام المستعجلة تفصل في طلبات وقتية تبررها ظروف الاستعجال المحيطة بالدعوى ، وصندوق الأحكام المستعجلة لا يحول دون الالتجاء الى القضاء الموضوعي للحصول على حكم قطعي يحسم النزاع بين الخصوم ويكون عنوانا للحقيقة .

فاذا رفعت دعوى مستعجلة أمام القاضي المستعجل ، أو أمام محكمة الموضوع على سبيل التبع للدعوى الموضوعية ، ولم يكن قد فصل في الطلب المستعجل بعد ، ثم صدر حكما موضوعيا في أصل النزاع وحاز هذا الحكم قوة الشيء المقضي به وذلك قبل الفصل في الدعوى المستعجلة ، لم يكن هناك وجها لنظر هذه الدعوى المستعجلة .

ومعنا على ذلك فإن الحكم الصادر في الاشكال الموضوعي المتعلق بالتنفيذ يفنى عن الحاجة الى رفع اشكال وقتي الى قاضي التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة . ويشترط لتطبيق هذا المثال أن يكون الحكم الصادر في الاشكال الموضوعي حائزا لقوة الأمر المقضي به ، وذلك حتى يفنى عن الحاجة الى رفع اشكال وقتي الى قاضي التنفيذ .

ذلك أن الحكم الابتدائي الصادر في الاشكال الموضوعي لا يمنع من امكانية رفع الاشكال الوقتي للحصول على حكم وقتي مستعجل باتخاذ اجراء مؤقت متعلق بالتنفيذ . فمثل هذا الحكم الابتدائي لن يتأتى تنفيذه الا اذا صار غير قابل للطعن فيه بطرق الطعن العادية ، أما الحكم الصادر في اشكال التنفيذ الوقتي فيجوز تنفيذه فورا لأنه حكم مشمول بالنفاذ المعجل بقوة القانون (٨) .

وهذا القول يصدق حتى في الأحوال التي يكون الحكم الابتدائي الصادر في الاشكال الموضوعي مشمول بالنفاذ المعجل ، فمثل هذا الحكم من الجائز أن يحكم بوقفه أمام محكمة الطعن لأي سبب من الأسباب (٩) .

وصدور الحكم في منازعة التنفيذ الموضوعية وصيرورة هذا الحكم نهائيا أي حائزا لقوة الأمر المقضي به يؤدي الى زوال حجية الحكم السابق صدوره .

(٨) أمينة النور . المرجع السابق . ص ٢٧٤ .

- نفس مدني ١٦٨/١/٨ . مجموعة التواقيد ج ٥ ص ٥٢٤ .

- نفس مدني ١٦٦/٢/١٩٣٣ . المطامعة س ١٣ ص ٩٨٩ .

(٩) نبيل عمر . التنفيذ القضائي والتجديده - ص ٥١٠ .

فى الاشكال الوقتى الذى قدم لقاضى التنفيذ • ويكون ذلك حتى ولو كان الحكم الوقتى قد صار غير جائز الطعن فيه بالاستئناف •

وفى هذا الفرض يعتبر الحكم الصادر فى الاشكال الموضوعى ، خلافا للحكم المستعجل الصادر فى الاشكال الوقتى ، حكما بالغاء هذا الأخير وسندا تنفيذيا بما يجب أن يتم لاعادة الحال الى ما كانت عليه قبل رفع الدعوى المستعجلة •

وعلى ذلك فاذا كان الحكم الصادر فى اشكال التنفيذ الموضوعى قد صدر بأحقية المدعى فى اجراء التنفيذ وبصححة هذا التنفيذ ، فان الحكم يكون سندا تنفيذيا بوجود الاستمرار فى التنفيذ الذى حكم بوقفه مؤقتا نتيجة الاشكال الوقتى السابق رفعه •

والواقع أن القضاء المستعجل قضاء مؤقت أى نافذ المفعول لحين تعديله بحكم آخر من نفس القاضى الذى أصدره اذا تغيرت الظروف ، أو لحين صدور حكم موضوعى ينقض مفعوله (١٠) •

١٧٥ - والحكم الصادر من قاضى التنفيذ فى اشكالات التنفيذ يأخذ الشكل العام للأحكام القضائية من ناحية البيانات الواجب توافرها فيه • ويجب أن يشتمل هذا الحكم على أسباب وافية بالقدر الذى يتعلق بصميم الطلب الوقتى المطروح على القاضى •

ويجب إيراد الأسانيد الواقعية والحجج القانونية بإيجاز وفى صياغة واضحة غير مجحولة دون أن يمتورها لبس أو إبهام أو غموض ، كما يجب أن تنسق الأسباب مع المنطوق اتساقا بعيدا عن التناقض أو التناقض •

ولا يشترط أن يذكر فى الحكم المستعجل صفة الحضور أو غياب الخصوم حيث أن كافة الأحكام الصادرة فى المسائل المدنية والتجارية أصبحت إما حضورية أو بمثابة أحكام حضورية •

(١٠) أبو هيف - التنفيذ - ص ٧٤٣ •

- مستعجل اسكندرية ١٩٥٥/٤/١٤ قضية رقم ١٢٢٤ س ١٩٥٥ •

- نقض مدنى ١٩٥٤/٣/١١ مجموعة النقض س ٥ ص ٦١٥ •

- نقض مدنى ١٩٥٥/١٢/٢٢ مجموعة النقض س ٦ ص ١٥٩١ •

- نقض مدنى ١٩٥٢/١/٢١ مجموعة النقض س ٣ ص ٤٢٨ •



وتسرى على مسودة الحكم الصادر فى الاشكال الوقتى ونسخته  
الاصلية وصوره البسيطة أو التنفيذية ذات القواعد العامة بالنسبة للأحكام  
القضائية .

وتختلف الأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ فى منزله عن الأحكام  
العادية فى أنها تنظر فى جلسة خاصة يعقدها القاضى فى منزله بعد سماع  
اقوال الخصوم ودون حاجة لحضور كاتب الجلسة . ويؤشر بمنطوق الحكم فى  
هذه الحالة على هامش ورقة التكليف بالخصوم . ويتولى المحضر المكلف  
بالتنفيذ القيام بمهمة كاتب الجلسة بعد أن يحلف اليمين القانونية أمام  
القاضى . وتثبت الأسباب والمنطوق فى آخر محضر الجلسة ويوقع عليه  
القاضى والمحضر ، ثم تسلم الأوراق لقلم الكتاب ليتولى قيود الدعوى فى  
الدفتىر المعد لذلك .

وبهذا تنتهى من دراسة الأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ فى  
الاشكالات التى رفعت اليه .

وننتقل الآن لدراسة تنفيذ الأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ .

## المبحث السادس

### تنفيذ الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ

١٧٦ - الحكم الصادر من قاضي التنفيذ في منازعة التنفيذ الموضوعية أو الوقتية ، كيف ينفذ ؟ هل هذا الحكم يعتبر سنداً تنفيذياً ؟ \*

الحكم الصادر في الاشكال الموضوعي في التنفيذ اما أن يكون برفض الاشكال أو بعدم قبوله ، وهنا لا يتضمن هذا الحكم أى الزام لاحد المحصوم وبالتالي فانقول بأن هذا الحكم يعتبر سند تنفيذي هو قول محل نظر(١) . لهذا فان معنى هذا الحكم هو في الواقع تقرير أن رافع الاشكال ليس له حق في رفعه ، وبالتالي فمن الواجب الاستمرار في التنفيذ . وقد جرى العمل على استخراج صورة تنفيذية من هذا الحكم وتسليمها للمحضر حتى ينهض للاستمرار في التنفيذ بناء على السند التنفيذي السابق ، وذلك في الأحوال التي يكون مجرد رفع الاشكال الموضوعي أثراً موقفاً للتنفيذ بقوة القانون .

أما في الأحوال الأخرى التي لا يكون التنفيذ اجبري فيها موقفاً نتيجة مجرد رفع الاشكال الموضوعي في التنفيذ ، فان الحكم برفض هذا الاشكال أو بعدم قبوله ، يقرر مجرد تقرير أن المدعى ليس له حق في رفع مثل هذا الاشكال ، أما التنفيذ ذاته فهو مستمر حتى من قبل رفع الاشكال وبعد الفصل فيه .

أما اذا حكم في الاشكال الموضوعي بقبوله والفصل في موضوعه بطلان التنفيذ أو بعدم جوازه ، فهذا الحكم يتضمن الزام طالب التنفيذ بالكف عن التنفيذ واعادة الحال الى ما كانت عليه . فلي المحكوم له في هذا الفرض الحصول على صورة تنفيذية من هذا الحكم لاستخدامها في اعادة الحال الى ما كانت عليه .

وإذا صدر في الاشكال الموضوعي حكم بصحة التنفيذ أو بجوازه ، فهذا الحكم في رأينا يتضمن الزاماً موجهاً الى المنفذ ضده بالكف عن المنازعة

(١) عبد الباسط جيمى - المرجع السابق - ص ١٥٣ .

فى صحة التنفيذ أو جوازه • ويحصل انحكوم له على صورة تنفيذية يقدمها للمحضر للاستمرار فى التنفيذ اذا كان هذا التنفيذ قد أوقف ، أو للاستمرار فى التنفيذ دون منازعة •

وبدئى أن هذا الحكم الصادر فى اشكالات التنفيذ الموضوعية يعتبر حكما قطعيا فى منازعة موضوعية ، وبالتالي فهو يحوز حجية انشئ انقضى به ، وبالتالي لا يجوز طرح النزاع مرة ثانية بذات عناصره التى حسنها الحكم الأول • والحجبة فى قانون المرافعات المصرى هو أمر يتعلق بالنظام العام •

١٧٧ - أما فيما يتعلق باشكالات التنفيذ الرقنية فالحكم الصادر فيها اما أن يكون ، هو أيضا ، بعدم قبول الاشكال أو برفضه • فإذا كان هذا الاشكال هو الاشكال الأول فى التنفيذ نانه يترتب على مجرد رفعه وقف التنفيذ بقوة القانون ، وعلى ذلك فالحكم الصادر يؤدى بمجرد صدوره ، ودون حاجة للتصريح ، باستمرار التنفيذ ، فطبيعة الحكم الصادر ذاتها تؤدى الى هذه النتيجة • والاستمرار فى التنفيذ فى مثل هذه الحالة معناه عودة القوة التنفيذية الى السند التنفيذى الأصلى سواء كان حكما قضائيا ، أو حكم محكمين ، أو أمر على عريضة أو غير ذلك من السندات التنفيذية •

والواقع أن الحكم الصادر بى الاشكال الوقتى بعدم قبوله أو برفضه ، لا يعتبر بى حال سندا تنفيذيا بالمعنى المعروف للسندات التنفيذية • كما أنه لا يجرى بموجبه وبذاته نطق أى تنفيذ ، لأن التنفيذ الذى يجب أن يستمر هو التنفيذ الذى شرع فيه بموجب السند التنفيذى الأصلى الذى استتمك فى تنفيذه • كما أن الحكم بعدم قبول الاشكال الوقتى أو برفضه لا يتضمن الحكم بى الزام يجوز تنفيذه جبرا •

أما الحكم الصادر فى اشكال التنفيذ الرقنى بقبوله والأمر بوقف التنفيذ ، نان هذا الحكم يتضمن الزاما موجها الى الدائن المنفذ بالكف عن التنفيذ الى أن يصل فى الاشكال من الناحية الموضوعية ، أو الى أن يصدر حكم وقتى آخر بالاستمرار فى التنفيذ اذا جلت ظروف تبرر ذلك •

فاذا كان التنفيذ موقونا نتيجة لمجرد رفع الاشكال فى الاحوال التى ينص فيها القانون على ذلك ، فان مؤدى الحكم الصادر بوقف التنفيذ هو مجرد تأكيد لهذا الوقف ، ومجرد الزام لطالب التنفيذ والمحضر بعدم الاستمرار فى التنفيذ حتى تتغير الظروف •

ويحصل على صورة تنفيذية من هذا الحكم تقدم الى المحضر للقيام بعمل اللازم .

والحكم الصادر فى اشكال التنفيذ الوقتى يقبوله والحكم بالاستمرار فى التنفيذ ينفذ بالكيفية السابق بيانها للحكم الصادر بوقف التنفيذ مؤقتا .

والواقع أن مثل هذا الحكم يواجه الحالة التى يكون التنفيذ فيها موقوفا اما نتيجة لرفع اشكال وقتى اول ، او نتيجة للحكم بوقف هذا التنفيذ سواء بناء على الاشكال الوقتى الاول ، او بناء على أى اشكال آخر .

١٧٨ - والأحكام الصادرة فى اشكالات التنفيذ الموضوعية لا يجوز تنفيذها الا اذا كانت نهائية او مشمولة بالنفذ المجل .

اما الأحكام الصادرة فى اشكالات التنفيذ الوقتية فهى أحكام مستمجة واجبة التنفيذ فورا وبقوة القانون وبغير كفالة .

وننتقل الآن الى المبحث السادس والآخر من هذا الفصل والمتعلق بالظن فى الأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ .

### البحث السابع

#### الظمن في الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ

١٧٩ - الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ في اشكالات التنفيذ الوقتية هي أحكام مستعجلة ، وبالتالي فهذه الأحكام تقبل الظمن بالاستئناف دائما أمام المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها قاضي التنفيذ الذي أصدرها . وتحكم المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في الطعون المرفوعة إليها عن هذه الأحكام .

وميعاد الظمن بالاستئناف في هذه الأحكام هو خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ صدور الحكم .

وهذه الأحكام يجوز الظمن فيها مباشرة وبمجرد صدورها أعمالا للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات . وتظهر فكرة الظمن المباشر في الأحوال التي يقدم فيها الاشكال الوقتي بطريقة عارضة أثناء نظر منازعة تنفيذ موضوعية ، فالحكم المستعجل الصادر في هذه المنازعة يجوز الظمن فيه فورا دون انتظار الفصل في الموضوع .

ومع ذلك ورغم أن القاعدة العامة هي أن الأحكام الصادرة في اشكالات التنفيذ الوقتية يجوز الظمن فيها بالاستئناف دائما ، إلا أن المشرع قد ينص على عدم جواز الظمن في بعض الأحكام الصادرة في هذه المنازعات ، مثال ذلك الحكم الصادر في دعوى قصر الحيز ( مادة ١/٣٠٤ مرافعات ) ، والحكم الصادر في الطلب المقدم من طالب الحيز بالاستمرار في التنفيذ دون انتظار الفصل في دعوى الاسترداد ( مادة ٣٩٤ من قانون المرافعات ) .

ويرى بعض الفقهاء أن الطلب الوقتي يشبه الطلب المستعجل في أنه يقوم على وقائع قابلة بطبيعتها للتغيير والتبديل والحكم الصادر في مثل هذا الطلب يحدد مركز الخصوم تحديدا مؤقتا وهو لا يمس أصل الحق وله حجية مؤقتة (١) .

بينما الطلب المستعجل يزيد عن الطلب الوقتي في ضرورة توافر الاستعجال .

ويصدر في الطلب الوقتي حكم وقتي ، بينما يصدر في الطلب للمستعجل حكم مستعجل .

وعلى ذلك فالطلب الوقتي قد لا يكون طلبا مستعجلا كطلب تحديد تاريخ التوقف عن الدفع في القانون التجاري .

وقاضى التنفيذ يصدر أحكاما وقتية غير مستعجلة كالحكم الصادر بوقف التنفيذ في دعوى الاسترداد الثانية ، ومثاله أيضا الحكم الصادر في التظلم من الأمر على عريضة .

ومع ذلك فنحن نرى أن الأحكام الصادرة في اشكالات التنفيذ الوقتية هي دائما أحكاما مستعجلة كما سبق البيان .

١٨ - وإذا ما طعن في الحكم الصادر في اشكالات التنفيذ الوقتية بالاستئناف فإن هذا الطعن لا يولد بمجرد رفعه أثرا موقفا لتنفيذ هذا الحكم طالما أن هذا الحكم يكون شموليا بالنفاذ المستعجل في جميع الأحوال .

ومع ذلك فلا يرجع ما يمنع من طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في اشكال التنفيذ المطعون فيه بالاستئناف وذلك عملا للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات .

فإذا قبلت المحكمة وقف تنفيذ الحكم فإنها تأمر بهذا الوقف أو ترفض الأمر به حسب سلطتها التقديرية .

وإذا رفضت هذه المحكمة طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الاشكال والمطعون فيه بالاستئناف ، فلا يجوز الطعن في هذا الحكم بأي طريق لأنه حكم صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وبالتالى لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف . كما أن مثل هذه الأحكام لايجوز الطعن فيها بالنقض(٢) .

كما لا يجوز رفع اشكال وقتي في الحكم الصادر في الاشكال الأول(٣) .

(٢) نبيل عمر . الطعن بالنقض - ص ٢٢٠ .

(٣) نبيل عمر . الطعن بالاستئناف وإجراءاته - ص ٥٢٠ .

أما إذا حكمت محكمة الاستئناف بإجابة طلب وقف التنفيذ الذى قدم اليها بمناسبة الطعن فى الحكم الصادر فى الاشكال الوقتى ، فلا يوجد ما يمنع من رفع اشكال وقتى أمام قاضى التنفيذ اذا ما أريد تنفيذ الحكم الصادر بوقف التنفيذ لأن طلب وقف التنفيذ من محكمة الطعن يختلف عن طلب وقف التنفيذ الذى يقدم الى قاضى التنفيذ فى صورة اشكال وقتى وذلك من حيث سبب وموضوع كلا منهما(٤) .

ويترتب على رفع الاستئناف طرح النزاع المحكوم فيه على محكمة ثانية درجة ولا تعدى ولاية هذه المحكمة الاستئنافية الاختصاص المرسوم لقاضى التنفيذ . بمعنى انها تنحصر فى الاجراءات الوقتية التحفظية النظرية على شرطى الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق شأننا فى ذلك شأن محكمة أول درجة .

١٨١ - وينور التساؤل حول امكانية الطعن بالتماس إعادة النظر فى الأحكام الصادرة فى اشكالات التنفيذ الوقتية ، وينقسم الراى فى هذا الصدد الى رأيين :

- الأول منهما يرى أنه يجوز انظمن بالتماس إعادة النظر فى الأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ فى اشكالات التنفيذ الوقتية ، لأن هذه الأحكام تعتبر أحكاما بالمعنى الذى نهى تفصل فى نزاع ولو بصفة مؤقتة ، وبناء على ذلك فيجوز الطعن فيها بالالتماس حيث لا يوجد نص قانونى يمنع من ذلك(٥) .

- والراى الثانى ، وهو ما تؤيده ، يذهب الى القول بعدم جواز الطعن بالالتماس مباشرة فى الأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة ، فالطعن بالالتماس هو طريق غير عادى للطعن فى الأحكام الانتهاية ( مادة ٢٤١ ) . والأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ بصفته قاضيا للأمور المستعجلة هى مجرد أحكام وقتية لا تفصل فى أصل الحق ، وهى أحكام غير نهائية فلا تحوز قوة الأمر النقطى . وبما أنها يجوز الطعن فيها بالاستئناف دائما فهي تعتبر بمثابة أحكام ابتدائية وبالتالي فلا يجوز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر(٦) . والواقع أن الحجج التى يستند اليها

(٤) فتحى والى . التنفيذ . ص ٦٠٧ .

(٥) راشد حنا . التماس إعادة النظر . ص ٢١ وم بعدها/اسكندر زغلول . المرجع

السابق . ص ٣٦٦ .

(٦) محمد عبد الخليف . القضاء المستعجل . ص ٤٦٣ .

الفريق الأول في القول بجواز الطعن بالالتماس في الأحكام الصادرة في اشكالات التنفيذ الوقتية لا تقبّلنا بالأخذ بهذا الرأي :

فالقول بأن الحكم الصادر في مادة مستعجلة له حجية يلتزم بها القاضي والمصوم لا يفيد في شيء لأن كافة الأحكام الابتدائية تحوز حجية الشيء المقضي به ومع ذلك فحسب نص المادة ٢٤١ من قانون المرافعات لا يجوز الطعن في هذه الأحكام بالتماس إعادة النظر .

والقول بأن الحكم المستعجل يضح المصوم في وضع ثابت واجب الاحترام هو قول لا يقدم لنا شيئاً ذو قيمة في سبيل القول بأن أحكام قاضي التنفيذ الوقتية يجوز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر .

فالحكم المستعجل لا يضعنا في وضع ثابت لأنه يجوز تغييره بناء على طلب جديد وذلك إذا تغيرت الظروف التي صدر فيها هذا الحكم .

كما أن القول بوجوب احترام الحكم ليس قاصراً على الأحكام المستعجلة وحدها بل هو يشمل كافة الأحكام القضائية ، ولم يقل أحد بأن كافة هذه الأحكام يجوز الطعن فيها بالالتماس(٧) .

١٨٢ - وإذا كانت الأحكام الصادرة في اشكالات التنفيذ الوقتية لا يجوز الطعن فيها فوراً بالتماس إعادة النظر .

وإذا كانت هذه الأحكام يجوز الطعن فيها فوراً بالاستئناف أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية ، فإن هذا الحكم الأخير ، باعتباره دائماً حكماً نهائياً لصدوره من محكمة استئنافية ، يجوز الطعن فيه بالتماس إعادة النظر .

والأحكام الصادرة في اشكالات التنفيذ الوقتية لا يجوز الطعن فيها بالمعارضة حيث أن هذا الطريق من طرق الطعن قد ألغى في المواد المدنية والتجارية . ولأن الأحكام الصادرة في هذه المواد أما أن تكون أحكاماً ضرورية أو بمثابة أحكام ضرورية .

(٧) مستأنف مستعجل لرقعة ١٢/١٣/١٩٧٦ المعوى رقم ١٠٩٩ سنة ١٩٧٦ .

- التماس جيزة ١٩٧٦/٥/١١ المعوى رقم ٤١١ سنة ١٩٧٥ .



• والحكم الصادر في الاشكال الرقعي في التنفيذ لا يجوز الطعن فيه مباشرة بالنقض ( مادة ٢٤٨ مرافعات ) •

وأكثر من ذلك فان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم لا يجوز الطعن فيه بالنقض وفقا للمادة ٢٤٨ من قانون المرافعات ، لان هذه المادة تحدد الأحكام التي يجوز الطعن فيها بالنقض بأنها الأحكام الصادرة من المحاكم الاستئنافية وفقا للمادة ٤٨ من قانون المرافعات •

ومع ذلك فاذا أصدرت المحكمة الابتدائية باعتبارها محكمة استئناف حكما في الطعن المرفوع اليها عن الحكم الصادر في الاشكال الرقعي ، وكان هذا الحكم فصل في نزاع خلافا لحكم آخر ، من نفس النوع ، سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي ، فلا يوجد في اعتقادنا ما يمنع من الطعن بالنقض في الحكم الصادر مؤخرا ويطرح على محكمة النقض الحكم الاول المتناقض للحكم الأخير ، وذلك وفقا للمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات (٨) •

١٨٣ - والوضع فيما يتعلق بالأحكام الصادرة من القاضي المستعجل العادي ومدى إمكانية الطعن فيها بالنقض يختلف عن الوضع الخاص بالأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ في اشكالات التنفيذ الوقتية • فاذا رفع الطلب المستعجل أمام المحكمة الابتدائية بصورة تابعة لطلب موضوعي مطروح أمام هذه المحكمة ، ثم استؤنف الحكم الصادر في هذا الطلب المستعجل أمام محكمة الاستئناف العليا ، فان الحكم الصادر في الطعن من هذه المحكمة يجوز الطعن فيه بالنقض •

وبهذا تنتهي من معالجة الطعن في الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ في اشكالات التنفيذ الوقتية •

١٨٤ - أما الأحكام الموضوعية الصادرة من قاضي التنفيذ في اشكالات التنفيذ الموضوعية فقد وضعت المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات نظاما خاصا للطعن فيها ، فتصت هذه المادة على أن :

• تستأنف أحكام قاضي التنفيذ في المنازعات الموضوعية الى المحكمة

---

(٨) نبيل من • النظرية العامة للطعن بالنقض ط ١٩٨٠ ص ١٨٠ •

الابتدائية اذا زادت قيمة المنازعة على خمسين جنيها ولم تتجاوز خمسمائة جنية والى محكمة الاستئناف اذا زادت على ذلك » .

وبالرغم من أن قاضي التنفيذ يعتبر قاضيا جزئيا ، ومحكمة التنفيذ تعتبر محكمة جزئية ، وكان المفروض بناء على ذلك أن تستأنف أحكامه أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية ، إلا أن المشرع خرج عن هذه القواعد وأورد النص الوارد في المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات .

والواقع من هذا النص أن المشرع اعتد بقيمة المنازعة الموضوعية في التنفيذ كأساس لتحديد مدى قابلية الحكم الصادر في منازعة تنفيذ للطعن فيه بالاستئناف . فالأحكام الصادرة في منازعة موضوعية لا تزيد قيمتها عن خمسون جنيها تعتبر أحكاما نهائية لا يجوز النسخ فيها بالاستئناف حسب القواعد العامة .

ومع ذلك وحتى بالنسبة لهذه الأحكام نانه يجوز الطعن فيها استثناء بالاستئناف اذا كانت بائنة أو مبنية على اجراء باطل وذلك وفقا للمادة ٢٢١ من قانون المرافعات . أو كانت محاللة لحكم آخر لم يحز قوة الأمر المقضى وفقا للمادة ٢٢٢ من قانون المرافعات . ومثل هذا الطعن الاستثنائي يرفع الى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية (٩) .

والحكم اذا يعتبر انتهائي لصدوره في حدود النصاب النهائي لقاضي التنفيذ فان ذلك لا يعدو أن يكون عمالا للقواعد العامة بصدد الأحكام الصادرة من القاضي الجزئي .

واذا صدر الحكم في منازعة تتجاوز قيمتها خمسون جنيها ولا تزيد عن خمسمائة جنية فانه يكون ابتدائيا قابلا للطعن فيه بالاستئناف أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية حتى وإن كان مشمولا بالغاء المعجل .

ويلاحظ أن التشريع المصري لا يعرف محاكم ابتدائية أو استئنافية للتنفيذ .

أما اذا تجاوزت قيمة النزاع خمسمائة جنية فان الحكم الصادر فيها يكون ابتدائيا ، ولكن الطعن فيه بالاستئناف يكون أمام المحكمة الاستئنافية

---

(٩) نبيل عمر - الطعن بالاستئناف وإجراءاته - منشأة المعارف ١٩٨١ ص ٢٥٠ .

العليا • وهنا خرج المشرع على قواعد الطعن في الأحكام الصادرة من القاضي الأزلي والتي تحتم جعل استئناف جميع أحكامه الابتدائية أمام المحكمة الابتدائية التي يقع بدائلها هذا القاضي •

ولعل خروج هذا المشرع على القواعد العامة السابقة يبرزه اعتبار تعلق الاختصاص النوعي لقاضي التنفيذ بالنظام العام ، وأنه هو الوحيد المختص بنظر كافة منازعات التنفيذ •

كما أنه يلاحظ أن المنوع قد قدر أن منازعة التنفيذ التي تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه كان من المفروض أن تطرح على المحكمة الابتدائية لو لم يوجد نظام قاضي التنفيذ •

ولكل هذه الاعتبارات جعل الطعن في مثل هذه الأحكام أمام محكمة الاستئناف العليا ( مادة ٤٨ مرافعات ) •

ولعل ما حدا بانسروع الى نهج هذا السبيل هو إتاحة الفرصة لبعض الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ في الوصول الى محكمة النقض لارساء بعض المبادئ الهامة في هذا المجال •

وميعاد الطعن بالاستئناف هو أربعون يوما من تاريخ صدور الحكم وأيضا كانت المحكمة التي يرفع الطعن اليها •

وتطبق القواعد العامة في تقدير قيمة الدعوى الواردة بالمواد من ٣٦ الى ٤١ من قانون المرافعات •

ويلاحظ أن المنازعة الموضوعية المتعلقة بصحة حجز منقول أو بطلانه تقدر بقيمة الدين المحجوز من أجله اذا كانت المنازعة بين الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه ( مادة ٩/٣٧ مرافعات ) •

أما اذا كانت المنازعة منارة من الغير فان قيمتها تقدر بقيمة الأموال التي رفعت بشأنها المنازعة •

أما اذا تعلق الأمر بمقار فان القيمة تقدر بقيمة المقار •

وبالاحظ أن قواعد تقدير قيمة المنازعة تفيد فقط في تحديد قابلية الحكم الصادر في هذه المنازعة للطعن فيه بالاستئناف ، وتحديد المحكمة المختصة بنظر هذا الاستئناف .

والحكم الصادر من محكمة الاستئناف العليا في الطعن المرفوع إليها يجوز الطعن فيه بالنقض .

وننتقل الآن الى الفصل الثاني من هذا الباب ونعالج فيه الخصومة المتولدة عن اشكالات التنفيذ الجبرى .

## الفصل الثاني

النظام القانوني للخصومة المتولدة  
عن اشكالات التنفيذ الجبرى

١٨٥٠ - نعالج فى هذا الفصل المسائل الآتية :

- المبحث الأول : أطراف خصومة التنفيذ المتولدة عن الاشكال
- المبحث الثانى : موضوع خصومة اشكال التنفيذ •
- المبحث الثالث : سبب اشكالات التنفيذ الجبرى •
- والى تفصيل كل ذلك •

## للبحث الأول

### أطراف خصومة اشكال التنفيذ الجبرى

١٨٦ - سبق القول بأن خصومة التنفيذ الجبرى هي الخصومة التى تتكون من مجموعة من الاجراءات التى ترمى الى اقتضاء حق الدائن جبرا عن مدينه (١) .

وتتميز هذه الخصومة بوحدة الناية فهى تتجه بواسطة أعمالها الاجرائية المختلفة الى غاية واحدة ، هي اقتضاء حق الدائن جبرا عن مدينه .

كما تتميز هذه الخصومة بتسلسلها وارتباطها فيما بينها بحيث تجمعها وحدة منتهية زمنية تجعل كلا من هذه الأعمال يبدو كنتيجة لسابقتها ومقدمة لما يليها (٢) .

أما الخصومة المتولدة من رفع المنازعة فى التنفيذ اى المتولدة عن رفع اشكالات التنفيذ الجبرى سواء كانت هذه الاشكالات اشكالات موضوعية أو اشكالات وقتية فهى تعتبر من الناحية الاجرائية مجرد خصومات تتخلل التنفيذ الجبرى وتعرض سيره (٣) .

وبناء على ذلك لا تعتبر المنازعة فى التنفيذ والخصومة المتولدة عنها جزءا من خصومة التنفيذ بالمعنى السابق تحديده ، كما أن خصومة الاشكال لا تعتبر مرحلة من مراحل خصومة التنفيذ .

فهى وإن تعلقت بها تعتبر مستقلة عنها ، فالخصومة المتولدة عن اشكالات التنفيذ هي خصومة عادية ترمى الى الحصول على حكم بمضمون معين .

أما خصومة التنفيذ بوجه عام فهى ترمى الى اقتضاء حق الدائن جبرا عن مدينه (٤) .

- 
- (١) فتحى والى . التنفيذ الجبرى . ط ١٩٧٩ وط ١٩٨٠ ص ١٢٠ .  
(٢) فتحى والى . التنفيذ الجبرى ط ١٩٧٩ وط ١٩٨٠ ص ١٢٠ - ١٢١ .  
(٣) وحدى راجب . التنفيذ . ص ٣٢٨ .  
(٤) فتحى والى . التنفيذ . ص ٥٢٩ .

وأطراف خصومة التنفيذ الجبرى قد يكونوا هم أنفسهم أطراف الخصومة المتولدة عن رفع اشكالات التنفيذ الجبرى • وقد يكونوا من الغير •

بمعنى أن الخصوم الذين يظهروا أمام قاضى التنفيذ فى الخصومة المتولدة عن رفع الاشكال قد يكونوا هم أنفسهم أطراف التنفيذ الجبرى وقد يضاف اليهم شخص أو أشخاص من الغير •

نتناول فيما يلى تحديد الأشخاص الذين ينوجدوا فى الخصومة الناشئة عن رفع منازعات التنفيذ •

### ١٨٧ - أولا : الدائن طالب التنفيذ الجبرى ورفع منازعة التنفيذ الموضوعية :

هذا الدائن طالب التنفيذ الجبرى الذى يسعى الى المطالبة بحقه جبرا عن مدينه الماطل الذى رفض الوفاء الاختيارى ، يستطيع أن يرفع العديد من اشكالات التنفيذ الجبرى وقد سبق لنا استعراض العديد من صور الاشكالات الوقتية والاشكالات الموضوعية التى يستطيع فيها هذا الدائن الظهور بمظهر الخصم فى الخصومة المتولدة عن رفعها أمام القضاء •

فطالب التنفيذ يستطيع بطبيعة الحال أن يرفع اشكالا وقتيا فى التنفيذ بهدف الحصول على حكم وقتى بالاستمرار فى التنفيذ وذلك اذا اوقف هذا التنفيذ لآى سبب من الأسباب •

كما أن طالب التنفيذ يستطيع أن يرفع منازعة موضوعية بطالب فيها بالحكم بصحة التنفيذ ويجوز اجرائه ، وقد سبقت الاشارة الى نل ذلك حينما تعرضنا للصور المختلفة التى تظهر فيها هذه الاشكالات •

والذى يهمنا قوله الآن هو ان طالب التنفيذ قد يكون مدعيا فى المنازعة الموضوعية أو الوقتية المرفوعة بمناسبة التنفيذ الجبرى • وقد يكون مدعيا عليه فى أى نوع من أنواع هذه المنازعات ، وفى كل الأحوال يشترط فى طالب التنفيذ باعتباره خصما فى الخصومة المتولدة عن رفع اشكالات التنفيذ مجموعة من الشروط لا تخرج عن كونها الشروط العامة اللازمة لقبول الدعوى القضائية واللازمة ، من جهة أخرى ، لاعتباره خصما فى الخصومة المتولدة عن رفع هذه الاشكالات •

ويشترط لقبول المنازعة الموضوعية في التنفيذ التي يرفعها طالب التنفيذ أن يتوافر فيها شرط المصلحة ، بمعنى أن يكون لطالب التنفيذ مصلحة أى منفعة من رفع الدعوى الى القضاء بهدف الحكم له بصحة التنفيذ أو جوازه .

فشرط المصلحة هو شرط لازم لقبول الطلب القضائي (٥) .

وبناء على ذلك لا تقبل المنازعة من الحاجز اذا كان دائئا مرتبنا فى صحة الجزأ الذى وقعه دائن عادى على المال ذاته ، لانه مستتقدم على الدائن العادى ولو كان حيز هذا الأخير صحيحا (٦) .

١٨٨ - كما يشترط فى طالب التنفيذ لكى يكون طلبه القضائى الذى ينازع به فى التنفيذ مقبولا أن يكون ذو صفة فى رفع منازعة التنفيذ ، والصفة هى وصف من أوصاف المصلحة ومعناها هو وجود تطابق بين المركز الموضوعى والمركز الاجرائى الذى يوجد فيه الخصم .

والصفة الواجب توافرها فى طالب التنفيذ هى ضرورة أن يتوافر لديه كافة عناصر الحق فى التنفيذ الجبرى .

ويجب أن تظهر هذه الصفة من خلال السند التنفيذى أيا كان نوعه .

والصفة الواجب توافرها فى طالب التنفيذ واللازمة لقبول المنازعة الموضوعية فى التنفيذ تثبت فى الأحوال التى يؤكد السند التنفيذى فيها أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق الموضوعى الثابت فى هذا السند .

وبثبت الحق فى التنفيذ لمن يؤكد السند حقه (٧) وبالتالى تثبت الصفة له كشرط لقبول المنازعة فى التنفيذ ، ولا هم بعد ذلك ما اذا كان طالب التنفيذ دائئا عاديا أو دائئا مرتبنا .

ويجب أن يثبت لطالب التنفيذ هذه الصفة عند بدء إجراءات التنفيذ ، فإذا توافرت الصفة بعد بدئته لم تصحح ما تم من إجراءات باطلا .

(٥) نبيل صر د الفتح باسم القبول ونظمه القانونى . منشأة المطابع ط ١٩٨١ ص ١٥٠

(٦) وجرى راجع . التنفيذ . ص ٢٢٩ .

(٧) وجرى راجع . التنفيذ . ص ٢٢٠ / فتوى والى . المرجع السابق . ص ١٢٩ / اسكندر

زغلول . المرجع السابق . ص ٧٨ / محمد على راتب . المرجع السابق . ص ٦٧٩ .



وتوافر هذه الصفة فيما يتعلق بمظهرها المتعلق بأصل الحق في التنفيذ  
ينعكس بالضرورة على مظهرها الإجرائي فتكون منازعة طالب التنفيذ  
الموضوعية مقبولة لرفعها من ذي صفة .

ولدائن صاحب الحق في التنفيذ أن يستعمل حقه بطريق الدعوى غير  
المباشرة وذلك في الأحوال التي تتوافر فيها شروطها .

وإذا كان الحق في التنفيذ الجبري ينتقل إلى الخلف سواء كان خلفا  
عاما أو خلفا خاصا كالمحال إليه ، فإن الصفة في رفع اشكالات التنفيذ  
الموضوعية تنتقل أيضا إلى هذا الخلف سواء كان خاصا أو عاما .

ويجب على الخلف إما أن يعلن ما يثبت صفته إلى المنفذ قبل  
إجراء أو متابعة التنفيذ الجبري ، ومن باب أولى يجب إثبات هذه الصفة  
عند رفع منازعة التنفيذ الموضوعية .

وفي هذا المعنى تنص المادة ٢٨٢ من قانون المرافعات على أن : « من  
حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن في حقه حل محله فيما اتخذ من إجراءات  
التنفيذ » .

١٨٩ - أما عن مسألة أهلية طالب التنفيذ لمباشرة ولرفع اشكالاته .  
فإن الأهلية الواجب توافرها في طالب التنفيذ لمباشرة هي أهلية الإدارة ،  
وبالتالي يجوز أن يطلب التنفيذ كل من توافرت له أهلية الأداء . لأن التنفيذ  
الجبري يرمى إلى قبض الدين جبرا عن المدين وبالتالي فلا يشترط أهلية  
التصرف لطلب التنفيذ الجبري ولمباشرة إجراءاته (٨) .

وبناء على ذلك يجوز للقاصر المأذون له بالإدارة طلب التنفيذ ، كما  
يجوز هذا للرعي دون حاجة للحصول على إذن بذلك من المحكمة ، وتبرير  
ذلك يرجع إلى أنه وإن كان التنفيذ الجبري يعتبر نوع من أنواع المصادرة  
التضائية ، إلا أنه لا يعتبر دعوى بالمعنى الذي يقصده قانون الولاية على  
المسائل ، وبالتالي فلا يشترط إذن من المحكمة .

ومن جهة أخرى فالوكالة العامة تخول للوكيل سلطة طلب التنفيذ  
وبالتالي فلا يشترط في الوكيل أن يكون محاميا .

(٨) وجوب واجب . ص ٢٦٥ / تنص والد . ص ١٤٠ .

وتكفي أهلية الإدارة مباشرة كفاية لخرق التنفيذ الجبرى ، مسواء كان هذا التنفيذ هنا يتم مباشرة كطرد مستأجر أو عدم جوار أو تسليم شيء ، أو كان تنفيذا بالمجز ونزع الملكية فى الأحوال التى يكون محل الالتزام فيها مبلغا من النقود بحسب الأصل أو بحسب المال .

ومع ذلك فقد ذهب البعض الى أنه يجب توافر أهلية التصرف فيما يتعلق بالتنفيذ على عقار (٩) .

والواقع أن هذه القول لا يستقيم فى ظل قانون المرافعات الحال .

ففى ظل قانون المرافعات السابق كان طالب التنفيذ على العقار يلتزم بشراء العقار بالثمن الأساسى الذى يقوم هو بتحديدته وذلك اذا لم يتقدم مشتر للعقار بالزاد ، وفى ظل هذه النصوص لم يكن هناك شك فى أن الشراء يعتبر عملا من أعمال التصرف .

اما وفقا لقانون المرافعات الحالى فلم يعد تحديد الثمن الأساسى لبيع العقار متروكا للذات مباشرة الاجراءات ، ولذا لم يعد هذا الأخير ملتزما فى أية حالة بشراء العقار الذى يتم التنفيذ عليه ، وبالتالي فلم يعد مشروطا توافر أهلية التصرف فى الدائن طالب التنفيذ وذلك لكى يمارس حقه فى طلب وإجراء التنفيذ الجبرى .

١٩ - اذا كانت كل هذه الاستطادات خاصة بالأهلية الواجب توافرها فى طالب التنفيذ الجبرى وذلك كشرط لصحة استعمال حقه فى التنفيذ الجبرى .

فاننا نتساءل عن الأهلية الواجب توافرها فى طالب التنفيذ لرفع اشكالات التنفيذ الجبرى .

فإذا كان الحق فى التنفيذ الجبرى واستعماله يعتبر نوع من أنواع الحماية القضائية ، الا أن ذلك لا يؤدى الى اعتباره دعوى قضائية بالمعنى المفهوم فى قانون المرافعات (١٠) .

(٩) اسكندر سعد زغلول - المرجع السابق - ص ٧٧ .

(١٠) راجع فى تحليل فكرة المعوى القضائية مؤلفنا فى المصنوع بالاستئناف وإجراءات منشآت المحارق ط اولى ١٩٨٠ ص ٢٩٠ الى ٢٤٠ .

أما رفع إشكالات التنفيذ الجبرى فهو عبارة عن استخدام الحق فى الدعوى القضائية لهذا كان لابد أن يتوافر فى طالب التنفيذ شرط أهلية يختلف عن شرط الأهلية الواجب توافرها لاستعمال الحق فى التنفيذ الجبرى .

والأهلية هى شرط لصحة إجراءات الخصومة .

والأهلية الواجب توافرها فى طالب التنفيذ الجبرى عنفما يرفع إشكالا فى التنفيذ من الناحية الموضوعية يجب النظر إليها من زاويتين ، الزاوية الأولى هى أهلية الاختصاص أى صلاحيته لأن يكون خصما فى الاشكال المرفوع ، وهذه الأهلية تثبت لكل من تثبت له أهلية الوجوب .

ومن جهة أخرى فيجب أن تتوافر فى ذات هذا الشخص ، بالإضافة الى أهلية الاختصاص ، الأهلية الإجرائية أى صلاحية الشخص للقيام باتخاذ الإجراءات الضرورية لسير الخصومة بشكل صحيح ، ومناطق هذه الأهلية الأخيرة هو أهلية الأداء .

هذه هى الشروط الواجب توافرها فى طالب التنفيذ كخصم فى الاشكال الموضوعى المتعلق بالتنفيذ الجبرى ، وسوف نعرض فيما بعد الشروط الواجب توافرها فى طالب التنفيذ كخصم فى منازعات التنفيذ الوقتية ، حيث أن هذه الشروط تصطبغ بلون خاص ناشئ عن طبيعة الحماية القضائية الوقتية التى يرمى إليها الاشكال الوقتى فى التنفيذ الجبرى .

فى كل هذا يجب أن يكون التمييز واضحا تمام الموضوع بين خصومة التنفيذ والتى تعتبر الاداة الإجرائية التى نطعمها المشرع لاعممال الحق فى التنفيذ الجبرى ، وبين الخصومة المتولدة عن رفع إشكالات التنفيذ والتى تعتبر خصومة قضائية ناشئة عن ممارسة الحق فى الدعوى القضائية .

٢٢٢ - ثانيا : الذين المتخذ منهم ورفع منازعة التنفيذ الموضوعية :

هناك شروط يجب توافرها فى المنفذ ضده باعتباره الطرف السلبي فى الحق فى التنفيذ ، أى باعتباره الطرف السلبي فى خصومة التنفيذ التى ترمى الى اعمال الحق فى التنفيذ كما سبق البيان .

والذين المنفذ ضده هو ما يلزمه القانون بالأداء الثابت في السند التنفيذي سواء كان هو المدين شخصياً أو الكفيل الشخصي له ، أو الكفيل العيني أو حائز العقار المرهون .

وإذا كان هذا هو المركز الموضوعي الذي يشغله المنفذ ضده ، فإن هذا المركز يعينه هو الذي يكون صفة المنفذ ضده في الحصومة الناشئة عن رفع الاشكال الموضوعي في التنفيذ باعتباره المركز الاجرائي الذي يتطابق مع المركز الموضوعي للمدين .

ويجب أن تظهر صفة المنفذ ضده من ذات السند التنفيذي الجساري التنفيذ بمقتضاها .

وبناء على ذلك فإنه لا يجوز رفع اشكال في التنفيذ ضد شخص غير ملتزم بأداء معين بناء على السند التنفيذي ، وبالتالي فمن لا يعتبر طرفه في صلح ثابت في محضر الجلسة لا يجوز رفع اشكال تنفيذه في مواجهته لأنه يعتبر غير ذي صفة في رفع هذا الاشكال عليه .

ولا يجوز رفع اشكال على مدين متضامن لم يحكم ضده لصالح الدائن .

ولا يجوز رفع اشكال في مواجهة ضامن المحكوم عليه الذي لم يصدر ضده حكم الزام نهائي .

وإذا كان يجوز التنفيذ ضد الخلف العام والخلف الخاص للمدين ، فإن معنى ذلك أنه يجوز رفع الاشكالات في مواجهتهما لأنهما اصحاب صفة في هذه المنازعات .

وما سبق ذكره يصدد الأهمية الواجب توافرها في طالب التنفيذ تصديق أيضاً على المنفذ ضده .

**١٩٢ - ثالثاً : هل يجوز لغير اطراف التنفيذ ان يكون مدعياً ومدعى عليه في اشكالات التنفيذ الجبرى ؟**

يقصد بمصطلح الغير فيما يتعلق بالتنفيذ الجبرى كل من لا يكون طرفاً في الحق في التنفيذ ، أى أن الغير هو كل من لا يعتبر طالباً للتنفيذ أو منفذاً ضده .

وعلى ذلك فالمخلف العام أو الخاص لطالب التنفيذ أو للمنفذ ضده لا يعتبر من الغير . ورغم أن الغير لا يعتبر طرفا في الحق في التنفيذ إلا أنه يكون طرفا في خصومة التنفيذ وذلك باشتراكه في هذه الخصومة .

ويلتزم الغير بالاشتراك في خصومة التنفيذ بسبب صلة قانونية تربطه بمال المنفذ ضده الذي يجرى التنفيذ عليه .

ويجرى التنفيذ في مواجهة الغير بنفس السند التنفيذي الذي يصلح في مواجهة المنفذ ضده . ويمكن أن يكون هذا السند حكما قضائيا أو أمرا أو عقدا رسميا أو غير ذلك (١١) .

وعلى ذلك فإذا اشترك الغير في التنفيذ الجبري صار طرفا في خصومة التنفيذ الجبري التي ترمي إلى حصول الدائن على حقه جبرا عن مدينه .  
المأطل .

وبناء على ذلك يجوز له رفع اشكالات التنفيذ الوقتية والموضوعية ، كما يجوز أن ترفع عليه كافة اشكالات التنفيذ الوقتية والموضوعية ، كل هذا بشرط توافر عناصر المصلحة والصفة .

وننتقل الآن الى دراسة موضوع خصومة اشكال التنفيذ الجبرى .

---

(١١) فتوى والى . التنفيذ . ص ١٤٢ - ١٤٣ .

## المبحث الثاني

### موضوع خصومة اشكال التنفيذ الجبرى

١٩٣ - لن يستطيل بنا المقام فى شرح هذه المسألة ، فقد سبق الإشارة إليها فى العديد من انرات • ويقصد بموضوع خصومة اشكال التنفيذ الجبرى الموضوع الذى بمناسبته طرح اشكال التنفيذ على قاضى التنفيذ •

فقد سبق القول أن الاشكال الوقتى فى التنفيذ هو الذى يرمى الى الحصول على حكم باجراء وقتى يهدف اتخاذ اجراء مؤقت أو تحفظى يجنبه خطر التأخير فى الفصل فى الاشكال من الناحية الموضوعية • وذكرنا مبررات ذلك والعلاقات التى يمكن أن تنشأ بين هذا النوع من أنواع الاشكالات والحق الموضوعى ، والسند التنفيذى •

وعلى ذلك فلن نعود لهذه المواضيع مرة أخرى •

أما اشكالات التنفيذ الموضوعية فهى تثير مسألة خاصة بأركان التنفيذ الجبرى وشروط صحته وتهدف الى تقرير اما صحة التنفيذ أو بطلانه ، جوازه أو عدم جوازه ، عدالته أم عدم عدالته •

هذا الموضوع الذى يطرح على قاضى التنفيذ قد يكون مجالاً للتوسع عن طريق ابداء اشكالات تنفيذ بصورة عارضة ، فالاشكال الموضوعى قد يفتح الباب لطرح اشكالات وقتية على قاضى التنفيذ بصورة عارضة ، مما يؤدى الى توسيع نطاق الموضوع أمام قاضى التنفيذ كما سبق ودرسنا من قبل بصدد رفع اشكالات فى التنفيذ بصورة عارضة •

وننتقل الآن الى دراسة أسباب اشكالات التنفيذ الجبرى •

### الببحث الثالث

#### أسباب اشكالات التنفيذ الجبرى

١٩٤ - يشيع فى الفقه القول بضرورة أن يبنى الاشكال فى التنفيذ على أسباب لاحقة للحكم المنفذ به ويبنى ذلك على أنه لا يجوز التمسك بسبب للمنازعة يتعارض مع ما للحكم باعتباره سنداً تنفيذياً من حجية (١) . وبناء على ذلك وبما أن للحكم القضائى حجية فيما قضى به بين الخصوم فى الدعوى ، فليس أن يعتبر الحكم حجة فى مواجهته التمسك بما يتعارض مع هذه الحجية .

وعلى ذلك فلا يجوز أن يبنى الاشكال فى التنفيذ على أساس أن الحكم باطل لصدوره من محكمة غير مختصة أو أنه خاطئ فيما قضى به فى الموضوع .

كذلك لا يجوز للمدين الاستشكال فى التنفيذ على أساس أنه قد وفى الدين قبل صدور الحكم ، أو أن الدين قد انقضى لأى سبب من أسباب الانقضاء وذلك اذا كانت الواقعة المنهية للالتزام قد حدثت قبل الحكم .

وبرى البعض أن هذه القواعد يعمل بها سواء تمسك المحكوم عليه بهذه الدفوع أم لم يتمسك بها (٢) .

وعلى العكس من ذلك يستطيع المدين التمسك بالوفاء كسبب للاشكال فى التنفيذ ، كما يستطيع أن يتمسك بأية واقعة منتهية حدثت بعد الحكم ، ذلك أن الحكم يؤكد علاقة الدائن بالمدين فى وقت معين هو وقت صدوره ، فلا يرد التأكيد بالتالى على الوقائع القانونية اللاحقة (٣) .

وسبق لنا الإشارة الى ما يتعلق بهذه المسألة بالنسبة لأوامر الأداء فقد قلنا أنه يجوز الاستشكال فى هذه الأوامر بناء على أسباب سابقة على

(١) فتى وائى - التنفيذ - ص ٥٣٥ .

(٢) فتى وائى - التنفيذ - ص ٤٦٠ .

(٣) وبلدى وراغب - التنفيذ - ص ٢٢٧ .

صدورها وذلك اذا قدمت هذه الأسباب أثناء ميعاد التظلم أو أثناء التظلم من هذه الأوامر(٤) .

ومع ذلك وحتى في الأحوال التي يكون السند التنفيذي فيها هو حكماً قضائياً فإن هذه القاعدة التي مؤداها عدم التمسك بأسباب للاشكال تتناقض مع ما لهذه الأحكام من حجية لا يعمل بها بالنسبة الى الغير الذي لم يمثل في الخصومة ، وبناء على ذلك يستطيع هذا الغير أن يستشكل في التنفيذ ، اذا كانت له مصلحة ، بانيا اشكاله على أسباب سابقة على صدور الحكم . وسبب ذلك يرجع الى أنه لا يجوز التمسك بحجية الحكم في مواجهة هذا الشخص .

وهذه القاعدة لا تطبق الا بالنسبة لما طرح على المحكمة التي أصدرت الحكم وفصلت فيه صراحة أو ضمناً .

ويجوز أن يؤسس الاشكال على أمر سابق على صدور الحكم القضائي . المعتبر سنداً تنفيذياً وذلك في الأحوال التي يكون هذا الحكم فيها منعياً . فهذا الحكم لا يجوز أية حجية في مواجهة الأطراف حتى يمكن القول أن في بناء الاشكال على أسباب سابقة على صدوره مما يشكل اعتمده على هـنـه . الحجية(٥) .

وأخيراً فإنه اذا كانت الواقعة التي تستند عليها المنازعة لم تطرح على المحكمة أو طرحت ولكن الحكم لم يتعرض لها بصورة صريحة أو ضمنية ، فإنه يجوز اثارة منازعة في التنفيذ تستند على هـنـه الوقائع رغم سبق وجودها على صدور الحكم . والواقع أن أسباب اشكالات التنفيذ في مثل هذه الأحوال لا تمس ما قضت به المحكمة بالفعل(٦) .

١٩٥ - أما اذا كان السند التنفيذي أمراً على عريضة أو أمر تقدير أو محرر موثق أو غير هذا من السندات التنفيذية فإننا نرى جواز التمسك بأسباب للاشكال في التنفيذ سابقة على هذه السندات التنفيذية . وذلك لأن مثل هذه السندات اما أنها لا تحوز أية حجية على الاطلاق كالمحررات الموثقة أو أنها تصدر بما للقاضي من سلطة ولائية وفي غياب المحسم الآخر

---

(٤) عبد الباسط جبير . التنفيذ . ص ١٨٢/دائب ونصر الدين ج ٣ ص ٢٧٧/اسكندر سعد زغلول . ص ٣٦ .

(٥) مستأنف مستجل الحيزة ١١٧٦/٢/١٥ المعوى رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ .

(٦) عزى عبد التناح . قاضي التنفيذ . ص ٤٢٧ .



وبالتالي يجوز لهذا الأخير الاستشكال في تنفيذ هذه السندات حتى وإن  
بنى الاشكال على وقائع سابقة على تكوين السند التنفيذي .

وبهذا ينتهي الباب الثاني الذي خصصناه لدراسة نظام قاضي التنفيذ  
والنظام القانوني للخصومة المتولدة عن رفع هذه الاشكالات .

وننتقل الآن الى الباب الثالث من أبواب هذه الدراسة والمخاص  
بالدراسة التطبيقية أو العملية لاشكالات التنفيذ ، هذه الدراسة الأخيرة  
تقع في الباب الثالث والأخير من هذا المؤلف .



# الباب الثالث

## دراسة تطبيقية وعملية لاشكالات التنفيذ الجبرى

١٩٦ - نتناول فى هذا الباب بالدراسة الأنواع المختلفة من اشكالات التنفيذ الجبرى التى تنور بمناسبة الشروع فى هذا التنفيذ .

وصوف نبرز الأمثلة المختلفة لأنواع الاشكالات مع التعليق عليها بما تستأمله من دراسة .

وسوف نترسم لدراستنا فى هذا الباب استعراض طرق التنفيذ المختلفة مع بيان الاشكالات الموضوعية والوقتية التى تنور بمناسبة استعمال هذه الطرق فى التنفيذ الجبرى .

ولن نترك توزيع حصيلة التنفيذ دون استعراض الاشكالات التى ترجه اليها .

وعلى ذلك فافنا نرى تقسيم هذا الباب الى أربعة فصول على النحو التالى :

الفصل الأول : دراسة تطبيقية لاشكالات التنفيذ فيما يتعلق بحجز المنقول لدى المدين .

الفصل الثانى : دراسة تطبيقية لاشكالات التنفيذ فى حجز ما للمدين لدى الغير .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لاشكالات التنفيذ فى مسائل التنفيذ على عقار .

الفصل الرابع : دراسة تطبيقية لاشكالات التنفيذ فى صدد توزيع حصيلة التنفيذ .

والى تفصيل كل هذه المسائل .



## الفصل الأول

دراسة تطبيقية لاشكالات التنفيذ  
الخاصة بحجز المنقول لدى المدين

١٩٧- نتولى فيما يلي دراسة اشكالات التنفيذ التي توجه الى حجز المنقول لدى المدين ، ونستعرض هذه الاشكالات في المباحث التالية •

المبحث الأول : دراسة لبعض الاشكالات الموضوعية التي توجه الى حجز المنقول لدى المدين •

المبحث الثانى : دراسة لبعض الإشكالات الوقتية التي توجه الى حجز المنقول لدى المدين •

### المبحث الأول

#### دراسة لبعض الاشكالات الموضوعية التي توجه الى حجز المنقول لدى المدين

١٩٨ - قد ينازع المدين في التنفيذ وذلك بتقديم اشكال موضوعي يوجه الى الحق في التنفيذ الجبري ذاته ، وقد تنصب هذه المنازعة على السند التنفيذي ذاته ويدعى المدين أن الدائن لا يوجد بيده سند تنفيذي ، أو يوجه بيده سند تنفيذي لا يجوز الشروع في التنفيذ الجبري بمقتضاه ، أو أن هذا السند التنفيذي لا يؤكد الحق الموضوعي ، أو أن هذا الحق رغم تأكيده في صلب السند التنفيذي إلا أنه غير حال الاداء وغير معين المقدار .

وقد تنصب منازعة المدين الموضوعية على واقعة أن الدائن طالبه التنفيذ لا يوجد بيده صورة تنفيذية من السند التنفيذي ، أو أن مقدمات التنفيذ لم تتخذ وبالتالي فهو يطالب ببيان ما تم من اجراءات التنفيذ .

وقد ينازع المدين أيضا على أساس انقضاء الحق في التنفيذ الجبري .  
وينازع المدين أيضا في التنفيذ على أساس انعدام الحكم القضائي المنفذ به ويطلب بناء على ذلك بطلان التنفيذ .

وفي جميع الأحوال ثانه حيث لا يكون الاشكال الموضوعي في التنفيذ ماسا بحجية الحكم المنفذ به فانه يصلح لأن يكون منازعة في التنفيذ كإن يؤسس الاعتراض على أن الحكم ليس حجة على المحكوم عليه ، أو لأن الحكم معيب فيجب ينحدر به الى حد العدم .

وقد حكم بناء على ذلك بأن التنفيذ الذي يتم استنادا الى حكم معدوم لغش في الاعلان ، يكون حابط الاثر القانوني مما يعدم كيانه أيضا ، ويحظر لصادر ضده الحكم أن يطلب الى قاضي التنفيذ الحكم بعدم الاعتداد بما تم من هذه الاجراءات اذ هي امتداد للحكم المعدوم وأثر من آامره ، ذلك لأن لهذا القاضى الصفة والاختصاص في حسم هذا النزاع بوجهيه ( زوال القوة التنفيذية عن الحكم وعدم الاعتداد بما تم من اجراءات التنفيذ ) لأن الركيزة

الأولى وهى زوال القوة التنفيذية عن الحكم المردود نلاحقتها الركيزة الثانية وهى غش اعلان الحكم المردود الذى بموجبه تم التنفيذ<sup>(١)</sup> .

ويجوز رفع اشكال موضوعى فى التنفيذ على أساس أن المدين ليس مالكا للمال الذى يرد عليه الحجز ، وبالتالي فوقوع الحجز على هذا المال يرد على غير معناه .

وبناء على ذلك حكم بأن عقد الشركة وإن لم يشهر طبقا لقانون التجارة إلا أنه يكتفى بتسجيل تاريخه بمصلحة الشهر العقارى ، وقد ثبت له ذلك من قبل صدور الحكم المستشكل فيه ، فإذا تخارج الشريك المدين المطلوب الحجز عليه ، وقام الدليل على صحة هذا التخارج ، ولو لم يحصل تعديل أو تغيير فى بيانات السجل التجارى اعمالا للقانون الخاص بالسجل التجارى ؛ ذلك لأن تغيير البيانات لا يتم إلا فى حالة وفاة التاجر أو اشهار افلاسه ؛ وعليه يكون التنفيذ جارى على مال غير مملوك للمدين ، وبالتالي يكون الحجز باطلا ، هذا على الرغم من بقاء الاسم التجارى له قائما على اللائحة<sup>(٢)</sup> .

ويستطيع المدين أن يرفع اشكالا موضوعيا فى التنفيذ اذا وجد ما يدل على أنه قد قام بالوفاء بعد صدور الحكم المنفذ به ، وبالتالي يستطيع القاضى باعتباره قاضيا للموضوع التحقق من واقعة الوفاء وأنها تمت بعد صدور الحكم ، فإذا كان قد توقع حجز رغم هذا الوفاء فله أن يحكم برفعه وعسده الاعتداد به وذلك لانقضاه حق الدائن بالوفاء .

فإذا تم التخالص بين الدائن والمدين بعد صدور الحكم المنفذ به فإنه يشترط أن تكون الأوراق الدائنة على حصول هذا التخالص والمقدمة من المدين تفيد أنه قد تخلص مع الدائن عن ذات الحكم المنفذ به ، أو عن السند المنفذ به اذا كان شيئا آخر غير الحكم القضائى .

ويجوز التمسك ببطان التنفيذ عن طريق رفع اشكال موضوعى وذلك فى الحالات التى يرجب فيها القانون اتباع طريق معين عند للتنفيذ على مال المدين وقيام الدائن بسلوك طريق آخر غير الذى رسمه القانون ، فهنا يجوز

(١) المستند منه زغلول . المرجع السابق - ص ٢٦٥ .

- تنفيذ السيدة زينب ١٩٧٠/٥/١٠ القضية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٠ .

(٢) تنفيذ الجالية ١٩٧٠/٢/٢٤ القضية رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٧٠ .

للمدين طلب بطلان الحجز . وعلى ذلك فاذا سلك الدائن طريق حجز المنقول لدى المدين عند التنفيذ على المنقولات المخصصة لخدمة عقار المدين ، فيعتبر هذا الحجز باطلا اذ كان يجب أن تتبع في شأنه اجراءات التنفيذ على عقار (٣) .

وحكم أيضا بأنه لما كانت المراكب أو البواخر التي تسير في البحار تتبع عند التنفيذ عليها الاجراءات المبينة في القانون التجاري والبحري ، فعل ذلك فاذا سلك الدائن عند التنفيذ عليها طريق حجز المنقول لدى المدين تعين على قاضي التنفيذ الحكم ببطلان التنفيذ لأن طرق التنفيذ متعلقة بالنظام العام (٤) .

١٩٩ - وتنص المادة ١/٣٥٤ من قانون المرافعات على أنه :  
« لا يجوز حجز الثمار المتصلة ولا المزروعات القائمة قبل نضجها بأكثر من خمسة وأربعين يوما » . وعلى ذلك فاذا تم توقيع الحجز على هذه المنقولات دون احترام لهذا الميعاد الذي لا تخفى الحكمة منه ، فإن المدين يستطيع أن يرفع اشكالا موضوعيا في التنفيذ مطالبا ببطلانه (٥) .

وتنص المادة ١/٣٥٦ من قانون المرافعات على أنه اذا كان توقيع الحجز يقتضى كسر الأبواب أو فسخ الأقفال بالقوة فيجب أن يتم ذلك بحضور أحد مأموري الضبط القضائي وأن يوقع على محضر الحجز ، واذا تم الحجز بالمخالفة لهذا النص فإن المدين يستطيع أن يرفع اشكالا موضوعيا مطالبا ببطلان الحجز .

وتنص المادة ٢/٣٥٦ من ذات القانون على أنه يجب على المحضر أن لا يجرى تفتيش المدين لتوقيع الحجز على ما في جيبه الا باذن مسبق من قاضي التنفيذ ، وبناء على ذلك فاذا تم توقيع الحجز بالمخالفة لهذا النص جاز للمدين أن يرفع اشكالا موضوعيا مطالبا فيه ببطلان التنفيذ .

واذا تراخى الدائن في القيام باجراء بيع المنقولات المحجوزة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ توقيع الحجز ، ولم يكن البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون ، اعتبر الحجز كأن لم يكن ( مادة ٣٧٥

(٣) استئناف مختلط ١٩٢٨/٥/١٨ مج ٥٠ ص ٣٦٦ .

(٤) مصر الكلية ١٩٢٥/٨/١٢ المحظية ص ١٧ ص ١٢٥ .

(٥) نبيل عمر . التنفيذ القضائي واجراءاته . ص ٤٢٠ .



مرافعات ) • وعلى ذلك يجوز للمدين اذا ما تم البيع بالمخالفة لحكم المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات أن يرفع اشكالا موضوعيا يطالب فيه ببطالان البيع •

ويستطيع غير أطراف التنفيذ أن يرفع اشكالا موضوعيا في التنفيذ مؤداه أن المنقولات الوارد عليها الحجز لا تعتبر مملوكة للمدين وانما هي مملوكة له وبالتالي فهو يطالب بالاسترداد دائما • ولكنه متى دعوى استرداد المنقولات المحجوزة التي يرفعها شخص من غير أطراف التنفيذ بعد الحجز وقبل البيع ويطلب فيها بطلان الحجز وتخليص منقولاته من قيود هذا الحجز •

هذه بعض صور لأهم اشكالات التنفيذ الموضوعية التي تثار بمناسبة حجز المنقولات لدى المدين •

## المبحث الثاني

### دراسة لبعض أنواع اشكالات التنفيذ الوقتية

#### التي توجه الى حجز المنقول لدى المدين

٣٠ - اشكالات التنفيذ الوقتية التي ترفع بصدد حجز المنقولات لدى المدين تدخر بالتطبيقات العملية التي نستخلصها من أحكام المحاكم ، والواقع أن الأمثلة التي سوف نضربها في هذا المبحث تصلح للأعمال على سائر طرق التنفيذ الجبري أو التنفيذ المباشر . فمن المعروف أن الاشكال الوقتي يرمى الى الحصول على اجراء مؤقت يوقف التنفيذ مؤقتا أو الحكم باستمراره مؤقتا كل هذا قبل أن يتم هذا التنفيذ . والتأقيت فيما يتعلق بأشكالات التنفيذ الوقتية يرجع الى أن مصير الاجراء المؤقت المتولد عن رفع الاشكال أو عن اغلثم فيه يرتهن بالحصل في ذات هذا الاشكال من الناحية الموضوعية .

وسلطة قاضي التنفيذ في الفصل في الاشكال الوقتي لا تختلف سواء كنا بصدد تنفيذ عقاري أو على منقول أو بحجز ما للمدين لدى الغير ، فهي سلطة واحدة : الأمر باتخاذ اجراء وقتي الى أن يحصل في الاشكال من الناحية الموضوعية ، ولهذا قلنا بأن الأمثلة التي سوف نضربها لأشكالات التنفيذ الوقتية فيما يتعلق بحجز المنقول لدى المدين تصلح للاستشهاد بها بالنسبة لمختلف طرق الحجز الأخرى .

وعلى ذلك يستطيع المدين أن يرفع اشكالا وقتيا في التنفيذ بهدف وقف التنفيذ مؤقتا اذا كان الحكم غير جائز التنفيذ ، وكان يجب على المحضر أن يراعى ذلك من تلقاء نفسه . فاذا كان الحكم المراد التنفيذ به ابتدائيا غير مشمول بالنفاذ المجل فهنا يجوز رفع اشكال وقتي للمطالبة بوقف التنفيذ قبل تمامه .

كما يجوز للمحاجز أن يرفع اشكالا وقتيا يطالب فيه بالاستمرار في التنفيذ مؤقتا رغم وقفه نتيجة لرفع دعوى استرداد للمنقولات المحجوزة وكان من طبيعة هذه الدعوى وقف التنفيذ بمجرد رفعها ، وذلك في الأحوال التي

يجوز فيها طلب الاستمرار في التنفيذ مؤقتا . مثال ذلك الأحوال التي ينص عليها المشرع وأجاز فيها المطالبة بالاستمرار في التنفيذ رغم رفع دعوى الاسترداد وذلك في حالة مخالفة المسترد للأوضاع أو الإجراءات أو تجاوز المواعيد التي نص عليها القانون ( مادة ٣٩٤ مرافعات ) .

وكذلك في أحوال شطب دعوى الاسترداد ، أو وقفها جزائيا أو إذا اعتبرت الدعوى كأن لم تكن أو حكم باعتبارها كذلك .

٣٠٩ - وإذا نص في الحكم المراد التنفيذ به على إعطاء مهلة للمدين فلا يصح التنفيذ إلا بعد انقضاء هذا الميعاد ، وعلى ذلك فإذا شرع الدائن في التنفيذ الجبري بمقتضى هذا الحكم ، جاز للمدين قبل تمام التنفيذ أن يرفع اشكالا وقتيا للمطالبة بوقف التنفيذ حتى يحل الأجل المحدد في الحكم .

. وإذا توفي المدين فلا يجوز البدء في التنفيذ قبل ورثته إلا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ إعلانهم بالسند التنفيذي ، فإذا شرع الدائن قبل انقضاء هذا الميعاد في التنفيذ الجبري جاز رفع اشكال وقتي بهدف طلب وقف التنفيذ حتى يكتمل الميعاد .

ولا يجوز بيع الأشياء المحجوزة إلا بعد مضي ثمانية أيام على الأقل من تاريخ تسليم صورة محضر الحجز للمدين أو إعلانه به ، فإذا أريد البيع قبل فوات هذا الميعاد جاز الاستشكال في التنفيذ بهدف وقف البيع حتى انقضاء المهلة المذكورة .

وأیضا فإنه إذا كان الثمن المتحصل من بيع بعض المنقولات المحجوزة كافيا لوفاء الديون المحجوز من أجلها هي والمصاريف ، وجب على المحضر أن يكف عن البيع من تلقاء نفسه ، ومع ذلك فقد يخشى المحضر من مسئوليته قبل الحاجز إذا أخطأ في التقدير ، وعندئذ يحق للمدين أن يستشكل في التنفيذ طالبا الكف عن البيع .

وإذا صدر حكم قضائي من جهة لا ولاية لها فإن هذا الحكم يلزم محاكم هذه الجهة . ومع ذلك فمثل هذا الحكم لا يقيد المحكمة صاحبة الولاية الأصلية ، فتستطيع الفصل في النزاع دون أن يدفع أمامها بحجية الحكم الأول .

وبناء على ذلك يجوز رفع اشكال وقتي في تنفيذ الأحكام الصادرة من جهة لا ولاية لها أمام قاضي التنفيذ بصفته قاضيا للأمور المستعجلة ،



٢٠٢ - وبناء على ذلك فإذا استشكل التنفيذ ضمه في التنفيذ على اعتبار أن الحكم لم ينص فيه على أنه مشمول بالنفاذ المجلد أو لم يتضمن الإعفاء من الكفالة ، فإنه يجوز لقاضي التنفيذ أن يبحث عما إذا كانت الحالة المروضة عليه هي من حالات النفاذ المجلد بقوة القانون بغير اشتراط الكفالة أم هي من الحالات التي لا تشمل بالنفاذ بقوة القانون . فإذا ظهر له من ظاهر الأوراق أنها من الحالات التي يوجب القانون شمولها بالنفاذ بغير كفالة فإنه يقضى برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ . وهو اذ يقضى بذلك فإنه لا يمس حجية الحكم المنفذ به ، لأن النفاذ المجلد إذا كان واجبا بقوة القانون فلا حاجة للنص عليه في منطوق الحكم . وإذا استبان له عكس ذلك فإنه يحكم بوقف التنفيذ(٤) .

والقاعدة أنه لا يجوز التنفيذ بمقتضى دين معلق على شرط واقف رغم صدور حكم به ، فمثل هذا الدين يعتبر دين غير محق الوجود طالما أن الشرط لم يحل أو لم يتحقق ، وبناء على ذلك إذا شرع في التنفيذ بناء على حكم من هذا القبيل فإنه يجوز رفع اشكال وقتي يهدف الى وقف التنفيذ مؤقتا حتى يتحقق الشرط .

وإذا كان بين طالب التنفيذ والدين معاملات كثيرة وترتب عليها وجود حسابات مختلفة بينهما وحصل نزاع جدى بخصوص كيفية استنزال المبالغ المدفوعة من الدين وما إذا كانت تستنزى من الدين المطلوب التنفيذ من أجله أو من الديون الأخرى مما ينشأ عنه عدم تعيين المبلغ الواجب التنفيذ بمقتضاه يتعين على قاضي التنفيذ في هذه الحالة الحكم بإيقاف التنفيذ بناء على رفع الاشكال وذلك حتى يفصل في أصل الحق من محكمة الموضوع المختصة في موضوع الحسابات بين الطرفين وفي كيفية استنزال المدفوعات التالية(٥) .

أما إذا لم يكن هناك معاملات أخرى بين الطرفين وكانت المبالغ المدفوعة تحت الحساب يسهل خصمها من المبلغ المنفذ به فيجب رفض الاشكال والحكم بالاستمرار في التنفيذ(٦) .

(٤) محمد عبد اللطيف . ص ٥٢٨/سعد زغلول اسكندر . ص ١٥٧/سعد علي واقف . ص ٦٨٦ .

(٥) مصر أهل ١٩٣٤/١٢/١٥ الجريدة القضائية عدد ٢٣٢ ص ٩ .

(٦) استئناف مخطط ١٩٠٣/١/٢٥ المجموعة الرسمية ص ١٥ ص ٢١٣ .

وإذا بنى المدين الإفصاح في التنفيذ على حصول المقاصة بين الدين المنفذ به وبين دين له في ضمة طالب التنفيذ فلقاضى التنفيذ بحث وتقدير ذلك ونسأه على النتيجة التى يخلص إليها يحكم بوقف التنفيذ أو بالاستمرار فيه .

وقد حكم فى هذا المجال بأنه إذا كان قاضى التنفيذ بصفته قاضيا للأمور المستعجلة غير مختص بالفصل فى صحة وجود الديون المستحقة بين الطرفين وفى جواز المقاصة بالنسبة لها ، فإنه مختص بالفصل فيما إذا كانت المستندات المقدمة من الحاصل ضده التنفيذ تظهر أنها كافية لإيقاف التنفيذ مع حفظ كافة حقوق الطرفين بالنسبة للموضوع (٧) .

وحكم أيضا بأنه إذا كان الحكم الصادر من قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة قد قضى بوقف التنفيذ بالنسبة الى الحكم المنفذ به وأقام قضاء على ما استخلصه من استندات المقدمة فى الدعوى من وقوع مقاصة قانونية ، وقدر أن النزاع فى حصول المقاصة غير جدى ، فإن ما أورده الحكم من ثبوت المقاصة إنما هو تقرير وقضى وليس من شأنه أن يمس أصل الحق ومن ثم فلا شبهة فى أن الحكم الصادر من القضاء المستعجل بوقف التنفيذ لا يكون قد جاوز اختصاصه (٨) .

وتنص المادة ٣١٣ من قانون المرافعات على أنه لا يترتب على العرض الحقيقى وقف التنفيذ إذا كان العرض محل نزاع ، إلا أنه لا يتمتع على المدين الالتجاء الى قاضى التنفيذ بصفته قاضيا للأمور المستعجلة بطلب وقف التنفيذ حتى يفصل نهائيا فى دعوى صحة العرض ، وللقاضى أن يأمر بوقف التنفيذ مع ايداع المروض أو مبلغ أكبر منه يعينه .

أما إذا كان المروض شيئا غير النقود ، وجب على قاضى التنفيذ أن يبحث مدى مطابقة المروض من حيث الظاهر للأوصاف المبينة فى الحكم أو السند المنفذ به ، فإذا استخلص من ذلك أن العرض كان جديا وجب عليه أن يقضى مؤقتا بوقف التنفيذ مع تكليف المدين برفع دعوى موزعية بصحة العرض - إذا لم تكن قد رفعت - فى خلال مدة معينة يحددها القاضى فى الحكم حتى لا تتطال اجراءات التنفيذ الى أجل غير مسمى ، فإذا لم ترفع دعوى صحة العرض فى الموعد المذكور جاز للدائن السير فى التنفيذ .

(٧) لى منتفاه مخطوط ١٧/٢/١٩٣٢ المجامعة س ١٣ ص ١٠٥٠ .

(٨) نفس مدنى ١٣/١٣/١٩٥٨ مجموعة النقض س ٩ ص ٢١٦ .

وكذلك يجوز لقاضى التنفيذ أن يحكم بوقفه اذا تبين له من وقائع الاشكال بعد فحصها ظاهريا أن الحق فى التنفيذ الجبرى قد سقط بالتقادم ، أو أن محل الالتزام قد كان محلا للإبراء .

٣٠٣ - وفيما يتعلق بمقدمات التنفيذ فيجوز رفع اشكال وقتى اذا لم يتم التكليف بالوفاء ، أو اذا لم يعلن السند التنفيذى ، أو اذا لم يضى يوم كامل من تاريخ تمام المقدمات والشروع فى التنفيذ ، وهنا يطلب المدين عن طريق رفع الاشكال وقف التنفيذ مؤقتا وذلك اذا ما شرع فى التنفيذ أو قبل البدء فيه .

وفى كل هذه الأحوال الخاصة بالاشكال الوقتى يجب أن يلاحظ أن هذا الاشكال يرفع دائما قبل تمام التنفيذ ، أما اذا تم التنفيذ وكان باطلا لاي سبب من الأسباب فلا يكون أمام صاحب المصلحة الا رفع اشكال موضوعى فى التنفيذ بهدف إبطاله .

وعلى ذلك فإذا سلك الدائن طريق حجز يتمين علم إتباعه بحسب طبيعة المال اراد الحجز عليه ، فإذا أوقع حجزا لمنقول لدى المدين عن طريق إجراءات التنفيذ العقارى ، جاز قبل تمام التنفيذ رفع اشكال وقتى بهدف وقف التنفيذ حتى يحكم فى مسألة صحته أو بطلانه .

كذا يجوز رفع إشكال وقتى فى التنفيذ بهدف وقف إجراءاته وذلك قبل تمام التنفيذ للمنازعة فى جواز الحجز على مال معين .

وإذا أريد توقيع الحجز على الثمار المتصلة أو المزروعات القائمة بالمخالفة للمادة ١/٣٥٤ من قانون المرافعات جاز رفع اشكال وقتى قبل تمام التنفيذ بهدف وقف هذه الاجراءات .

وبهذا تنتهى من استعراض هذه الأمثلة من اشكالات التنفيذ الوقتية فيما يتعلق بحجز المنقول لدى المدين .





## الفصل الثاني

### دراسة تطبيقية لاشكالات التنفيذ التي تتعلق بالتنفيذ العقاري

٣٠٤ - نتناول في هذا الفصل دراسة أهم صور اشكالات التنفيذ التي توجه الى إجراءات التنفيذ على عقار .

ويجب أن يكون واضحاً في الأذهان أن معظم صور اشكالات التنفيذ الوقتية السابق ذكرها تصلح للتمسك بها في أحوال التنفيذ على عقار ، فتغير محل الحجز من منقول لدى المدين لا يغير في طبيعة الاشكال .

وسنحاول في هذا الفصل إبراز بعض أمثلة لاشكالات التنفيذ التي ترفع بمناسبة التنفيذ العقاري ونقترح لذلك تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول : ونعالج فيه بعض صور اشكالات التنفيذ الموضوعية التي توجه الى إجراءات التنفيذ على عقار .

المبحث الثاني : ونعالج فيه بعض صور اشكالات التنفيذ الوقتية التي توجه الى إجراءات التنفيذ على عقار .

والى تفصيل كل ذلك .

## المبحث الرابع

### الاشكالات للموضعية التي توجه إلى اجراءات التنفيذ المعاري

٢٠٥ - الاعتراض على قائمة شروط البيع هو طريق التمسك ببطلان اجراءات التنفيذ السابقة على اجلسة المحددة لنظر الاعتراضات وذلك سواء لميب يتعلق بشكل أو موضوع هذه الاجراءات .

وتتميز الاعتراضات على قائمة شروط البيع عن سائر منازعات التنفيذ بأن المشرع قد أوجد لها نظاما خاصا من حيث طريقة تقديمها والميعاد الذي تقدم فيه . وتقدم هذه الاعتراضات على قائمة شروط البيع بكتابتها في تقرير يودع قلم كتاب محكمة التنفيذ أو بالتدخل في الاعتراض الذي يتبره محضر آخر عند نظر الاعتراض ( مادة ٤٢٤ مرافعات ) .

وإذا لم تقدم الاعتراضات في الميعاد المحدد سقط الحق في تقديمها ، وذلك بالنسبة لموضوع الاعتراض الذي كان قائما قبل الجلسة المحدد لنظر الاعتراض ، وذلك بهدف تحديد الصيغة النهائية لقائمة شروط البيع (١) .

والتقرير بالاعتراض على قائمة شروط البيع يجب ايداعه قلم الكتاب قبل الجلسة المحددة لنظر الاعتراض بثلاثة أيام على الأقل والا سقط الحق في تقديمه .

وبالنسبة لسقوط الحق في تقديم الاعتراض على قائمة شروط البيع إذا لم يقدم في خلال الميعاد المحدد في المادة ٤٢٢ مرافعات فإن الفقه يقرر أنه بالنسبة للمدين والحائز والكفيل العيني والدائنين أصحاب التنبيهات المسجلة والحقوق المقيدة والذين تم اخبارهم بإيداع القائمة وفقا للمادة ٤١٧ مرافعات ، بالنسبة لكل هؤلاء الأشخاص يسقط حقهم في الاعتراض بفوات الميعاد المحدد لهذا الاعتراض (٢) .

---

(١) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٧٠٥/ عبد الباسط جيمي . المرجع السابق . ص ٤٤/

دمري سيف . التنفيذ . ص ٤٥٤ .

(٢) عبد الباسط جيمي . المرجع السابق . ص ٤٤ .

أما كل ذى مصلحة خلاف الأشخاص السابق ذكرهم ، فإن هؤلاء يجوز لهم التقدم بالاعتراض على قائمة شروط البيع حتى بعد فوات الميعاد المذكور وذلك عن طريق التدخل فى أى اعتراض مقدم فى الميعاد وعند نظره أمام المحكمة .

معنى ذلك أن لكل ذى مصلحة التقدم بالاعتراض على قائمة شروط البيع حتى بعد فوات الميعاد بشرط قيام اعتراض صحيح وفى الميعاد من شخص آخر ، وبمناسبة هذا الاعتراض يتم التدخل من جانب ذى المصلحة فيه وذلك بإبداء ما يمن له من اعتراضات .

والتدخل هذا لا ينضم الى الخصم الذى اعترض فى الميعاد وإنما هو يتدخل لتقديم اعتراضاته هو .

أما اذا لم يكن هناك اعتراض قائم فلا محل للتدخل ، وبذلك يجد ذو المصلحة أنه ليس أمامه سبيل لإبداء ما لديه من اعتراضات(٣) .

٣٠٦ - ومسح ذلك يرى البعض بحق أنه حتى بالنسبة لبطلان الاجراءات السابقة على جلسة الاعتراض ، فإن سلوك طريق الاعتراض على القائمة للتمسك بهذا البطلان فى الميعاد المحدد للتمسك به لا يفيد الا الأشخاص الذين أخبروا بإيداع القائمة . لأنهم وحدهم هم الذين يحتج عليهم بأخبارهم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات .

وبناء على ذلك فإن كل ذى مصلحة لم يخبر بإيداع القائمة ، سواء ممن كان يجب أخبارهم بالإيداع ولم يحدث هذا الاخبار ، أو ممن لا يجب ميعاد الاعتراض على القائمة(٤) . ويتم التمسك بالبطلان عن طريق دعوى أصلية تعتبر منازعة موضوعية فى التنفيذ .

والاعتراض على قائمة شروط البيع - باعتباره منازعة موضوعية فى التنفيذ - قد يرمى الى التمسك ببطلان اجراءات التنفيذ السابقة على جلسة الاعتراضات لعيب فى الشكل .

---

(٣) عبد الباسط جيمى . المرجع السابق . ص ٤٤ .

(٤) فتوى والى . التنفيذ . ص ٥٥٢ .

وهذا البطلان الشكلى قد يكون عيب يشوب تنبيه نزع الملكية ، أو تسجيله أو انذار الحائز ، أو تسجيل هذا الإنذار ، أو ايداع القائمة ، أو الاخبار بالايدياع .

وقد يرجع التمسك بالبطلان لعيب موضوعى راجع لعدم توافر الصفة أو الأهلية أو لعدم توافر الحق فى التنفيذ الجبرى(\*) .

منال ذلك أن يكون حق الدائن قد سقط بالتقادم ، أو يكون غير محقق الوجود ، أو يرجع البطلان الى أن السند التنفيذى كان محررا موثقاً وطعن فيه بالتزوير ، أو بموجب حكم نهائى مشمول بالنفاذ المعجل ولم يصدر فيه بعد حكم من محكمة الطعن .

أو أن يكون التنفيذ جارياً على عقار لا يجوز الحجز عليه .

وعند التمسك بهذه العيوب الشكلية أو الموضوعية فى تقرير الاعتراض فانه لا يجب على المعارض مراعاة ترتيب معين فى التمسك بها ، ولهذا لا يعتبر تأخير عيب عن آخر نى التقرير نزولاً ضمنياً عن الوجه المتأخر ، حيث أن هذه الاعتراضات لا تعتبر من قبيل الدفوع الشكلية .

٢٠٧ - ومن جهة أخرى فإن هذا الطريق الخاص بالاعتراض على قائمة شروط البيع لا يجوز ولوجه الا بالنسبة لأوجه البطلان السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات .

أما بالنسبة لأوجه البطلان التى تشوب الاجراءات بعد الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات على القائمة فهذا البطلان يجوز التمسك به عن طريق رفع منازعة موضوعية فى التنفيذ تخضع للقواعد العامة السابق لنا دراستها .

وبالإضافة الى أوجه البطلان الموضوعى والشكلى التى يجوز التمسك بها عن طريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ، توجد الملاحظات التى ترد على قائمة شروط البيع وهى عبارة عن طلبات يقصد بها تعديل شروط البيع .

والملاحظات قد تكون بحذف بعض شروط البيع اذا كانت مغالطة للنظام العام ، كما لو نص على استبعاد طائفة من الأشخاص من دخول المزاد ، لأن فى ذلك اخلال بعلانية المزاد .

(٥) محمد عبد اللطيف - المرجع السابق - ص ٥٥٠ .

أو حذف شرط مخالف للقانون وذلك في حالة ما إذا اشترط مقدم القائمة عدم رد الثمن إلى من يتم إيقاع البيع عليه حتى ولو تبين أن العقار المنزوعة ملكيته غير مملوك للمدين ، لأن ذلك يعتبر إثراء بلا سبب يخالف القانون . وقد تكون الملاحظة بطلب حذف شرط ضار بالمزاينة كاشتراط دفع الثمن كله فوراً ، أو تقسيط الثمن على أقساط صغيرة متباعدة في مواعيد استحقاقها .

وقد تكون الملاحظات بإضافة شروط جديدة للبيع كمن يريد إثبات حتى ارتفاق له على العين المبيعة ، أو من يريد إثبات حتى يجار له .

٢٠٨ - والاعتراضات على قائمة شروط البيع الواردة في المادة ٤٢٤ مرافعات تعتبر منازعات موضوعية في التنفيذ<sup>(١)</sup> .

ورغم أن القاعدة العامة في أشكالالت التنفيذ الموضوعية هي أنه لا يترتب على مجرد رفعها وقف التنفيذ بقوة القانون ، إلا أن المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات تفيد أنه يترتب على مجرد رفع الاعتراض على قائمة شروط البيع وقف إجراءات التنفيذ بقوة القانون .

ولا تستأنف الإجراءات سيرها إلا بعد صدور حكم نهائي أو حكم نافذ في هذه الاعتراضات ، وذلك حتى تصفى جميع المنازعات المتعلقة بالعقار قبل بيعه بالمزاد .

وإذا تخلف المحصوم عن الحضور في جلسة الاعتراض وجب أعمال حكم المادة ٨٢ وما بعدها من قانون المرافعات .

وإذا حكم في الاعتراض بإبطال الإجراءات رال ما تم منها بأثر رجعي .

وإذا حكم في الاعتراض بتعديل قائمة شروط البيع فإن للدائن مباشر الإجراءات ولكل دافع أصبح طرفاً فيها وفقاً للمادة ٤١٧ مرافعات أن يستصدر أمراً من قاضي التنفيذ بتحديد جلسة للبيع .

٢٠٩ - ومن صور المنازعات الموضوعية في التنفيذ على عقار أيضاً حالة رفع دعوى بالفسخ على المدين وذلك في الأحوال التي يكون فيها المدين المنفذ على عقاره قد اشترى عقاراً ولم يدفع ثمنه ، ثم قام أحد الدائنين

(١) أبو الوفا . التنفيذ . ص ٧٢١ / عزمي عبد الفتاح . الرسالة . ص ٥٢٠ .

باتخاذ اجراءات التنفيذ على عقار باعتباره ملكا للمدين ، وقام بائع العقار برفع دعوى ضد المدين بفسخ البيع لعدم دفع الثمن .

فى هذه الحالة يجب على البائع رافع دعوى الفسخ أن يدون ذلك فى ذيل قائمة شروط البيع فى الميعاد المحدد لتقديم الاعتراضات والا سقط حقه فى الاحتجاج بحكم الفسخ على من حكم بإيقاع البيع عليه . هنا يعتبر الاعتراض المقدم بهذه الصورة منازعة موضوعية فى التنفيذ لأنها تتوجه الى المال المنفذ عليه بادعاء أنه غير مملوك للمدين .

ومن الاعتراضات الموضوعية التى توجه الى التنفيذ المقارارى رفع دعوى الاستحقاق الفرعية . ودعوى الاستحقاق الفرعية هى الدعوى التى ترفع بعد المجز على العقار وقبل بيعه بطلب ملكية العقار وبطلان اجراءات التنفيذ ويرفعها شخص من الغير . وعلى ذلك فدعوى الاستحقاق الفرعية تعتبر منازعة موضوعية فى التنفيذ حيث أن مدعى الاستحقاق يتمسك بتدخل شرط موضوعى من شروط التنفيذ وهو كون العقار المنفذ عليه مملوكا للمدين المحجوز عليه .

ودعوى الاستحقاق لا تكون فرعية ، وانما تكون دعوى ملكية عادية اذا رفعت قبل التنفيذ أو بعد تمامه ، أو ترفع أثناء التنفيذ وانما يطالب فيها بالملكية فقط . ولا يتصور أن تقوم دعوى الاستحقاق دون أن يطالب المدعى فيها بملكية العقار وبطلان اجراءات التنفيذ . فطلب بطلان اجراءات التنفيذ يستند على ادعاء المدعى بملكيته للعقار المنفذ عليه كله أو بعضه .

٢٩ - أما طلب تقرير حق ارتفاق على العقار المنفذ عليه ، أو طلب تقرير حق انتفاع فلا يطلب بدعوى الاستحقاق الفرعية ، وانما يطلب عن طريق اضافة هذا الحق بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع اذا تم اغفاله من جانب الدائن مباشر الاجراءات التى يعد القائمة .

وعلى أى حال فان صاحب الحق العيني الاصل بالارتفاق أو بالانتفاع لن يضار حتى ولو لم يظهر هذا الحق فى قائمة شروط البيع وذلك لان البيع الجبرى لا يظهر العقار الا من الحقوق العينية التبعية ، دون الحقوق العينية الاصلية(٧) .

---

(٧) نفس مدنى ١٩٣٦/٥/٢٦ المحاماة س ١٧ ص ١٨٣/استئناف مصر ١٩٣٨/٦/١

المحاماة س ١٨ ص ١٠٥٧/الاسكندرية الابتدائية ١٩٤٠/٢/٢٠ المحاماة س ٢٠ ص ٩٦٨ .

والادعاء بأن المال المحجوز عليه غير مملوك للمدين الذى يرفع قبل التنفيذ ، وإذا ما طلب أثناء نظر هذه الدعوى بطلان اجراءات التنفيذ التى بدأت بعد رفعها يحصل من مثل هذه الدعوى دعوى استحقاق فرعية • وكذلك اذا رفعت دعوى الاستحقاق عن جملة عقارات جارى التنفيذ عليها وتم بالفعل بيع بعضها دون البعض الآخر •

فان هذه الدعوى تعتبر دعوى استحقاق أصلية بالنسبة لما تم بيعه من هذه العقارات ولا تعتبر بناء على ذلك اشكالا موضوعيا فى التنفيذ •

ولكنها تعتبر اشكالا موضوعيا فى التنفيذ بالنسبة لما لم يتم بيعه من العقارات الجارى التنفيذ عليها(٨) •

وإذا استوفت دعوى الاستحقاق الفرعية كافة الشروط المنصوص عليها فى المادة ٤٥٤ من قانون المرافعات فانه يتعين على القاضى أن يحكم بوقف التنفيذ الى أن يفصل فيها •

والشروط المطلوبة هى بالإضافة الى ضرورة رفع الدعوى بعد بداية التنفيذ وقبل تمامه ، وأن يطلب فيها فى آن واحد ملكية الشيء المحجوز كله أو بعضه ، فانه يجب أن توجه هذه الدعوى الى المدين أو الحائز أو الكفيل العينى وإلى الدائن مباشر الاجراءات وأول الدائنين المقيدة حقوقهم على العقار • وأن يودع لدى قلم الكتاب المبلغ الذى يقدر كمصاريف واتصاف محاماة •

وأن يطلب وقف البيع بتقرير فى قلم الكتاب قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام وذلك اذا حل يوم البيع قبل أن يحكم بالوقف • ويجب بالإضافة الى ذلك أن تشمل صحيفة الدعوى على بيان المستندات المؤيدة لها وبيان دقيق لأدلة الملكية •

ومتى توافرت كل هذه الشروط فانه يجب على قاضى التنفيذ أن يحكم بوقف البيع فى أول جلسة ، وهذا الحكم عبارة عن حكم وقضى • ويلاحظ أن هذا الحكم لا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن •

وحتى فى الأحوال التى لا تتوافر فيها كل الشروط الواجب توافرها لوقف التنفيذ فان قاضى التنفيذ يملك رغم ذلك الحكم مؤقتا بوقف التنفيذ

---

(٨) استئناف مختلط ١١٣٦/٦/١١ المطامعة س ٢٨ ص ٢٠٦ •

إذا شعر بجسدية دعوى الاستحقاق الفرعية من واقع مستندات رافع الدعوى (٩) . وفي مثل هذه الحالة فإن وقف التنفيذ مؤقتا يكون بناء على سلطة القاضي التقديرية وبالتالي فإن حكمه في هذه الحالة يكون حكما وقتيا مستعجلا يجوز الطعن فيه بالاستئناف .

وإذا صدر حكم يقضى بوقف البيع بناء على رفع دعوى الاستحقاق المطابقة للمادة ٤٥٤ ، وأريد السير في الإجراءات فإنه ينبغي استصدار حكم جديد يقضى بالاستمرار في التنفيذ .

وبالتالي فلا يكفي لازالة الأثر الموقف المتولد عن الحكم الصادر بوقف التنفيذ الالتجاء الى قاضي التنفيذ عملا بالمادة ٤٢٦ لتحديد جلسة للبيع ، بل لابد من استصدار حكم بذلك أى بالاستمرار في التنفيذ وذلك في مواجهة اصحاب الشأن الذين قد يكون لديهم من الدفوع أو أوجه الدفاع ما يمنع من الاستمرار في التنفيذ .

أما إذا صدر حكم بعدم قبول دعوى الاستحقاق الفرعية ، أو بطلان صحيفتها ، أو باعتبارها كأن لم تكن ، أو بسقوط الحصومة فيها ، أو بقبول تركها ، أو برفضها ، أو إذا اعتبرت الحصومة فيها كأن لم تكن بقوة القانون عملا بالمواد ٧٠ و ٨٢ من قانون المرافعات ، فإن بعض الفقه القوي في مصر يرى أن حكم الوقف لا يزول بالتبعية (١٠) .

وحسب هذا الرأي إذا استطيع أى شخص أن يرفع دعوى استحقاق فرعية ويحصل على حكم وقتي غير قابل للطعن فيه بوقف البيع ، ثم يترك الحصومة وهو آمن مطمئن الى أن التنفيذ سيظل موقوف الى أن يصدر حكم جديد بالاستمرار في التنفيذ وذلك بشرط تغير الظروف التي صدر فيها الحكم الأول . ونفس الحل يسرى على كافة حالات انقضاء الحصومة دون صدور حكم في الموضوع .

ومع ذلك فانا لا نذهب مذهب هذا الرأي ونرى أن الحكم برفض دعوى الاستحقاق أو عدم قبولها ... الخ إذا ما صار نهائيا فإنه يترتب عليها زوال الأثر الموقف الناشئ عن الحكم الوقتي الأول بوقف التنفيذ .

---

(٩) عبد الباسط جيسى . المرجع السابق . ص ١٦٢/أبر الوفا . التنفيذ . ص ٨٢٨ .

(١٠) أبر الوفا . التنفيذ . ص ٨٢٨ .



بل أكثر من ذلك اذا ما رفضت المحكمة دعوى الاستحقاق أو حكمت بعدم قبولها فانها تستطيع أن تقرن حكم الرفض أو عدم القبول بالاستمرار في التنفيذ بناء على طلب صاحب المصلحة (١١) .

٢١١ - ويعد صدور الحكم الوقتي بوقف اجراءات بيع العقار بناء على رفع دعوى الاستحقاق الفرعية ، فان المحكمة اذا حكمت بقبول الدعوى والفصل في الموضوع باجابة طالب الاستحقاق الى ما يطلبه فانه يترتب على ذلك الفاء ما تم من اجراءات التنفيذ ، وعدم امكان البدء فيها من جديد على نفس العقار وذلك من جانب الدائنين المختصين في هذه الدعوى ، واذا قبلت الدعوى بالنسبة لجزء من هذه الاجراءات أو لجزء من المقارنات فقط ، فان الفاء الحجز يكون في نطاق هذا الجزء فقط .

والحكم الصادر في موضوع دعوى الاستحقاق الفرعية باعتبارها منازعة موضوعية في التنفيذ يجوز الطعن فيه وفقا للقواعد العامة التي تحكم هذه المنازعات والسابق لنا دراستها .

وفي الخلاصة فان دعوى الاستحقاق الفرعية باعتبارها اشكالا موضوعيا في التنفيذ الجبرى لا يترتب على مجرد رفعها وقف التنفيذ بقوة القانون بل لابد من صدور حكم من قاضي التنفيذ يقضى بهذا الوقف ، وهي في ذلك تستجيب للقاعدة العامة في اشكالات التنفيذ الموضوعية .

واذا رفعت دعوى استرداد ثانية وكانت مقبولة فلا يمنع ذلك من تكرار الحكم بوقف التنفيذ مؤقتا حتى يفصل في موضوعها .

وبهذا نكون قد تناولنا أهم صور اشكالات التنفيذ الموضوعية التي توجه الى التنفيذ على عقار .

وننتقل الآن الى دراسة بعض صور اشكالات التنفيذ الوقتية التي توجه الى هذه الطريقة من طرق التنفيذ الجبرى .

---

(١١) عبد الباسط جيمى . طرق واشكالات التنفيذ . ص ١٩٦٦ .

## البحث الثاني

### صور لاشكالات التنفيذ الوقتية

#### التي توجه الى اجراءات التنفيذ على عقار

٢١٢ - يجوز للمدين الذى أعلن بتنبية نزع الملكية أن يستشكل في التنفيذ أمام قاضى التنفيذ وذلك قبل تسجيل هذا التنبيه ، ويطلب من هذا القاضى ، باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة ، أن يقف التنفيذ مؤقتا لآى سبب من الأسباب الشكلية والموضوعية اللاحقة على صدور الحكم المنفذ به . مثال ذلك الادعاء بأن مقدمات التنفيذ لم تستوفى شرائطها القانونية ، أو أن الحكم المنفذ به لم يصبح نهائيا الى آخر تلك الصور السابق استعراضها بالنسبة لاشكالات التنفيذ الوقتية السابق سردها في جيز المنقول لدى المدين .

ويترتب على صدور حكم مرسى المزداد اعتبار هذا الحكم سندا تنفيذيا ضد المدين المنزوعة ملكيته وضد كل من تلقى عنه حيازة العقار ، وبناء على هذا يختص قاضى التنفيذ بصفته قاضيا للأمور المستعجلة بالفصل فى اشكالات التنفيذ التى تعترض تنفيذ حكم ايقاع البيع سواء كان المستشكل هو المدين أم شخص آخر .

وعلى ذلك فاذا شرع من حكم بايقاع البيع عليه فى طرد مالك العقار المنزوعة ملكيته وذلك نفاذا لحكم مرسى المزداد ، جاز لهذا الأخير أن يستشكل فى تنفيذ حكم مرسى المزداد ، فاذا استبان للقاضى المستعجل أن المالك المنزوعة ملكيته كان شاغلا للعقار قبل حكم ايقاع البيع ، وأنه قدم الضمانات الكافية للوفاء بالتزاماته كاستأجر للمدين بعد صدور الحكم بايقاع البيع ، جاز له أن يقضى بوقف تنفيذ حكم مرسى المزداد بالنسبة لاستلام الراسى عليه المزداد المكان الذى يشغله المالك المنزوعة ملكيته(١) .

ويمستطع المدين أن يستشكل فى التنفيذ ويطلب تأجيل البيع العقارى وذلك اذا أثبت للقاضى أن أحواله المادية فى تحسن وأنه قد يحصل على مال

---

(١) مستحيل صر ١٩٤٨/٦/١٩ الصفحة ٢٨ ص ٨٢٦ .

عن طريق الهبة أو الميراث وأن في إمكانه الوفاء بدينه في وقت قريب (٢) .

ويمكن عن طريق الاشكال الوقتي طلب تأجيل البيع اذا حدثت ظروف من شأنها أن يقل عدد الحاضرين للاشتراك في المزاد ، وقد نصت المادة ٤٣٦ من قانون المرافعات على جواز التأجيل بنفس الثمن الاساسي بناء على طلب كل ذي مصلحة اذا كان للتأجيل أسباب قوية . وتنص المادة ٤٤١ من قانون المرافعات على أن كل حكم يصدر بتأجيل البيع يجب أن يشتمل على تحديد جلسة لاجرائه تقع في تاريخ يقع بعد ثلاثين يوما وقبل ستين يوما من الحكم الصادر بالتأجيل .

كما يجوز طلب وقف البيع عن طريق رفع اشكال وقتي في التنفيذ ، ووقف التنفيذ قد يكون حتميا أى يجب على القاضى الحكم به وذلك في حالات معينة ، مثال ذلك أن يكون التنفيذ قد شرع فيه بناء على حكم مشمول بالنفاذ المبجل ولم يصير بعد نهائيا قبل اليوم المحدد للبيع ، فنص المادة ٤٣٦ من قانون المرافعات واضح في عدم جواز الزايدة الا بعد أن يصير الحكم نهائيا .

وأیضا يجوز طلب وقف البيع ويجب على القاضى الحكم بذلك حتما اذا صدر حكم من محكمة النقض بوقف التنفيذ مؤقتا بناء على الطعن بالنقض فى الحكم المنفذ به وطلب وقف التنفيذ من محكمة النقض تبعا للطعن .

وكذلك يجب على قاضى التنفيذ الحكم بإيقاف البيع حتما اذا رفع اليه اشكال بهذا الطلب اذا كان السند المنفذ به قد طعن فيه بالتزوير وأمرت المحكمة بإجراء التحقيق فى شواهد التزوير عملا بالمادة ٥٥ من قانون الاثبات التى تنص على أن الحكم بالتحقيق يوقف صلاحية الورقة للتنفيذ الجبرى .

فى كل هذه الحالات يجب على القاضى الحكم بوقف التنفيذ مؤقتا بناء على رفع اشكال وقتي فى التنفيذ ، وهنا نلاحظ أن الكلاسة العامة التى تجعل القاضى مطلق السلطات فى اجابة رافع الاشكال الى طلبه أو عدم اجابته قد حدثت مخالفة لها بنص القانون الذى يوجب على قاضى التنفيذ الحكم بالوقف .

والحكم الصادر بالوقف يخضع للقواعد العامة من حيث الطعن فيه ،

وبما أنه حكم وقتي مستعجل فيجوز الطعن فيه بالاستئناف دائماً أمام المحكمة الابتدائية . أما الحكم الصادر برفض الوقف في حالات الوقف الوجوبي فإنه أيضاً يجوز استئنافه حسب القواعد العامة عن طريق استئناف حكم مرسى الزاد . فالمادة ٤٥١ من قانون المرافعات تنص على أن حكم مرسى الزاد لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف إلا في حالات معينة من بينها أن يكون قد صدر بعد رفض طلب الوقف في حالة يكون الوقف فيها وجوبياً .

ومن جهة أخرى يجوز الاستشكال في التنفيذ بطلب وقف بيع العقار مؤقتاً ويكون للقاضي سلطة جوازية في إجابة الطلب أو وقفه ، كما لو كان هناك عيب يتعلق بشكل الإجراءات أو بموضوع الحقوق ولم يكن الحق في إبدائها قد سقط بعدم إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ، أو تكون أسباب المنازعة قد جددت بعد ميعاد الاعتراض ، أو تكون الأسباب هنا تتعلق بالنظام العام .

ولقاضي التنفيذ ذات السلطة التي تكون له عندما يفصل في الإشكالات باعتبارها قاضياً للأمور المستعجلة .

وإذا حكم بوقف التنفيذ ثم زال السبب الموجب لهذا الوقف جاز لمن ذكرتهم المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات أن يطلبوا تحديد يوم البيع حسب الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة .

والحكم الصادر بقبول طلب الوقف يخضع للقواعد العامة في الطعن في الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ في إشكالات التنفيذ الوقتية .

أما الحكم الصادر برفض طلب الوقف فهو لا يقبل الاستئناف (٣) .

ونتقل الآن إلى دراسة إشكالات التنفيذ فيما يتعلق بحجز ما للمدين لدى الغير .

## الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لاشكالات التنفيذ

فيما يتعلق بحجز ما للمدين لدى الغير

٢١٣ - نعالج فيما يلي بعض أنواع الاشكالات الموضوعية الخاصة:  
بهذا الطريق من طرق التنفيذ وذلك في مبحث اول .

ثم نتناول بعض صور اشكالات التنفيذ الوقتية الخاصة بهذا الحجز -  
والى تفصيل كل ذلك .

## المبحث الأول

### اشكالات التنفيذ الموضوعية

#### في حجز ما للمدين لدى الغير

٢١٤ - دعوى رفع الحجز هي منازعة موضوعية في حجز ما للمدين لدى الغير ، يرفعها المحجوز عليه ضد الحاجز بهدف إلغاء الحجز أيا كان سبب المنازعة سواء تعلق بالحق الموضوعي أو بالمال الجارى التنفيذ عليه أو بإجراءات الحجز .

ويختص بنظر هذه الدعوى قاضى التنفيذ الذى يقع فى دائرته موطن المحجوز عليه ، أى أن هذه الدعوى باعتبارها اشكالا موضوعيا فى التنفيذ ترفع أمام محكمة الدعوى . والمحجوز لديه لا مصلحة له فى رفع مثل هذه الدعوى (١) .

والواقع أنه فى حجز ما للمدين لدى الغير يكون للمحجوز عليه اذا اراد الاعتراض على الحجز اما أن يتمسك بهذا الاعتراض عن طريق التظلم من الاذن بالحجز اذا كان الاعتراض مبنيا على عدم توافر شروط الحق فى الحجز .

وكذلك له أن يتمسك بهذا الاعتراض على الحجز عندما يقف موقف المدعى عليه فى دعوى صحة الحجز وثبوت الحق ، كما أن له أن يرفع دعوى مبتدأة تعتبر اشكالا موضوعيا فى التنفيذ وينازع فى حجز ما له لدى الغير .

وهذه الدعوى ترفع من المحجوز عليه فى مواجهة الحاجز وحده ، ولا يختصم فيها المحجوز لديه ، وانما يترتب على اعلان هذا الأخير برفع الدعوى أنه يلتزم بالامتناع عن الوفاء للمحجوز عليه ، أو للحاجز . ويقصد بذلك أنه يمتنع على المحجوز لديه الوفاء لأى شخص الا بعد الحكم نهائيا برفض الدعوى ، اذ لو حكم بقبولها لوجب أن يستمر المحجوز لديه فى عدم الوفاء للحاجز (٢) .

(١) عزمى عبد الفتاح . الرسالة السابقة . ص ٤٩٢ .

(٢) قصى والى . التنفيذ . ص ٥٤٧ .

وباعتبار دعوى رفع الحجز اشكالا موضوعيا فى التنفيذ فانها تخضع للقاعدة العامة فى هذه الاشكالات فلا يترتب على مجرد رفعها وقف التنفيذ ، وان كان يترتب على مجرد اعلان المحجوز لديه برفعها ضرورة امتناعه عن الوفاء والا صار ملزما شخصيا بما وفاء .

ونحن نرى اذا أن وقف التنفيذ الذى يتمثل فى ضرورة امتناع المحجوز لديه عن الوفاء ينتج من توافر أمرين رفع دعوى رفع الحجز من جهة وابلغها الى المحجوز لديه من جهة أخرى ، فيتوافر هذين الأمرين يلتزم المحجوز لديه بالامتناع عن الوفاء . بينما يرى البعض أنه يتعين على قاضى التنفيذ أن يحكم بوقف التنفيذ بمجرد أن يقدم المحجوز عليه الدليل على أن المحجوز لديه قد اختصم فى الدعوى أو أبلغ بها (٣) . وفى رأينا أن هذا الحكم لا يعدو أن يكون تقريراً وتأكيداً لآثر قانونى سبق حدوثه بقوة القانون .

ويحكم قاضى التنفيذ برفع الحجز اذا تخلف أحد الشروط اللازمة لاجراء الحجز والتي يرتب القانون البطلان جزاء تخلفها ، او اذا شاب الاجراءات عيب يؤدى الى تخلف الغاية منها .

٢١٥ - ومن أمثلة اشكالات التنفيذ الموضوعية بصدد حجز ما للمدين لدى الغير أيضا دعوى المنازعة فى التقرير بما فى الذمة . فالمعروف فى نطاق هذا النوع من أنواع الحجز أنه يترتب على اعلان المحجوز لديه بورقة الحجز أنه يجب عليه الامتناع عن الوفاء لدائنه ، ويجب عليه أن يقرر بما فى ذمته فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بورقة الحجز أو من تاريخ تكليفه بالتقرير بما فى الذمة بورقة مستقلة (٤) .

والهدف من التقرير بما فى الذمة واضح وينحصر فى كشف حقيقة العلاقة التى توجد بين المحجوز عليه والمحجوز لديه وذلك بالنسبة للدائن الحاجز .

وقد يقدم المحجوز لديه تقريراً ناقصاً أو خاطئاً أو قد يمتنع عن القيام بالتقرير .

فى مثل هذه الحالة يجوز للحاجز أو المحجوز عليه أن ينازعا فى التقرير المقدم من المحجوز لديه .

(٣) عزمى عبد الفتاح . الرسالة . ص ٤٩٣ .

(٤) نبيل عمر . التنفيذ القضائى واجراءاته . منشأة المعارف - ص ٤٨٠ وما بعدها .

وترفع دعوى المنازعة فى التقرير بما فى الذمة الى قاضى التنفيذ الذى يقع فى دائرته موطن المحجوز لديه .

ولم يحدد المشرع ميعادا يجب أن ترفع فى خلاله أو بعد انقضائه أو قبل بدأته هذه الدعوى وهذا ما يعنى أن لقاضى التنفيذ سلطة تقديرية فى قبول هذه الدعوى (٥) .

ومع ذلك يرى البعض (٦) ضرورة رفع هذه الدعوى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التقرير بما فى الذمة ، وذلك على أساس أن المحجوز لديه ملزم بالوفاء للحاجز الذى بيده سند تنفيذى بعد خمسة عشر يوما من تاريخ التقرير بما فى الذمة .

وبناء على ذلك فإذا قام المحجوز لديه بالوفاء للحاجز دون أن تكون دعوى المنازعة قد رفعت ، فإن هذا الوفاء يكون صحيحا ، ويتعين على قاضى التنفيذ أن يحكم بعدم قبول دعوى المنازعة إذا رفعت بعد هذا التاريخ .

والهدف من دعوى المنازعة فى التقرير بما فى الذمة هو كشف علاقة المديونية التى توجد بين المحجوز لديه والمحجوز عليه ، أى تقرير مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه ، أو نفى هذه المديونية .

وعلى ذلك فلا يجوز قبول أى طلب لا يرتبط بالهدف من هذه الدعوى . وبناء على ذلك فإذا كانت هذه الدعوى مرفوعة من الحاجز وأدخل المحجوز عليه فيها ، فإنه لا يجوز لهذا الأخير أن يدفع ببطالان اجراءات الحجز ، أو أن الحجز قد توقع على أموال لا يجوز الحجز عليها . فى مثل هذه الحالات يتعين على قاضى التنفيذ أن يحكم برفض كل هذه الدفوع ، لأن مجالها ليس هو دعوى المنازعة فى التقرير فى الذمة ، وإنما مجالها هو دعوى رفع الحجز .

ويلاحظ أنه اذا اصدر قاضى التنفيذ حكما ببطالان اجراءات حجز ما للمدين لدى الغير فإنه لا يكون هناك مجال لقبول دعوى المنازعة فى التقرير ، لسبب بسيط ، وهو أن هذه الدعوى تقتضى وجود حجز قائم صحيح .

---

(٥) رضى سيف . التنفيذ . ص ٢٢٥/فتوى وال . التنفيذ . ص ٢٨٢/عبد الحالى  
عس . التنفيذ . ص ٤٢٦ .  
(٦) لجنة التمس . التنفيذ الجبرى . ط ١٩٧١ ص ٤٧٢ .



٢١٦ - ويمكن أيضا رفع إشكال موضوعي في حجز ما للمدين لدى الغير بهدف التوصل الى ابطال هذا الحجز وذلك اذا لم تتوافر في الحاجز الشروط القانونية الواجب توافرها لصحة هذا الحجز .

وعلى ذلك لا يجوز لمن يدعى حقا عينيا على الشيء الموجود تحت يد الغير أن يحجزه حجز ما للمدين لدى الغير ، واذا وقع حجز من هذا النوع فانه يكون باطلا . وذلك لأن سبيل التنفيذ هو توقيع الحجز الاستحقاقى على الشيء . -

وايضا لا يجوز للدائن المرتهن الذى ليس دائئا شخصا لصاحب العقار المرهون أن يحجز على ما يكون لمالك العقار لدى الغير ، وانما يكون له التنفيذ على العقار أو التنفيذ على مدينه شخصا ، واذا خولفت هذه القواعد فان الحجز يكون باطلا .

ايضا يكون الحجز باطلا اذا لم تثبت دائنية الحاجز للمحجوز عليه وقت الحجز ، فاذا لم تثبت هذه الصفة للحاجز الا بعد الحجز ولو قبل تمام اجراءات التنفيذ كان الحجز باطلا(٧) .

ومن جهة اخرى يجوز رفع اشكال موضوعي بهدف ابطال حجز ما للمدين لدى الغير اذا لم تتوافر في المحجوز عليه الشروط القانونية الواجب توافرها . وعلى ذلك يكون هذا الحجز باطلا اذا وقع على مال غير مملوك للمحجوز عليه .

وكذلك حكم ببطلان الحجز الذى يوقمه الدائن تحت يد أحد المصارف على المبالغ المودعة باسم مدينه حتى ثبت أن هذه الأموال بذاتها كان قد حصل عليها الدين عن طريق السرقة ، لأن هذه الأموال تعتبر ملكا للمجنى عليه في جريمة السرقة(٨) .

ولا يجوز لدائني المورث توقيع الحجز على قيمة المكافأة أو التمويض أو التأمين المستحق للورثة ، لأن هذه المبالغ لم تكن جزءا من تركة المورث ، بل

(٧) محمد حامد فهمي - التنفيذ - ص ١١١/١٢٠ هيف - التنفيذ - ص ٢٨٥ .

(٨) استئناف مخطوط ١٩٣٥/١١/١٣ سج ص ٤٨ ص ٢٢/مستجمل مصر ١٩٤٠/١/١٣

المحاماة ص ٢٦ ص ١٠٨/استئناف مخطوط ١٩١٦/١/٧ الجسازيت عدد مجتبر ص ١٩١٦

ص ١٦٦ -

هى حق تلقاء الورثة بسبب وفاة مورثهم • وإذا وقع حجز من هذا القبيل تحت يد الخفية التى لديها هذه الأموال فإنه يكون باطلا ، ويتم التوصل الى ابطاله برفع إشكالا موضوعيا فى التنفيذ •

وقد حكم فى هذا المعنى بأن مبلغ التعويض الذى تعطيه مصلحة السمك الحديدية لورثة موظف توفى فى اصابة عمل يعتبر مملوكا لهم شخصيا نظير ما أصابهم من ضرر بسبب موته ، ولا يعتبر تركة تورث عنه يمكن الحجز عليها لدين على التوفى ، وأنه بذلك يختص قاضى التنفيذ بالحكم بعدم تأثير الحجز أى ببطالانه على هذه الأموال •

لأن استمرار حبس قيمة التعويض عن الورثة يلحق بهم ضررا لا سبيل الى تداركه الا بالاذن لهم بصرف هذا المبلغ (٩) •

٢١٧ - ويطلق حجز ما للمدين لدى الغير أيضا اذا لم تتوافر فى المحجوز لديه الشروط القانونية الواجب توافرها •

ونظرا مدين فى هذا النوع من أنواع الحجز يجب أن ينصرف الى أوسع معانيه • فلفظ مدين يشمل المدين الحقيقى الذى يجب عليه الوفاء للمحجوز عليه ، كما يشمل من يكون ملزما للمحجوز عليه بنقل شيء لم تنتقل بعد ملكيته كالنقود وغيرها من المثليات بنوعها ، وكذلك من يكون حائزا لعين مملوكة للمحجوز عليه على اعتبار أن الحائز ملزما برد الشيء الذى يحوزه أو تسليمه الى مالكه •

وبناء على ذلك يعتبر الحجز باطلا اذا قام الحاجز بالحجز على الشريك تحت يد مدينى الشركة ذات الشخصية الاعتبارية ، لأن أموال الشركة مستقلة عن أموال الشريك ، ومدينى الشركة ليسوا بمدينين للأعضاء فى الشركة • وإذا لم يكن للشركة شخصية اعتبارية فإن مثل هذا الحجز يعتبر صحيحا بقدر نصيب المحجوز عليه فى الدين المحجوز عليه تحت يد الغير (١٠) •

ويعتبر حجز ما للمدين لدى الغير باطلا اذا تم توقيعه تحت يد شخص يعمل فى خدمة المدين ويأتمر بأوامره ، مثل الصراف أو المحصل أو الكاتب ،

(٩) مستجيب القاهرة ١٩٢٥/١٠/٣٠ المطبوعة ص ١٦ من ٧٣ •

(١٠) أبو حيف • التنفيذ • ص ٢٨٨ •

لأن الحجز في هذه الحالة يعتبر جمعا بين صفة المحجوز عليه والمحجوز لديه في شخص واحد ، وهذا لا يجوز قانونا (١١) .

ويطلب حجز ما للمدين لدى الغير لأسباب أخرى متعددة منها ما يتعلق بالحق الموضوعي ، ومنها ما يتعلق بالسند الجارى التنفيذ به ، أو لعدم صحة اعلان الحجز الى المحجوز لديه ( مادة ٣٢٨ مرافعات ) .

٢١٨ - ومن أمثلة الاشكالات الموضوعية أيضا في حجز ما للمدين لدى الغير دعوى الالتزام الشخصى ، وهذه الدعوى ترفع من جانب الحاجز على المحجوز لديه ويطلب فيها الزام المحجوز لديه شخصا بدين الحاجز الذى أوقع الحجز لاقتضائه بصرف النظر عن كونه مدينا للمحجوز عليه أو غير مدين له . وهذه الدعوى ترفع فى الأحوال التى يدخل فيها المحجوز لديه بواجب التقرير بما فى الذمة سواء بعدم القيام به أصلا ، أو بالقيام به على غير الوجه المقرر فى القانون .

ولقضى التنفيذ السلطة فى أن يحكم على المحجوز لديه بكل دين الحاجز ولو كان هذا المبلغ يزيد عن الدين المستحق للمحجوز عليه فى ذمة المحجوز لديه ، وذلك لأن امتناع المحجوز لديه عن التقرير بما فى ذمته يفترض معه أن فى ذمته مبلغا يوازى الدين المحجوز من أجله أو أكثر منه .

وبهذا تنتهى من استعراض هذه الأمثلة للاشكالات الموضوعية التى توجه الى حجز ما للمدين لدى الغير .

وننتقل الآن الى دراسة بعض صور لاشكالات التنفيذ الوقتية التى توجه الى هذا الحجز .

## البحث الثاني

### بعض صور اشكالات التنفيذ الوقتية التي توجه لحجز ما للمدين لدى الغير

٢١٩ - يراعى فيما يتعلق بالاشكالات الوقتية الخاصة بحجز ما للمدين لدى الغير كل ما سبق استعراضه بالنسبة لهذه الاشكالات ، فهي واحدة وغايتها واحدة أيا كان نوع الحجز الذى توجه اليه .

وعلى ذلك فقد يتعلق الاشكال بالسند التنفيذى ، أو بمقدمات التنفيذ ، أو بإجراءات الحجز أو بالمحجز أو المحجوز لديه أو المحجوز عليه أو بالمال الجارى التنفيذ عليه .

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن الاشكالات الوقتية يجب أن تقم قبل تمام التنفيذ وأنها الوجه الآخر من الاشكال الموضوعى فى التنفيذ وإن هذا الأخير يوجه بهدف ابطال الاجراءات أو الحكم بصحتها أو الحكم بجوازها أو عدم جوازها .

وكل ما سبق استعراضه من اشكالات موضوعية ، يمكن الكلام عنها كاشكالات وقتية بشرط أن يرفع هذا الأخير قبل تمام التنفيذ ، ويهدف الى الحصول على حكم وقتى حتى يفصل نهائيا فى الاشكال من الناحية الموضوعية .

ولعل الذى يمكن اضافته فى هذا المجال كنوع من أنواع اشكالات التنفيذ الوقتية فى حجز ما للمدين لدى الغير هو الاشكال الذى يسمى فى العمل دعوى عدم الاعتداد بالحجز .

ويقصد بهذه الدعوى الدعوى التى يرفعها المحجوز عليه الى قاضى التنفيذ بصفته قاضيا للامور المستعجلة ليحكم له فى مواجهة المحجز بالاذن له فى قبض دينه من المحجوز لديه رغم بقاء الحجز وذلك فى الأحوال التى حددتها المادة ٣٥١ من قانون المرافعات .

ويكون ذلك وفقا لهذه المادة في الأحوال الآتية :

- ١ - إذا كان الحجز قد وقع بغير سند تنفيذي أو أمر من القاضي .
- ٢ - إذا لم يبلغ الحجز الى المحجوز عليه في الميعاد اى في الثمانية أيام التالية لاعلانه الى المحجوز لديه وذلك لأن الحجز في مثل هذه الحالة يعتبر كأن لم يكن . ويكون الأمر كذلك اذا لم ترفع دعوى صحة الحجز في خلال هذا الميعاد ، لأن الحجز هنا أيضا يعتبر كأن لم يكن .
- ٣ - إذا كان قد حصل ابداع وتخصيص .
- ٤ - ويجمع الفقه على أنه يجوز رفع مثل هذه الدعوى في الأحوال التي يكون الحجز فيها باطلا بطلانا جوهريا ، مثال ذلك ما اذا كان الحجز قد وقع بناء على أمر القاضي وحصل تظلم من هذا الأمر وحكم في التظلم بقبوله والغاء الأمر .
- وقاضى التنفيذ هنا لا يقضى ببطان الحجز أو الفائه لأننا بصدد اشكال وقتي موجه الى التنفيذ ، ولأنه لو حكم بذلك لكان في هذا مساسا بالموضوع . وعلى القاضي اذا قبل هذا الاشكال أن يحكم فقط لصالح المحجوز عليه مؤقتا باستلام ماله لدى المحجوز لديه وذلك سواء كان هذا المال مبلغا من النقود أو منقولات .
- والقاضي لا يحكم بذلك اذا كان الحجز مستوفيا في الظاهر لشروطه الشكلية ، لأن النزاع في أمر الدين المحجوز من أجله أو في سند التنفيذ .
- يمس الموضوع . ربما أن الأمر المطروح على هذا القاضي هو اشكال وقتي ، وهو يفصل فيه باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة فعليه التزام كل هذه الحدود .
- وعلى ذلك فالحكم الصادر بعدم الاعتداد بالحجز يصدر في الأحوال التي يكون البطلان فيها ظاهرا لا يحتمل شكاً ولا تأويلا .
- والحكم الصادر في هذا الاشكال يخضع للقواعد العامة الخاصة بالأحكام الصادرة في اشكالات التنفيذ .
- وقيام دعوى صحة الحجز لا يحول دون رفع هذه الدعوى المستعجلة أمام قاضى التنفيذ .

ومن جهة أخرى نصدور الحكم فى دعوى صحة الحجز وذلك بانبات  
صحته ، مثل هذا الحكم يحول دون رفع دعوى عدم الاعتداد بالحجز أو دعوى  
رفع الحجز .

لأن الحكم الأول هو حكم موضوعى حسب النزاع بصفة نهائية فى كل  
ما يتعلق بصحة الشروط اللازم توافرها لصحة الحجز . هذا الحكم بما له من  
حجية يحول دون اثاره ذات هذا الموضوع مرة ثانية .

أما اذا شأب الاجراءات عيب بعد صدور هذا الحكم بصحة الحجز فانه  
يجوز رفع دعوى عدم الاعتداد بالحجز أو دعوى رفع الحجز .

وبهذا ننهى من دراسة هذه الصور من اشكالات التنفيذ الوقتية فى  
حجج ما للمدين لدى الغير .

## الفصل الرابع

دراسة تطبيقية لنماذج التنفيذ  
بمحدد توزيع حصيلة التنفيذ الجبرى

٢٢٠ - نتناول هذا الموضوع فى مبحثين :

المبحث الأول : اشكالات التنفيذ الموضوعية الخاصة بتوزيع حصيلة  
التنفيذ .

المبحث الثانى : اشكالات التنفيذ الوقتية بمحدد توزيع حصيلة  
التنفيذ .

## البحث الأول

### صور اشكالات التنفيذ الموضوعية بصدد توزيع حصيلة التنفيذ

٢٢٩ - المنازعة المتعلقة بتوزيع حصيلة التنفيذ هي عبارة عن مناقضات أو اعتراضات يثيرها أصحاب المصلحة على ما أثبتته قاضي التنفيذ في القائمة المؤقتة للتوزيع . ذلك أنه إذا حضر ذوو الشأن أو بعضهم ولم تتيسر التسوية الودية حتى بعد تدخل القاضي ، وذلك لاصرار ذوي الشأن على موقفهم ، فإن قاضي التنفيذ يأمر باثبات مناقضاتهم في القائمة المؤقتة - في المحضر - ويستنتج بذلك التسوية الودية .

والمناقضات هي منازعات موضوعية في التنفيذ توجه الى صحة دين من الديون أو مقداره أو ترتيبه ، وتهدف الى الحصول على حكم بإدراج الدين أو استبعاده من القائمة ، أو تغيير نصيبه من توزيع حصيلة التنفيذ ، ويجب ابداء المناقضة أمام قاضي التنفيذ في جلسة التسوية الودية واثباتها في المحضر ( مادة ٤٧٩ مرافعات ) .

ويسقط الحق في ابداء هذه المناقضات اذا لم يتم التمسك بها في جلسة التسوية الودية .

ومع ذلك يجوز التمسك بالمناقضة بعد جلسة التسوية الودية وذلك عن طريق التدخل بالانضمام الى المناقضة المقدمة من دائن آخر ، أو التمسك بالمناقضة التي قسمها أحد الدائنين في الميعاد ثم نزل عنها .

كما يجوز للدائن الذي حصلت مناقضة في دينه أن يقدم مناقضة في دين الدائن المناقض له ولو تم هذا بعد جلسة التسوية الودية .

ويترتب على مجرد تقديم المناقضة ألا يقوم قاضي التنفيذ باعداد القائمة النهائية ، ويوقف تسليم أوامر الصرف ( مادة ٤٨٢ مرافعات ) .

ومع ذلك يجوز تقديم أوامر الصرف الى الدائنين الممتازين غير المتنازع في ديونهم ( مادة ٤٨٣ مرافعات ) .



وينظر قاضي التنفيذ جميع المناقضات ويصدر فيها حكما واحدا اعمالا لقاعدة عدم تجزئة التوزيع . والحكم الصادر في هذه المنازعة يحوز الحجية في مواجهة جميع اطراف التنفيذ ولو لم يمثلوا في المناقضة نظرا لصدور هذا الحكم في مادة لا تقبل التجزئة . وهذه الحجية العامة ، خروجا على الأصل العام في نطاق حجية الشيء المقضي به تعتبر في هذه الحالة أحد السياسات التشريعية التي بها يعالج المشرع مشكلة تناقض الأحكام التي من الممكن صدورها في المسائل التي لا تقبل التجزئة (١) .

والحكم الصادر في هذا الاشكال الموضوعي يقبل الطعن فيه بالاستئناف حسب القواعد العامة في منازعات التنفيذ الموضوعية .

وميعاد استئنافه هو عشرة أيام وذلك خلافا للقاعدة العامة لوجود نص المادة ١/٤٨٠ الذي يقرر ذلك .

وتقدر قيمة الدعوى بهدف تحديد نصاب الاستئناف بقيمة المبلغ المتنازع فيه أي الذي رفضه القاضي ادراجه أو سمح بإدراجه في القائمة .

وإذا كان النزاع يدور حول مرتبة الدين ، فإن نصاب الاستئناف يقدر بقيمة الدين كله لأن عدم ادراج الدين في مرتبته يترتب عليه حرمان الدائن منه بأكمله .

ونظرا لعدم قابلية التوزيع للتجزئة ، فإنه يجب اختصاص جميع ذوى الشأن في التوزيع . كذلك يجوز لمن لم يرفع استئنافا الانضمام الى أحد المحصوم من رفع استئنافا في الميعاد .

٢٢٢ - ويعتبر منازعة موضوعية في اجراءات توزيع حصيلة التنفيذ الدعوى الأصلية التي ترفع ببطالان اجراءات التوزيع (٢) .

وترفع هذه الدعوى بهدف ابطال الاجراءات التالية على جلسة التسوية الولدية ، كما لو حدث خطأ في تحرير القائمة النهائية .

---

(١) نقر مدني ١٦/٣/١٩٦١ مجموعة النقر ص ١٢ ص ٢٥٢/عزمي عبد الناح . قاضي التنفيذ . ص ٥٦٠ .

(٢) فنحي والي . التنفيذ . ص ٥٦٣ .

وترفع هذه الدعوى من المدعى الذى لم يكن قد سبق تكليفه بالحضور أمام قاضى التنفيذ فى جلسة التسوية الودية .

ويجب أن يثبت المدعى مصلحته فى رفع هذه الدعوى ، ويمكن رفع هذه الدعوى من الشخص الذى أعلن جلسة التسوية الودية وذلك اذا لم يكن يستطيع التمسك بهذا العيب بطريق المناقضة .

ويشترط لقبول هذه الدعوى أن ترفع قبل تسليم أوامر الصرف لجميع الدائنين . لأنه بهذا التسليم تكون اجراءات التوزيع قد تمت ويسقط الحق فى رفع الدعوى الأصلية .

ومع ذلك يجوز رفع دعوى بطلان التوزيع ولو بعد تسليم أوامر الصرف فى بعض الحالات . مثال ذلك أن يتم التوزيع بناء على القس والتواطؤ . أو اذا كان أحد الدائنين قد تسلم حقه من غير حصيلة التنفيذ ، أو اذا كان حقه قد سقط بالتقادم ، أو اذا قام سبب استحقاق معه كل المال محل التوزيع أو بعضه بعد جلسة التسوية .

مثال ذلك أنه يجوز لمشتري العقار بالمزاد أن يرجع على الدائنين المعتبرين طرفا فى التنفيذ بما يكون قد قبضوه من ثمن العين المباعة ، ووسيلته فى ذلك هى رفع دعوى البطلان ليمنع تسليم أوامر الصرف لهم .

ومن الممكن فى كل هذه الحالات أن تقرن دعوى البطلان الأصلية يطلب وقف تنفيذ أوامر الصرف وذلك على صورة اشكال وقتى فى التنفيذ يرفع حسب القواعد العامة أو يقدم كطلب عارض بمناسبة رفع هذه الدعوى أمام قاضى التنفيذ .

ولا يترتب على مجرد رفع هذه الدعوى وقف اجراءات التنفيذ كما هو الحال بالنسبة للقاعدة العامة فى اشكالات التنفيذ الموضوعية .

وإذا حكم القاضى ببطلان الاجراءات فانها تعاد من جديد . أما الاجراءات السابقة فتظل صحيحة .

**البحث الثاني**  
**اشكالات التنفيذ الوقتية**  
**فيما يتعلق بتوزيع حصيلة التنفيذ**

**٢٢٣ - احالة •**

يرجع بشأن الصور المختلفة لاشكالات التنفيذ الوقتية المتعلقة بتوزيع حصيلة التنفيذ الى كل ما سبق ذكره فيما يتعلق بهذه الاشكالات •

حيث أن الهدف منها واحد في جميع طرق التنفيذ وهو الحصول على حكم وقتي بوقف التنفيذ مؤقتا أو باستمراره وذلك قبل تمام التنفيذ •



## الفصل الخامس

### دراسة خاصة لاشكالات التنفيذ في الحجز الادارية

٢٢٤ - نتناول في هذا الفصل بإيجاز تعريف الحجز الادارى  
وشروط صحته وأنواعه وذلك فى مبحث أول .

ثم نتناول بالتفصيل اشكالات التنفيذ الخاصة بهذا الحجز وذلك فى  
مبحث ثان .

## المبحث الأول

### دراسة موجزة في ماهية الحجز الإداري

٢٢٥ - الحجز الإداري هو الحجز الذي توقمه الحكومة والهيئات العامة أو المصالح العامة على المنقولات أو العقارات المملوكة للمدين نظير الأموال والضرائب المستحقة على المولين \*

والحجز الإداري باعتباره مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة بهدف وضع مال معين من أموال المدين تحت يد القضاء لاستيفاء مستحقات الإدارة العامة قبله ، لا يعتبر من قبيل القرارات الإدارية التي يمتنع على المحاكم الفائها أو تأويلها أو وقف تنفيذها \* بل هي وليدة نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة أو بعض الهيئات تحصيل مستحقاتها لدى الأفراد من الأموال الأميرية أو الضرائب أو الرسوم (١) \*

وإذا كان المشرع يجيز على سبيل الاستثناء للسلطة العامة اتخاذ إجراءات تنفيذ خاصة بها عن طريق الحجز الإداري ، فإن ذلك لا يغير من طبيعة هذا الحجز ، وبالتالي فهو يخضع في كل مشاكله لقاضي التنفيذ \*

وعلى ذلك ووفقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ المنظم لهذا الحجز فإن عدم مراعاة الإجراءات الشكلية في الحجز الإداري يترتب عليه بطلان هذا الحجز ، ويصير هذا الأخير مجرد عقبة مادية تعترض سبيل الحق مما يبيح لقاضي التنفيذ بصفته قاضيا للأمور المستعجلة إزالة هذه العقبة والحكم باعتبار الحجز عديم الأثر قانونا \*

وقد حكم بأنه من اختصاص المحاكم النظر في صحة إجراءات الحجز الإداري وبيع المال المحجوز أسوة باختصاصها بالنظر في صحة إجراءات البيوع القضائية (٢) \*

(١) نقض مدني ١٩٥١/٣/٢٢ مجموعة النقض ص ٣ ص ٢٥٠ \*

(٢) نقض مدني ١٩٥٥/١/٢٧ طعن رقم ٤٩ ص ٢٢ ق \*

والحيز الإدارى على أنواع ثلاث : حيز المنقول لدى المدين وحيز  
ما للمدين لدى الغير ، والحيز الإدارى الوارد على عقار •

٢٢٦ - وإذا كان الحيز القضائى الذى ينظمه قانون المرافعات يجوز  
أن يرد على أى مال مملوك للمدين وأيا كانت طبيعته طالما أنه من الأموال  
التي يجوز الحيز عليها ، فإن الأمر على خلاف ذلك فى الحيز الإدارى •  
فلا يجوز توقيع هذا الحيز الا لاقتضاء دين من الديون المحددة فى قانون  
الحيز الإدارى على سبيل المص ، وإذا ما وقع الحيز الإدارى لاستيفاء دين  
من غير الديون المحددة فى القانون فإنه يكون باطلا لانعدام محله •

وقد حدد قانون الحيز الإدارى المستحقات الحكومية التي يجوز توقيع  
الحيز الإدارى بمقتضاها وذلك عند عدم الوفاء بها وهى :

- الضرائب والاتاوات والرسوم بجميع أنواعها •
- المبالغ المستحقة للدولة نتيجة خدمات عامة •
- المصروفات التي تبذلها الدولة نتيجة أعمال أو تدابير تقضى بها  
القوانين •
- الغرامات المستحقة للحكومة قانونا •
- إيجار أملاك الدولة الخاصة ومقابل الانتفاع بأملكها العامة •
- أثمان أطيان الحكومة المبيعة وملحقاتها وفوائدها •
- المبالغ المختلصة من الأموال العامة •
- ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية  
العامة من المبالغ المتقدمة ، وكذلك ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف  
بصفقتها ناظرا أو حارسا من إيجارات أو أحكار أو أثمان الاستبدال  
التي تديرها الوزارة •
- المبالغ المستحقة للبنوك التي تساهم فيها الحكومة بما يزيد عن  
النصف •
- المبالغ الأخرى التي نصت القوانين الخاصة على تحصيلها بطريق  
الحيز الإدارى •

٢٢٧ - ويبدأ التنفيذ الإداري بصدور أمر كتابي بتوقييع الحجز بصدره الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو ممثل الشخص الاعتباري العام حسب الأحوال أو من ينوبه كل من هؤلاء في ذلك كتابة .

ويبين في هذا الأمر قيمة الديون المطلوب تحصيلها ويصح التنفيذ بالأمر المذكور . وبصدد الضرائب فإن الأمر الصادر بربط الضريبة وإن كانت الضريبة تحدد فيه إلا أنه لا يجوز التنفيذ بمقتضاه إلا بعد صدور أمر الورد المشمول بالنفاذ (٢) .

ويجب أن يرفق بمحضر الحجز صورة الأمر الصادر بتوقيع الحجز والـ كان الحجز باطلا . وبناء على ذلك لا يجوز توقيع الحجز بأمر شفوي (٣) .

كذلك يجب أن يكون المال الجارى التنفيذ عليه مما يجوز حجزه .

وبصدور أمر الحجز الإداري يكون بيد مندوب الحجز الإداري سند تنفيذي صالح لمباشرة التنفيذ الجبري بمقتضاه .

## ٢٢٨ - الحجز الإداري على المنقول لدى المدين :

تبدأ إجراءات هذا الحجز بعد صدور الأمر الكتابي من الموظف المختص بتوقيع الحجز الإداري ، وينتقل مندوب الحجز إلى المدين لإعلانه شخصيا أو إعلان من يجيب عنه كالوكيل أو الخادم والتنبيه عليه بالأداء والانتذار بالحجز . وبعد ذلك يشرع مندوب الحجز في توقيع الحجز فورا ويجب أن يكون مصحوبا بشاهدين . ويوضح بمحضر الحجز عناصر المنقولات المحجوزة وقدر الدين المحجوز من أجله .

وينص قانون الحجز الإداري على أن يعتبر الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، إلا إذا كان البيع قد أوقف باتفاق طالب الحجز والمدين ، أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة ، أو لوجود نزاع قضائي أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون أو لاشكال آثاره المدين أو الغير أو لعدم وجود مشتر للمنقول المحجوز .

(٢) محمد عبد اللطيف - المرجع السابق - ص ٦٨٧ .

- أسكندر سمع زغلول - المرجع السابق - ص ٢٢٨ .

(٤) استئناف مستجبل القاهرة ١٩٦٦/١٢/٢١ القضية رقم ٣٤٩١ من ١٩٦٦ .



وبناء على ذلك يحكم قاضي التنفيذ بعدم الاعتداد بالحجز الإداري كلما استبان له أن البيع لم يتم في خلال ستة أشهر من تاريخ توقيع الحجز ، أو اذا أوقف البيع لسبب من الأسباب ثم زال هذا الوقف ، ورغم ذلك لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ زوال سبب الإيقاف .

وبطلان الحجز في مثل هذه الحالات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه لا يتعلق بالنظام العام .

ويتعين على المصلحة الحاجزة ، حتى تتفادى اعتبار الحجز كأن لم يكن ، أما أن تقوم بتجديد الحجز في كل مرة قبل سقوطه بضي الستة شهور ، وأما أن تقوم بالاتفاق مع المولين على وقف البيع ، وفي هذه الحالة يسرى الحجز لمدة ستة شهور تالية للستة شهور الأولى التي بدأت من تاريخ الحجز . وعلى المصلحة قبل فوات الستة شهور الأخيرة أن تقوم بتوقيع حجز جديد والا سقط الحجز .

ولا يجوز بيع المنقولات المحجوزة قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ الحجز .

### ٢٢٩ - الحجز الإداري الواقع على ما للمدين لدى الغير :

أجاز قانون الحجز الإداري توقيع الحجز على ما للمدين لدى الغير من المبالغ والديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط وما قد يكون للمدين من أعيان منقولة موجودة في خيابة الغير .

وتبدأ اجراءات حجز ما للمدين لدى الغير بمحضر حجز يعلن الى الغير ويتم الاعلان بكتاب موصى عليه ومصحوب بعلم الوصول . ويبين في محضر الحجز المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها .

ويجب أن يتضمن محضر الحجز نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما تحت يده الى المحجوز عليه أو تسليمه اياه . كما يجب أن يتضمن محضر الحجز تكليف المحجوز لديه بالتقرير بما في الفمة في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان .

ويعلم المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز خلال الثمانية أيام التالية لاعلان هذا المحضر الى المحجوز لديه ولا أعتبر الحجز كأن لم يكن .

والواقع أن إجراءات هذا الحجز تتشابه تماما مع حجز ما للمدين لدى الغير الذى يرفقه قانون المرافعات .

### ٢٣٠ - الحجز الادارى الذى يوقع على العقارات :

يبدأ الحجز الادارى على العقارات باعلان يوجه مندوب الحجز الى المدين صاحب العقار فى شخص واضح اليد مهما كانت صفته ، ويتضمن هذا الاعلان تنبيهها بالاداء ، وانذارا بحجز العقار .

ويشتمل الاعلان على بيانات معينة تشمل بيان المبالغ المطلوبة ، وأنواعها وتواريخ استحقاقها ووصف العقار .

وعلى مندوب الحجز توقيع الحجز بعد مضى شهر على الأقل من تاريخ التنبيه والانذار والا اعتبر الانذار كأن لم يكن ، ويجوز توقيع الحجز قبل هذا الميعاد اذا طلب المدين ذلك .

ولم يحدد القانون الموعد الاقصى لتوقيع الحجز على العقار ، بل تركه للجهة الحاجزة تقديره اداريا بحسب الظروف ، أى بعد تعيين موقع العقار ومراجعته بالشهر العقارى والبحث فى السجلات عن الحقوق المعنية والتصرفات المشهورة .

ولا يجوز بيع العقار الا بعد أربعين يوما على الأقل من تاريخ اعلان محضر الحجز الى الدائنين المعروفة محال اقامتهم أو من تاريخ اخطار النيابة لاعلان الدائنين غير المعروفة محال اقامتهم .

واذا تعدد المدينون ملاك العقار المراد التنفيذ عليه وجب اعلان التنبيه بالدفع وانذار الحجز الى كل واحد منهم ومخالفة هذا الاجراء يترتب عليه البطلان (٥) .

وبهذا تنتهى من هذا المبحث الذى عالجت فيه بايجاز صور الحجز الادارى .

ونتقل الآن الى موضوعنا الاساسى الذى نعالج فيه اشكالات الحجز الادارى .

---

(٥) نفس مدنى ١٦٦٩/٢/٢٠ المادة ٥١ ص ١١٠ .

## المبحث الثاني

### اشكالات التنفيذ التي توجه الى المحجز الإداري

٣٣٩ - في ظل قانون المحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ كانت المادة ٢٧ منه تنص على أن : « لا توقف إجراءات المحجز والبيع الإداريين بسبب منازعات قضائية تتعلق بأصل المطلوبات أو بصحة إجراءات المحجز أو بالاسترداد ما لم ير الحاجز وقف إجراءات البيع أو يودع المنازع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة المحجز وعليه في هذه الحالة أن يقرر أمام هذه الجهة تخصيص المبلغ المودع لوفاء دين الحاجز ، وله أن يطلب عدم صرفه حتى تفصل المحكمة في منازعته ، وعليه أيضا أن يرفع دعوى المنازعة خلال الثمانية أيام من تاريخ الإيداع وقبل اليوم المحدد للبيع بثلاثة أيام على الأقل » .

من هذا النص يتضح أن رفع منازعة التنفيذ الوقتية أو الموضوعية في المحجز الإداري لم يكن يترتب عليه وقف التنفيذ . فرغم رفع الاشكال كان يجوز للحاجز أن يستمر في اتخاذ إجراءات المحجز حتى ولو كان المحجز ظاهر البطلان .

ولم يكن يترتب على رفع منازعة التنفيذ وقف إجراءاته الا اذا قبل الحاجز ذلك ، أو اذا قام المدين بإيداع قيمة المبالغ المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة طالبة المحجز وتخصيص هذا المبلغ للوفاء بدين الحاجز .

ولا شك في أن هذا الوضع التشريعي كان يشكل عبئا ثقيلا كاهل المدين المحجوز عليه . وفي ظل هذا الوضع كانت المحاكم تحكم في منازعات التنفيذ الإدارية بوقف التنفيذ مؤقتا اذا وجدت في أسباب المنازعة ما يبرره (١) .

(١) ظن مدني ١٩٦٥/٦/٢٤ مجموعة النقض س ١٦ من ٨٠٢/نقض مدني ١٩٦٦/١٢/٢٩

مجموعة النقض س ١٧ من ٣٠٥ .

ويصدر قانون الحجز الإداري رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ تغير الوضع  
بأصبح يترتب على مجرد رفع المنازعة في التنفيذ ، وسواء كانت موضوعية  
أو وقتية ، أن توقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين ، وذلك الى أن يفصل  
نهائيا في النزاع ويحكم في الدعوى على وجه السرعة .

وعلى ذلك فرفع منازعة التنفيذ سواء كانت اشكال وقتي أو موضوعي  
وأيا كان نوع المال المحجوز لديه يؤدي الى وقف التنفيذ حتى قبل أن ينظر  
قاضي التنفيذ هذا الاشكال .

٢٣٢ - وترفع المنازعة في التنفيذ بالاجراءات المعتادة السابق  
دراستها أمام قاضي التنفيذ . ويفصل فيها القاضي باعتباره قاضيا للأمور  
المستعجلة أو باعتباره قاضيا للموضوع .

ولا يترتب على رفع الاشكال الوقتي الثاني وقف التنفيذ كما هي  
القاعدة العامة في اشكالات التنفيذ الوقتية .

وإذا حكم في الاشكال الموضوعي بالرفض ، ورفع اشكال موضوعي  
آخر مخالف للاول في أى عنصر من عناصره فانه يترتب على مجرد رفعه  
وقف التنفيذ (٢) .

تم بحمد الله

---

(٢) مستأنف مستعجل القاهرة ١٠/٣٠/١٩٧٥ الدعوى رقم ٤٩٠ سنة ١٩٧٥ .  
- مستعجل الجيزة ١١/٢/١٩٧٦ الدعوى رقم ١٢٤٦ سنة ١٩٧٥ . -

فَمَّا رَسَدَ الْكُنَابُ



## فهرس تحليل

الموضوع	الصفحة
مقدمة عامة عن اشكالات التنفيذ الجبرى	٧
الباب الأول : فى التعريف باشكالات التنفيذ الجبرى وبيان طبيعتها القانونية	١١
الفصل الأول : فى التعريف باشكالات التنفيذ الجبرى	١٣
المبحث الأول : تحديد المقصود باشكالات التنفيذ الجبرى	١٤
المبحث الثانى : أنواع اشكالات التنفيذ الجبرى	٣١
المطلب الأول : أهمية تحديد الأنواع المختلفة لمنازعات التنفيذ الجبرى	٣٢
المطلب الثانى : اشكالات التنفيذ الوقتية	٣٥
المطلب الثالث : اشكالات التنفيذ الموضوعية	٦١
المبحث الثالث : فى الآثار المترتبة على رفع اشكالات التنفيذ الجبرى	٦٦
المطلب الأول : الآثار المترتبة على مجرد رفع الاشكال الوقتى الموجه الى التنفيذ الجبرى	٦٧
المطلب الثانى : الآثار المترتبة على مجرد رفع الاشكال الموضوعى فى التنفيذ	٨٨
المبحث الرابع : فى الآثار المترتبة على الحكم فى اشكالات التنفيذ	٩٠
المطلب الأول : الآثار المتولدة عن الحكم الصادر فى اشكالات التنفيذ الوقتية	٩١
المطلب الثانى : آثار الحكم الصادر فى الاشكال الموضوعى	٩٧
الفصل الثانى : الطبيعة القانونية لاشكالات التنفيذ الجبرى	١٠١

**الصفحة**

**الموضوع**

- ١٠٢ **المبحث الأول :** في العلاقة بين اشكالات التنفيذ الجبرى والحق الموضوعى الجارى التنفيذ اقتضاء له
- ١١٠ **المبحث الثانى :** في العلاقة بين اشكالات التنفيذ والبسند التنفيذى الجارى التنفيذ الجبرى استنادا عليه
- ١١٦ **المبحث الثالث :** العلاقة بين اشكالات التنفيذ وخصومة التنفيذ
- ١١٩ **المبحث الرابع :** الطبيعة القانونية لاشكالات التنفيذ الجبرى وتمييزها عما قد يختلط بها من أمور أخرى
- ١٢١ **الباب الثانى :** القاضى المختص بنظر اشكالات التنفيذ والنظام القانونى للخصومة المتولدة عن هذه الاشكالات
- ١٢٣ **الفصل الأول :** فى قاضى التنفيذ ونظامه القانونى
- ١٢٤ **المبحث الأول :** من هو قاضى التنفيذ ؟
- ١٣٠ **المبحث الثانى :** تحديد مختلف اختصاصات قاضى التنفيذ
- ١٣١ **المطلب الأول :** سلطة قاضى التنفيذ فى الاشراف على عملية التنفيذ القضائى
- ١٣٤ **المطلب الثانى :** اختصاصات وسلطة قاضى التنفيذ الولائية
- ١٤٢ **المطلب الثالث :** الاختصاص القضائى لقاضى التنفيذ
- ١٤٣ **الفرع الأول :** تحديد المقصود بالاختصاص القضائى لقاضى التنفيذ
- ١٤٥ **الفرع الثانى :** الاختصاص الوظيفى لقاضى التنفيذ
- ١٥٢ **الفرع الثالث :** الاختصاص النوعى لقاضى التنفيذ
- ١٥٥ **الفرع الرابع :** الاختصاص المحل لقاضى التنفيذ
- ١٦٩ **المبحث الثالث :** اجراءات الخصومة أمام قاضى التنفيذ
- ١٨٣ **المبحث الرابع :** سلطات قاضى التنفيذ عندما ينظر المنازعة المتعلقة بالتنفيذ



الموضوع	الصفحة
الطلب الأول : سلطة قاضي التنفيذ في نظر اشكالات التنفيذ الوقتية	١٨٤
الطلب الثاني : سلطة قاضي التنفيذ عند نظر اشكالات التنفيذ الموضوعية	٢٠١
المبحث الخامس : الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ	٢٠٤
الطلب الأول : الأحكام الصادرة في اشكالات التنفيذ الموضوعية	٢٠٥
الطلب الثاني : الأحكام الصادرة في اشكالات التنفيذ الوقتية	٢٠٩
المبحث السادس : تنفيذ الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ	٢١٦
المبحث السابع : الطعن في الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ	٢١٩
الفصل الثاني : النظام القانوني للخصومة المتولدة عن اشكالات التنفيذ الجبرى	٢٢٧
المبحث الأول : أطراف خصومة التنفيذ الجبرى	٢٢٨
المبحث الثاني : موضوع خصومة اشكالات التنفيذ الجبرى	٢٣٦
المبحث الثالث : أسباب اشكالات التنفيذ الجبرى	٢٣٧
الباب الثالث : دراسة تطبيقية وعملية لاشكالات التنفيذ الجبرى	٢٤١
الفصل الأول : دراسة تطبيقية لاشكالات التنفيذ الخاصة بحجز المنقول لدى المدين	٢٤٣
المبحث الأول : دراسة لبعض الاشكالات الموضوعية التي توجه الى حجز المنقول لدى المدين	٢٤٤
المبحث الثاني : دراسة لبعض أنواع اشكالات التنفيذ الوقتية التي توجه الى حجز المنقول لدى المدين	٢٤٨
الفصل الثاني : دراسة تطبيقية لاشكالات التنفيذ المتعلقة بحجز العقار	٢٥٥

الصفحة

الموضوع

- ٢٥٦ المبحث الأول : الاشكالات الموضوعية التي توجه الى حيز المقار
- ٢٦٤ المبحث الثاني : الاشكالات الوقتية الموجهة الى التنفيذ العقارى
- ٢٦٧ الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لاشكالات التنفيذ الخاصة بحيز ما للمدين لدى الغير
- ٢٦٨ المبحث الأول : الاشكالات الموضوعية فى حيز ما للمدين لدى الغير
- ٢٧٤ المبحث الثاني : الاشكالات الوقتية فى حيز ما للمدين لدى الغير
- ٢٧٧ الفصل الرابع : دراسة تطبيقية لاشكالات التنفيذ الخاصة بتوزيع حصيلة التنفيذ الجبرى
- ٢٧٨ المبحث الأول : الاشكالات الموضوعية
- ٢٨١ المبحث الثاني : الاشكالات الوقتية
- ٢٨٣ الفصل الخامس : دراسة خاصة لاشكالات التنفيذ فى الحيز الادارى
- ٢٨٤ المبحث الأول : دراسة لمهامية الحيز الادارى
- ٢٨٩ المبحث الثاني : اشكالات التنفيذ فى الحيز الادارى

## فهرس بمضمون كل بند

البند	الصفحة	الموضوع
١	٧	أهمية موضوع الدراسة
٢	٧	دور آثار اشكالات التنفيذ في تحديد أهميتها
٣	٨	طبيعة اشكالات التنفيذ
٤	٨	قاضي التنفيذ داخل نظام اشكالات التنفيذ
٥	٩	أهمية الدراسة التطبيقية لاشكالات التنفيذ
٦	٩	خطة الكتاب
٧	١١	أهمية التعريف باشكالات التنفيذ
٨	١٣	تقسيم مشكلة التعريف بالاشكالات
٩	١٤	المقصود باشكالات التنفيذ الجبرى
١٠	١٥	اختلاف الفقه حول المقصود باشكالات التنفيذ
١١	١٧	طبيعة الحكم الصادر فى الاشكال ودوره فى تحديد طبيعتها
١٢	١٨	اشكالات التنفيذ هى المنازعات التى ترتبط بالتنفيذ الجبرى
١٣	١٩	المنازعات التى لا ترتبط بالتنفيذ الجبرى
١٤	١٩	التمييز بين منازعات التنفيذ وما قد يختلط بها من أمور أخرى
١٥	٢٠	منازعات التنفيذ وطرق الطعن فى الاحكام
١٥ مكرر	٢٢	منازعات التنفيذ وتفسير الحكم المنفذ به
١٦	٢٤	منازعات التنفيذ وعلاقتها بحجية الشيء المقضى به
١٧	٢٦	أساس الاشكال اذا كان السند المنفذ به حكماً قضائياً

البند	الصفحة	الموضوع
١٨	٢٨	أساس الاشكال اذا كان السند التنفيذي أمراً بالأداء
١٩	٣١	أنواع اشكالات التنفيذ
٢٠	٣٢	أهمية تحديد أنواع اشكالات التنفيذ
٢١	٣٥	اشكالات التنفيذ الوقتية
٢٢	٣٥	تعريف هذه الاشكالات
٢٣	٣٦	تحديد هذه الاشكالات
٢٤	٣٧	متى يحظر الاشكال وقتياً
٢٥	٣٩	المحددات التي بناء عليها تتحدد طبيعة الاشكال
٢٦	٤٠	تقدير الشروط الأخرى التي يراها الفقه لازمة لتحديد طبيعة المنازعة
٢٧	٤١	الوقت الذي يجوز فيه رفع المنازعة الوقتية
٢٨	٤٢	الوقت الذي يصدر فيه الحكم باعتباره سنداً
٢٩	٤٥	من يجوز له رفع المنازعة الوقتية
٣٠	٤٦	شروط قبول الاشكال الوقتي • الشروط العامة
٣١	٤٦	الشروط الخاصة
٣٢	٤٧	شروط خاصة بشكل الاشكال
٣٣	٤٨	رفع الاشكال عند الشروع في التنفيذ أو البدء فيه
٣٤	٥٠	الاشكال الذي يرفع قبل تمام التنفيذ ويفصل فيه بعد تمام التنفيذ
٣٥	٥١	رأى مخالف
٣٦	٥٢	رأى ثانى يميز بين الاشكال الأول والاشكالات الوقتية الأخرى
٣٧	٥٣	حالة الاشكال الوقتي الثانى
٣٨	٥٤	تقدير هذه الآراء
٣٩	٥٤	التنفيذ الذي يتم على أكثر من مرحلة

البند	الصفحة	الموضوع
٤٠	٥٥	الشروط الخاصة بمضمون الاشكال
٤١	٥٧	هل يجوز رفع اشكال بناء على وقائع كانت موجودة لحظة رفع اشكال سابق
٤٢	٥٩	الشروط الخارجية عن شكل ومضمون الاشكال واللازمة لقبوله
٤٣	٦٠	الشروط الواجب توافرها للحكم في الاشكال الوقتي
٤٤	٦١	تقسيم دراسة اشكالات التنفيذ الموضوعية
٤٥	٦١	متى يعتبر الاشكال اشكالا موضوعيا
٤٦	٦٣	منازعات عدالة التنفيذ الجبرى
٤٧	٦٣	رأينا الخاص
٤٨	٦٤	تحديد الوقت الذى يجوز فيه رفع الاشكال
٤٩	٦٥	تحديد شروط قبول الاشكال الموضوعي
٥٠	٦٦	تقسيم دراسة آثار رفع الاشكالات
٥١	٦٧	المادة ١/٣١٢ من قانون المرافعات
٥٢	٦٨	دراسة مجرد الآثار للترتبة على رفع الاشكال
٥٣	٦٨	مركز الاشكال الوقتي الأول فى نطاق المادة ١/٣١٢
٥٤	٦٩	الاشكال الأول هو الذى يولد اثر موقف للتنفيذ بمجرد رفعه
٥٤ مكرر	٧٢	شرح هذا الاثر
٥٥	٧٢	حكمه المادة ١/٣١٢ مرافعات
٥٦	٧٣	ما الحل اذا كان قد سبق رفع الاشكال الوقتي الأول
		رفع اشكال موضوعي يولد اثرا موقفا للتنفيذ بمجرد رفعه ؟
٥٧	٧٥	معنى الاثر الموقف بناء على رفع الاشكال
٥٨	٧٦	المادة ٤/٣١٢ مرافعات
٥٩	٧٦	متى يعتبر الاشكال اشكالا وقتيا ثانيا ؟
٦٠	٧٨	شرح الاجابة على هذا السؤال

البند	الصفحة	الموضوع
٦١	٧٩	استعراض الآراء المختلفة في هذا المجال
٦٢	٨٠	تحديد متى يعتبر الاشكال الوقتى اشكالا ثانيا
٦٣	٨٢	اجتهادات فقهية في هذا المجال
٦٤	٨٢	حكم قاضى التنفيذ فى الاشكال الوقتى الثانى
٦٥	٨٣	شطب الاشكال الاول ومسير وقف التنفيذ
٦٦	٨٤	الاشكال الوقتى المقسم من الطرف الملتزم فى السند التنفيذى
٦٧	٨٥	الاشكال الموجه الى تنفيذ آخر
٦٨	٨٥	صور التعايل على المادة ٤/٣١٢ مرافعات
٦٩	٨٧	لا يجوز وقف التنفيذ الا بناء على اشكال وقتى
٧٠	٨٨	آثار رفع الاشكال الموضوعى
٧١	٩٠	آثار الحكم فى اشكالات التنفيذ
٧٢	٩١	آثار الحكم فى الاشكال الوقتى
٧٣	٩٢	الحكم بقبول الاشكال الوقتى الاول يؤكد الأثر الواقع
٧٤	٩٤	الحكم فى الاشكال الوقتى الثانى وآثاره
٧٥	٩٥	الاشكال الوقتى الثانى يرمى الى الاستمرار فى التنفيذ
٧٧	٩٦	حجية الحكم الصادر فى الاشكال الوقتى
٧٨	٩٧	آثار الحكم الصادر فى الاشكال الموضوعى
٧٩	٩٨	الاشكالات الموضوعية التى تؤدى الى وقف التنفيذ
٨٠	٩٩	الحكم بقبول الاشكال الموضوعى وآثاره
٨١	٩٩	الطعن فى الحكم الصادر فى الاشكال الموضوعى
٨٢	١٠١	الطبيعة القانونية لاشكالات التنفيذ
٨٣	١٠٢	المادة ١/٢٨٠ مرافعات
٨٤	١٠٣	أوصاف الحق الموضوعى المنفذ من أجله
٨٥	١٠٣	شرح هذه الأوصاف

البند	الصفحة	الموضوع
٨٦	١٠٣	علاقة اشكالات التنفيذ بالحق الموضوعى المنفذ به
٨٧	١٠٥	استقلال الحق فى التنفيذ عن الحق الموضوعى
٨٨	١٠٦	الاشكال الوقتى يرمى الى اتخاذ اجراء وقتى يعرقل السير فى التنفيذ
٨٩	١٠٧	محل الاشكال الموضوعى فى التنفيذ
٩٠	١١٠	العلاقة بين اشكالات التنفيذ والسند التنفيذى
٩١	١١١	الدور المنقضى للسند التنفيذى ، فهو ينشئ حقاً فى التنفيذ
٩٢	١١٢	طبيعة السند التنفيذى
٩٣	١١٣	اشكالات التنفيذ تواجه السند التنفيذى بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر
٩٤	١١٤	التمييز بين منازعات التنفيذ ومنازعات القوة التنفيذية للأحكام القضائية
٩٥	١١٦	العلاقة بين اشكالات التنفيذ وخصومة التنفيذ
٩٦	١١٧	المنازعة فى التنفيذ لا تتوجه للحق فى التنفيذ بصفة عامة
٩٧	١١٧	اشكالات التنفيذ تتعلق وترتبط بخصومة التنفيذ الجبرى
٩٨	١١٩	الطبيعة القانونية لاشكالات التنفيذ الجبرى
٩٩	١١٩	منازعات التنفيذ عبارة عن عقبات قانونية
١٠٠	١٢١	قاضى التنفيذ وخصومة الاشكال
١٠١	١٢٣	تقسيم دراسة نظام قاضى التنفيذ
١٠٢	١٢٤	من هو قاضى التنفيذ
١٠٣	١٢٥	معاونوا قاضى التنفيذ
١٠٤	١٢٦	المهام الأخرى التى يسهدها الى قاضى التنفيذ
١٠٥	١٢٧	قاضى التنفيذ محكمة مستقلة بذاتها

البند	الصفحة	الموضوع
١٠٦	١٣٠	اختصاصات قاضي التنفيذ
١٠٧	١٣١	الإشراف على التنفيذ
١٠٨	١٣٣	الأعمال الإدارية القضائية
١٠٩	١٣٤	الاختصاص الولائي لقاضي التنفيذ
١١٠	١٣٥	هدف الأوامر الولائية
١١١	١٣٥	الأوامر على عرائض التي يصدرها قاضي التنفيذ
١١٢	١٣٨	أمثلة الأوامر الولائية
١١٣	١٤٠	الأوامر التي يصدرها القاضي لوقف التنفيذ
١١٤	١٤٢	الاختصاص القضائي لقاضي التنفيذ
١١٥	١٤٣	تحديد المقصود بالاختصاص القضائي لقاضي التنفيذ
١١٦	١٤٤	قواعد تقدير القيمة لا تعمل بصدد تحديد الاختصاص لقاضي التنفيذ
١١٧	١٤٥	الاختصاص الوظيفي لقاضي التنفيذ
١١٨	١٤٦	يختص بكافة منازعات التنفيذ
١١٩	١٤٦	أنواع المنازعات التي يختص بها وظيفيا
١٢٠	١٤٨	منازعات التنفيذ الإدارية
١٢١	١٤٨	سلطته بالنسبة للقرارات الإدارية
١٢٢	١٤٩	القيود الواردة على الاختصاص الوظيفي لقاضي التنفيذ
١٢٣	١٥١	الاختصاص بكافة الأعمال التنفيذية
١٢٤	١٥٢	الاختصاص النوعي لقاضي التنفيذ
١٢٥	١٥٢	لا يحكم قاضي التنفيذ بعدم الاختصاص عند نظر منازعة التنفيذ
١٢٦	١٥٤	زوال وصف تعلق المنازعة بالتنفيذ أثناء نظرها
١٢٧	١٥٥	المادة ٢٧٦ مرافعات والاختصاص المحل لقاضي التنفيذ
١٢٨	١٥٦	نطاق المادة ٢٧٦ مرافعات



البند	الصفحة	الموضوع
١٢٩	١٥٧	معيان مكان الأموال الجارية التنفيذ عليها
١٣٠	١٥٨	الاختصاص المحل في حجز المنقول لدى المدين
١٣١	١٥٩	تعدد قضاة التنفيذ المختصين محليا في حجز المنقول لدى المدين
١٣٢	١٦٠	توحيد القاضى في حالة تعدد المنقولات وفقا لمعيار الارتباط
١٣٣	١٦٠	قياس حالة تعدد المنقولات على حالة تعدد العقارات
١٣٤	١٦١	الاختصاص المحل لقاضى التنفيذ في حالة حجز ما للمدين لدى الغير
١٣٥	١٦٢	الاختصاص المحل لقاضى التنفيذ بصدد حجز العقارى
١٣٦	١٦٤	رأى فقهي بصدد المادة ٢/٢٧٦
١٣٧	١٦٥	الاختصاص المحل لقاضى في أحوال الحجز التحفظي
١٣٨	١٦٧	هل يتعلق الاختصاص المحل لقاضى التنفيذ بالنظام العام ؟
١٣٩	١٦٧	اتجاه أول يراه متعلقا بالنظام العام
١٤٠	١٦٧	اتجاه ثانى لا يراه متعلقا بالنظام العام
١٤١	١٦٩	اجراءات الخصومة أمام قاضى التنفيذ
١٤٢	١٧٠	اجراءات رفع الاشكال الوقتى أمام قاضى التنفيذ
١٤٣	١٧١	اجراءات رفع الاشكال الوقتى أمام المحضر
١٤٤	١٧٣	المادة ٣١٢ مرافعت
١٤٥	١٧٤	رفع الاشكال الوقتى في التنفيذ أمام المحضر
١٤٦	١٧٦	اجراءات رفع الاشكال الوقتى بواسطة الدعوى الأصلية
١٤٧	١٧٨	ميعاد الحضور في الدعوى المستجلة :
١٤٨	١٧٩	توقيع المحضر على صحيفة الدعوى

البند	الصفحة	الموضوع
١٤٩	١٨٠	لا تنقذ المحسومة أمام قاضى التنفيذ الا بالشكل المحدد فى القانون
١٥٠	١٨٠	رفع الدعوى المستعجلة لا يقطع التقادم
١٥١	١٨١	كيفية نظر الدعوى المستعجلة
١٥٢	١٨٢	الاحالة للارتباط ومدى جوازها أمام قاضى التنفيذ
١٥٣	١٨٣	سلطات قاضى التنفيذ فى نظر المنازعة
١٥٤	١٨٤	سلطة قاضى التنفيذ فى نظر اشكالات التنفيذ
١٥٥	١٨٥	ضرورة توافر الاستعجال
١٥٦	١٨٦	اشكالات التنفيذ مستعجلة بطبيعتها
١٥٧	١٨٧	بحث وقتية الاجراء المطلوب يتضمن بحث عنصر الاستعجال
١٥٨	١٨٩	عدم المساس بأصل الحق
١٥٩	١٩٠	قيود الحكم فى الاشكال التى ترد على سلطة قاضى التنفيذ
١٦٠	١٩٢	المقصود بموضوع النزاع الذى يتمتع على القاضى المساس به
١٦١	١٩٣	امثلة من احكام القضاء
١٦٢	١٩٤	صور المساس بأصل الحق
١٦٣	١٩٥	عدم المساس بالموضوع ليس قيودا مطلقا يرد على سلطة القاضى
١٦٤	١٩٨	الاجراءات التى من خلالها يقوم القاضى باعمال سلطاته
١٦٥	١٩٩	التدخل والاختصاص أمام قاضى التنفيذ
١٦٦	٢٠١	سلطة قاضى التنفيذ عند نظر الاشكالات الموضوعية
١٦٧	٢٠٢	قيود سلطة قاضى التنفيذ عند نظر المنازعات الموضوعية

البند	الصفحة	الموضوع
١٦٨	٢٠٤	الأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ
١٦٩	٢٠٥	الأحكام الصادرة فى الاشكالات الموضوعية
١٧٠	٢٠٦	آثار الحكم الصادر فى اشكال موضوعى على آثار الاشكال الوقتى
١٧١	٢٠٩	الأحكام الصادرة فى الاشكالات الوقتية
١٧٢	٢١١	الحكم الصادر فى الاشكال الوقتى هو حكم وقتى مستعجل
١٧٣	٢١١	الحكم المستعجل له حجية مؤقتة
١٧٤	٢١٢	الحكم المستعجل لا تكون له اية حجية أمام قاضى التنفيذ حينما ينظر المنازعة الموضوعية
١٧٥	٢١٤	الحكم يأخذ الشكل العام للأحكام
١٧٦	٢١٦	تنفيذ الأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ
١٧٧	٢١٧	الحكم بعدم قبول الاشكال أو برفضه
١٧٨	٢١٨	لا يجوز تنفيذ هذه الأحكام الا اذا كانت نهائية أو مشمول بالنفاذ المعجل
١٧٩	٢١٩	الظمن فى الأحكام الصادرة من قاضى التنفيذ
١٨٠	٢٢٠	الظمن بالاستئناف وآثاره
١٨١	٢٢١	الظمن بالتماس إعادة النظر
١٨٢	٢٢٢	جواز الظمن بالتماس فى الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف
١٨٣	٢٢٣	مدى جواز الظمن بالنقض فى الأحكام المستعجلة
١٨٤	٢٢٣	الظمن فى الأحكام الصادرة فى الاشكالات الموضوعية
١٨٥	٢٢٧	نظام الحصومة المتولدة عن رفع الاشكال
١٨٦	٢٢٨	إطراف الحصومة الناشئة عن الاشكال
١٨٨	٢٣٠	شروط قبول الطلب
١٨٩	٢٣١	أهلية طالب التنفيذ

البند	الصفحة	الموضوع
١٩٠	٢٣٢	اهلية رافع الاشكال
١٩١	٢٣٣	المدين المنفذ ضمه ورفع المنازعة الموضوعية
١٩٢	٢٣٤	هل يجوز لغير اطراف التنفيذ أن يكون مدعيا أو مدعيا عليه في الاشكال
١٩٣	٢٣٦	موضوع خصومة اشكال التنفيذ الجبرى
١٩٤	٢٣٧	اسباب اشكالات التنفيذ الجبرى
١٩٥	٢٣٨	اسباب الاشكال في الأحوال التى يكون السند التنفيذى هو أمر أداء أو محرر موقت أو غيره
١٩٦	٢٤١	دراسة تطبيقية وعملية لاشكالات التنفيذ الجبرى
١٩٧	٢٤٣	اشكالات التنفيذ الخاصة بحجز المنقول لدى المدين
١٩٨	٢٤٤	بعض أنواع الاشكالات الموضوعية فى حجز المنقول لدى المدين
١٩٩	٢٤٦	المادة ١/٣٥٤ مرافعات
٢٠٠	٢٤٨	بعض أنواع الاشكالات الوقتية فى حجز المنقول لدى المدين
٢٠١	٢٤٩	أمثلة لهذه الاشكالات
٢٠٢	٢٥١	اشكالات موجهة للسند المنفذ به
٢٠٣	٢٥٣	اشكالات موجهة لمقدمات التنفيذ
٢٠٤	٢٥٥	اشكالات التنفيذ العقارى
٢٠٥	٢٥٦	الاشكالات الموضوعية
٢٠٦	٢٥٧	بطلان الاجراءات السابقة على جلسة الاعتراضات
٢٠٧	٢٥٨	الاعتراض على قائمة شروط البيع
٢٠٨	٢٥٩	المادة ٤٢٤
٢٠٩	٢٥٩	دعوى الفسخ
٢١٠	٢٦٠	طلب تقرير حق ارتفاق
٢١١	٢٦٣	دعوى الاستحقاق الفرعية
٢١٢	٢٦٤	اشكالات التنفيذ الوقتية فى التنفيذ العقارى

البند	الصفحة	الموضوع
٢١٣	٢٦٧	الاشكالات فى حجز ما للمدين لدى الغير
٢١٤	٢٦٨	الاشكالات الموضوعية • دعوى رفع الحجز
٢١٥	٢٦٩	دعوى المنازعة فى التقرير بما فى الذمة
٢١٦	٢٧١	عدم توافر الشروط فى الحاجز
٢١٧	٢٧٢	ابطال الحجز لعدم توافر الشروط فى المحجوز لديه
٢١٨	٢٧٣	دعوى الالتزام الشخصى
٢١٩	٢٧٤	اشكالات وقتية فى حجز ما للمدين لدى الغير
٢٢٠	٢٧٧	اشكالات التنفيذ بصدد توزيع حصيلة التنفيذ
٢٢١	٢٧٨	الاشكالات الموضوعية
٢٢٢	٢٧٩	الدعوى الأصلية بطلب بطلان اجراءات التوزيع
٢٢٣	٢٨١	الاشكالات الوقتية بصدد توزيع حصيلة التنفيذ
٢٢٤	٢٨٣	اشكالات التنفيذ فى الحجز الادارى
٢٢٥	٢٨٤	دراسة موجزة فى ماهية الحجز الادارى
٢٢٦	٢٨٥	الحجز الادارى يرد على حقوق محددة
٢٢٧	٢٨٦	بداية الحجز الادارى
٢٢٨	٢٨٦	الحجز الادارى على المنقولات
٢٢٩	٢٨٧	الحجز الادارى على ما للمدين لدى الغير
٢٣٠	٢٨٨	الحجز الادارى على عقارات
٢٣١	٢٨٩	اشكالات التنفيذ فى الحجز الادارى
٢٣٢	٢٩٠	اجراءات رفع هذه الاشكالات



## كتب المؤلف وأبحاثه

- ١ - La cause de la demande en justice  
- رسالة للحصول على درجة دكتوراه الدولة في القانون الخاص من فرنسا ١٩٧٧ •  
- رسالة حائزة على درجة ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى •
- ٢ - سبب الطلب القضائي أمام محكمة الاستئناف - منشأة المعارف ١٩٧٨ •
- ٣ - دروس في التنفيذ على عقار - محاضرات على الآلة الكاتبة أقيمت على طلبة السنة الرابعة بحقوق الاسكندرية ١٩٧٨ •
- ٤ - اجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية • مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية ١٩٧٩ •
- ٥ - دراسات في فلسفة قانون المرافعات • محاضرات أقيمت على طلبة الدكتوراه بحقوق الاسكندرية سنوات ١٩٧٨/١٩٧٩ و ١٩٧٩/١٩٨٠ - دروس على الآلة الكاتبة •
- ٦ - دروس في التحكيم البحري - محاضرات على الآلة الكاتبة ، أقيمت على طلبة الأكاديمية العربية للنقل البحري سنوات ١٩٧٨/١٩٧٩ و ١٩٨٠/١٩٧٩ •
- ٧ - التنفيذ القضائي واجراءاته - منشأة المعارف ١٩٨١
- ٨ - الطبيعة القانونية للدعوى القضائية - بحث بمجلة كلية حقوق عين شمس ١٩٨٠ •
- ٩ - النظرية العامة للظمن بالنقض - منشأة المعارف ١٩٨٠ - مؤلف حاصل على جائزة جامعة الاسكندرية للتشجيع العلمى •
- ١٠ - الظمن بالاستئناف واجراءاته - منشأة المعارف ١٩٨٠ •

- ١١ - اعلان الأوراق القضائية - صحته - بطلانه - تصحيحه • منشأة المعارف ١٩٨١ •
- ١٢ - الدفع بعدم القبول ونظامه القانوني - منشأة المعارف ١٩٨١ •
- ١٣ - التنفيذ الجبري في القانون اليمني - ١٩٨٢ •
- ١٤ - دروس في قانون العمل بالجمهورية العربية اليمنية - على الآلة الكاتبة ١٩٨٢ •
- ١٥ - قانون المرافعات بالجمهورية العربية اليمنية - ١٩٨٢ •
- ١٦ - التمييز بين الواقع والقانون في قضاء محكمة النقض - بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء - العدد الرابع - ١٩٨٢ •
- ١٧ - دراسة تحليلية لقانون التنفيذ المدني بالجمهورية العربية اليمنية - مجلة الحراس - العددان أرقام ٤١ ، ٤٢ ديسمبر ١٩٨١ ويناير ١٩٨٢ •
- ١٨ - القاعدة القانونية الموضوعية وحاجتها الى الحماية القضائية لتحقيق مضمونها • بحث مقدم للنشر بمجلة كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء ١٩٨٢ •
- ١٩ - نظام المحاكم التجارية في الجمهورية العربية اليمنية • بحث منشور بالمجلة القضائية للجمهورية العربية اليمنية - العدد الأول مسنة ١٩٨٢ •
- ٢٠ - الاختصاص القضائي الدول للمحاكم في الجمهورية العربية اليمنية • بحث منشور بمجلة كلية الشرطة بالجمهورية العربية اليمنية - العدد الثاني ١٩٨٢ •



رقم الايداع ١٩٨٢/٤٤٩٠  
الترقيم اللؤل ٥ - ٠٣٤ - ١٠٣ - ٩٧٧

---

مطبعة أطلس  
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية  
تليفون : ٧٤٧٧٩٦ - القاهرة





Bibliotheca Alexandrina



0410331

٥٤ / ٧٧٧